بسم الله الرحمن الرحيم

لهم دار السلام عند ربهم وهو وليهم بما كانوا يعملون

هر كيم بو آيتي كتابك ظهرنه يازه اوقوده غين اونتمية

نتايج الافكار لشرح اظهار الاسرار

1

هو العزيز

تشرف باستصحابه الفقير الحقير
المستمد من الله الصمد
السيد محمد اسعد
كان الله له

١٢٢٦

ثم استصحبه الفقير محمد المدعو
بجانب زاده اكرمه الله تعالى
في الدارين بالفلاح
والسعاده

1408

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل الالفاظ قوالب المعاني • وفضلها
على سائر الاصوات بنظم درر حروف المباني • وبفضله
رفع الخطاء عن الامة عامة • وبتكوينه كان الاهمال تامة
ولا يسع ظروف الكنايات توصيف موصولات نعمائه • ولا يستطيع
بالاشارة اظهار مضمرات آلائه • والصلوة والسلام
على من اوتي جوامع الكلم من بين المرسلين • محمد الذي اعرب عن
صحيح الدين للعالمين • وعلى آله الجازمين العالمين بمرفوعات
احكامه • والممتازين عن اهل الخفض بالاضافة الى منصوبات
اعلامه • اللهم اجعل صدورنا مصادر صفات الكرام
واصرف جوارحنا عما منع في الاسلام • وابدل مغفرتك
عما جئنا به غلطا • واجمعنا مع الموحدين لا القائلين
شططا **اما بعد** فيقول العبد الفقير الى لطف ربه
القدير • الشيخ مصطفى بن حمزة • اسكنهما الله بفضله
في الجنة • ان كتاب اظهار الاسرار • للفاضل صاحب
امعان الانظار • بديع الفضل في الاعصار • ما رأت
مثله الابصار • خلف السلف الاخيار • سند الخلف

الاحبار

الاحبار • مولانا الشيخ محمد المحقق الحقاني • والنحرير
الحبر المدقق الرباني • الشهير المعروف بالبركوي • الفائز
بالنوال الوافي • اسكنه الله في جنة مفتحة الازهار •
واركنه في جنة تجري من تحتها الانهار • لما كان مشتملا
على مسائل دقيقة • وتحقيقات عميقة • واعتبارات
لطيفة • ورموز خفية • ومرتبا بالتراتيب البديعة •
ومنبئا في الاساليب البديعة • ومقصورا على محض الفوائد
ومحذوفا ما هو كالزوائد • مع غاية الاقتصار • ونهاية
الاختصار • ولهذا طار كالامطار في الاقطار • وصار
كالامثال في الاعصار • ونال في الافاق حظا من الاشتهار
اشتهار الشمس في نصف النهار • وكان اظهارا باسراره
والتعمق في الاغوار • قد اوقد في افئدة الطالبين النار •
سألني بعض الاخوان • ولخص الخلان • ان اكتب لهم
شرحا يحل عقد الفاظه ومبانيه • ويوضح الغوامض
والعويصات من معانيه • ويبين ما له وما عليه وما فيه •
مشتملا على نكت دقيقة • ورموز خفية • موجزا غاية
الايجاز بلا اخلال • تسهيلا للضبط بلا املال • فقلت
لهم اني قد وهن العظم مني • ووهنت الطبيعة والقوى •
وفلجت القطيعة والجوى • ولحبت ولازمني عدة العلل •
ووجبت وقاربني علة الاجل • مع انكدار اواني •
وانتشار جناني • من نائبات وحول • واين الصفاهات

فقال

ابقاء الامل • وقد صدر منى الوعد بمنزلة العهد فى اثناء
هذا الكلام • الى ان وهب لى ولدا ذكرا اصرف عنان
الهمة نحو هذا المرام • ثم لما وهب لى ربى ولدا سميا لفخر الانام
اعاد والاقتراح على وجه الاهتمام • فظهرت لو كرر الاعتذار
والالتماس • لوصل الى ضرب الخماس باسداس فلاح لى
ان ليس فيه فلاح • سوى اسعاف حاجتهم وانجاح فنظرت
الى ما عندى من البضاعة فوجدتها مزجاة • وتاملت
ضعف استطاعتى فوجدتها غير مزجاة • غير انى الهمت
بان الضرورات تبيح المحظورات • فشرعت فيه معترفا
بان شروع مثلى فى مثل هذا من الفضاعة • كما ان كتابه
لا اشل من الضياعة • ولكن تضرعت الى من هو عليه هين
يسير • وما من ممكن عليه بعسير • وتوكلت على الحى
الذى لا يموت • وكل حى غيره يموت • ومن يتوكل على الله
فهو حسبه • ومن يدعوه صدقا فهو يجيبه •
ثم لما وهب لى شقيقه عبد الله لوعد الكريم • بقوله
تعالى ولئن شكرتم لازيدنكم بفضله العظيم • لزم علينا
الاقدام • على وجه الاهتمام • فلما تيسر الاتمام بعون
الملك الغفار • سميته نتايج الافكار • سائلا منه تعالى
ان ينفع هذا الولدان وساير الطلاب • ويكون لنا ذخرا
يوم يقوم الحساب • ثم اقتضى الحكمة الالهية انتقالهما الى دار
الاخرة • انا لله وانا اليه راجعون • لا يسئل عما يفعل

وبادة الافتراق للمدح من الحمد اللغوى فيما اذا كان الممدوح عليه غير اختيارى كالمدح على صفاء الدر وللحمد اللغوى من العرفى فيما
اذا كان الحمد لا على كونه منعما بل على مجرد اتصافه بالكمال وللثانى من الاول فيما اذا كان الحمد بالقلب او ساير الجوارح سوى
اللسان وللاول من الشكر اللغوى فيما اذا كان الحمد على مجرد اتصافه بالكمال او على كونه منعما على غيره وللشكر اللغوى
فيه كما للثانى من الاول وللاول من الشكر العرفى بحسب الوجود فيما اذا كان حمد الله تعالى باللسان فقط من غير صرف الجوارح
او القلب الى ما خلق له وللحمد العرفى من الشكر اللغوى والعرفى فيما اذا كان الحمد باللسان فقط او بالقلب فقط على كونه
منعما الى غيره وليه من المدح فيما اذا كان الحمد بالقلب وبالجوارح سوى اللسان وللمدح منه فيما اذا كان المدح على كونه منعما
بل على مجرد اتصافه بالجميل وللمدح من الشكر العرفى
بحسب الوجود فيما اذا كان هذا المدح باللسان
فقط هذا تعليق لص على لعان الانتقال

وهم يسئلون • جعل الله بفضله جنة المأوى لهما مأوى
وجعل كلا منهما فرطا شافعا مشفعا • وذخرا لنا فى العقبى
والمرجو من اخوان الصفا • ان لا ينسوهما من الدعا • لانهم
كالعلة الغائية لهذا • لعله يستجيب من وعد الاستجابة
لمن دعا • لئن ادركت فى نظمى فتورا ووهنا فى بيان المعانى
فلا تنسب بنقصانى رقصى على مقدار تنشيط الزمان •
ولما اراد الافتتاح بالبسملة والحمدلة كما هو اسلوب الكتاب
المجيد • وعليه الاجماع فى الدفتر العتيق والجديد • صيانة
لتاليفه عن الاقطعية والاجزمية • على ما نطقت به المقالة
القاسمية • على قائلها الصلوات الاحدية • والتسليمات
الابدية • قال بسم الله الرحمن الرحيم والحمد له معنى لغوى
وهو الوصف بالجميل تعظيما على الجميل الاختيارى مطلقا
وعرفى وهو فعل يشعر بتعظيم المنعم قصدا لانعامه مطلقا
وللشكر ايضا معنى لغوى وهو فعل ينبئ عن تعظيم المنعم
قصدا لانعامه على الشاكر وعرفى وهو صرف العبد
جميع ما انعم عليه الى ما خلق له • والمدح هو الوصف بالجميل
تعظيما على الجميل مطلقا والثناء يشعر بالتعظيم فهو اعم
مطلقا من الكل لانه يكون باللسان وغيره وبمقابلة الانعام
وغيره اختياريا او غيره والحمد اللغوى اخص مطلقا من المدح
من وجه من الحمد العرفى والشكر اللغوى واعم من وجه
منهما ومباين للشكر العرفى بحسب الحمل واعم مطلقا منه

بحسب الوجود والحمد العرفي اعم مطلقا من الشكر اللغوي
والعرفي ومن وجه من المدح واخص من وجه منه والشكر
العرفي مباين للمدح بحسب الحمل واخص مطلقا منه بحسب
الوجود كذا في الامعان شرح المص للمقصود ولامه
للجنس والاستغراق وايا ما كان فتعريف المسند اليه
لتخصيصه بالمسند كما في التوكل على الله والكرم في العرب
فيكون جميع افراده متصفا بالمسند اما في الاستغراق
فظ واما في الجنس فلان المسند اليه هو الماهية في نفسها
لا في ضمن الفرد فيكون المسند لازم الماهية كما في قولنا
الاربعة زوج فلا يوجد فرد من الحمد بدون الاتصاف
بالكينونة لله تعالى كما لا يوجد فرد من الاربعة بدون الاتصاف
بالزوجية وما وقع لغير الله تعالى فراجع في الحقيقة اليه تعالى
والمص رحمه الله اختار الثاني في الامعان لظهوره في اداء المراد
ولان معنى الاستغراق يدل على وجود المحامد وحصولها
له تعالى بخلاف معنى الجنس اذ لا وجود له في الخارج فيكون
في الافادة اوفى او بمقام الثناء احرى فان قلت في اي معنى
الحمد اعتبر الجنس والاستغراق يكون بعض افراد الاخرخارج
عن التخصيص الذي يفيده تعريف المسند اليه بلام الجنس
او لام الاستغراق فلا يكون الحمد المخصص على وجه اكمل قلت فان
اردت الاكمال فعليك بعموم المجاز اعلم ان الحامد في بدء تصنيفه
اما حامد لغة فقط ان لم يقابل حمده بنعمة او حامد لغة وعرفا

وشاكر

وشاكر كذلك ان جعله جزء من شكر عرفي بان صرف
سائر ما انعم عليه الى ما انعم له كما صرف لسانه وذلك اعلى
مراتب الحامدين لله اللام للاستحقاق لا للاختصاص
عند من يفرق بينهما بان يعتبر الاول بين الذات والصفة
نحو العزة لله والامر لله والثاني بين الذاتين نحو الجنة
للمؤمنين والنار للكافرين وللاختصاص عند من لم
يفرق بينهما وعمم الثاني للاول وهو اختيار ابن هشام
لما فيه من تقليل الاشتراك ذكره مولانا نور الدين صاحب
الهوادي وهو المختار عند المص حيث قال في الامعان ان اللام
للاختصاص والله علم لذات الواجب الوجود واصله لاه
من لاه يليه اي تستر ثم ادخل عليه الالف واللام فجعل
علما معهما وحذف الف لاه في الخط لئلا يكون على صورة
النفي فلما ادخل عليه اللام حذف همزة الوصل لئلا يلتبس
بالنفي ولام لاه لئلا يجتمع ثلث لامات وكذا كل ما في اوله
لام ثم ادخل عليه الالف واللام ثم اللام نحو للحم ذكره
في الامعان رب العالمين اي مالكهم ومبلغهم الى كمالهم
شيئا فشيئا والعالم اسم لما يعلم به كالخاتم والقالب
غلب فيما يعلم به الصانع وهو كل ما سواه من الجواهر والاعراض
وانما جمع ليشمل ما تحته من الاجناس المختلفة وغلب
العقلاء منهم فجمع بالياء والنون كسائر اوصافهم وقيل
اسم وضع لذوي العلم من الملئكة والثقلين وتناوله لغيرهم

على سبيل الاستتباع والصلوة هي في اللغة الدعاء والتعظيم
تتنوع بالاضافة الى محلها على ثلثة انواع تنوع الاجناس
بالفصول فمنه قيل الصلوة من الله الرحمة ومن الملئكة
الاستغفار ومن المؤمنين الدعاء ثم نقلت من عرف
الشرع من احد المعنيين الى العبادة المخصوصة لتضمنها
اياه والمراد ههنا المعنى اللغوى المتنوع على الانواع الثلثة
ولامها كلام الحمد في تحمل الجنسية والاستغراق
وافادة التخصيص ذكره مولانا صاحب المواهب
ومراده والله اعلم القصر الادعائى والاستغراق العرفي
ان جنس الصلوة او جميعها غير مختصة بنبينا عليه السلام
ولذا قال في الامعان لامها للجنس باعتبار وجوده في
ضمن الافراد والظاهر ان مراده للعهد الذهني ويحتمل ان يكون
مراده ما اراده مولانا المزبور فالمعنى جنس الدعاء
او جميعه او جنس التعظيم او جميعه وارد ونازل
على محمد ودعاؤه تعالى لذاته العلية مغفرته تعالى
عليه السلام واحسانه تعالى اليه عليه السلام
وكذا تعظيمه ودعاء الملئكة والمؤمنين وتعظيمهم
طلب المغفرة والاحسان منه تعالى وبما ذكرنا
ظهر انها مشتركة معنوية بين الانواع الثلثة
لا لفظية فلا يلزم عموم المشترك اذا اريد كل منها
في اطلاق واحد اذ لا اشتراك لفظا فضلا عن العموم

فان قيل اذا استعمل الدعاء بعلى يكون للمضرة فكيف
يصح استعماله بعلى على تقدير كونها بمعنى الدعا قلت
هذا مختص بلفظ الدعاء قال الله تعالى ان الله
وملائكته يصلون على النبي يا ايها الذين امنوا صلوا
عليه وسلموا تسليما ومحمد من الاصل لمن كثر خصاله
الحميدة ثم جعل علما لافضل الرسل لكثرة خصاله الحميدة
واخلاقه المحمودة قال الله تعالى في حقه عليه السلام
انك لعلى خلق عظيم وما ارسلناك الا رحمة للعالمين
وآله اى اتباعه صحابة او غيرهم فلذا ترك عطفها ولتركه
عليه السلام في تعليمه كيفية التصلية عليه حيث قالوا
كيف نصلي عليك فقال قولوا اللهم صل على محمد وعلى
آل محمد الحديث والجملة الصلوتية عطف على الحمدية بجامع
ان الاولى ثناء على الله والثانية على رسوله وكل منهما خبر
لفظا وانشاء معنى اجمعين تاكيد للآل لدفع احتمال
ان يراد منه البعض بحمل الاضافة على الجنس والتنبيه
على انها للاستغراق **وبعد** اى بعد الفراغ عن البسملة
والحمدلة والتصلية والواو اما ابتدائية قائمة مقام اما
او عاطفة لمجموع ساقته على الجملة السابقة بطريق عطف
القصة على القصة فهذه الفاء جواب اما المقدرة
او الموهومة اجراء لها مجرى المحققة رسالة وهي الواسطة
بين المرسل والمرسل اليه في ايصال الاخبار والاحكام ثم اطلقت

فى العرف على العبارات المؤلفة المشتملة على القواعد

العلمية على سبيل الاختصار وعلى المعانى المدونة كذلك

كاطلاق القضية والقياس ونظائرهما على القبيلتين

لما فيهما من ايصال كلام المؤلف ومراده الى المؤلف له فعلى

الاول يكون هذه اشارة الى الالفاظ والعبارات

التى تتلى بعدا والتى بين الدفتين وعلى الثانى يكون اشارة

الى المعانى المرتبة الموجودة فى الذهن اوفيه وفى الالفاظ

اوفيهما وفى الكتابة ولو عكس لاحتيج الى حذف المضاف

فى المبتداء اوفى الخبر فافهم فى بيان ما يحتاج اليه كل معرب

اوفى تحصيل ادراكها والتفصيل يطلب من الباب

الاول اى كل من يريد معرفة اجراء الاعراب على الكلمة على قاعدة

النحو اذ من عرفه بالفعل لا يحتاج فضلا عن كونه اشد

اشد الاحتياج وهو اى ما يحتاج اليه كل معرب اشد الاحتياج

العامل والمعمول والعمل اذ ما لم يعلم العامل وكيفية عمله

وشرائطه وفى اى لفظ يعمل لا يمكن اجراء الاعراب

على الالفاظ المستعملة واما احتياجه الى معرفة

الاصطلاحات النحوية ومعرفة المذكر والمؤنث والجمع

والمعرفة والنكرة وغير ذلك فليس بهذه المثابة ولذا لم

يجعل لكل منها بابا على حدة بل ذكر بحث كل منها فى اثناء

بحث هذه الثلثة على سبيل التبع كما لا يخفى على من تتبع

كلامه اى الاعراب انما فسره به للتنبيه على ان المراد به

العامل

الحاصل بالمصدر لا المعنى المصدري الذي هو الحدث
وانما لم يقل ولا الاعراب حتى لا يحتاج الى التفسير
ليوافق الاولين في الحروف الاصلية واذا كان شدة
الاحتياج اليها مقتضية لكمال الاعتناء بشانها المقتضي
لبيان كل منها في باب على حدة فوجب ترتيبها اى جعل الرسالة
ثابتة على ثلثة ابواب فعلى يتعلق به بلا تضمين هذا ان حمل
على المعنى اللغوي وهو جعل الشئ متصفا بالرتوب وهو
الثبوت وان حمل على العرفي وهو وضع الاشياء بتقديم
بعضها وتاخير بعضها فلا بد له من معمول متعد فيعتبر
اجزاء الرسالة فيتعلق على به باعتبار تضمين معنى القصر
والاشتمال اى فوجب ترتيبا اجزائها مقصورة او مشتملة
على ثلثة ابواب او قصرها او اشتمالها عليها مرتبة
على اختلاف المذهبين قال الفاضل العصام اختلفوا
في حقيقته فقيل انه حذف متعلق ما هو اجنبي عن العامل
المذكور واورد عليه انه هو الحذف فلا معنى للتسمية
بالتضمين ودفع بانه لا بعد في تسمية قسم منه شايع
في كلامهم باسم خاص وقيل هو كناية عن متعلق ذلك
الاجنبي ورد بان المعنى المكنى به قد لا يقصد ثبوته وفي
التضمين لا بد من قصده فيتخالفان ودفع ايضا بانه
لا اتجاه له اذ لا بعد في ان يلتزم في بعض الكنايات شئ
لا يجب في جنسها ولكن التسمية باسم خاص لهذا التميز

ثلثة تشرق الدنيا ببهجتها

قوله على تضمين تشرق معنى فعل متعد او على كونه متعديا بنفسه على ما في الكشاف وههنا نكتة ينبغي ان يتنبه عليها وهي ان اللفظ في صورة التضمين مستعمل في معناه الحقيقي والمعنى الاخر مراد بلفظ اخر محذوف دل عليه بذكر ما هو من متعلقاته كيلا يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز فتارة يجعل المذكور اصلا والمحذوف حالا وتارة يعكس فان قلت اذا كان المعنى الاخير مدلولا عليه بلفظ محذوف لم يكن في ضمن المذكور فكيف قيل انه تضمين اياه قلت لما كان مناسبة المعنى المذكور بمعونة ذكر صلته

وقيل هو عبارة عن ان يقصد بالمذكور معناه الحقيقي ويلاحظ معنى آخر معه من غير استعماله فيه ومن غير تقدير لفظ آخر يدل عليه ويدل عليه بذكر متعلقه ورد بانه يلزم جعل المتعلق معمولا من غير تقدير عامل بمجرد فهم معناه في ضمن عامل آخر لا سيما اذا كان المتعلق هو المفعول او اعمال المذكور فيه من غير استعمال في معناه وهو بعيد انتهى كلامه قوله قد لا يقصد ثبوته اي تحققه في نفس الامر هذا الرد انما يرد بناء على ما ذهب اليه بعض المحققين من المتاخرين من ان امكان المعنى الموضوع له ليس بشرط فضلا عن تحققه وعلى ما ذهب اليه صاحب الكشاف من ان امكانه شرط لا تحققه واما على ما اختاره في شرح الفرائد وما يستفاد من شرحه للتلخيص من ان تحققه شرط فلا حتى يحتاج الى الدفع ولكن يراد ان الموضوع له في الكناية لا يقصد لذاته بل للانتقال الى المكنى عنه واما في التضمين فمعنى المذكور ومعنى المضمن مقصودان لذاتهما ولو فرض انهما مرادان باللفظ المذكور للزم ان يراد بلفظ واحد في اطلاق واحد معناه الموضوع له وغيره معا لذاتهما وهو غير صحيح كما صرح به في شرح الفرائد والعلامة التفتازاني في التلويح فلا صحة لكونه كناية فافهم قوله من غير استعماله فيه فلا يلزم ما لزم في الكناية قوله ومن غير تقدير لفظ آخر فلا يكون حذفا حتى يرد الايراد المذكور الباب الاول الذي عهد جزء من الرسالة

لفظا ومعنى كائن في بيان احوال العامل ومسوق له وجعل المعاني ظروفا للالفاظ بتقدير البيان توسع شايع باعتبار انه كما يحصل بها يحصل بغيرها فكانه شيء يحيط بها احاطة الظرف بمظروفه كجعل الالفاظ ظروفا لها حيث قالوا انها قوالب المعاني باعتبار انها توخذ منها وتزيد بزيادتها وتنقص بنقصانها وقيل يصح هذا بلا تقديره ايضا فانهم يجعلون نفس المعاني محالا للالفاظ توسعا حيث قالوا عند الاستدلال على امتناع الجمع بين الحقيقة والمجاز ان الموضوع له بمنزلة المحل للفظ والشيء الواحد لا يكون مستقرا في محله ومتجاوزا عنه في حالة واحدة او في تحصيل ادراكاتها فلا يلزم ظرفية الشيء بنفسه والتحصيل كما يحصل بهذه المعاني من حيث انها مدلولات هذه الالفاظ يحصل بغيرها فكانه شيء يحيط به ويجوز ايراد اللام بدل في لوجود معناها هنا وهو الاختصاص على ما قال السيد السند والتعليل على ما قيل حتى قيل ان في هنا ايضا للتعليل كما في قوله تعالى فذلكن الذي لمتنني فيه فيقدر متعلق يصلح ان يكون معلولا لما بعدها فلا حاجة الى ما ذكر من التوسع في تصحيح الظرفية وهكذا سائر العبارات المعنون بها المباحث كالمقاصد والمواقف والمقدمة قدمه لتوقف صحة اكثر تعريفات المعمول على بحثه كما سيبين ولشرفه لكونه مؤثرا في المعمول بخلاف المعمول فانه متاثر ولما كان البحث عن احوال العامل موقوفا

الى معرفته ومعرفة اقسامه ومعرفتهما موقوفة على معرفة
اقسام الكلمة الموقوفة على معرفتها اذ بعضه فعل وبعضه
اسم وبعضه حرف اراد ان يقسم الكلمة اولا ويعرفها
ولكل قسم من اقسامها ويبين كون كل منها عاملا كلا
وبعضا في اثنائه ويعرف العامل ويقسمه ثانيا فقال
اعلم بخطاب عام اولا اى قبل الشروع في المقصود
في الصحاح والقاموس اذا جعلتا اول صفة لم تصرفه تقول
لقيته عاما اول واذا لم تجعله صفة صرفته تقول لقيته عاما
اولا ومعناه في الاول اول من هذا العام والثانى قبل هذا العام
ان الكلمة لامها للجنس من حيث وجوده في ضمن الكل اذ المقصود
التقسيم وهو للافراد لا للماهية على ما هو راى البعض والتعريف
تبعي فعلى هذا في الضمير استخدام ومن حيث هو هو اذ
التقسيم كالتعريف للماهية لا للافراد على ما حققه الفاضل
العصام في اوائل شرح الكافية وتاوها للوحدة الشخصية
الكلية اللازمة لحقيقة الكلمة ولا تنافي بينها وبين الجنس
لا من حيث هو هو ولا من حيث وجوده في ضمن الفرد وانما
التنافي بينها وبين المركب وبين الوحدة الشخصية الجزئية
وبين الجنس ثم الكلمة والكلام ماخوذان من الكلم
بسكون اللام بمعنى الجرح للتاثير في القلوب وقال الشيخ
الرضي وهو اشتقاق بعيد وهي الواو اعراضية اللفظ
هو في الاصل الرمي وفي العرف صوت من شانه ان يخرج

من الفم معتمدا على المخرج وتعريفه المشهور وهو ما يتلفظ
به الانسان حقيقة او حكما دوري لتوقف التلفظ
على اللفظ ولا مجال ههنا للجواب المشهور في امثاله وهو
كون المراد مما في التعريف لغويا لما عرفت انه الرمي فلا يصح
تفسير الاصطلاحي به كما لا يخفى كذا في الامتحان خرج
به الدوال الاربع كالخطوط والعقود والاشارات
والنصب عرفه باللام للتنصيص على الجنسية والماهية
ولذا عدل عن قولهم وضع الى قوله الموضوع ولان اسم
المفعول ادل على المقصود وهو البقاء في الحال المتبادر منه
بخلاف الماضي فانه يفهم منه بالاستصحاب ولان
الاصل في الصفة الافراد والوضع المطلق تعيين شيء
للشيء متى ادرك الاول فهم الثاني ولو بغيره للعالم به والوضع
اللفظي نوعان شخصي هو تعيين لفظ معين بنفسه
اي بمادته وجوهره بمعنى وجعله بازائه ونوعي هو تعيين
هيئة افرادية او تركيبية لمعنى والمتبادر عند الاطلاق
هو الوضع الشخصي والاستعمال ذكر اللفظ الموضوع
ليفهم معناه او مناسبه فهو فرع الوضع ذكره في الامتحان
عدل عن التخصيص لان استعمال الوضع باللام دون الباء
يأباه وليشمل التعريف وضع المشترك والمرادف بلا تكلف
قوله للعالم به اى بالتعيين زائد على المشهور ولا بد منه
متعلق بفهم قوله هيئة افرادية كما في الافعال وسائر

للمشتقات والمصغر والمنسوب والمثنى والمجموع قوله
وتركيبية كما في المركبات كلامية اوغيرها وخرج بهذا
القيد المهملات كالديز والبيز ومقتضيات الطبع كاح
والمحرفات عن الوضع غلطا كالميشوم المحرف عن المشؤم
فان المحرف الاول لم يقصد جعله لمعنى بل قصد به بتوهم
انه مجعول له وبقي الحرف لان احتياجه الى متعلقه في الدلالة
وفهم معناه لا في التعيين والجعل المذكورين فيحتاج
اليه المستعمل لا الواضع واما المجاز فلا وضع فيه
لا شخصيا ولا نوعيا نعم قد يقال ان المجاز موضوع
بالنوع بمعنى ان كل موضوع لمعنى يجوز استعماله في غيره اذا وجد
علاقة من العلاقات المعتبرة لكن هذا استعمال لا وضع
ولو قيل نسميه وضعا ولا نسميه استعمالا فلا مشاحة
في الاصطلاح فظهر ان الوضع يختص بالحقيقة والاستعمال
يعمها والمجاز والكناية لمعنى هو في الاصل مصدر ميمي
ثم نقل ابتداء او بعد جعله بمعنى المفعول الى ما يقصد بشيء
او اسم زمان او مكان ثم نقل اليها واسم مفعول وفي
الاصل معني كمرمي ثم خففت ونقل قال الفاضل العصام
وهو اقرب الوجوه بحسب المعنى لكن لا نظير لتخفيفه
خرج به حروف الهجاء الموضوعة لغرض التركيب لا بازاء
المعنى ثم ان ذكره بعد الوضع مع كونه داخلا في مفهومه
تصريح بما علم التزاما لان دلالة الالتزام مهجورة

في التعريف فعلى هذا يرد عليه انه يلزم ان يذكر الدلالة
ايضا لان دلالة الوضع عليها التزامية ايضا بل
دلالة الوضع على المعنى وضح منها عليها الذكره في مفهومه
كما سبق وللمص في هذا المقام تحقيق مذكور في
الامتحان ومن اراد التفصيل فليرجع اليه لكن تبع في
هذه الرسالة لابن الحاجب في ترك الدلالة لان لكل مقام مقالا
مفرد صفة لمعنى وهو ما لا يدل جزء لفظه على جزئه فان قيل
هذا يوهم ان اللفظ موضوع للمعنى المتصف بالافراد
وليس الامر كذلك فان اتصافه به بل بالمعنوية انما هو بعد
الوضع فيحتاج الى ان يرتكب فيه تجوز كما يرتكب في مثل من قتل
قتيلا وذا مما لا يجوز في التعريف قلت لا تجوز فيه لان
زمان وقوع نسبة الوضع واتصاف المعنى بالافراد بل
بالمعنوية واحد فيكون حقيقة وانما يكون مجازا لو كان
حصوله بعد زمان الوضع وليس كذلك نعم الموضوع تقدم
ذاتي على الافراد بل على المعنوية وذا غير معتبر في المجازية
كما ان زمان القتل والمقتولية واحد لان القتل لا يقع
على الحي حين هو حي بل على المقتول بذلك القتل فالقتيل
حقيقة كما حققه المص فيما علقه على الامتحان
في بحث المعطوف وخرج بهذا المركبات كلامية
اوغيرها ومثل قائمة وبصري مما لمعنى يدل جزء لفظه
على جزئه لكن لشدة امتزاجه يعد لفظا واحدا فان قيل

يخرج ايضا مثل ضرب وضارب ومضروب لان صيغة
كل منها كمادته تدل على معنى فلا يكون مفردا مع انه كلمة
اتفاقا فينتقض تعريفها جمعا قلت ان الصيغة ليست
بلفظ عند المص كالحركات لان المختار عنده مذهب من جعل
اللفظ نفس الصوت المكيف لا كيفية له كما هو مذهب
الشيخ ابن سينا فيصدق عليه تعريف المفرد والكلمة
ولا يخرج مثل عبد الله علما لانه مما له معنى لا يدل جزء لفظه
على جزئه وفي هذا المقام تحقيق وتفصيل يطلب في الامتحان
ثلثة فعل سمي باسم مدلوله التضمني وهو الحدث قدمه
على الاسم عكس ما في الكافية لان الكلام في العامل وهو
اصل في العمل ولان كله عامل بخلاف الاسم كما سيصرح به
وهو اي الفعل ولما كان فصله من الاسم بالدلالة على احد
الازمنة بالهيئة وكان ظاهر عبارة القوم وهي الاقتران
باحد الازمنة غير مفيد لذلك بل مفيدا اقتران لفظه
مع انه ليس كذلك ولذا احتيج الى التاويلات التي ذكرت
في الامتحان او مفيدا اقتران المعنى فوجب ان يراد به التضمني
الذي هو الحدث وهو تكلف لا يشعر به اللفظ عدل عنها
فقال ما دل وما عبارة عما كان الكلمة عبارة عنه فتذكير
الضمير في ما دل باعتبار لفظه ومعناه كما حققه الفاضل
العصام لا عن لفظها حتى يكون التذكير باعتبار لفظه
كما زعم الفاضل الجامي بهيئته وضعا اي دلالة وضع

لم يرد الشارح ان المادة وحدها دالة على تلك الازمنة حتى يلزم ان تكون مقابليها باسرها دالة على ما تدل عليها
وهو باطل قطعا بل اراد ان المادة لها دخل في الدلالة على الزمان بخلاف الفعل فان الهيئة هناك مستقلة بالدلالة
على الزمان كذا ذكره السيد الشريف في حاشية قطب الدين

10

اوزمانه او دلالة وضعية او حال كونه موضوعا
او وضعيا على احد الازمنة الثلثة اي الماضي والحال
والاستقبال بان وضع هيئته الافرادية له وضع نوعي
كما وضع مادته للحدث بوضع شخصي ولكن لم يذكر دلالته
عليه بنفسه بهذا الوضع كما ذكرها القوم لعدم الاحتياج
اليه لانه بما ذكره يخرج الحرف لعدم دلالته على الزمان
اصلا كما يخرج الاسم لان منه ما لا يدل على الزمان
اصلا ايضا كرجل وضرب ومنه ما يدل عليه لكن بمادته
لا بهيئته كامس وغدا والان وكذا الصبوح والغبوق
وكذا يخرج اسماء الافعال واسماء الفاعل والمفعول
لان هيئة كل منها غير موضوعة للزمان حتى تدل عليه
وضعا بل انما يدل كل منها عليه عقلا او بغلبة الاستعمال
وهذه غير معتبرة فان قيل ان قولهم ان كلا من اسمي
الفاعل والمفعول حقيقة في الحال ومجاز في الاستقبال
بالاتفاق يشعر كون هيئته موضوعة للزمان فينتقض
التعريف به منعا قلت معنى قولهم انه حقيقة في المعنى
الكائن في الحال فلا يلزم كونه موضوعا للزمان ولا يخرج
الافعال المنسلخة عن الزمان بحسب الاستعمال لدلالة
هيئة كل منها في الاصل عليه وضعا ويخرج نحو يزيد علما
لان وضع العلم لم يضع هيئته للزمان كما لا يخفى
على من له الاذعان فان قيل ان المضارع لكونه دالا على

الزمانين يخرج بقوله الازمنة الثلثة فينتقض التعريف
به جمعا قلت ذلك ممنوع لانه لاحد الازمنة فى اصل الوضع
والاشتراك انما نشأ فى الاستعمال ولو سلم الاشتراك
فيه فالخروج ممنوع لان الدال على اثنين دال على الواحد ضمنا
فالدلالة عليه اعم منه واما اذا لم يكن مشتركا اصلا بل
كان فى احدهما حقيقة وفى الاخر مجازا فلا اشكال اصلا ولما
كان تمييز الافراد بالخاصة اوضح منه بالحد وانتفاع المبتدى
بها اكثر منه بالحد وان كان اشرف لكونه من الذاتيات وانفع
فى نفسه لافادة التمييز الذاتى ولذا قدم قال ومن خواصه
خبر مقدم على المبتدأ وهو دخول قد اى بعض خواص
الفعل لا كلها دخول مجموع هذه الاشياء الثمانية وهذا مبنى
على ان يكون الواو لعطف الجزء على الجزء فالعطف قبل الحكم
وعلى ان حق المبتدأ التقديم مع ما يتعلق به فيقدر معه
مقدما فيكون الخبر للمجموع كما اذا كان معه مقدما لفظا
كزيد وعمرو وبكر فى الدار وان من للتبعيض والا فلا
دليل على بعضية المجموع التى هى المقصودة مع على بعضية كل
منه على تقدير كون من للتبعيض وحده وهى ليست بمرادة
لكونها من اوضح الواضحات وعلى تقدير عدمه ايضا
فلا دليل عليها فى اللفظ اصلا وان حصلت بالمشاهدة
وانما قلنا ان دخول المجموع بعض منها لان منها ما لم يذكر
ههنا كتاء التانيث الساكنة والضمير المرفوع البارز

المتصل

11

المتصل ونونى التاكيد وهى جمع خاصة وخاصة الشىء
ما يختص به ولا يوجد فى غيره وهى اما شاملة لجميع
افراده او غير شاملة وما ذكرهنا من القسم الثانى
والحد لا يكون الا شاملا بدخول قد الا ولحذف الدخول
لعدم الاحتياج اليه اذ يصدق تعريف الخاصة عليها
كما يصدق عليه والايجاز مطلوب والخاصة المنطقية
لا تصدق عليها لاشتراط الحمل فيها ذكره فى الامتحان
وجه الاختصاص كونها لتحقيق الحدث الفعلى وتقليله
او توقعه او تقريب الحدث الماضى الى الحال وشىء منها لا يتحقق
الا فى الفعل فان قيل ذلك معلوم من الاختصاص اذ لم يخبر
به الواضع ولو عرف الاختصاص به لزم الدور قلت ذلك
معلوم بالاستقراء لا من الاختصاص فلا دور فافهم
والسين اى سين الاستقبال بقرينة سوف
وسوف ويسميان حرفى تنفيس لكنه فى الثانى
ازيد وجه الاختصاص كونهما لتخصيص الحدث الفعلى
بالاستقبال المعلوم بالاستقراء وان لانه لتعليق الشىء
بالحدث الفعلى ولم ولما لانهما لنفى الحدث الفعلى
ولام الامر لانه لطلب الحدث الفعلى ولاء النهى لانه
لطلب تركه ولا يتصور كل منها الا فى الفعل ثم انه
اما بالاضافة بتنكير المضاف والا يلزم تعريف المعرف
لانه علم لنفسه او بتجوز نحو زيد الشجاعة كما هو

المضاف

اي الرضي والوصف والبيان بتاويل الدال على النهي كذا
في الامتحان قال السيد السند في حواشي الكشاف ان اسماء الهجاء
اذا اريد بها انفسها قد تزاد في آخرها الهمزة كما تزاد اذا جعلت
اسماء وقد لا تزاد فاحفظ وكلمة عامل على ما سيجيء
في بحث العامل القياسي واسم ماخوذ من السمو وهو العلو
سمي به لاستعلائه على اخويه من جهة كونه مسندا اليه
وتركب الكلام منه وحده بخلافهما وهو ما اي كلمة
بقرينة جعله قسما منها دل على معنى وضعا اذ المتبادر
من الدلالة التي وصف بها الكلمة ما يكون الكلمة كلمة
باعتبارها وهي الدلالة الوضعية واكتفى بما ذكره في تعريف
الفعل ولما كان كون المعنى في نفسه او في نفس الكلمة
راجعا الى كونه مستقلا بالمفهومية وكان هذا غير ظاهر
من ظاهر قولهم في نفسه عدل عنه الى قوله مستقل بالفهم
اي بالمفهومية تصريحا للمقصود وايضاحا للمراد يعني
يفهم ذلك المعنى من غير حاجة الى تعقل متعلقه بخصوصه
او يفهم من لفظه الدال عليه من غير حاجة الى ذكر اللفظ الدال
على المتعلق وخرج بهذا القيد الحرف فان معناه غير مستقل
كما سيجيء غير مقترن به وضعا ترك اكتفاء بما ذكره في تعريف الفعل
فيه اي في الفهم عما دل عليه باحد الازمنة الثلثة والظ
المناسب لما سبق ان يقول غير دال بهيئته على احد الازمنة
بل الاظهر الانسب ان يقول ما دل بمادته على معنى مستقل بالفهم

غير دال بهيئته على احد الازمنة لكنه اراد التنبيه
على انه يمكن اصلاح عبارة القوم في الجملة بذكر قيد فهلو
كما اصلح الفاضل الجامي عبارة ابن الحاجب يعني ان المراد
بعدم الاقتران عدم الاقتران عند فهم ذلك المعنى من
لفظه الدال عليه فلا يقدح في عدم الاقتران كون
المعنى مقارنا بالزمان في الواقع فلا يخرج مثل الضرب
والضارب مع ان الضرب انما يقع في احد الازمنة فيقترن
في الواقع لكونه غير مقترن في الفهم ولا كونه مفهوما قبل
فهم الزمان من لفظ آخر او بعده فلا يخرج مثل الضارب
في قولنا زيد ضارب امس او في الماضي زيد ضارب وخرج
بهذا القيد الفعل ودخل به ما خرج عن حد الفعل مثل
رجل وزمان وامس ورويد ومن خواصه تذكر ما ذكر
في الفعل دخول التنوين وهو نون ساكنة تتبع حركة الآخر
لا للتاكيد والمراد به ما سوى الترنم والغالي فانهما غير مختصين
بالاسم لم يستثنهما كما استثنى البيضاوي لانهما لكونهما
في غاية الندرة لا يرادان عند الاطلاق قد صرح به في الامتحان
اما اختصاص تنوين التمكن فلانه لتمكن مدخوله اي لتقرره
واصالته في الاعراب الذي لا يوجد في الحرف اصلا ولا في الفعل
اصالة واما اختصاص تنوين التنكير فلانه لتنكير المعنى المطابقي
المستقل وهو لا يوجد الا في الاسم وقد عرفت ان ذلك معلوم
بالاستقراء واما اختصاص تنوين العوض عن المضاف اليه

فلاختصاص الاضافة به وسيجئ وجهه واما اختصاص
تنوين المقابلة فلانه لمقابلة نون الجمع المذكر السالم الذى لا يوجد
الا فى الاسم فانه لما وجد فيه حرف يسقط بالاضافة جعل
فى مقابلته فى الجمع المونث السالم حرف يسقط بها ليكون الفرع
على وتيرة الاصل فلا يوجد الا فى الجمع المونث السالم الذى لا يوجد
الا فى الاسم بشهادة الاستقراء هذا على راى ابن الحاجب
وانكر الزمخشرى تنوين المقابلة ومن اراد التفصيل فليرجع الى
الامتحان وحرف الجر لانه لافضاء معنى الفعل او شبهه
الى الاسم والمول به فلا يدخل الا اياهما ورد بان هذا
منقوض بالهمزة وتضعيف العين اللذين للتعدية فانهما
مع كونهما للافضاء يدخلان الفعل فلا يصح جعل الافضاء
وجها للاختصاص وكونهما جزء من حروف المبنى وحرف الجر
كلمة لا يدفع هذا كما لا يخفى لوجود الافضاء فى كل منهما
ولو سلم ذلك فالافضاء انما يوجد فى البعض دون
الكل كما يجئ والمقصود بيان اختصاص الكل دون البعض
فلا يتم التقريب والمختار عند المص فى وجه الاختصاص
فيه وفى امثاله الاستقراء ليس الا كما صرح فى الامتحان
ولام التعريف وهذا اظهر من قولهم اللام لانهم ارادوا به
لام التعريف واعتمدوا فى ذلك على الاشتهار وقد نبه
فى الامتحان انه لا يكون قرينة للمبتدى ثم ان هذا
اشارة الى ان المختار عنده ما ذهب اليه سيبويه من ان

حرف التعريف هو اللام وحده زيد عليه همزة الوصل
لتعذر الابتداء بالساكن لا ما ذهب اليه المبرد من انه الهمزة
وحدها زيد عليها اللام للفرق بينها وبين همزة الاستفهام
ولا ما ذهب اليه الخليل من انه كلاهما وجه الاختصاص انه
لتعيين المعنى المطابقى المستقل بالمفهومية بشهادة الاستقراء
وهو لا يوجد الا فى الاسم ولما كان المراد بقولهم الاسناد
اليه كونه مسندا اليه وهو معنى التزامى مجازى له والحقيقة اولى
واظهر عدل عنه الى قوله وكونه مبتدأ وفاعلا وانما
لم يقل كونه مسندا اليه مع كونه اشمل واخصر تنبيها على ان
الاصل فى المسند اليه المبتدأ او الفاعل والبواقى فروع قدم
الاول اشارة الى ان حقه التقديم وحق الثانى التاخير ثم
الظاهر ان الضمير راجع الى الاسم فيرد عليه ان الاختصاص معلوم
عقلا فلا يفيد الخبر بانه من خواصه وان معرفته بعد معرفة
الاسم والغرض معرفة الاسم بالخاصة كما سبق الاشارة اليه
فيلزم الدور ويدفع بانه راجع الى الاسم باعتبار جنسه الاعم
وهو الشئ فلا يلزم المحذوران وانما يلزمان لو رجع اليه باعتبار
خصوصه النوعى فالمعنى كون الشئ مبتدأ وفاعلا وجه
الاختصاص ان الفعل موضوع لاسناد مفهوم مصدره الى
شئ والمسند اليه مبتدأ وفاعلا لا يكون الا ذاتا فلو كان مسندا
اليه بان كان مبتدأ او فاعلا يلزم الخروج عن وضعه اذ اللفظ
الواحد لا يراد منه الذات والمفهوم معا فى حالة واحدة

والحرف لا يصلح ان يكون مسندا ولا مسندا اليه
كما سيجئ فثبت الاختصاص بالاسم ضرورة ومضافا
اى كون الشيء مضافا فوجه الاختصاص كون الاضافة
المعنوية مفيدة للتعريف والتخصيص اللذين يستدعيان
استقلال المعنى ومطابقته بشهادة الاستقراء وهما
لا يوجدان معا الا فى الاسم واللفظية فرع المعنوية
فتختص بما تختص هى به وبعضه عامل كاسم الفاعل سيجئ
فى بحث العامل القياسى وبعضه غير عامل كانا وانت والذى
وحرف وهو فى اللغة بمعنى الطرف والجانب ثم نقل
الى ما كان فى طرف الكلام غير جزء منه ولا مستقل
بنفسه وفى الاصطلاح ما دل على معنى غير مستقل
بالفهم ولا مقصود بالملاحظة بل آلة وتابع لفهم
حال غيره وهو المتعلق حتى اذا قصد بالملاحظة
صار معنى مستقلا ومعنى اسم مثلا معنى من فى قولك
سرت من البصرة ابتداء مخصوص ملحوظ من حيث هو حالة
بين السير والبصرة وآلة لمعرفة حالهما ولذا لا يصلح ان يحكم
عليه وبه واذا لوحظ ذلك الابتداء قصدا صار معنى
مستقلا بالمفهومية قابلا للحكم عليه وبه ومعنى لفظ
الابتداء تقول ابتداء سيرى من البصرة وقع فى يوم كذا
فلما لزم كون معنى الحرف ملحوظا فى ضمن معنى الاسم والفعل
من غير قصد لزم ذكر المتعلق ليلاحظ معناه قصدا

ومعنى الحرف ضمنا فيحصل الدلالة وهذا هو المراد بقولهم
على معنى فى غيره لكن لما لم يكن هذا ظاهرا من ظاهره
عدل عنه الى ما ذكره ايضاحا واظهارا للمراد وخرج به عن
التعريف الاسم والفعل فان قلت ان اريد بالدلالة المطابقية
لزم دخول الفعل فى التعريف لدلالته على الحدث المستقل
والنسبة الغير المستقلة فالمجموع غير مستقل لا بد فى دلالته
عليه من ذكر الفاعل كما بينه الشريف وان اريد التضمنية
لزم الفساد لعدم صدقه على الحرف لعدم دلالته على معنى
تضمنى غير مستقل مع صدقه على الفعل لدلالته على
معنى تضمنى غير مستقل وهو النسبة الى فاعل معين
وان اريد الاعم لزم ما لزم فى المطابقية قلت المراد الاعم
ولفظ فقط مقدر ولكن لا قرينة ظاهرة تدل عليه كما
صرح فى الامتحان وصرح فيما علقه عليه ان مجرد
ورود الاعتراض لا يكون قرينة وبعضه عامل كحروف
الجر وبعضه غير عامل كهل وقد تم اعلم اى بعد ما علمت
الكلمة واقسامها وما يتعلق بها ان مفهوم العامل
الذى هو المقصود فثم للتراخى الزمانى والرتبى اظهر
مع ان الظاهر الاضمار لسبق المرجع لبعده لفظا وللتنبيه
على المغايرة اذ المراد بالاول ما صدق عليه وبالثانى المفهوم
وما قيل ان المعرفة اذا اعيدت معرفة فهى عين الاولى
فليس على الاطلاق بل اذا لم يوجد صارف وههنا

وجد لما عرفت هو ما اى شئ لفظا او غيره اوجب
بواسطة بالتنوين زيادة على قول الجمهور ولا بد
منها والا ينتقض التعريف بها لانها موجبة ايضا كما
يظهر من كلامه لكن ايجابها ليس بسبب الواسطة كون
بالنصب آخر الكلمة فعلا او اسما حقيقيا او حكما معربة
او مبنية على وجه مخصوص من الاعراب بان الوجه المخصوص
وزيادة على قول بعضهم لئلا ينتقض بياء المتكلم في
مثل غلامي فانه يوجب بواسطة المجانسة والاتصال
كون آخر الغلام مكسورا لكن الكسر ليس باعراب فيخرج به
فان قيل المراد بالواسطة المعاني الخفية والمشابهة
التامة المقتضية للاعراب على ما سيبينه فيخرج ياء المتكلم
بها فانه وان كان موجبا لكنه ليس بهذه الواسطة قلت
كون المراد بها ما ذكر انما يفهم من الاعراب ولولاه لم
يفهم فافهم لكن لزم بذكره الدور لذكره العامل
في تعريفه فيما بعد الا ان يقال ان هذا تعريف لفظي
يقصد به تعيين صورة حاصلة وتمييزها عما عداها
فيجوز فيه التعاكس نحو القصاص القود والقود القصاص
فلا دور وانما يلزم ان كان هذا تعريفا اسميا يقصد به
تحصيل الصورة ولا يخفى ان هذا لا يصلح له لان معرفة
العامل لا تحصل الا بمعرفة جميع اقسامه وكيفية عملها
وشرائطها كما صرح به في الامتحان وتفصيل الفرق

بين الاسمي واللفظي مذكور فيه ايضا وفقك الله
بمطالعته والمراد بالواسطة مقتضي بالكسر الاعراب
فيخرج بها عن التعريف ما لا يعمل بالاصالة بل بالحمل على
الاصلي من الحروف الجارة الزائدة ومثل رب والمضاف
بالاضافة اللفظية وان وان الداخلتين على الماضي الواقع
موقع المضارع فيكون تعريفا للعامل الاصلي فيلزم كون
ذكرها فيما سياتي استطرادا مع كونه من مقاصد
الفن ولو زاد بعد قوله من الاعراب وحمل عليه لاصاب
كذا اعترض في الامتحان على تعريف البيضاوي لحرف الجر
ويمكن ان يقال انه اشار الى انحطاط رتبتها بان اخرجها
عن التعريف وادخلها في التقسيم كما يجيء هذا مفهوم
من كلامه ايضا في بحث المجرورات في الامتحان وهو اى
مقتضي الاعراب في الاسماء حال من المبتداء والعامل
معنى الفعل المفهوم من نسبة الخبر اليها وظرف له وهو
اظهر توارد المعاني المختلفة عليها اى كل واحد من
الفاعلية والمفعولية والاضافة حقيقة او حكما وارد
على اسم واحد من الاسماء بناء على ان الجمع اذا قوبل بالجمع
تقتضي انقسام الآحاد الى الآحاد فالمقتضي في التحقيق
هو المعاني كما يشعر به قوله فانها آه وقوله وهي تقتضي لكن لا توا
لكن اضافه اليها اشارة الى ان اقتضاءها له بسبب توارد ها
عليها فانها اى المعاني المختلفة امور خفية تستدعي

علامة اى كل امر منها تستدعى علامة ظاهرة لكن
قد يمنع من ظهورها مانع فان كانت فى اخر الكلمة فتقديرية
وان فى نفسها فمحلية كما يجئ فى الباب الثالث لتعرف
مثلا اذا قلنا ضرب زيد غلام عمرو فضربا وجب
كون آخر زيد مضموما وآخر غلام مفتوحا بواسطة ورود
الفاعلية اى بواسطة الفاعلية الواردة على زيد وبواسطة
ورود المفعولية على غلام بسبب تعلق ضرب بهما تعلق
القيام بالاول وتعلق الوقوع بالثانى واوجب غلام
ايضا كون آخر عمرو مكسورا بواسطة ورود الاضافة
عليه اى كونه منسوبا اليه لغلام بسبب تعلقه به
فالعامل يحصل المعانى الخفية فى الاسماء بسبب تعلقه
بها وهى اى المعانى الخفية تقتضى نصب علامة هى الاعراب
فالعامل يحصل الاعراب بالواسطة وجعل العامل محصلا
وموجبا للمعنى وعلامتها انما هو اعتبار النحويين واما
فى التحقيق فالفاعل المؤثر هو المتكلم والعامل هو الآلة وجعله
النحويون كانها هى الموجدة على راى الرضى وقال الفاضل
العصام بل الآلة هو اللسان وجعل العامل آلة مبنى على التنزل
ايضا اعلم ان للاعراب معنيين عام وهو ما اقتضاه عروض
معنى بتعلق العامل ليكون دليلا عليه وهو تابع لمقتضيه
فيوجد فى غير الحرف والماضى والامر بغير اللام والمراد
به هنا هذا المعنى وخاص بالاعراب اللفظى والتقديرى

وهو ليس بمراد هنا كما لا يخفى على من تتبع كلامه وفى الافعال
اى مقتضى الاعراب فيها المشابهة التامة للاسم اى اسم
الفاعل كما سيجئ التصريح به وهى فى المضارع فقط لا فى
سائر الافعال وانما لم يقل فى المضارع اولا حتى لا يحتاج
الى البيان ثانيا ليحسن المقابلة بالاسما انما اتى بصيغة الجمع
مع ان المناسب للمضارع الافراد للمشاكلة وللتنبيه على تنوع
المضارع كالجحد المطلق والمستغرق الى غير ذلك وللنظر الى الافراد
فانه مشابه لاسم الفاعل ولو صورة كما فى صورة دخول اللام
اى المضارع المعلوم والمجهول مشابه بالمفعول منه
عليه فانه فعل معنى كما سيجئ لفظا ومعنى واستعمالا
اما الشبه الاول وهو الشبه لفظا فلموافقته اى
المضارع له اى لاسم الفاعل فى الحركات اى فى مطلقها
نحو ضارب ويضرب
وافق فى نوعها اولا والسكنات فى عددهما وترتيبهما
نحو ناصر وينصر منه
وصيغة الجمع اما بالنظر الى الافراد وللمشاكلة قال المص
واما التفسير بالمفرد لاضمحلال الجمعية باللام فليس بمفيد
ههنا اذ ليس معنى الاضمحلال بطلان اعتبار التعدد بالكلية
حتى يجوز ان يقال جاء الرجال اذ جاء واحد بل معناه بطلان
معنى الجمع فيما ينسب اليه وكونه بمعنى كل الافراد فى ان يعتبر
كل فرد منه كان ليس معه غيره نحو ضارب ويضرب
ومدحرج ويدحرج مثل مثالين من الاصلين واما الثانى
وهو الشبه معنى فلقبول كل منهما اى المضارع
واسم الفاعل الشيوع والانتشار بين المعانى والاحتمال لها

على سبيل البدل عدل عن العموم الشايع في كلامهم اليه
لان العموم حقيقة في كل منهما والحمل على الشيوع بعيد
والتصريح به اولى والخصوص فان الاسم اي اسم الفاعل
عند تجرده عن اللام يفيد الشيوع بين الافراد وعند
دخول حرف التعريف عليه يتخصص وانما قال حرف التعريف
ولم يقل عند دخوله بالضمير الراجع الى اللام مع انه اخصر
وعلى مقتضى الظاهر للتنبيه على ان اعتبار المشابهة في اسم
الفاعل عند دخوله عليه مبني على اعتبار كون اللام حرف
تعريف وكونه صورة المستلزم اعتبار كون المدخول عليه
اسما وكونه صورة والا فالمدخول عليه ليس باسم فاعل
فضلا عن المشابهة له بل فعل في المعنى والتحقيق على ما هو راي
الجمهور كما سيجيء وانما لم يقل اولا حرف التعريف لعدم الحاجة
الى هذا التنبيه عند التجرد ثم انه في اختيار اللام اشارة
الى ان الاختلاف الجاري في حرف التعريف انه اللام او الالف واللام
او كلاهما جار في الموصول ايضا كما صرح به الفاضل العصام
وان المختار عنده مذهب سيبويه كما في حرف التعريف نحو
ضارب فانه يحتمل زيدا وعمرا وغيرهما والضارب فانه
يختص بمعين سواء كان اللام حرف التعريف او اسما موصولا
فانه معرفة يجب ان تكون صلته معلومة عند المخاطب كذلك
المضارع عند تجرده من حروف الاستقبال والحال قدم الاول
لاختصاصه به بخلاف الثاني فانه يوجد في الاسم ايضا

ولان الاحتياج الى الاول اشد لعدم تبادر الاستقبال
عند التجرد عنهما بخلاف الحال فانه المتبادر فلا يشتد
الحاجة الى حرف الحال المحتمل للحال والاستقبال
قدم الاول ولان الاحتمال اليه ارجح لتبادره بخلاف الثاني
نحو يضرب وعند دخولهما اي دخول احدهما عليه يختص
بالاستقبال والحال نحو سيضرب وما يضرب ولمبادرة
الفهم فيهما عند التجرد عن القرائن حالية ومقالية وهي
حرف الاستقبال في المضارع وامس في الاسم وحرف الحال
والآن وغدا فيهما الى الحال لاقتضاء مفهومها الوقوع
واما الثالث وهو الشبه استعمالا فلوقوع كل منهما
صفة لنكرة بحسب الظاهر واما في التحقيق فجزؤها او لمنها
نحو جاءني رجل ضارب او يضرب فانها في الاول مركبة
وفي الثاني جملة فاطلاق الصفة عليهما مبني على المسامحة
لظهور المراد او على التجوز باطلاق اسم الكل على الجزء ولدخول
لام الابتداء عليهما نحو ان زيدا لضارب او ليضرب فهذه
المشابهة اي المشابهة لفظا ومعنى واستعمالا تقتضي
تطفل المضارع اي تبعيته للاسم فيما اي في شيء هو اي
الاسم اصل فيه وهو اي ذلك الشيء الاعراب والمراد به هنا
استعداد الآخر للحركات العاملية وعدم الامتناع عنها
لفظا او تقديرا ويقابله البناء لا اثر العامل كما لا يخفى
كما تقتضي تطفل اسم الفاعل للمضارع فيما هو اصل فيه

هو العمل ولهذا اعتبر هذه المشابهة بينهما والقوم
اعتبروا الشبه الثاني بينه وبين اسم الجنس ونظر المص
ادق وبالقبول الحق لانها لو كانت كما اعتبروا لم يكن مشابهة
كل منهما تامة كما اعترفوا في بيان وجه اشتراط الزمانين
في عمل اسم الفاعل حيث قالوا لو كان بمعنى الماضي لم يكن
المشابهة لفظا ومعنى تامة بل سقطت قوتها وضعفت
في كلا الجانبين ولا شك لا يظهر من الشبه اثر في اسم
الجنس بخلاف اسم الفاعل والمقصود من هذا التشبيه
الجمع بين الشيئين في امر من غير قصد الى الحاق الناقص بالكامل
فيجوز في مثله التعاكس كما يظهر ذلك من تتبع كلامهم
فاعرابه ليس بالاصالة فاذا قلنا لن يضرب فلنا وجب كون
اخر يضرب مفتوحا بواسطة المشابهة لاسم الفاعل
ثم اعلم اي بعد ان علمت مفهوم العامل وما يتعلق به
ان العامل المراد به ما يعم الاصلي وما يلحق به لذكره في
الاقسام ولذا اعاده مظهرا ولانه يراد به فيما سبق المفهوم
وهنا الافراد على ضربين لفظي ومعنوي فاللفظي ما يكون
للسان فيه حظ ولا يكون معنى يعرف بالقلب وهو اي اللفظي
على ضربين سماعي وقياسي فالسماعي في الاصطلاح هو الذي
يتوقف اعماله بخصوصه على السماع والمراد به
اللغوي فلا دور ولا يمكن ان يذكر في عمله قاعدة كلية
موضوعها غير محصور وليس المراد به ما يتبادر من ظاهره

بحسب اللغة من سماعية صيغته اذ قد يكون ما صيغته
سماعية قياسيا بذكر القاعدة الكلية في عمله
كالصفة المشبهة كما سيجيء وانما قدمه على القياسي
عكس ما في المصباح لسهولة ضبط افراده المقصود
معرفتها ليجري الاحكام عليها لقلتها وانحصارها
بخلاف افراد القياسي فانها اكثر من ان تحصى ولان من
اقسام القياسي ما يتوقف معرفته على معرفة بعض اقسامه
وهو حرف الجر كالظرف المستقر وبعض الاسماء الافعال
والمضاف معنى والاسم التام بالاضافة ولان الفعل
وشبهه ومعناه قد يحتاج في العمل في بعض المعمولات الى حرف
الجر وهو من تمام العامل لا المعمول كما سيجيء فلا بد من معرفته
قبلها فان قيل ان حرف الجر يحتاج اليها دائما اذ لا بد من متعلق
على ما سيجيء كما تحتاج اليه فلا بد من معرفتها قبله قلت
ان الفعل من حيث الماهية معلوم مما سبق ومن حيث الصيغة
من الصرف الذي يتعلم عادة قبل النحو وكذا شبهه بخلاف
حرف الجر فانه غير معلوم قبل اصلا ومعنى الفعل وان كان
غير معلوم منهما الا انه اخر للاطراد واما تقديم سائر السماعي
فللاطراد لحرف الجر وهو اي السماعي ايضا اي كاللفظي
على نوعين عامل في الاسم وعامل في المضارع والعامل في الاسم
ايضا اي كالسماعي على قسمين عامل في اسم واحد وعامل في اسمين
اعني المبتدا والخبر في الاصل اي قبل دخول العامل ويسميان

بعد دخول العامل اسما وخبرا له اى يسمى الاول اسما
والثانى خبرا له والعامل فى اسم واحد قدمه لكون معموله
واحدا ولكونه اكثر استعمالا واوفر فائدة ولما مر من ان تقديم
غيره على القياسى للاطراد له حروف تجر اى اسما واحدا
سماعا لينا سب عملها اللفظى عملها المعنوى فى الاصل
وللحمل عليه فى غيره تسمى حروف الجر وحروف الاضافة
لوجودهما فى مفهومها وهو ما وضع لافضاء الفعل او معناه
الى الاسم والماول به او حمل عليه وهى عشرون الباء
للالصاق اى لافادة لصوق امر الى مجروره وهو اما حقيقى
نحو داء وامسكت الحبل بيدى او مجازى نحو مررت بزيد
اى التصق مرورى بمكان يقرب منه زيد ومنه القسم
ولذا لا يذكر بائه وهو يستلزم المصاحبة بلا عكس فاذا
قلت اشتريت الفرس بسرجه لا يلزم ان يكون السرج ملصقا
به حال الشراء ذكره فى الامتحان ولما كان الالصاق اصلا
وغالبا كما ذكره فيه ولذا اقتصر سيبويه عليه كنى ولم يذكر
سائر معانيه ولان المقصود الاصلى بيان العامل لا بيان معانيه
قدمه لبساطته وكثرته فى الاستعمال وعدم خروجه عن كونه
حرف جر ولذا يكسر دائما ليوافق عمله بخلاف اللام فانه يخرج
عنه ويكون للابتداء والامر ولذا لم يكسر فى المضمر الا فى ياء
المتكلم ومن هى للابتداء فى المكان بلا خلاف وفى الزمان ايضا
عند الكوفية كقوله تعالى من اول يوم قيل علامته صحة ايراد

الى او ما يفيد فائدتها فى مقابلتها نحو اعوذ بالله منه
اى التجئ اليه منه فيه انه لا يتمشى فى نحو من التفضيلية
ذكره فى الامتحان واجاب عنه بعض الكمل بان عدم التمشى
ممنوع اذا مثل زيدا فضل من عمرو فى تقدير ترقى الفضل منه
اليه واقول المنع مكابرة والتقدير المذكور فاسد ولما
كان هذا المعنى غالبا فيها حتى قال المحققون انه الاصل
والبواقى راجعة اليه ذكره ابن كمال الكامل فى الاصول
اكتفى بذكره وقد عرفت ان المقصود بيان العامل لا استيفا
المعانى قدمها ليناسب معناها فى الجملة والى هى للانتهاء
فى المكان نحو خرجت الى السوق والزمان نحو اتموا الصيام
الى الليل بلا خلاف وفى غيرهما نحو قلبى اليك اى منته
ميله وشوقه اليك لم يذكر كونها بمعنى مع كقوله
تعالى لا تاكلوا اموالهم الى اموالكم لان ذلك مؤول الحق
كونها على معناها بتضمين معنى الضم كما ذكره
فى الامتحان ولو سلم فلقلته قدمها على عن لمقابلتها
لمن ولم يذكر حتى معها مع كونها بمعناها لكثرة مجيئها
بمعنى مع ولانها لا تدخل الا على المظهر فلا تستحق
التقديم على ما قدم عليها وعن هى للبعد لم يذكر البصريون
لها معنى سواه ذكره الدمامينى فى شرح التسهيل والمجاوزة
اى لتعدية شئ عن شئ الى آخر وهى انما تكون حقيقة
بزوال الاول عن الثانى ووصوله الى الثالث كرميت السهم

من القوس الى الصيد والاول عام لها ولما كان بالوصول
بلا زوال كاخذت عنه العلم او بالزوال وحده كاديت عنه
الدين كما ذكره في الامتحان فذكرها بعده للاظهار وما ذكرو
من عمومها للاخرين فانما هو بالتعميم لما هو بحسب التوهم
لا بحسب الحقيقة كما صرح به الفاضل العصام قدمها لمناسبتها
لمن انه يجوز استعمالها في محل ولو بالاعتبارين نحو سقاه
عن الغيمة اى بعده عنها بالارواء ويجوز من بمعنى سقاه
من جهة الغيمة قال مولانا السروري يقال خرجت عن البلد
اذا اريد الرجوع اليه ومن البلد اذا لم يرد وعلى هو للاستعلاء
اى استعلاء شى على شى حقيقة كزيد على السطح او مجازا
كعليه دين كان ثقله يحمل عليه قدمها على اللام مع كونها
من البسائط لمناسبتها لعن في انهما قد يكونان اسمين نحو من
عن يميني ومن عليه ومجيئها بمعنى عن قوله اذا رضيت
على بنو قشير اى عنى لعمر الله اعجبني رضاها واللام
هي للتعليل اى لبيان علة شى ذهنا كضربت للتاديب
او خارجا كخرجت لمخافتك لم يذكر كونها للعاقبة كقوله
تعالى ليكون لهم عدوا وحزنا ومثل لدوا للموت وابنوا
للخراب لان المحققين على انها للتعليل مجازا كما
ذكره في الامتحان او للتخصيص اى لبيان اختصاص
شى وارتباطه للمجرور اما باعتبار الملكية نحو المال
لزيد او التمليك نحو وهبت لزيد او الاستحقاق نحو الجل

للفرس او النسب نحو الابن لزيد فليس معنى الاختصاص
الحصر كما ظن فقيل الحمد لله مشتمل على حصر
الحمد فيه تعالى بناء على لام الاختصاص كما ذكره
الفاضل العصام بل الحصر مبنى على تعريف المسند اليه فانه
يفيد اختصاصه بالمسند كما في التوكل على الله فيلزم
عليه اما التزام التكرار او بيان الفرق وفي تخصيص هذين
المعنيين بالذكر تنبيه على انهما الاصل والغالب فيها
قدمها على في لبساطتها وفي هي للظرف اى ظرفية مدخولها
حقيقة كالماء في الكوز او مجازا كالنجاة في الصدق ومنه
قوله تعالى ولاصلبنكم في جذوع النخل فان التحقيق
انها للظرفية فيه على ضرب من الاستعارة لتمكن المصلوب
في الجذوع تمكن المظروف وقيل انها فيه بمعنى على قال بعض
الكمل اعلم ان كل موضع فيه معنى الاشتمال والاستعلاء
يصلح لفي وعلى منه قوله تعالى حتى اذا كنتم في الفلك
وقوله تعالى واذا استويت انت ومن معك على الفلك قدمها
على الكاف لبساطتها لانه لا يدخل على المضمر الا على قلة
في المرفوع نحو انا كانت ويكون اسما بمعنى المثل ولذا لم يكسر
ابدا بخلاف في والكاف هو للتشبيه نحو زيد كالاسد
قدمه على حتى لبساطته ولان حتى لا تدخل على المضمر اصلا
وحتى هو للغاية نحو اكلت السمكة حتى راسها ونحو نمت
البارحة حتى الصباح ولكونه عاملا اصليا قدمه على رب

ورب هو للتقليل اي لانشائه نحو رب رجل كريم لقيته
ويستعمل غالبا للتكثير كما في مقام المدح والذم نحو رب
تال يلعنه القرآن قدمه على واو القسم وتائه لان الواو
بدل من الباء والتاء من الواو ولوجوب انحطاط رتبة الفرع
عن رتبة الاصل اختص الواو بالظاهر والتاء بلفظة الله
ولذا لم يكسر ابدا وواو القسم وتاؤه ولم يذكر بائه
لما عرفت من ان مقصوده بيان العامل لا المعنى وانه داخل
في الالصاق وقدمهما على حاشا لانه قد يخرج عن الجارية
بخلافهما وحاشا هو للاستثناء اي لاستثناء ما بعده
عما قبله ومعناه تنزيه المستثنى عما نسب الى المستثنى منه
نحو ضرب القوم عمرا حاشا زيدا اي هو منزه عن ضرب عمرو
وهو فعل في الاقل كما يشير قدمه على مذ ومنذ لانه وان
شاركهما في الخروج عن الجارية لكنه لا يخرج عن العاملية بخلافهما
ومذ قدمه مع انهم قالوا ان اصله منذ بدليل تصغيره
بعد التسمية به على منيذ وجمعه على امناذ لخفته ولانه
لغة عامة العرب بخلاف منذ فانه مختص بالحجازيين
على ما صرح به الفاضل العصام على ان قولهم المذكور غير
موثوق به لما قال صاحب المغني انه غير منقول عن العرب
ومنذ هما للابتداء اي لابتداء زمان الفعل حال كونهما
في الزمان الماضي يعني اذا اريد بما بعدهما الزمان الماضي فمعناهما
ان مبدأ زمان الفعل مثبتا او منفيا هو ذلك الزمان

الماضي لا جميعه كما اذا قلت سافرت من البلد او ما رايته
مذ سنة كذا ولم تكن في تلك السنة يكون المعنى مبدأ
مسافرتي او عدم رؤيتي كان هذه السنة وامتد الى
الآن واما اذا اريد بما بعدهما الزمان الحاضر ولو باعتبار
البعض بان مضى بعضه فمعناهما ظرفية لفعلهما مع
التساوي كما اذا قلت ما رايته مذ شهرنا او يومنا
وكنت في ذلك الشهر واليوم يكون المعنى جميع زمان عدم
رؤيتي هو هذا الشهر واليوم الحاضران لانهما لم ينقضيا
بعد ولم يمتد زمان الفعل الى ما وراءهما فلا يصح اعتبارهما
مبدأ له وقد يكونان اسمين بمعنى اول المدة او جميعها
فيكون كل منهما مبتدأ وما بعدهما خبرا فهذا البيان
استطرادي قدمهما على وعدا لان خروجهما عن الجارية
اقل بخلاف خلا وعدا وخلا قدمه لتقدم الخاء
وعداهما للاستثناء ويكونان فعلين وهو الاكثر ويجيء
التفصيل في بحث المستثنى قدمهما على لولا لان كونها
حرف جر مختلف فيه مع قلتها في الاستعمال ولولا هي
لامتناع شيء لوجود غيره فانها يجر بها اذا اتصل بها
ضمير كما ورد في بعض اللغات نحو لولاك لهلك عمرو
فسيبويه تصرف في العامل لئلا يلزم التاويل في الفاظ
كثيرة فجعل لولا حرف جر يعني نزل منزلة اللام في المال الواقع موقع
لام التعليل فان المعنى لم يهلك عمرو لوجودك والاخفش

تصرف في الضمير لان الاشكال جاء من قبله فهو حق
بالتاويل فجعله مستعارا للمرفوع كما في قولهم ما انا كانت
والاكثر لولا انت بانفصال الضمير لكونه مبتداء حذف
خبره وجوبا وكثرتها بالنسبة الى كي قدمها لان كونها
حرف جر وان كان مشروطا باتصال الضمير بها لكن
للضمير الفاظ كثيرة بخلاف ما الاستفهامية وكي
فانه يجر بها اذا دخل على ما الاستفهامية هو للتعليل
نحو كيمه فعلت اى لاى غرض فعلت ويدل على كونه حرف
جر حذف الف ما كما في لم وعم قال الدماميني في شرح
التسهيل ان فيه ثلثة اقوال احدها انه حرف نصب دائما
وهو قول الكوفيين والثاني انه حرف جر دائما وهو قول
الاخفش والثالث انه يكون حرف جر تارة وناصبا للفعل
تارة وهو قول اكثر البصريين ولعل للترجي فانه يجر به
في لغة عقيل ولذا آخره بضم العين مصغر ذكره الدماميني
كقوله فقلت ادع اخرى وارفع الصوت مرة لعل ابي المغوار
منك قريب ولابد اى لافراق حاصل لهذه الحروف
اى لحروف الجر من متعلق بفتح اللام ولو محذوفا والظ
لابدا لظهور تعلق الجار به وكونه شبه مضاف قال
الرضي يجب صرف مثله عن الظاهر بجعل الظرف مستقرا
متعلقا بمحذوف وكل مصدر يتعدى بحرف من الحروف
الجارة يجوز جعل هذا الجار مع مجروره خبرا عن ذلك

المصدر لان فيه معنى المصدر لتضمنه ضميره كما في
قوله تعالى لا تثريب عليكم اى حاصل عليكم وحكى ابو علي عن
البغداديين جواز تعلق الظرف بالمنفي المبني وفيه نظر لوجوب
اعراب المشابه بالمضاف بلا خلاف وذهب ابن مالك
الى ان مثل هذا معرب لكننا نترع تنوينه تشبيها بالمضاف
هذا كلامه ملخصا وهو فعل او شبهه وهو ما دل
على الحدث من الاسماء المتصلة بالفعل ومعناه والمراد
به ما سيذكره من انه كل لفظ يفهم منه معنى الفعل كاسماء
الافعال والظرف وسيجي تحقيقه الا الزائد بالجر والنصب
استثناء من هذه الحروف منها نحو كفى بالله مثال
للفاعل وبحسبك درهم مثال للمبتداء والا رب وحاشا
وخلا وعدا ولولا ولعل فان لها بدا من المتعلق فانها
اى هذه المستثنيات لا تتعلق اصلا بشيء من الفعل
وشبهه ومعناه اى لا توصل ذلك الشيء الى ما يليها بل
يتعدى ذلك الشيء بنفسه اليه ففائدة الزائد اما
التاكيد وتحسين اللفظ او غير ذلك وفائدة رب التقليل
او التكثير لا تعدية العامل وحمل الزائد في العمل على غيره
مما هو للافضاء للاشتراك في الصورة والحرفية وتصور
معانيه فيه بضرب من التاويل وربما على الزائد
للاشتراك في عدم الافضاء او على غيره للاشتراك في افادة
المعنى او على من الاستغراقية للاشتراك في افادة التاكيد

ذهب الى هذا الرمانى وابن طاهر وتبعهما المص وذهب
الجمهور الى انها معدّية لعاملها كسائر الحروف الجارّة
ورُدَّ بانه ان ارادوا به العامل المذكور فهو متعدّ بنفسه
وايضا قد يستوفى معموله كما فى مثل ربّ رجل
صالح لقيته فلا حاجة الى التعدية وان ارادوا به المحذوف
وهو حصل ومثله كما صرح بجماعة منهم فهو تقدير
ما يستغنى عنه معنى الكلام ولم يلفظ به قطّ وايضا
لو كان كما ذكروا لم يجز العطف على محل مجرورها رفعا
ونصبا وقد جاء فى الفصيح كما يقال ربّ رجل صالح واخاه
اكرمت او واخوه اكرمتهما ولا يجوز بزيد واخاه مررت
او واخوه مررت بهما فمجرور الزائد وربّ باق على ما كان
عليه قبل دخولهما من كونه فاعلا او مبتداء كما مرّ او خبرا
كما زيد بقائم او مفعولا كقوله تعالى ولا تلقوا بايديكم
الى التهلكة ومثل ربّ رجل صالح لقيته ولقيت فمجرورها
مفعول فى الثانى ومبتداء فى الاول او مفعول كما فى مثل
زيدا ضربته لكن يقدّر الناصب بعد المجرور لان لربّ
صدر الكلام ومجرور حروف الاستثناء وهى حاشا
وخلا وعدا كالمستثنى بالا على ما سيجئ فى بحث المستثنى
فى وجوب النصب ولو محلا فى كلام موجب تام
و[اختير البدل صح] فى جواز النصب ولو محلا فى كلام غير موجب
والمستثنى منه مذكور وغير ذلك مما يذكر فى بحثه ذهب

بعض النحاة الى انها غير متعلقة بشئ كربّ وتبعه
المص واستصوبه ابن هشام وقال لانها لا توصل
معناه الى الاسم بل تزيله كالا فحملت على الزائد
فى العمل للاشتراك فى عدم التعدية وقال الدمامنى
كون معنى التعدية ما ذكره ممنوع بل معناها جعل
مجرورها مفعولا به ولا يلزم اثبات ذلك [المعنى ضر] للمجرور بل ايصاله
اليه على الوجه الذى يقتضيه الحرف وهو هنا يفيد انتفائه
عنه واقول المنع مكابرة والا ينتقض تعريف حرف الجر
منعا باداة الاستثناء لوجود التعدية والافضاء
على هذا المعنى فيها وذهب بعضهم الى انها متعلقة بشئ
كسائر حروف الجر ومجرور لولا ولعل مبتداء مرفوع
المحل وما بعده لفظا كما فى الثانى او تقديرا كما فى الاول
خبره فهما غير متعلقين بشئ ومحمولان فى العمل اما
على الزائد او على غيره لما سبق نحو لولاك موجود لهلك
[م الاشتراك فى عدم التعدية ومن افادة المعنى]
زيد ولعل زيد قائم ومجرور ما عدا هذه السبعة منصوب
المحل على انه مفعول فيه لمتعلقه اى ما عدا هذه ان كان
الجار فى وما كان بمعناه كالباء نحو صليت فى المسجد وبالمسجد
هذا على راى ابن الحاجب واما على راى الجمهور فمفعول به غير
صريح اذ المفعول فيه عندهم مشروط بتقدير فى او على
انه مفعول له لمتعلقه ان كان الجار لاما او ما بمعناه كمن
نحو ضربت زيدا للتاديب وكمه عصيت وهذا

كالمفعول فيه في الاختلاف وعلى انه مفعول به غير صريح
ان كان الجار ما عداهما نحو مررت بزيد وقد يسند المتعلق
اى ما عدا فى او ما كان بمعناه واللام او ما كان بمعناه
الى الجار والمجرور اى يسند المتعلق الى المجرور بواسطة الجار
ففي العبارة مسامحة ان الجار آلة ووسيلة في افضاء
معنى المتعلق الى المجرور فيكون من جماعة المتعلق الذى
هو العامل فكيف يكون من جملة المسند اليه الذى هو من
قبيل المعمول كما حققه في الامتحان فيكون اى مجموع الجار
والمجرور على ما هو المناسب للسباق فعلى هذا يكون
في قوله مرفوع المحل تسامح ويجوز بتسمية الكل باسم
الجزء او الضمير راجع الى المجرور فقط لقربه فلا تسامح
ولا يجوز فيه على انه نائب الفاعل نحو مر بزيد ويجوز
تقديم ما عدا هذا اى ما يكون نائب الفاعل من الجار
والمجرور على متعلقه نحو بزيد مررت لانه معمول ضعيف
يعمل فيه العامل اينما وجد ولانه من قبيل الظرف وهو
كالحميم له فيدخل فيما لا يدخل الاجانب واما نائب الفاعل
فكالفاعل كما سيجيء في بحث المرفوع وقال العلامة التفتازاني
في شرح مختصر عز الدين ظاهر كلام صاحب الكشاف ان
النائب اذا كان جارا ومجرورا يجوز تقديمه على عامله فيقال
زيد به ممرور لانه ذكر في قوله تعالى اولئك كان عنه
مسؤلا ان عنه فاعل مسؤلا قدم عليه وقد يحذف
المتعلق فان كان المتعلق المحذوف فعلا اصطلاحا

فالكفي به عما يشابهه او المراد به الدال على الحدث فيعمهما
عاما لكل الموجودات كالكائن والحاصل والموجود
والمستقر متضمنا في الجار والمجرور اى مفهوما معنا به
منهما عرفا يسميان اى الجار والمجرور في الاصطلاح
ظرفا مستقرا فيه لاستقرار معنى العامل وعمله وضميره
واعرابه فيهما اما الاول فظ واما البواقي فبانتقال الكل
منها منه اليهما القيام بهما مقامه فقد يقع ركنا وقد لا
نحو زيد في الدار اى حصل وحاصل وان لم يكن كذلك
اى وان لم يكن المحذوف عاما متضمنا فيهما او لم يحذف
متعلقهما اى الجار ولو عاما يسميا ظرفا لغوا اى فضلة
مستغنى عنه ابدا في الكلام لعدم انفهام معنى العامل
منهما وعدم انتقال شيء من الامور الثلثة منه اليهما
ولا لهما اعراب في انفسهما واما الاعراب المحلي فللمجرور
فقط لما سبق نحو زيد في الدار اى اكل او اكل بقرينة
حالية او مقالية وما حذف فيها فكالمذكور والظرف
مع المذكور يكون فضلة ولغوا بلا شبهة فكذا مع الخاص
المحذوف بها هذا مسلك الجمهور وقيل انه مع الخاص
المحذوف فيها يكون مستقرا ومررت بزيد ووجد زيد
في الدار وقد يحذف الجار وهو اى حذف الجار على
نوعين قياسي اى مضبوط بضابط كلي بحيث اذا
وجد في جزئي من الجزئيات لم يحتج الى السماع فيه بخصوصه

وسماعي اي غير مضبوط بضابط كلي بل يحتاج الى
السماع في كل جزئي فالقياسي في ثلثه مواضع الموضع
الاول المفعول فيه فان حذف في لاما بمعناه انه لا يقدر
الا الشايع لتبادره وجوز الفاضل العصام تقديره
ايضا منه قياس اي قياسي ان كان المفعول فيه
ظرف زمان مبهما كان او محدودا اذ الاول جزء مفهوم
الفعل فيصح انتصابه به بلا واسطة كالمصدر واما
انتصابه بشبهه او معناه وان لم يكن ذلك جزء منهما
فبالحمل عليه والثاني محمول على الاول لاشتراكهما
في الزمانية نحو سرت حينا او زمانا وصمت شهرا او يوما
الاول للاول والثاني للثاني او كان ظرف مكان مبهما
للحمل على الزمان المبهم لاشتراكهما في صفة الابهام وهو
اي مدلوله او اسم ما ثبت له اسم بسبب امر غير داخل
في مسماه بل خارج عنه فهو مبهم في ذاته يتعين الاسم
بذلك الخارج ومنهم من فسره بالنكرة ورد بانه غير مانع
لدخول نحو بيت ومسجد فيه مع انه من المحدود وقيل وغير
جامع ايضا لخروج نحو خلفك عنه ورد بان الجهات الست
مثل غير ومثل في عدم التعريف بالاضافة ومنهم من فسره
بما لم يعتبر له حد ونهاية ويخرج منه المقادير الممسوحة
مع انها مما يحذف منه في ويجب ان يستثنى منه مثل
جانب ولذا لم يسلك المص مسلكهما واختار ما هو المرضي

عند ابن الحاجب على ما ذكره الفاضل العصام ولقد اصاب
في استثناء ما استثنى وابن الحاجب سكت مع انه لا بد
منه كما لا يخفى ذكره الرضي كالجهات الست وهي امام
وقدام وخلف ويمين ويسار وشمال وفوق وتحت
نحو جلست امامه فان تسمية المكان اماما مثلا بوقوعه ازاء
وجه انسان او غيره واذا حول وجهه الى الجانب الاخر زال
عنه اسم الامام والوجه غير داخل في ذلك المكان وقس
عليه غيره وكعند نحو جلست عندك فان تسمية
المكان بعند بوقوعه حول المخاطب وفي حمايته كداره
ومملكته اعاد الجار ليتعين العطف على الجهات ولا يتوهم
العطف على امام فانه ليس بصحيح اذ يلزم كونه من الجهات
الست وليس كذلك ولدى بمعنى عند الا انه مختص بالحضرة
عطف عليه وكذا غيره ووسط بسكون السين بمعنى
بين قال مختار الصحاح كل موضع يصح فيه بين فهو
وسط بالسكون تقول جلست وسط القوم كما تقول
بين القوم وبين وازاء وحذاء وتلقاء والثلثة بمعنى
الجهة وتطبيقها بالمثل ظ وكالمقادير الممسوحة اي
المعلومة بالمساحة اعاد الجار اشارة الى انها نوع اخر
من المبهم حتى ظن البعض انها خارجة عنه حيث قال
ان كان مبهما او معدودا نحو فرسخ فانه مقدار من
المسافة يعرف بالمساحة باثني عشر الف خطوة وهي امر غير داخل فيه

وميل فانه ايضا مقدار من المسافة يعرف بالمساحة
باربعة الاف خطوة فهو ثلث فرسخ وبريدٍ وهو ايضًا
مقدار من المسافة انما يطلق عليه البريد باعتبار كونه
مقدارا باثني عشر ميلا الآجانبا يعني يحذف في قياسا
من المكان المبهم الآجانبا وجهة ووجها كلها بمعنى واحد
ووسطا بفتح السين وهو محدود على التفسير الثاني
لانه اسم لمعينٍ مما بين طرفي الشئ ومبهم على تفسير
المص لكنه مخرج عن حكمه وخارج الدار وداخل الدار
وجوف البيت والآكل اسم مكان هو في العرف ظرف
مشتق بزيادة الميم في قوله لايكون ملتبسا بمعنى
الاستقرار بان لايكون مشتقا من حدث بمعنى الاستقرار
والكون في مكان مع القرار ولو في الجملة نحو المقتل والمضرب
فان كلا من القتل والضرب اللذين اشتق منهما المقتل
والمضرب عرض غير قار الذات فلا يظهر كونهما ظرفا
لمضمونهما فضلا عن كونهما ظرفا لعاملهما ان
معنى الظرفية كون الشئ مستقرا لآخر فلا بد من في
للتنصيص على الظرفية وكذا اي كما يستثني كل اسم
مكان ان لم يكن بمعنى الاستقرار يستثني ايضا ان كان
بمعناه اي الاستقرار ولم يكن متعلقه بمعناه نحو مقام
ومكان فانه وان ظهر كونهما ظرفا لمضمونهما لكن
لم يظهر كونهما ظرفا لعاملهما مع انه المقصود لعدم

كونه بمعنى الاستقرار فلا بد من في للتنصيص
على ظرفيتهما له فان هذه المستثنيات لا يجوز حذف
في منها مع كون كل منها مبهمًا اما مثل جانب فلانه
مما ثبت له اسم بسبب الاضافة الى شئ خارج عن
المسمى واما اسم المكان فلانه انما ثبت مثل هذا الاسم
للمكان بسبب اعتبار الحدث الواقع فيه الخارج عنه
وذلك معلوم بالاستقراء وقد عرفت سره في اسم
المكان ولعل سره في مثل جانب انه كمثل خارج ليس باصل
في الظرفية بل ظرفيته انما حصلت بالاضافة الى المحدود
يرشدك قولهم جانب الدار ويؤيده قول بعض الكمل
ويستثني عن حكم المبهم ما اضيف الى محدود كجانب
المصر وخارج الدار وجوف البيت وكذا وجه الدار
وجهة الباب هذا كلامه فيكون في حكم المحدود
ولو سلم ان الاضافة الى المحدود ليست بلازمة في
مثل الجانب كما يدل عليه ذكره بلا اضافة بخلاف
مثل الخارج فالسر فيه انه ليس باصل في الظرفية بل يستعمل
كثيرًا في غيرها فلا بد من في للتنصيص على الظرفية
لا يقال اكلت جانب الدار او جهة البيت او وجه الخان
او وسط المكان بالفتح كما نص عليه سيبويه او مضرب
زيدٍ ومقامه بل يقال اكلت في جانب الدار او في مضرب زيد
او في مقامه واما ان كان عامل القسم الاخير وهو

ما يكون بمعنى الاستقرار من اسم المكان بمعنى الاستقرار
كما كان نفسه بمعناه سواء كان مشتقا من الحدث
الواقع فيه او لا يجوز حذف في منه لانه لكونه متضمنا
المصدر بمعناه يشعر بكونه ظرفا للحدث بمعناه فلا
حاجة الى ذكر في نحو قمت مقامه وقعدت مكانه
الاول للاول والثاني للثاني وان كان ظرف مكان
محدودا وهو ما ثبت له اسم بسبب امر داخل في
مسماه غير خارج عنه نحو دار وبيت وبلد فانها اسماء
لتلك المواضع بسبب اشياء داخلة فيها كالدار في
البلد والبيت في الدار والجدار والسقف في البيت
فلا يجوز حذف في منه اذ لا يحمل على الزمان المبهم لاختلافهما
ذاتا وصفة ولا على المحدود ولا على المكان المبهم لعدم
اصالتهما فلا يقال صليت دارا بل يقال صليت في دار
الا مما اي من مكان محدود وقع بعد دخل ونزل وسكن
فانه يجوز حذف في منه على الحذف والايصال بطريق
التوسع لكثرة استعمالها او لكمال المشابهة ما بعدها
بالمفعول به لشدة اقتضائها اياه حتى ظن الجرمي انه
مفعول به وليس كذلك لمجي استعمال بني على ان مصدرها
على فعول وهو في الاغلب مصدر اللازم كالخروج وما
قيل ان الفعل لا يطلب المفعول فيه الا بعد تمام معناه ومعنى
الدخول مثلا لا يتم الا بنحو الدار فجوابه منع ان تمامه

بالمحدود بل انما يتم عقلا بمدخل ما ثم جلست بمجلس ما
عقلا ولا يعد بذلك متعديا عرفا نحو دخلت الدار
ونزلت الخان وسكنت البلد والموضع الثاني المفعول له
فانه يحذف منه اللام قياسا اذا كان فعلا اي حدثا
لا عينا كجئتك للسمن لفاعل الفعل المعلل اي متحد
فاعلهما ومقارنا له اي للفعل المعلل في الوجود
بان يتحد زمان وجودهما كما في مثال المتن او يكون زمان
وجود احدهما بعضا من زمان وجود الآخر كقعدت
عن الحرب جبنا ثم ان المراد بالوجود اعم مما في الواقع او في
قصد الفاعل فلا يرد ان مثل شهدت الحرب ايقاعا
للصلح صحيح وان لم يوقعه الشاهد فالمقارنة ليست الا
منه لوجودها في قصده ووجه الاشتراط حصول المشابهة
للمصدر بتشبيهها فيتعلق العامل به بلا واسطة تعلق
المصدر نحو ضربت زيدا تاديبا له اي ايقاعا للادب
عليه فان زمان وجود الضرب والتاديب واحد لكن
التاديب يحصل بالضرب ويترتب عليه ذاتا قيل
التاديب عين الضرب فكيف يحصل به واجاب عنه
الفاضل العصام بان هذا ممنوع بل هو احداث الادب
وما يليق بالشخص والضرب سبب ووسيلة له كالشتم
والنصيحة وغير ذلك بخلاف اكرمتك لاكرامك لعدم
الاتحاد في الفاعل وجئتك اليوم لوعدي

بذلك لعدم المقارنة في الوجود وفي هذين
الموضعين اى المفعول فيه والمفعول له المذكورين
ان حذف الجار ينتصب المجرور ان لم يكن نائب الفاعل
ويرفع ان كان نائبه يعني لا يبقى مجرورا لا قياسا
ولا شذوذا بالاتفاق ثم ان الرفع على النيابة وقوعي
في الاول وفرضي في الثاني لما تقرر عندهم انه لا ينوب
مناب الفاعل والثالث من المواضع الثلثة أن بالسكون
وأنّ بالتشديد وبفتح الهمزة فيهما فالجار يحذف منهما
قياسا لتخفيف الثقل الحاصل بالطول لكونهما مع الجملة
التي بعدهما في تقدير الاسم نحو قوله تعالى عبس
وتولى ان جاءه الاعمى اى لان جاءه الاعمى وقوله
تعالى وانّ المساجد لله فلا تدعوا اى لان المساجد
لله والسماعي فيما عدا هذه الثلثة مما سمع من العرب
فيحفظ ولا يقاس عليه ثم اى بعد بيان مواضع حذف
الجار القياس بعد الحذف قياسا وسماعا في غير
الاولين من السماعي والثالث من القياسي اذ في
الاولين لا يبقى مجرورا اصلا بالاتفاق كما مرّ
ان توصل متعلقه الى المجرور فان تظهر الاعراب المحلي
فيه لزوال كونه مدخول الجار وهو المانع من الوصول
والظهور وان لم يظهر في الثالث لمانع آخر منه ثم ان كون
القياس فيه ذلك ما ذهب اليه سيبويه لانه الغالب في

حذف الجار فينبغي ان يحمل عليه ما ابهم حاله
وذهب الخليل والكسائي فيه الى ان القياس بعد
الابقاء على ما كان عليه من الجر لان ما ابهم حاله ينبغي ان
يبقى على ما كان بالاستصحاب وان كان الابقاء فيما ظهر
فيه شاذا قليلا وقس ما لم يظهر فيه لمانع آخر من بعض
السماعي وهو النصب على المفعولية والرفع على النائبية
ويسمى اى ما ذكر من حذف الجار وايصال متعلقه
الى المجرور واظهار الاعراب المحلي فيه حذفا وايصالا
وجه التسمية ظ مثال النصب من السماعي نحو قوله
تعالى واختار موسى قومه اى من قومه ومثال الرفع
منه نحو قولهم مال مشترك وظرف مستقر اى مشترك
فيه ومستقر فيه حذف الجار ورفع المجرور وانيب مناب
الفاعل واستتر ومثال النصب من ثالث القياسي
مرّ ومثال الرفع منه نحو اعجب ان ضربت او انك
ضارب وقد يبقى المجرور بعد حذف الجار بلا عوض
مجرورا على الشذوذ وان كان الكثير الموافق للقياس
النصب والرفع وهذا مختص عند البصريين بلفظة الله
قسما والكوفيون قاسوا عليها سائر المقسم به ومن
اراد التحقيق والتفصيل فليرجع الى شرح التسهيل
نحو الله بالجر لا فعلن اى والله ولا يجوز تعلق الجارين
ملفوظين او محذوفين حال كونهما ملتبسين بمعنى

واحد بدون العطف والابدال اذ بالتبعية يحصل
نوع مغايرة هذا من قبيل اكلت من ثمره من تفاحه
ولو قال بلا تبعية لكان اشمل واولى بفعل واحد
اصطلاحي بقرينة المثال فاكتفى به عن شبهه ومعناه
والمراد به الدال على الحدث فيعمها لان مبنى العمل على
الاقتضاء واذا تعلق احدهما به اشتغل بالعمل في مجروره
عن غيره وقضى حاجته ولم يبق له اقتضاء لمثله حتى يعمل
فيه بخلاف ما اذا لم يكونا بمعنى واحد لان احدهما
لا يغنى عن الآخر فلا يقال مررت بزيد بعمرو وبل
يقال وبعمرو ولو جعل بدلا لكان بدل الغلط وهو
لا يوجد في كلام الفصحاء بخلاف نحو مررت بزيد
باخيك ونظرت الى الفلك الى قمره ولا يقال ضربت
يوم الجمعة يوم السبت بل يقال ويوم السبت
ولا يصح البدل لما مر الاول لمثال الكون الجارين ملفوظين
ومدخولهما مفعولا به غير صريح والثاني لكونهما
محذوفين ومدخولهما مفعولا فيه على عكس
ما يأتي من المثالين قيل لانه يلزم في الاول المعهود
مرور واحد في حالة واحدة بشيئين وفي
الثاني وجود ضرب واحد في حالة واحدة
في زمانين وهما ممتنعان وفيه انه ان اريد
بالواحد المرة فهو ليس بمدلول الفعل وان اريد به الجنس

الذي هو مدلوله فلا امتناع كما لا يخفى بخلاف
ضربت يوم الجمعة امام المسجد واكلت من ثمره
من تفاحه فان الجارين في كل منهما وان كانا بمعنى
واحد الا انهما لم يتعلقا بفعل واحد بل الاول بمطلق
والثاني بالمقيد بالوقوع في مدخول الاول في الاول
وبكونه مبتدأ وناشيا من الاول في الثاني فكان
الاول متعلق بفعل عام والثاني بخاص فلا اتحاد
لمتعلقهما بخلاف المثالين الاولين فان الثاني منهما
فيهما لو تعلق لتعلق بالمطلق كالاول فيتحد متعلقهما
وذا لا يجوز لما مر هكذا استفيد من كلام صاحب
الكشاف والبيضاوي والعلامة التفتازاني
ومن تبعهم في تفسير قوله تعالى كلما رزقوا منها من
ثمرة الآية وقول الشارح الاول ان الجواز لعدم اتحاد
معنى الجارين لان معنى الاول في الاول ظرفية الزمان
ومعنى الثاني ظرفية المكان ومعنى الاول في الثاني
عام وهو ابتداء الثمر ومعنى الثاني خاص وهو
ابتداء التفاح مع عدم موافقته لكلام هؤلاء
الفحول العظام قاصر عن افادة هذا المرام في هذا
المقام لان المفهوم من هذا الكلام كفاية مجرد
المغايرة على تقدير التمام مع انه لا يكفي لانه لا يجوز اكلت
من تفاحه من ثمره مع وجود المغايرة المذكورة اذ لا

بحث الحروف المشبهة بالفعل

يمكن التخصيص بالثانى بعد التخصيص بالاول بخلاف
العكس ولان معنى الحرف لا يصلح للعموم والخصوص
ولم يسمع التوصيف بهما من غير هذا القائل بل هو
وسيلة لتقييد معنى العامل بمدخوله وتخصيصه به
كما حققناه والعامل فى اسمين يعنى المبتداء والخبر
فى الاصل على قسمين ايضا اى كالعامل فى اسم قسم
منهما منصوبه قبل مرفوعه وقسم على العكس اى مرفوعه
قبل منصوبه القسم الاول ثمانية احرف ولقد احسن
فى اختيار القلة ستة منها تسمى حروفا والاحسن
الانسب الاحرف لكنه اريد التنبيه على ان لهذا ايضا
وجها باعتبار ان لهذه الحروف مفهوما كليا وهو ما شابه
الفعل وعمل عمله الفرعى وله افراد ذهنية كثيرة
تلاحظ معه اجمالا او باعتبار انها اذا لوحظت مع
فروعها تبلغ الكثرة مشبهة لفظا بالفعل الماضى
لكونها على ثلثة احرف فصاعدا اى لكونها منقسمة
الى الثلاثى كانّ وانّ وليت والرباعى كلعلّ وكانّ
والخماسى كلكنّ ولفتح اواخرها اى لبنائها على الفتح
ومعنى واستعمالا بالفعل مطلقا الوجود معنى الفعل
وهو الحدث فى كل منها مثل التاكيد والتشبيه والاستدراك
والتمنى والترجى ولملازمتها الاسماء وبالمتعدى
خاصة فى دخولها على الاسمين ولذا عملت عمله

30

الا انه قدم منصوبها على مرفوعها وهو عمل فرعى
له تنبيها على فرعيتها له فى العمل وزيفه الرضى بانه
مشترك بينها وبين ما ولا المشبهتين بليس مع انه
لم يعمل به فيهما والجواب بانه لما شابه لا لنفى
الجنس لانّ فى التاكيد وملازمة الاسماء جعل مساويا
لها فى العمل لعدم عملها الفرعى وايضا لما شابه بواسطتها
للفعل عمل عمله الفرعى مثلها فلو عمل به فيهما لالتبس بهما
لا المشبهة بليس ولم يعكس لان المناسب ان يعتبر على
الاولى ولا لكثرتها وقلة الثانية ولكون ما يشبه
به الثانية ناقصا غير متصرف على انه يلزم مزية الفرع
عنى لا على الاصل اعنى انّ وحمل ما عليها هكذا استفيد
من حاشية انوار التنزيل للفاضل العصام وقال الرضى
الوجه هو ان اقوى عمل الفعل نصب المفعول اولا ثم
رفع الفاعل ثانيا لانه عمل على خلاف مقتضاه وذا غاية
فى العمل فاعطى ذلك لها تنبيها على كمال مشابهتها
له وقال الفاضل العصام فى حاشية انوار التنزيل انه
لما ثبت لها شبه بالمتعدى قتبسا ولا ما هو من
خواصه من عمل النصب وثانيا ما هو مشترك بين
جميع الافعال من عمل الرفع انّ وانّ هما للتحقيق
اى لتقرير مضمون الجملة بلا تغيير فى الاول وبه فى
الثانى كما سيجئ وكانّ حرف براسه على الصحيح

حملا على اخواته ولان الاصل عدم التركيب هو للتشبيه
ای للانشاء تشبيه اسمه بخبره جامدا كان الخبر نحو كان
زيدا الاسد او مشتقا نحو كانك قائم او تقوم وقال
الزجاج اذا كان مشتقا كان للشك لان الخبر عبارة
عن الاسم ولا يجوز تشبيه الشئ بنفسه اجيب
بان التقدير كانك شخص قائم او يقوم فلما حذف الموصوف
غير الغيبة الى الخطاب والاتحاد انما كان بعد التشبيه
ادعاء قال الفاضل العصام في شرحه للكافية دليل الزجاج قوي والجواب
ضعيف لان الشخص القائم ان كان عين المخاطب
فلا يصح التشبيه وان كان غيره فلا يصح جعل ضميره
له وادعاء الاتحاد ينافيه ذكر اداة التشبيه ولان موصوف
الجملة لا يحذف الا بشرط غير موجود هنا والمص كابن الحاجب
لم يتعرض لكونه للشك متابعة وحملا له على التوسع
ولكن ايضا مفرد عند البصريين لما مر هو للاستدراك
اى لدفع توهم يتولد من الكلام المتقدم دفعا شبيها
بالاستثناء ومن ثمة قدر اداة الاستثناء في المنقطع
بلكن فاذا قلت جاءني زيد فكانه توهم ان عمرا ايضا
جاءك لما بينهما من الالفة فدفعت ذلك التوهم
بقولك لكن عمرا لم يجئ ذكره الرضي وفي القاموس استدرك
الشئ بالشئ حاول دراكه به والمعنى ان لكن للدلالة على
استدراك المتكلم وطلبه ادراك ما فاته في الافادة حيث

او هم الكلام السابق نقيضه فطلب افادته بما بعده
ذكره الفاضل العصام وفسره الفاضل الهندي
بطلب ادراك السامع بدفع ما عسى ان يتوهم ورده
الفاضل العصام بان المستدرك وهو المتكلم هو من يطلب
ادراك ما فاته وهي تقع بين كلامين متغايرين نفيا
واثباتا معنى فقط نحو زيد حاضر لكن عمرا غائب
ولفظا ايضا كجاءني زيد لكن عمرا لم يجئ وليت هو
للتمني اى للانشائه وهو طلب ما لا طمع فيه او ما فيه
عسر فيدخل على المستحيل كليت الشباب يعود يوما
وعلى الممكن الغير المرجو كقول منقطع الرجاء ليت لي مالا
فاحج به ولعل هو للترجي اى للانشائه هو ارتقاب
شئ لا وثوق بحصوله فيدخل فيه الطمع وهو ارتقاب
محبوب كذلك نحو لعلك تعطينا والاشفاق وهو
ارتقاب مكروه كذلك نحو لعلي اموت الساعة كذا قاله
الرضي ورضي به المص على ما هو الظاهر او اكتفى
بما هو الغالب حيث لم يتعرض للثاني بناء على ما قيل
هو مختص بارتقاب المحبوب كما يشعر به كلام صاحب
الكشاف حيث قال ولعل للترجي والاشفاق قال
المحقق العلامة التفتازاني في شرح الكشاف
ان هذا قد يكون من المتكلم وقد يكون من المخاطب وقد
يكون من غيرهما كما يشهد به موارد الاستعمال انتهى

وقال الرضي ان لعل اذا وقعت في كلام علام الغيوب
تكون لرجاء المخاطبين عند سيبويه وهو الحق لان
الاصل في الكلمة ان لاتخرج عن معناها بالكلية وقال
صاحب الكشاف ان لعل الواردة في القران قد تكون
للاطماع وبينه بما حاصله ماذكره العلامة
الثاني المحقق التفتازاني انها للاطماع في محل التحقيق
والتعبير عن التحقيق بطريق الاطماع اما ليدل على انه
لاخلف في اطماع الكرماء او ليكون على داب كلام العظماء
او لينبه العباد على ان لايتكلوا على العبادة وقيل
انها للتحقيق كان ورده الرضي بانه منقوض بقوله تعالى
لعله يتذكر او يخشى فان فرعون لم يتذكر واجاب عنه
الفاضل العصام بان المتفرع احد الامرين ويحتمل انه خشي
ولم يتذكر ثم ان علامة التفتازاني قال لما كان مابعد
لعل الاطماعية قطعي الحصول وماقبلها مما يناسب
ان يعلل بذلك بحيث يكون مابعدها بمنزلة الغرض
لماقبلها زعم ابن الانباري وجماعة من ائمة العربية ان لعل
قد يكون بمعنى كي حتى حملوا عليه كل صورة امتنع فيها
الترجي سواء كان اطماعا مثل لعلكم تفلحون او لا مثل
لعلكم تشكرون ولعلكم تتقون ورده المص يعني صاحب
الكشاف بان جمهور ائمة اللغة اقتصروا في بيان
معناها الحقيقي على الترجي والاشفاق وبان عدم

صلاحها لمجرد معنى العلية والغرضية مما وقع عليه
الاتفاق الا ترى انك تقول دخلت على المريض كي اعوده
واخذت الماء كي اشربه ولايصلح لعل وقال الرضي القائل
بالتعليل قطرب وابو علي ورد هما بانه منقوض بقوله
تعالى وما يدريك لعل الساعة قريبا اذ لا معنى فيه للتعليل
واجاب عنه الفاضل العصام بانه يصح حمله على القرب
في النظر فالمعنى اي شيء يجعلك داريا بحالها ليحصل
قرب اتيانها في نظرك فيكون فائدة هذه الدراية حصول
القرب عندك فافهم وقيل قد يجي للاستفهام نحو
لعل زيدا قائم بمعنى هل زيد قائم ولايتقدم معمولها
اي هذه الحروف عليها لئلا يبطل الصدارة في غير
ان واما فيها فلانها حرف موصول كان المصدرية
ومدخولها صلتها وشيء من اجزاء الصلة لايتقدم
على الموصول لكونها كالجزء الاخير وقيل لضعفها
في العمل لكونه بالمشابهة وهذا غير ملائم لما ذكره الرضي
والفاضل العصام في وجه العمل فافهم ولها صدر الكلام حرفا
اي الكلام الذي دخلت هي عليه مقصودا لذاته كان زيدا
قائم او لا كما قال زيد ان عمرا قائم ليعلم من اول الوهلة
انه من اي قسم من اقسام الكلام تاكيدي ام تشبيهي
ام غيرهما واما قول الفاضل العصام في وجه وجوب
صدارة ان ان الجملة في المآل فاعل المضمون الا انها حرف

تحقيق فان زيدا قائم بمنزلة تحقق قيام زيد والفاعل
لا يتقدم على الفعل فنظور فيه غرابة المفتوحة ولما
لم يفد هذا الاستثناء قطعا وجوب عدم الصدر لها
الذى هو المقصود افاده بقوله فلا تقع فى الصدر اى صدر
الكلام اصلا اى لا بالنظر الى مدخولها لانه خرج عن الكلامية
وصار فى حكم المصدر ولا بالنظر الى كلام جعلت معه
جزء منه كما فى مثل عندى انك قائم لالتباسها بالمكسورة
لامكان الذهول عن الفتحة ولخفائها وجواز الحمل على
سبق اللسان لان الصدر موضع المكسورة والمذكور
بعدها يجوز ان يكون خبرا آخر وظرفا لخبرها وتلحقها
اى الحروف المذكورة ما الكافة فتلغى اى يبطل عملها
وتدخل على الافعال ولا تختص بالاسماء كما تختص
بها بدونها اذ لا يلزم كون مدخولها صالحا
للمعمولية نحو انما ضرب زيد ونحو انما زيد ضارب
فان المكسورة لا تغير معنى الجملة الى المفرد بل تؤكدها
وان المفتوحة مع جملتها اى اسمها وخبرها والتسمية
بها باعتبار الكون قال الفاضل العصام والاضافة
ليست لادنى ملابسة بل حقيقة عرفية فى حكم
المصدر فيؤخذ من خبرها مصدر مضاف الى الاسم
اما فى الخبر المشتق فظ نحو عجبنى ان زيدا قائم
اى قيامه واما فى الجامد فبالحاق الياء للمصدرية نحو

اعجبنى ان زيدا انسان اى انسانيته كذا فى الرضى
وقال الفاضل العصام هذا ليس بوفى فانه قد لا يمكن
الاخذ من الخبر بل من صفته مصدر وان يضاف
احدهما الى الآخر وهو الى الاسم كما فى قوله تعالى ذلك
بانهم قوم لا يفقهون اى بانتفاء فقاهتهم وقد يؤخذ
من جزئه مصدر مضاف الى المضاف الى الاسم مثل
بلغنى ان زيدا ان تعطه يشكرك ابوه اى شكر ابيه اياك
على تقدير اعطائك اياه وقد يؤخذ من جزئه مصدر
كذلك مثل بلغنى ان زيدا ابوه قائم اى قيام ابيه ومن
ثمه اى ومن اجل عدم تغيير المكسورة وتغيير المفتوحة
وجب الكسر فى موضع الجمل الاولى اما جمع المفرد وافراد
الجمع على طبق قوله والفتح فى موضع المفرد فكسرت ان
اى همزتها هنا خبر فى موضع الامر وهو ابلغ منه كما
تقرر فى محله قاله الفاضل العصام فى الابتداء اى
حال كونها فى ابتداء الكلام ولو تقديرا بان يكون
استينافا نحو قوله تعالى ولا يحزنك قولهم ان العزة لله
جميعا وجه الكسر هنا ظ نحو ان زيدا قائم وفى
جواب القسم لانه جملة مستقلة لا محالة خلافا
للكوفيين والمبرد اذا لم يكن فى خبرها اللام فانهم
يجوزون الفتح فيحلونها بالمفرد واستبعده
الرضى بانه لا يقع المفرد الصريح جوابا للقسم فكيف

يؤول به نحو والله ان زيدا قائم وفي الصلة لانها
لا تكون الا جملة كما يجي نحو قوله تعالى واتيناه من الكنوز
ما ان مفاتحه لتنوء بالعصبة وفي الخبر عن اسم عين
لانها لو فتحت لا يصح الحمل بخلاف الخبر عن اسم معنى فانها
تفتح فيه نحو ما مولي انك قائم كما تكسر نحو العلم انه حسن نحو
زيد انه قائم وفي جملة دخلت فيها على خبرها اي ان لام
الابتداء لانها لتاكيد مضمون الجملة كالمكسورة فيكون
موضع الجملة وفيما لم يدخل على خبرها اللام تفتح كما
سيجي نحو علمت ان زيد القائم وحال كونها بعد القول الذي هو بمعنى التلفظ منه
عن الظن لان تعلق القول بالجملة انما هو لحكايتها فلا تصرف
في مضمونها مع انها مفعوله لان مفعوليتها انما هي باعتبار
لفظها فهي بالقياس الى معناها باقية على حالها ولذا لا يدخل
في قوله مفعولة لان مفعوليتها انما هي باعتبار معناها
وانما قال العري عن الظن اذ لو لم يعر عنه لكان في حكم
افعال القلوب فتفتح بعده نحو قل ان الله تعالى
واحد وبعد حتى الابتدائية اي التي يبدا بها الكلام
قيد بها لان العاطفة انما تكون لعطف المفرد على المفرد
والجارة انما تدخل على الاسم حقيقة او حكما
فتفتح بعدهما نحو تقول ذلك حتى ان زيدا يقول
وجه الكسر هناك وبعد حروف التصديق مثل نعم
وبلى وغيرهما نحو نعم ان زيدا قائم لمن قال زيد قائم

او زيد قائم وبعد حروف الافتتاح اي حروف يبدا
بها الكلام وهي الا واما وقد يقلب همزتها هاء وعينا
وقد يحذف الالف في الاحوال الثلث ذكره الفاضل
العصام فيكون الجمع بملاحظة فروعها والا فالظاهر
حرفي الافتتاح نحو الا ان زيدا قائم وبعد واو الحال
نحو قوله تعالى وان فريقا من المؤمنين لكارهون
لوجوب كون ما بعد هذه الحروف جملة وفتحت ان حال
كونها فاعلة مع جملتها والنائبة اما داخلة فيها
لكونها في حكمها لا للجري على اصطلاح الغير كما زعم
الفاضل العصام وفي مفعولة نظرا الى اصلها نحو
في قوله ومفعوله
بلغني انك قائم ومفعولة معها نحو علمت ان زيدا قائم
اي قيامه حاصلا ومبتداءة نحو عندي انك
قائم ومضافا اليها نحو اجلس حيث ان زيدا جالس
لوجوب كون كل منها مفردا وما يضاف اليه حيث
وان كان جملة لفظا لكنه مفرد معنى فاذا دخلت ان
تفتح لا محالة وحال كونها بعد لو لقدمها البساطتها
لانه اي ما بعدها فاعل المحذوف لا مبتداء كما جوزه
الكوفيون بناء على تجويزهم دخول حرف الشرط على
الاسم نحو لو انك قائم لكان كذا كذا في الجامي
والصواب قمت بالخطاب لوجوب كون خبرها فعلا
لو مشتقا ليكون كالعوض عن المحذوف واما لو جامدا

فلا يجوز لتعذر قيامه مقامه كذا فى الامتحان وغيره فى
بحث حروف الشرط والجواب بان الخبر فى الحقيقة جامد
محذوف وقائم صفته ليس بصواب لانه مع كونه تكلفا
يرد عليه ان وضع الفعل موضعه ليس بمتعذر اذ
الخبر فى الحقيقة هو الصفة لا الموصوف لحصول
الفائدة بها لا به كما لا يخفى اى لو ثبت قيامك وبعد
لولا الامتناعية والتعميم للتحضيضية لا يساعده قوله
لانه اى ما بعدها مبتدا لا فاعل كما زعم الكسائى والفراء
اى لولا وجد ذهابك فان ما بعدها فاعل لا مبتدا
للزومها الفعل نحو لولا انك ذاهب لكان كذا اى لولا
ذهابك موجود وبعد ما المصدرية التوقيتية اي
المنسوبة الى التوقيت بدلالتها على الوقت واختصاصها
بالنيابة عنه صرح به الرضى ورضى به الفاضل العصام
فتكون ظرفا ولذا تحتاج الى كلام مستقل ليعمل فيها
لانه اى ما بعدها فاعل لاختصاص ما المصدرية توقيتية
او لا ولذا اظهر وانما قيدها او لا لانها لو لم يرد بها
التوقيت لم يحتج الى ايرادها لحصول المصدرية بان كما
لا يخفى بالفعل لفظا او تقديرا عند سيبويه وتعم
الاسم ايضا عند غيره وان كان قليلا نحو بقوا فى الدنيا
ما الدنيا باقية قال الرضى وهو الحق نحو اجلس ما ان
زيدا قائم اى ما ثبتان زيدا قائم هذا على وفق ما قاله

الرضى ان صلتها ماض مثبت ومنفى بلم غالبا والمعنى
على الاستقبال فى الاغلب بمعنى مدة ثبوت قيام زيد
اشارة الى توقيتية ما ومصدريتها وبعد حرف الجر نحو
عجبت من انك قائم للزوم كون ما بعدها مفردا وبعد
حتى العاطفة للمفرد على المفرد هذا بيان للواقع لانها
لا تكون الا لعطف المفرد كما صرح به العلامة التفتازانى
فى المطول ومولانا السيد عبد الله فى شرح لب الالباب
مع الاشارة الى وجه الفتح بعدها واحترز عن
العاطفة للجملة على ما يشعر بوقوعها كلام السكاكى فى
بحث العطف وكلام العلامة المزبور قبل التصريح المذكور
والمختار على ما قيل هو الاول لان شرط العطف بحتى
الذى ذكر فى محله لا يتحقق فى الجملة على انه لو تم الثانى
لكان ما بعدها مما يجوز فيه الامران فافهم نحو عرفت
امورك حتى انك صالح وبعد مذ ومنذ الاسمين لدخول
الحرفين فى حرف الجر لا ينهاج يكونان مبتداين وان مع
جملتها خبرا عنهما بتقدير زمان مضاف ليصح الحمل والمضاف
اليه لا يكون الا مفردا فتامل نحو ما رايته مذ انك قائم
وحيث جاز التقديران اى تقدير كون ان مع جملتها
جملة وتقدير كونها معها مفردا والمراد بالجواز ما
يجامع ترجيح احد الطرفين لان الخلو عن الخلاف ارجح
ذكره الفاضل العصام جاز الامران اى الكسر والفتح

بحث المخففات

كان التي وقعت بعد فاء الجزاء او اذا المفاجاة نحو من يكرمني
فانى اكرمه او اذا انى اكرمه فان كسرت وهو الارجح لعدم
فالمعنى فانا اكرمه لما عرفت ان المكسورة لا تغير وان
فتحت فالمعنى فاكرامى اياه ثابت فان مع جملتها مبتداء
محذوف الخبر على وفق ما ذكره الرضى وقال الفاضل
العصام فيه ان تقديم الخبر هنا واجب فالمعنى فثابت
اكرامى اياه ثم قال وههنا بحث وهو ان تقديم الخبر لما
وجب لدفع الالتباس بين المكسورة والمفتوحة
ينبغى ان لا يجوز حذفه لان الغرض من التقديم وهو
دفع الالتباس يفوت به وجوز الفاضل الجامى كون التقدير
فجزاؤه انى اكرمه فيكون المحذوف مبتداءً غير اسم عين
ورده الفاضل العصام بانه يستلزم الحذف قبل الحاجة
وانه لم يعهد بعد الفاء الجزائية ايراد الجزاء لا نجعل الشئ
جزاء يفيد كونه جزاء فلا يقال ان ضربتنى فجزاؤك انى ضربتك
بل يقال ان ضربتنى ضربتك وتخفف المكسورة بحذف
النون المتحركة مع حركتها لثقل التشديد وكثرة الاستعمال
فيلزم حين الالغاء عند سيبويه وسائر النحاة لان
اللام للفرق بين المكسورة المخففة وبين ان النافية ولا
التباس حين الاعمال ومطلقا عند ابن الحاجب لان الفرق
بالعمل لا يحصل فى التقديرى والمحلى واما فى اللفظى فللاطراد
اللام عند عدم قرينة مغنية عنها من حروف النفى كان

36

زيد لن يقوم واقتضاء المقام الاثبات كقوله عند المدح
وان مالك كانت كرام المعادن وتمنع عند وجودها
صرح به الفاضل العصام ثم ان المراد بها لام الابتداء
كما هو المتبادر ومذهب سيبويه والاخفشين
وغيرهم وقيل لام اخرى اجتلبت للفرق لمجامعتها
بفعل غير فعل المبتداء على ما هو مذهب الكوفيين كما سيجئ
نحو قوله شلت يمينك ان قتلت لمسلما ولعدم التعليق
بها فى باب علمت كما فى المثال الاتى فافهم فى خبرها
لفظا او معنى اى المكسورة المخففة ولا يجوز دخولها
على اسمها ولا على ما بينهما كما يجوز قبل التخفيف ويجوز
الغاؤها اى ابطال عملها وهو الغالب لفوات بعض
المشابهة كفتح الاخر كما يجوز اعمالها على ما هو الاصل
ولذا لم يصرحه ودخولها مبتداء خبره على فعل من
افعال المبتداء والخبر كالافعال الناقصة وافعال القلوب
لئلا تخرج بالكلية عن اصلها الذى هو الدخول عليهما
بان تدخل على ما يقتضيهما والكوفيون يعمون ويمكن
عطف دخولها على اللام بمعنى انها لو دخلت على فعل بناء
على جواز الالغاء يلزم ان يكون ذلك الفعل منها الا انه
لا يدخل على الاسم اصلا ولم نجعله عطفا على الغاؤها
مع القرب والظهور لئلا يشعر باختيار مذهب الكوفيين
فانه ضعيف لان دخولها على غيره لندوره وشذوذه

كالمعدوم كذا في الامتحان نحو قوله تعالى وان كانت لكبيرة
وان نظنك لمن الكاذبين ويجوز دخول اللام على خبر
الناقصة الداخل عليها المكسورة المخففة كما في التسهيل
لان الخبر وان كان لها لفظا الا انه للمكسورة معنى
اذ معنى ان كان زيد لقائما ان زيد القائم صرح به
الدماميني في شرحه وكذا المفعول الثاني لباب علمت
ولذا لم يعلق هو بدخولها عليه ولانه انما يعلق لو دخلت
على اول مفعوليه ولما دخل هنا على ثانيهما ونصبا ولهما
لعدم المانع لزم ان ينتصب الثاني ايضا لامتناع الاقتصار
كذا في الرضي وتخفف المفتوحة فتعمل اي المفتوحة
المخففة في ضمير شان مقدر وجوبا لانها اقوى مشابهة
من المكسورة العاملة جوازا ولم يوجد عملها في لفظ فقدر
وجوبا لئلا يلزم ترجيح الاضعف ويلزم ان يكون قبلها
فعل من افعال التحقيق حقيقة كالعلم والتبين او حكما
كالظن بمعنى انها اذا كان قبلها فعل يلزم ان يكون ذلك
الفعل منها فلا يرد قوله تعالى وآخر دعواهم ان الحمد لله
رب العالمين وما سياتي من قوله تعالى وان عسى
ان يكون وغير ذلك ولا يحتاج في الدفع الى تعسف حمل
اللزوم على الغلبة ووجه اللزوم المناسبة في التحقيق
وهي وان لم تقتضيه بل الاولوية الا انه التزم رعايتها
بشهادة الاستقراء ثم التي كان قبلها الظن تحتمل المخففة

باعتبار جريه مجرى التحقيق بسبب دلالته على
الوقوع والناصبة باعتبار عدمه بعدم التيقن نحو
علمت ان زيد قائم اي انه وتدخل اي يجوز دخولها على
الفعل مطلقا من افعال المبتداء اولا متصرفا اولا شرطا
او دعاء اولا اي يجوز كون مفسر ضمير الشان
المقدر جملة فعلية مطلقة كما يجوز كونه اسمية
ولزوم كونه اسمية انما هو اذا لم يدخل عليه شئ من النواسخ
واما اذا دخل فيجوز كونه فعلية كما صرح به الرضي فليس
معنى الدخول في المفتوحة بمعناه في المكسورة فافهم
ويلزمها مع الفعل المتصرف غير الشرط والدعاء اي
مع دخولها عليه وقبلها فعل التحقيق بقرينة الامثلة
حرف النفي لا وما ولن ولم ولما وان نحو علمت ان لا تقوم
بالرفع اي انه وتبينت ان ما تقوم وقوله تعالى ايحسب
ان لن يقدر وقوله تعالى ايحسب ان لم يره وظننت
ان لما تقم وعلمت ان ان تقوم او السين نحو قوله
تعالى علم ان سيكون او سوف كقوله واعلم فعلم
المرء ينفعه ان سوف ياتي كل ما قدرا بالف
الاشباع او قد نحو علمت ان قد تقوم ليكون كل منها
كالعوض عن المحذوفة وللفرق بينها وبين الناصبة
فان هذه الحروف لا تقع بينها وبين فعلها لانها
معه بتاويل المصدر والفصل بها ينافيه الا بلا ولانها

لضعفها لا تقوى على العمل بالفصل الا بها فانها
لكثرة دورانها تدخل في مواضع لا يدخلها اخواتها
فوجئت بلا اهمال فلا يحصل الفرق بينها بل بالعمل
فان ما بعدها ان كان منصوبا لفظا فالناصبة
والا فالمخففة او بالمعنى فانه ان عني به الاستقبال
فالناصبة والا فالمخففة ويمكن ان يكون الفارق
ح ما كان قبلها من فعل التحقيق مع انضمام الفصل بينها
اليه فانه وان جاز لكن لا يخلو عن كونه خلاف الظ في
الجملة فافهم ولو كان اى الفعل الداخلة هي عليه غير
متصرف او شرطا او دعاء لا يحتاج الى احد هذه الحروف
بل لا يجوز لعدم الالتباس بالناصبة ح لانها مع
مدخولها في حكم المصدر ولا مصدر لغير المتصرف
والشرط والدعاء لا يؤولان بالمصدر نحو قوله تعالى
وأنْ عسى ان يكونَ قد اقترب اجلهم مثال غير
المتصرف وقوله تعالى تبينت الجن ان لو كانوا يعلمون
الغيب مثال الشرط وقوله تعالى والخامسة أنْ
غَضِبَ الله عليها مثال الدعاء وتخفف كأنْ
فتلغى اى يبطل عملها على الاستعمال الافصح
لفوات بعض المشابهة بانتفاء فتح الآخر نحو كأنْ ثدياه
حقّانِ صَدرُهُ وصدرٍ مشرقِ النحر على ما في الرضي وجيدٍ
مشرقِ النحر على ما في شرح التسهيل ونحرٍ مشرقِ اللون

على ما في شرح لب الالباب وتوعملت على الغير الافصح
لقيل ثدييه ثم ان الظان لا يقدر بعدها ضمير الشان
لعدم الداعي اليه كما كان في المفتوحة المخففة ولذا لم
يذكره وقال ابن مالك انها كالمخففة المفتوحة
في العمل في اسم مقدر الا انه لا يلزم ان يكون ضمير شان
ويؤيده لزوم لم وقد لما بعدها اذا كان فعلا كالمخففة
المفتوحة على ما يستفاد من كلامه وصرح به الرضي مثل
قوله تعالى كأنْ لم تغنَ بالامس ومثل كأنْ قد وردتِ
الاظعان وتخفف لكنّ فيجب الغاؤها لفوات بعض
المشابهة بانتفاء فتح الآخر ولمشابهتها العاطفة
لفظا ومعنى فاجريت مجراها بخلاف سائر المخففات
فانها ليس لها ما أُجرِيَت هي عليه نحو ما جاءني زيد ولكن
عمرو حاضر الواو لعطف الجملة على الجملة او للاعتراضية
ويجوز ح اى حين التخفيف والالغاء دخولهما اي
المخففين على الفعل لانتفاء المانع عنه وهو العمل
نحو كأنْ قد قام زيد لانه مما لا بد منه كما ذكرنا ونحو
ما قام زيد ولكن قعد والسابع من الاحرف الثمانية التي
منصوبها قبل مرفوعها الا الواقع في المستثنى المنقطع
لانه في المتصل ليس بعامل على الصحيح بل العامل
فعل او شبهه او معناه على راى البصريين وهو
الذي لم يخرج على بناء المجهول من متعدد لمعلومية

فابصرت ولم ادر من الجلال وجدتُ
فيا الله من الدر وياقوت ومرجان ام ابيت
مصححه

عدم دخول مدلوله في المستثنى منه باعتبار المفهوم
كمثال المتن او المراد كقولك جاءني القوم الا زيدا مشيرا
الى جماعة خالية عن زيد والخروج يستلزم الدخول
ولا لكونها بمعنى لكن فتعمل عملها باتفاق المتاخرين فيقدر
له الخبر في الاغلب نحو جاءني القوم الا حمارا اي لكن
حمارا لم يجئ وقد يظهر والتاسع من الثمانية لا الكائن
لنفي الجنس اي لنفي الحكم عنه ذكره في الامتحان فالاضافة
لادنى ملابسة وشرط عمله ان يكون اسمه
نكرة لامتناع تاثيره في المعرفة لعدم الجنسية مضافة
او مشبهة بها لانها لو كانت مفردة حقيقة تبنى
على ما تنصب به كما سيجئ غير مفصولة عنها اي لا
لانها لضعفها لا تؤثر مع الفصل مثال المضاف
نحو لا غلام رجل جالس عندنا ظرف للخبر على ما هو
الظ قيده به للاحتراز عن لزوم الكذب بنفي الجلوس
عن جنس غلام رجل وانما لم يجعله خبرا بجعله مستقرا
ليظهر عمل الرفع في خبرها ايضا ويحتمل ان يكون خبرا
بعد خبر فيكون اشارة الى تعدد الخبر وكونه ظرفا ايضا
ومثال المشبهة نحو لا عشرين درهما لك والقسم
الثاني وهو ما كان مرفوعه قبل منصوبه حرفان
ما ولا المشبهتان بليس في كونهما للنفي لكن مشابهة
ما اكثر لانها لنفي الحال كليس بخلاف لا فانها للنفي المطلق

فيه نظر اذ قال الاشموني في منهج المسالك لا فرق في دخول الباء في خبر ما بين ان يكون حجازية
او تميمية كما اقتضاه اطلاق ابن مالك في خلاصة وصرح به في غيرها وزعم ابو علي
الاختصاص بالحجازية وتبعه الزمخشري وهو مردود وقد نقل سيبويه

او لنفي الاستقبال والدخول اي دخولهما على المبتدا
والخبر قال الفاضل العصام ومن قال من وجوه مشابهة
ما دخول الباء في خبره كما في خبر ليس يرده ما قالوا
ان دخول الباء في الخبر مختص بلغة من اعمل ما واعتبر
مشابهته بليس وشرط عملهما ان لا يفصل
بينهما وبين اسمهما بان زائدة عند البصريين وتسمى
عازلة ونافية موكدة عند الكوفيين والا في النفي اثبات
ففي هذا اختيار لما نقله الفاضل العصام عن الاندلسي
انه قال ينبغي ان يراعى في عمل لا الشروط المعتبرة في عمل ما
بل هي في لا اولى منها في ما لكونها اضعف منها وتنبيه
على قصور النحاة حيث لم يذكروها في عمل لا كما في
الرضي وعلى ان عدم ذكرها في عمل لا لانفهامها دلالة
والتصريح اولى وما قاله الفاضل الجامي نقلا عن الغير
ان ان لا تزاد مع لا في استعمالهم فليس بوجه وجيه
لان الشرط عدمها فلا يقتضي الوجود في الاستعمال
بل يكفي الامكان على ان عدم الوجدان لا يستلزم عدم
الوجود ولذا مرضه ولا بخبرهما مطلقا خلافا
للبعض فيه وللاخر في الظرف قياسا على ان ولا بغيرهما
اي ان والخبر كمعمول الخبر وان لا ينتقض النفي بالا قيد
بها لانه لو انتقض تغير معناها لا يبطل عملهما بل
يعملان فيه نحو ما زيد غير قائم بمعنى الا قائما ولا رجل

غير حاضر قاله الفاضل العصام ولعل وجهه ان العمل
لم يكن بعد الانتقاض بحسب الظ ثم قال انه منقوض بليس
بمعناها فانها مثلها في ابطال العمل واقول تركه لندوره و
شرط في لا معهما مع عدم الفصل والانتقاض كون
اسمها نكرة لانها لكونها اضعف عملا من ما لا يعمل
الا في النكرة التي هي اضعف من المعرفة بخلاف ما فانها
تعمل في المعرفة ايضا ولانها في الاغلب لنفي الجنس
وقد عرفت انها لا تعمل الا فيها فحمل لا هذه عليها
في عدم العمل الا فيها وانما يصح وقوع النكرة مسندا
اليها لعمومها فان لا لنفي الجنس نص فيه لا يحتمل غيره
ولا هذه ظاهرة فيه فتحمل عليها عند عدم القرينة
الصارفة واما عندها كلا رجل بل رجلان فلكونها
موصوفة بالوحدة نحو ما زيد قائما ولا رجل حاضرا
وان لم يوجد احد الشروط المذكورة لم تعملا اي ما ولا
لضعفهما في العمل لا مع الفصل بان نحو ما ان زيد قائم
ولا بخبرهما نحو ما قائم زيد ولا حاضر رجل ولا بغيرهما
نحو ما زيدا عمرو ضارب ولا مع انتقاض النفي الذي
هو العمدة في المشابهة نحو ما زيد الا قائم ولا رجل الا
حاضر ولا مع انتفاء نكارة اسم لا نحو لا زيد حاضر
تركه لحصوله بتبديل رجل بزيد ولا يتقدم معمولهما
عليهما لما مر والعامل في الفعل المضارع من السماعي

بحث العامل في الفعل المضارع

على نوعين ناصب وجازم اذ لا جاز في الفعل والرافع
معنوي كما يجيء فالناصب اربعة احرف بالاستقراء
أَنْ لمناسبتها بانّ في المادة لا سيما عند التخفيف
وفي كون الجملة معها في تاويل المصدر وهي اصل في
هذا النوع واخواتها محمولة عليها لمناسبتها لها
في الاستقبال هي للمصدرية احتراز عن الزائدة
فانها لا تعمل خلافا للاخفش كقوله تعالى وما لهم
ان لا يعذبهم الله اي لا يعذبهم وعن المفسرة كقوله
تعالى اذ اوحينا الى امك ما يوحى ان اقذفيه وعن
المخففة ولن اصله لا كلم عند الفراء بدل الالف في
احدهما نونا وفي الاخر ميما ولا ان عند الخليل كايش
في اي شيء وحرف براسه عند سيبويه وهو الظ
اذ لا وجه لرده الى اصل ولورد فالظ ما خطر بالبال
ان اصله لا الحق به النون الخفيفة للتاكيد فصار لن
كذا قاله الفاضل العصام للنفي المؤكد في الاستقبال
لا المؤبد كما زعم المعتزلة لقوله تعالى فلن ابرح
الارض حتى ياذن لي ابي لان حتى للانتهاء وهو ينافي
التابيد قال الفاضل العصام ولا يكون الفعل
معها دعاء اذ لم يستعمل في الدعاء غير لا من
حروف النفي ويجوز تقديم معمول معمولها
عليها وكي هي للسببية اي سببية ما قبلها

لما بعدها بحسب الخارج او سببية ما بعدها لما قبلها
بحسب الذهن او سببية كل منهما للاخر بالاعتبارين
نحو اسلمت كي ادخل الجنة وقد يجتمع مع اللام فان
تقدمت كما في قوله كي لتقتضيني رقية ما وعدتني
فاللام بدل وان تاخرت كما في قوله تعالى لكيلا تاسوا
على ما فاتكم فكي بدل وقيل تاكيد في الصورتين
وقد يذكر بعدها ان نحو كي ان تقوم فقيل هي زائدة
وقيل بدل منها ويدل هذا على ان كي يجعل المضارع
مصدرا وقد يدخل عليه ما فيقال كيما يضرب بالرفع
فقيل ما كافة وقيل مصدرية وكي جارة والمعنى للضرب
ولا يتقدم معمول معمولها عليها ذكره الفاضل العصام
واجازه الكسائي على ما في الرضي واذن عند سيبويه
والمروي عن الخليل بتقدير ان بعدها وكتبها بالنون
مطلقا مبني على ما نقل عن المازني انه لا يصح الوقف
عليها بالالف لكونها حرفا كان وهو المختار عند
المصنفين وما نقل عن الفراء انه قال اذا الغيتها
فاكتبها بالنون لئلا يلتبس باذا الزمانية واذا
اعملتها فاكتبها بالالف لان العمل يميزها فمبني
على ما نقل عن المبرد انه يجوز الوقف عليها بالالف
والنون اخرها عن كي على عكس ما في الكافية
لطول بحثها ولاشتراط عملها بشروط بخلاف كي

وهي للشرط والجزاء في الغالب مثل اذن اكرمك
لمن قال آتيك فهو جزاء للفعل كما انه جواب لقوله
وشرط عمله وجوبا او جوازا مرادا به الامكان العام
ان يكون فعله المدخول عليه مستقبلا لا حالا
اذ الغالب في اذن معنى الشرط والجزاء والاصل
والغالب فيهما الاستقبال واذن عامل ضعيف فلا
يعمل الا على حال غلب واقوى قيدنا بالغالب اذ قد يجرد عن
الشرط كقوله تعالى فعلتها اذا وانا من الضالين
وقد يكونان في الماضي كقوله تعالى ان كنت قلته فقد
علمته فظهر ما في قول من قال لكونها جوابا وجزاء وهما
لا يمكنان الا في الاستقبال غير معتمد اصلا او كاملا
على ما قبله اي فعله غير متعلق بما قبله ليسلم عن
المعارض وان لا يفصل بينه وبين معموله بغير القسم
والدعاء والنداء ليسهل عمله لضعفه واما بها نحو
اذن والله او رحمك الله او يا زيد اكرمك فلا لكثرة
دورها ولا يصح هذا في اخواتها وان اريد به
الحال او اعتمد فعله على ما قبله اعتمادا كاملا
بان يكون خبرا عنه او جوابا للقسم وجزاء للشرط قبله
فانهم حصروا الاعتماد بحكم الاستقراء في هذه
الثلثة او فصل بغير ما ذكر لم تعمل اما على التقدير الاول
فلعدم كونه على حاله الاغلب وقدر انه لا عمل له

الا فيه واما على الثاني فلضعفه ومغلوبيته بوقوعه
بين المتصلين ولان المعتمد على ما قبله سابق عليه
حكما وهو لضعفه لا يعمل في السابق ولو حكما فيعلم
منه عدم عمله في السابق حقيقة بالاولوية فلا
يرد اعتراض الفاضل العصام بان ما ذكره
ينتقض بنحو اكرمك اذن فانه لم يعمل مع اجتماع
الشروط فيه واما على الثالث فلضعفه ووجود
المانع نحو اذن اظنك بالرفع كاذبا لمن قال قلت هذا
القول مثال لما اريد به الحال ونحو انا اذن اكرمك بالرفع
لمن قال جئتك مثال لما اعتمد ونحو والله اذن اكرمك
بالرفع ونحو ان تاتني اذن اكرمك بالجزم ونحو اذن
زيدا تضرب بالرفع قال الفاضل العصام وقد يكون ما
يجعل ما بعد اذن جزاء له في كلام المجيب مثل اسلمت
اذن ادخل الجنة فانه جواب لمن لا يرضى باسلامه
وبيان لجزاء اسلامه واما اذا اعتمد اعتمادا
ناقصا كما اذا وقع بعد الفاء او الواو نحو ان تاتني اتك
فاذن او واذن اكرمك فيجوز اعمالها بناء على
ضعف الاعتماد لاستقلال المعطوف لانه جملة
والغاؤها بناء على وجود الاعتماد في الجملة وضعف
العامل والحاصل ان الاعتماد الناقص يمنع وجوب العمل
لا جوازه ويجوز اضمار ان قد خص خاصة وحال كونه

مخصوصا من بين النواصب بجواز الاضمار لما مر انه
اصل في هذا النوع فينتصب المضارع بان اى بان
المضمر بشرط ان يكون بعد الفاء السببية لان العدول
عن الرفع الى النصب ليرشد من اول الامر انه قصد
تحولها من العطف الى السببية لان تغيير اللفظ
يدل على تغيير المعنى وان يكون قبلها ما يمنع عن احتمال
كونها عاطفة ظاهرا وهو الانشاء لكمال
الانقطاع وفي المثال اشارة الى هذين الشرطين
وهو اما امر نحو زرني فاكرمك اى ليكن منك زيارة
فاكرام مني رعاية لكون الفاء عاطفة في الاصل
هذا على ما هو المشهور وقال الرضي التقدير زرني
فاكرامي ثابت بحذف الخبر وجوبا لان ما بعد الفاء
جواب وهو لا يكون الا جملة والفاء السببية
لا تكون لعطف المفرد على المفرد بل لعطف الجملة على الجملة
مع قلة وانما وجب الحذف لان الفعل لما التزم فيه حذف
ان التي بسببها يتهيأ ان يصلح للابتداء لم يظهر فيه
معنى الابتداء حق الظهور فلو ابرز الخبر لكان كانه اخبر
عن الفعل واما قولهم تسمع بالمعيدي خير من
ان تراه فشاذ هذا وكان الجمهور حكموا بكونه جوابا
مع كونه في تقدير المفرد عندهم نظرا الى المآل لان
معنى قولنا زرني فاكرمك ان تزرني اكرمك كما لا يخفى

وقال الفاضل العصام اعلم ان المنصوب بعد الفاء في غير
النفي يجزم بعد سقوط الفاء فتقول في زرني فاكرمك
زرني اكرمك بالجزم ولذا يعطف المجزوم على المنصوب
بعد الفاء نحو فاصدق واكن او نهي نحو لا تشتمني فاضربك
اي لا يكن منك شتم فضرب مني ويندرج فيهما الدعاء
نحو اللهم اغفر لي فافوز ولا تؤاخذني فاهلك والحق
الكسائي بالامر الدعاء على لفظ الخبر نحو غفر الله لك فتدخل
الجنة واسم فعل بمعنى الامر نحو عليك زيدا فاكرمك والامر
المقدر نحو الاسد الاسد فتنجو ووافقه ابن جني في مثل
نزال لانه في حكم الامر في الاطراد ولم يرض به الجمهور
كما سيجيء او نفي وهو في حكم الانشاء في استدعائه
جوابا نحو ما تاتينا فتحدثنا اي ما يكون منك اتيان فتحديث
ويلحق بما جرى مجراه نحو قلما تاتيني فتكرمني ولولا للتحضيض
لاستلزامه نفي فعل نحو لولا انزل عليه ملك فيكون معه
نذيرا او تمن نحو ليت مالا فانفقه اي ليت لي ثبوت مال
فانفاقا مني بالنصب او عرض نحو الا تنزل بنا فتصيب
خيرا اي الا يكون منك نزول فاصابة خير مني او استفهام
نحو هل عندك ماء فاشربه اي هل يكون منك ماء فشرب
مني ولما كان مقصوده بيان عاملية ان مضمرة لا ضبط
المواضع التي يضمر فيها ان اكتفى في التمثيل بالامر الذي هو
اصل الانشاء واشرفه ولم يستوف امثلة تلك المواضع على

اي للنفي الواقع في الماضي فهو من قبيل ضرب اليوم اي النفي الحادث الذي يكون للفاعل مدخولها قابلية لصدوره منه فالاستغراق والاطلاق من زمان القابلية لا مطلقا تامل منه

43

ما هو دأبه في هذه الرسالة والجازم خمس عشرة كلمة
اربعة منها حروف تجزم فعلا واحدا وهي لم ولما هما
لنفي الماضي بعد قلبهما المضارع اليه لكن الثانية
لاستغراق ازمنة الماضي من وقت الانتفاء الى وقت
التكلم ولنفي المتوقع كثيرا دون الاولى ولام الامر
احتراز عن لام الجر والابتداء ولاء النهي هما للطلب
اي لطلب الفعل وتركه استعلاء او خضوعا او استواء
فيدخل لام الدعاء والالتماس ولاهما وانما عمل كل منها
الجزم لمشابهته بان في الاختصاص بالفعل وفي قلب
معنى مدخوله واحد عشر منها تجزم لفظا او تقديرا فعلين
ان كانا مضارعين وان كانا ماضيين فمحلا وان احدهما
ماضيا فلا جزم الا في احدهما تسمى كلم المجازاة اي
الجزاء على ما في القاموس فالمعنى كلم تقتضي الجزاء فالاضافة
كاضافة الاداة الى الشرط فليس فيها تغليب الجزاء على الشرط
قال الفاضل العصام وههنا هي الشرط سمي لانه
شرط لتحقق الثاني والجزاء مجاز بطريق التشبيه من حيث
انه يبتنى على الاول ابتناء الجزاء على الفعل فان لاقتضائها
اياهما وجعلهما كشيء واحد المقتضيين طولا في الكلام
عمل الجزم تخفيفا وكذا العشرة الباقية لتضمنها
معنى ان لمناسبتها اياه في الابهام وحيثما لا يجزم به
بلا ما وهي كافة عن الاضافة لتصيير مبهمة فيناسب

ان الشرطية المحتملة للوجود والعدم في الابهام وحسن
تضمنها معناه واين يجزم بما وبدونها وهي ليست بكافة
بل مزيدة لزيادة الابهام وذكره بدونها ليثبت الجزم
بها بطريق الاولى واني كل من هذه الثلثة للمكان واذما
قال السيرافي ما علمت احدا من النحاة اثبته الا سيبويه
واصحابه وهي حرف عنده غير مركبة من كلمتين بل هي فعلى
كما ان مهما فعلى وقال المبرد هي اذ الظرفية كفها الحاق ما
عن طلب الاضافة وهيّئها للشرط كما هيّأ حيث
وجعلها بمعنى المستقبل وجازمة ذكره الفاضل العصام
والمص اختار مذهب المبرد حيث قال للزمان واذما لا يجزم
بلا ما الا على قلة لقلة مناسبتها لان في الاحتمال اذ هو
للقطع المنافي للابهام الا انه لما احتمل في الامر المقطوع
ان يقع على خلاف ما يتوقع لعدم انكشاف الحال لنا جاز
تضمنها معنى ان والجزم بها وقوي مع ما الكافة عن الاضافة
كما في حيث ومتى مع ما الزائدة لزيادة الابهام وبدونها
لوجود اصل الابهام كل من هذه الثلثة للزمان ومهما
بمعنى ما لا متى ولذا لم يذكره معه قال بعض الكمل اصله
ما الحق باخره ما الزائدة لزيادة معنى الابهام فانقلب
الفها هاء لاستكراه تتابع المثلين وقيل مركب من مه
بمعنى اكفف وما الشرطية وقال الفاضل العصام وكان
الميزانيين زعموا انه مثل كلما ومتى حيث جعلوه سور

القضية الكلية مثلهما وما في التسهيل انه قد يجيء
ظرف زمان ومنه قوله وما تك يا ابن عبد الله
فينا فلا ظلما نخاف ولا افتقارا ومن واي مع ما
وبدونها لما مر ويجوز اضمار ان خاصة لاصالتها
في هذا النوع فينجزم المضارع بها اي بان المضمرة بعد
الامر لفظا بدون الفاء نحو زرني اكرمك اي ان تزرني
اكرمك فان المطلوب بزرني الزيارة وفائدتها الاكرام
وهي تصلح للسببية له وقصد اداؤها فقدر ان مع الفعل
الماخوذ من زرني فجعل الاكرام جزاء له ويجوز بعد
المقدر نحو الاسد الاسد تنج ويجوز بعد اسم فعل نحو نزال
اقاتلك وبعد الدعاء على لفظ الخبر نحو غفر الله لك
تدخل الجنة وان لم يجز النصب بعدها عند الجمهور
لان معنى الامر مثلا كاف في الجزم بخلاف النصب فانه
يكون مع الفاء وما بعده قد يتفق فلا يكون وحده
دليلا على اضمار ان فلا بد من صريح الامر ونحوه تقوية
لمعنى الفاء وكذا سائر ما ذكر في ان المضمر غير النفي فانه خبر
لا انشاء فلا يناسب لمعنى الشرط ولما فرغ من السماعي
اراد ان يشرع في القياسي فقال والعامل القياسي
ما لا يتوقف اعماله بخصوصه على السماع بل يمكن
ان يذكر في بيان عمله قاعدة كلية اي قضية كلية
يعرف منها احكام جزئيات موضوعها بان يجعل ذلك

الجزئي موضوعا في الصغرى وتلك القاعدة كبرى موضوعها
غير محصور افراده في عدد بخلاف السماعي كما عرفت
ولا يضره اي كونه قياسيا اختصاصه ببعض الاحكام
مثل كون صيغته سماعية كما في الصفة المشبهة
واسم الفعل ومثل عدم التصرف فيه كما في افعال
المدح والذم والتعجب وعسى وليس وفي معموله بالتقدم
والفصل كما في فعل التعجب ومثل عدم نصب المفعول به كما
في الفعل اللازم ومثل الالغاء كما في افعال القلوب ومثل
التعليق كما في كل فعل قلبي ومثل الاحتياج الى المنصوب
كما في افعال الناقصة ومثل عدمه كما في الافعال التامة
وغير ذلك ولا شك ان اعمال كل منها بخصوصه لا يتوقف
على السماع وانما المتوقف عليه الاحكام المذكورة فلا ينبغي
ان يجعل بعضها سماعيا كما جعلوا على انه غير محصور
فيما ذكروا بل قد زاد عليه المحققون المتتبعون كثيرا كما
ستقف نحو كل صفة مشبهة ترفع الفاعل فان افراد
موضوعها وان كانت محصورة بحسب الصيغة لكنها
غير محصورة بحسب المادة بخلاف السماعي فان افراده
محصورة بحسب المادة ايضا وهو تسعة الاول الفعل
مطلقا فكل فعل لازما او متعديا متصرفا او غيره فعل قلب
او لا يرفع معمولا واحدا يسمى فاعلا واسما لان النسبة
الى المرفوع ماخوذة في مفهومه وضعا فلا يكون

بدونه ومبنى العمل على الاقتضاء وينصب معمولات
كثيرة مفاعيل او غيرها كالخبر والحال والتميز وغير ذلك
لتعلق مفهومه بها لكن اللازم لا ينصب المفعول به
بدون حرف الجر كما يصرح به ويجوز تقديم منصوبه
عليه لقوته في العمل وما يجيء من عدم جواز التقديم
فكالاستثناء منه وهو على نوعين لازم ومتعد

بحث الفعل اللازم

فالفعل اللازم قدمه لكون مفهومه وجوديا ما فعل
يتم فهمه اي فهم مدلوله بغير ما وقع عليه الفعل
اي بلا مدلول به صريح نحو قعد زيد ولا ينصب
اللازم المفعول به بغير حرف الجر لعدم الاقتضاء
بدونها فمنه اي اللازم افعال المدح والذم لصدق

بحث فعلا المدح والذم

حده عليها اي افعال موضوعة لانشائهما وهو الاظهر
على ما ادعاه الفاضل العصام او مشهورة بهذا اللقب
على ما قاله الفاضل الجامي ولما كان وضعها له معلوما
من اللغة ومن لفظها ايضا على الاول والمحتاج اليه هنا
معرفة الاصطلاح ليتوسل بها الى معرفة الاحكام المختصة
بها وتلك تحصل بعد الافراد استغنى بالعد عن الحد
ولما كان هذه الافعال غير متصرفة ولها احكام مختصة
فلذا عدها بعضهم من السماعي قال فمنه اشارة الى
الفرق وتصريحا للرد وهما افعال المدح والذم مبتدأ
خبره نعم وما عطف عليه الكائنة للمدح اي لانشائه

وقيل في محله حال والعامل معنى الفعل المفهوم من نسبة
الخبر الى المبتدا، ورد بان الخبر المجموع وقال المص وايضا
لم نر من ذهب الى جوازها من الخبر بل جماعة من النحاة منهم
ابن مالك جوزوها من المبتدا، وجعلوا العامل ما ذكر ويمكن ان
يجعل نعم مبتدا، ثانيا بتقدير منها خبرا والممدح حالا من
فاعل الظرف او العكس والجملة خبر الاول وبئس لكا ئنة
للذم وهما اصلان في الباب ولذا قدمهما وشرطهما
من حيث العمل ان يكون الفاعل اى فاعلهما معرفا باللام
للعهد الذهني فيكون اشارة الى واحد غير معين ابتداء
ويصير معينا بذكر المخصوص فيكون في الكلام تفصيل
بعد الاجمال فيكون اوقع في النفس وقيل للجنس وقيل
للاستغراق ورده الرضي بان علامته صحة وضع كل موضعه
ولا يصح ان يقال نعم كل رجل زيد وقال الفاضل العصام
ان ذلك مشترك بين الثلثة اذ لا يصح ايضا نعم جنس الرجل
من حيث هو هو وفي ضمن فرد ما زيد والحق انه يصح الحمل على
كل منها بادعاء ان الممدوح والمذموم بمنزلة الجنس من حيث
هو هو وفي ضمن فرد ما او جميع الافراد وانه متحد معه
لا مغايرة بينهما اصلا لما فيه من مثل ملجمعة الجنس او كل من
افراده من المناقب والمثالب وباعتبار انه الجنس في ضمن اى فرد
فرضه العقل اذ لا فرد له الا اياه فاى فرد فرض فهو هو و
اختار المص هذا لان كلا من لام الجنس والاستغراق لكونه

معرفة يفوت نوعا من الابهام فلا يلايم المقام
او مضافا اليه اى الى المعرف باللام ولو بالواسطة
ولو اريد هذا في المعرف باللام لاستغنى عن قوله هنا
هذا في حكم المعرف باللام او مضمرا مميزا بفتح اليا اى مفسرا
بنكرة منصوبة على التميز ليحصل البيان اولا اجمالا وثانيا
تفصيلا بذكر المخصوص ثم العامل في التميز المضمر لا نعم
لانه لابهامه في حكم اسم نكرة تم بالتنوين ويذكر بعد ذلك
الفاعل الموصوف بما ذكر من حيث انه موصوف على ما هو مقتضى
اسم الاشارة ولذا ذكره في موضع الضمير المخصوص بالمدح
والذم لانه للتعيين بعد الابهام فلا بد ان يذكر بعده
على ما هو الغالب وهذه الجملة معطوفة على الجملة الاسمية
على مدخول ان فافهم ومما اشرنا من اشارة الاشارة ظهر
عدم الانتقاض بمثل نعم رجلا زيد بان المخصوص فيه مذكور
بعد التميز لا بعد الفاعل فلا حاجة الى ما ذكره الفاضل العصام
من ان المراد ذكره بعده ولو بالواسطة حال كون ذلك
المخصوص مطابقا في الافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتانيث والجنس للفاعل المعهود الذي هو الموصوف
بما ذكر ولذا اظهر ولم يضمر لكون المتبادر منه الذات
بلا اعتبار الوصف فلا يرد مثل نعم رجالا الزيدون
ونعم امراة هند بان المخصوص فيهما غير مطابق للفاعل
الذي هو المضمر المفرد المذكر لانه وان كان غير مطابق له

بالنظر الى مجرد الذات لكنه مطابق له من حيث انه مفسر
بالجمع والمؤنث لوجوب الاتحاد بين المفسِر والمفسَر ولم يظهر
باتيانا باسم الاشارة كما سبق لانه يشعر بعلية الوصف
المذكور للحكم وهو المطابقة وعلية الاتحاد لا الوصف
المذكور بخلاف ما سبق كما اشرنا اليه ولقد احسن في العدول
عن قول ابن الحاجب مطابقة الفاعل فافهم وهو اى المخصوص
مبتدأ وما قبله خبره مقدما عليه او خبر محذوف هو
هو مثلا مستانف عما قيل من هو فعلى هذا يكون جملتين وعلى
الاول جملة نحو نعم الرجل زيد مثال لما كان الفاعل فيه
معرفا باللام وذكر بعده مخصوص مطابق له في الافراد
ونعم غلاما الرجل الزيدان مثال لما كان مضافا اليه
بلا واسطة والمخصوص مطابق له في التثنية ومثال
المضاف اليه بها نعم فرس غلام الرجل هذا قيل العائد
اللام اما باعتبار العهدية او لاشتمال مدخولها على المبتدأ
ورده المص بانه لا يمشى في المضمر المميز الذى هو مبهم غير
عائد الى شئ واجاب عنه بعض الكمل بانه وان كان كذا الا
انه مع تمييزه كان في حكم اللام فيكون رابطا وقال الفاضل
العصام الرابط ادعاء كون الفاعل عين المخصوص ونعم
رجلا زيد مثال لما كان الفاعل مضمرا مميزا بنكرة والمخصوص
مطابقا له في الافراد وهذا الضمير لا يكون الا مفردا
مذكرا ولو كان التمييز على خلافهما كالمخصوص كما مر مثالهما

لان الابهام في المفرد المذكر اكثر مما يدل على العدد
والتانيث وابهام الفاعل مقصود في الباب وقد
يحذف المخصوص اذا علم بالقرينة كقوله تعالى انا وجدناه
صابرا نعم العبد اى ايوب عليه السلام بقرينة
ان الكلام في ذكره عليه السلام وقد يتقدم اى المخصوص
على الفعل بناء على ان الاصل في المبتدأ التقديم وتاخيره
في الاغلب لكونه بمنزلة البيان والتفسير وهذا يؤيد كونه
مبتدأ كما لا يخفى ولذا اختاره المص نحو الزيدان نعم الرجال
وساء عطف على نعم اصله سوء بالفتح فنقل الى فعل
بالضم فصار قاصرا ثم ضمن معنى بئس فصار جامدا هو
مثل بئس في افادة الذم والشرائط والاحكام مثل قوله
تعالى ساء مثلا القوم الذين كذبوا اى مثلهم وحبذا
يقال حب كظرف اى صار حبيبا الكائنة للمدح وفاعله ذا
من اسماء الاشارة التى من المبهمات لما عرفت ان الغرض
في الباب الابهام اولا والتفسير ثانيا وفيه رد لمن زعم
ان فاعله هو المرفوع بعد ذا زعما منه ان حبذا بتمامه
فعل لان شدة الامتزاج جعلتهما كلمة واحدة
وغلب الفعل لتقدمه على الاسم وازال اسميته ولا
يتغير حبذا بان يتغير فاعله او فاعله او ذا بان يثنى
ويجمع او يؤنث ليطابق المخصوص الذى هو احدهما
لجريه مجرى الامثال كذا ذكره المص قال بعض الكمل لان

المفرد المذكر دل على الابهام الذى هو المقصود فى
الباب لدلالة غيره على معنى زائد يقصر به الابهام
فلا يقال حبذان الزيدان ولا حبتا ولا اولاء الزيدون
ولا حبتا هند بل حبذا فى الكل ويذكر بعده اى بعد
حبذا او فاعله او ذا المخصوص بعدية غالبة كمخصوص
نعم وبئس على ما ذكره المص او بعدية مطلقة فلا يجوز
تقديمه على حبذا راسا على ما ذكره الفاضل العصام
واعرابه اى مخصوص حبذا كاعراب مخصوص نعم فان فيه
على الابتداء لا على الخبرية لحبذا كما زعم المبرد وابن السراج
ومن وافقهما الزعمهما شدة امتزاج حب مع ذا لجعلهما
اسما للغلبة ذا لشرفه على الفعل فصار مبتداء ووجه
الرد فوت الغرض كما فى الزعم السابق نحو حبذا زيد

مبحث الفعل المتعدى

والفعل المتعدى ما فعل لا يتم فهمه اى فهم مدلوله
بغير ما وقع عليه الفعل وهو مدلول المفعول به الصريح
خرج به الفعل الناقص فانه وان كان لا يتم فهمه بدون
الخبر لكنه ليس مما وقع عليه الفعل كما لا يخفى عنك عن
التعريف بما يتوقف تعقله على متعلق لرده الرضى بانه يدخل
فيه مثل قرب وبعد مما له معنى نسبى لانه لا يعقل الا بما
هو منسوب اليه مع كونه من اللوازم وان اجاب عنه الفاضل
العصام بان المراد بما يتوقف تعقله على متعلق ما اعتبر
فى مفهومه نسبة تقتضى ذكر متعلق بخصوصه وفى مفهوم

مثل ما ذكر لم يعتبر هذه النسبة بل اعتبر فيه ما يقتضى
متعلقا اجمالا فلا يدخل لان هذا مما لم يشعر به الحد
والحمل على المتبادر واجب فيه وهو اى المتعدى على
ثلثة اضرب الاول متعد الى مفعول واحد نحو
ضرب زيد عمرا ويجوز حذف مفعوله بقرينة
لو منويا كقوله تعالى هذا الذى بعث الله رسولا
اى بعثه وبدونها لو منسيا فيجعل كاللازم فلا
يحتاج الى قرينة نحو فلان ياكل ويشرب اى يفعل
الاكل والشرب والثانى متعد الى مفعولين وهو على
ثلثة اقسام القسم الاول منها ما كان مفعوله الثانى
مباينا للاول اى لا يصدق احدهما على الاخر نحو اعطيت
زيدا درهما ويجوز حذفهما معا وحذف احدهما
فقط مع قرينة لو منويا مثل سال زيد عمرا درهما
فاعطى وبدونها لو منسيا نحو فلان يعطى والقسم

مبحث افعال القلوب

الثانى منها افعال القلوب اى افعال مشهورة بهذا
اللقب وهى افعال اصطلاحية دالة على فعل المراد به
القائم بالغير لا التاثير فان العلم مثلا اما كيف
واضافة او انفعال ولا يتصور فيه التاثير ولو قال
على احوال القلوب كما فى الامتحان لكان اظهر قلبية
خرج به غيره داخلة على المبتداء والخبر ناصبة اياهما
مع انهما بمنزلة اسم واحد حقيقة كما يجى دفعا

يحكم على المفعولية فخرج الفعل القلبي الذي ينصب
لواحد كعرف وفهم نحو علمت ورايت ووجدت
هذه الثلثة للعلم وزعمت مشترك بين الظن والعلم
وظننت وخلت وحسبت هذه الثلثة للظن
وهب على وزن دع تقول هب زيدا منطلقا بمعنى احسب
زيدا منطلقا على وزن اعلم واضرب هو غير متصرف
لا يستعمل منه ماض ولا مستقبل ولا يجوز حذف
مفعوليها معا او احدهما بدون قرينة لو منويا اذ هو
لا يعلم بدونها لو حذف فيفوت المقصود واما
لو منسيا فيجوز حذفهما معا كقوله تعالى هل
يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون وقال
بعضهم لا يجوز هذا الحذف ايضا لعدم الفائدة ح
اذ من المعلوم ان الانسان لا يخلو عن علم وظن ورده
المص بان هذا انما يفيد نفي الجواز عند ارادة الخبر عن مضمونه
الحقيقي وههنا ليس كذلك بل نزل المتعدي منزلة اللازم
لقصد التعميم فيفيد ان نفس العلم باي شيء تعلق غير
مسا وللجهل بل هو خير منه فلو نوقش بان العلم فيه
بمعنى المعرفة فنقول العلة مشتركة على ان قوله لا يخ الانسان
عن علم غير مسلم اذ قد ينفي العلم عنه بضرب من التجوز
فيفيد الخبر بالاثبات ومع قرينة كثر حذفهما معا
نحو من يسمع يخل اي مسموعه صادقا وقل حذف

احدهما فقط نحو قوله تعالى ولا يحسبن الذين
يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم على قراءة الغيبة
فان المفعول الاول فيه محذوف اي لا يحسبن هؤلاء
بخلهم هو خيرا لهم ونحو قول الشاعر كان لم يكن بين
اذا كان بعد تلاق ولكن لا اخال التلاقيا فان المفعول
الثاني محذوف فيه اي كائنا ووجه القلة كونهما بمنزلة
اسم واحد اذ المفعول به في الحقيقة مضمون الثاني مضافا
الى الاولى فتقدير علمت زيدا قائما عرفت قيام زيد فحذف
احدهما كحذف بعض اسم واحد بخلاف حذفهما فانه
كحذف لفظ واحد وهو كثير وعدم لزوم كون المؤول
بشيء في حكمه من كل وجه ومن خصائصها جمع خصيصة
بمعنى الخاصة جواز الالغاء والمراد به عدم الوجوب والامتناع
اي ابطال عملها لا ستقلال مفعوليها كلاما مع ضعفها
الحفاء اثرها لكونها قلبية والاعمال لكونها افعالا
مع قطع النظر عن قلبيتها اذا توسطت بين معموليها في الجملة
بان يصح عملها فيهما حال التوسط والتاخر واحترز
بهذا القيد عما اذا توسط بين اسم الفاعل ومعموله كلست
بمكرم احسب زيدا وبين معمولي كان زيدا احسب
قائم وبين سوف ومصحوبها نحو سوف احسب يقوم
زيد وبين العاطف والمعطوف نحو جاءني زيد واحسب
عمرو وبين الفعل ومرفوعه كضرب احسب زيد فان الالغاء

واجب فيها كذا في الامتحان وهو خاصية اخرى لها غير
مذكورة لعدم شيوعها كالجائز وقال الفاضل العصام
ان الالغاء في القسم الاخير غير واجب على المذهب
البصري بل يجوز على ما في التسهيل واحترز بايضا
على ما فسرنا عن مثل زيد ظني قائم غالبا وزيد قائم
ظني غالب لانه مما يجب فيه الالغاء لان المصدر لا يعمل
فيما تقدمه نحو زيد علمت منطلق لكن الاعمال اولى ح
لان لها نوع تقدم لفظي ولها قوة لكونها افعالا
فيرجح او تاخرت عنهما نحو زيد منطلق علمت والالغاء
ح اولى لعدم التقدم اللفظي راسا قال الفاضل العصام
اعلم ان معنى زيد ظننت قائم بعينه معنى ظننت زيدا
قائما فهو في المعنى متعلق بالجزئين لكن لم يعمل فيهما
لفظا لضعفه لما مر وما قال الرضي ان معناه زيد في
ظني قائم فالفعل في معنى الظرف يرده انه لا يصح في زيد
قائم ظني غالب فانه قال معناه ظني زيدا قائما غالب
انتهى يعني ان ما ذكره الشيخ من التوجيه غير متمش
في مثل هذا المثال كما اعترف به نفسه فيكون قاصرا
بخلاف ما ذكره واقول ان ما ذكره الشيخ من التوجيه في هذا
المثال لا ينافي توجيها آخر مذكورا قبله لامكان
كون معناه زيد قائم في ظني الغالب فلعله اشار الى
امكان التوجيهين الى احدهما في احد الموضعين والى

الاخر في الاخر ومنها اي من خصائصها جواز ان
يكون فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين متحدي
المعنى تكلما وخطابا وغيبة نحو علمتني وعلمتك وعلمه
قائما ولا يقال ضربتني بل ضربت نفسي لان المغايرة
في غير افعال القلوب غالبة فاذا اتحدا زادوا النفس
تصريحا وتنبيها على ما عسى ان يغفل عنه بسبب الندرة
بخلاف افعال القلوب فان الانسان بحاله اعلم منه
بحال غيره فالاتحاد غالب فيها فلا يحتاج الى زيادة
النفس للتنبيه عليه كذا في الامتحان وقال بعض
الكمل تنبيها على العدول عن الاصل الغالب وجبرا بالمضاف
المشعر بالمغايرة عما فات بخلاف افعال القلوب فان مفعولها
في الحقيقة مضمون الثاني مضافا الى الاول فلا عدول
فيها عن الاصل اصلا حتى يحتاج الى التنبيه والجبر
واما الوجه المشهور فقد زيفه المص في الامتحان
ومن اراد الاطلاع فليرجع اليه وحمل عدم وفقد في
هذا الجواز على وجد حمل النقيض والنظير فانهما
نظيره في عدم التاثير في المفعول نحو عدمتني وفقدتني
ومنها اي ومن خصائصها جواز دخول ان المفتوحة
على مفعولها في الجملة نحو علمت ان زيدا قائم قال الفاضل
العصام وهو كعلمت قيام زيد لكن الثاني قليل
والكسر فيه ان مآلهما وان كان واحدا لكن بينهما فرق

ان النسبة التى تعلق بها العلم مفصلة فى الاول فهى
حق بالتصديق ومجملة فى الثانى فهى ليست باحق به
بل بالتصور وتلك الافعال مكتفية بمفعول واحد على
مذهب سيبويه لانها حين نصبت المفعولين لاتنصب
ايضا عند التحقيق الا مفعولا واحدا وهو مضمون
الجملة واذا وجدته بعينه لا تحتاج الى المفعول الثانى
كما لا يخفى ولما خفى هذا التحقيق على الاخفش قدر
فيها مفعولا ثانيا عاما وجعل التقدير علمت ان زيدا
قائم حاصلا وعلمت قيام زيد حاصلا واما التعليق
بكلمة الاستفهام الداخلة على الجملة او الجزء الثانى
حرفا واسما او كلمة النفى الداخلة ايضا على الجملة
او الجزء الثانى وهى ما ولا وان او لام الابتداء او لام
القسم وان المكسورة اذا دخل فى خبرها لام الابتداء
انما شرط دخول اللام اذ لولاه لفتحت فلم يكن تعليقا
وجه التعليق بالمذكورات انها تقع فى صدر الجملة
وضعا فتقتضى بقاء صورتها وهذه الافعال
تقتضى تغيرها فوجب التوفيق بينهما فروعيت حقوق
هذه المذكورات لفظا وحقوق تلك الافعال معنى فهى
عاملة معنى والعمل المعنوى كثير فلا يضيع حقوقها
من كل وجه اى ابطال العمل على سبيل الوجوب لفظا
لا معنى تفسير للتعليق وهو ماخوذ من قولهم امرأة

معلقة لمفقودة الزوج لا هى ذات زوج قائم بمصالحها
ولا فارغة حتى تنكح فهذه الافعال عند التعليق
لا هى عاملة فى اللفظ لوجوب ابطال العمل اللفظى
ولا ملغاة لوجوب العمل المعنوى حتى يجوز العطف على
المحل فى نحو علمت لزيد قائم وبكرا قاعدا واشارة الى
الفرق بين الالغاء والتعليق من وجهين احدهما
ان الالغاء جائز فى الاغلب وقد يجب والتعليق واجب
البتة والثانى ان الالغاء ابطال العمل فى اللفظ
والمعنى على احد الاحتمالين الذى صرح به الرضى و
والتعليق ابطال العمل فى اللفظ فقط فيتم خبر للتعليق
هذه الافعال افعال القلوب نحو علمت ازيد عندك ام
عمرو واختار هذا المثال لانه اوضح امثلة الاستفهام
وابعدها من الاشتباه لا لانه مال الى ما قال البعض
انه لا يقع بعد فعل القلب استفهام جوابه نعم او لا
فلا يقال علمت ازيد قائم او هل زيد قائم لان المقصود
افادة العلم بجواب هذا السوال فكانه قال علمت
جواب هذا الاستفهام والمعلوم هو مضمون الجملة
وجواب هذا الاستفهام نعم او لا وشئ منهما ليس
بجملة بخلاف جواب ازيد عندك او عمرو فانه زيد
عندى او عمرو عندى فلا بد من وقوع ما يكون جوابه
بالتعيين وهو السوال بالهمزة وام المتصلة لان هذا

تحقيق خلاف بين سيبويه والاخفش فى ان افعال القلوب حين دخل ان على مفعوليها مكتفية بمفعول واحد ام لا

مردود بانه لا يخفى على احد ان جواب ازيد قائم ليس
مجرد نعم بل هو توطئة للجواب وجوابه زيد قائم
على انه لو مال اليه لقال همزة الاستفهام لا كلمة
الاستفهام ثم ان هذا مثال للداخلة على الجملة ومثال
الداخلة على الجزء الثانى نحو علمت زيدا من هو وابطال
العمل من الاول بالنظر الى لفظى الجزئين وفى الثانى الى الثانى
ولا يجوز تعليقه فيه بالنسبة اليهما كما زعم البعض
متمسكا بان الاستفهام يسرى فى الجملة كلها وان
دخل على الجزء الثانى لان هذا منقوض بان النفى ايضا
يسرى فيهما مع انه لا يبطل العمل فى الاول بدخوله على الثانى
اتفاقا نحو علمت زيدا ما هو قائم كذا ذكره الفاضل
العصام تدبر ورايت ما زيد منطلق وظننت لا زيد
فى الدار ولا عمرو وحسبت ان زيد ذاهب ووجدت
لزيد منطلق وقوله لقد علمت لياتين منيتى وعلمت
ان زيد القائم ويعم كل فعل قلبى غيرها اى هذه
الافعال نحو شككت ازيد قائم ونسيت هل زيد
حاضر وتبينت اين جلوسك ويعم كل فعل يطلب العلم
نحو امتحنت ما زيد جاهل وسالت هل هو حاضر ومنه
اى من الفعل الذى يطلب به العلم افعال الحواس الخمس
الظاهرة كلمست اهو لين او خشن وابصرت ما زيد
اسود وسمعت ان صوته كريه وشممت اهو طيب

وذقت

52

وذقت اهو حلو ولما كان المطلوب منها العلم نزلت
منزلته فى هذا الحكم والقسم الثالث من اقسام
المتعدى الى مفعولين افعال ملحقة بافعال القلوب
فى مجرد الدخول على المبتداء والخبر ونصبهما على المفعولية
وفى مجرد عدم جواز حذفهما معا او حذف احدهما
فقط بلا قرينة لو منويا وفى مجرد قلة حذف احدهما
فقط بها الا فى خصائصها انما لم يتعرض لكثرة حذفهما
بها لانها لعدم اختصاصها بافعال القلوب لا مدخل
لها فى وجه الالحاق نحو صير وجعل بمعنى الاعتقاد
الباطل كقوله تعالى وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن
اناثا اى اعتقدوهم اناثا او بمعنى صير كقوله تعالى
فجعلناه هباء منثورا واما اذا كان بمعنى خلق فلا يكون
من هذا القسم ومثال ما حذف احد مفعوليه
كجعله زيدا وجعل زيد حقا لمن قال من جعل هذا
حقا اى اعتقده اياه وترك بمعنى صير نحو قوله تعالى
وتركنا بعضهم يومئذ يموج فى بعض واما اذا كان بمعنى
خلى فلا يكون من هذا القسم واتخذ كقوله تع واتخذ
الله ابرهيم خليلا والفى بمعنى وجد كقوله والفى قولها
كذبا ومينا وعد بمعنى الاعتقاد الباطل ايضا ككنت
اعده فقيرا فبان غنيا وحجا واري مجهول ارى
وقال اذا وقع بعد الاستفهام نحو اتقول زيدا ذاهبا

صط نقل ان اعلم واری بالهمزة يتعدى الى ثلثة مفاعيل ولم يوجد هذا النقل بتضعيف العين ولا تتعدى
الى ثلثة الا اعلم واری قال الاخفش وقول الاخفش بمجيئه في جميع افعال القلوب قياس ولا اعتداد
بالقياس في مثله وقد يصير المتعدى الى اثنين اذا كان من دواخل المبتدا والخبر متعديا الى واحد لو جعل
مضمون الجملة مفعولا فتقول في علمت زيدا قائما علمت قيام زيد او علمت القيام وكذا يصير المتعدى
الى ثلثة متعديا الى اثنين فتقول اعلمت زيدا قيام عمرو
عص

وهذه الثلثة بمعنى الظن كذا ذكره المحققون وفيه تنبيه
على ان افعال القلوب غير منحصرة فيما ذكروا كما زعموا
حيث عدوها من السماعي هكذا استفيد مما ذكره
المص في بعض تعليقاته فافهم والضرب الثالث
من المتعدى متعد الى ثلثة مفاعيل نحو اعلم واری وانبأ
ونبأ واخبر وخبر وحدث فالاولان هما اصلان
في هذا القسم ولذا خصهما بالذكر واما البواقي فتعديتها
اليها لاشتمالها على معنى الاعلام وكثيرا ما تستعمل متعدية
اى الى المفاعيل الثلثة
الى اثنين ثانيهما بالباء قال الله تعالى انبئوني باسماء
هؤلاء اى الافعال المتعدية الى ثلثة مفاعيل مفعولها
الاول وهو بمنزلة الفاعل فحقه التقديم فيجوز ارجاع
ضمير الثاني او الثالث اليه مع تأخره كما علمت اباه فاضلا
زيدا واعلمت هندا اخته زيدا كاول مفعول باب اعطيت
في كونه مباينا للثاني وفي جواز الاقتصار عليه نحو اعلمت
زيدا كاعطيته وفي الاستغناء عنه كاعلمت عمرا فاضلا
كاعطيت درهما وفي عدم جواز التعليق بالنسبة اليه
بالاستفهام والنفي واللام فلا يجوز اعلمت أزيد عمرو
فاضل لبطلان الصدارة ح فافهم والاخيران اى الثاني
والثالث كمفعولي باب علمت في كون احدهما عين الاخر
وعدم جواز حذفهما وحذف احدهما بدون قرينة
وكثرة حذفهما معا وقلة حذف احدهما معها وفي جواز

دخول ان عليهما وجواز الالغاء اذا توسطت بينهما
نحو البركة اعلمنا الله مع الاكابر او تأخرت عنهما
وجواز التعليق بالنسبة اليهما نحو اعلم زيد عمرا بكرا
فاضلا ثم اى بعد ما علمت انقسام الفعل الى اللازم
والمتعدى وانقسام المتعدى الى ثلثة اضرب الى غير ذلك
اعلم ان للفعل انقساما آخر وهو انه لا بد لكل فعل من مرفوع
تمام فان تم به كلاما اى صار الفعل بمرفوعه كلاما تاما
بان يصح السكوت عليه لوجود المسند والمسند اليه ولم
يحتج الى غيره لافادته فائدة تامة يسمى الفعل في الاصطلاح
فعلا تاما لتمامه بمرفوعه الذي هو كالجزء منه معنى
ويسمى مرفوعه فاعلا لقيام معنى الفعل به فكانه موثر
فيه وموجد اياه او لوجود التاثير في اكثره ويسمى منصوبه
ان كان متعديا لان اللازم لا ينصب المفعول به بدون
حرف الجر مفعولا اى مفعولا به لالتصاق معنى الفعل به
ووقوعه عليه كالافعال السابقة وان احتاج الى معمول
منصوب بحيث لا يصير كلاما تاما بدونه يسمى فعلا ناقصا
لعدم تمامه بمرفوعه فالوصف بالتمام والنقصان وصف
الفاضل صاحب الضوء
الحال المركب منه ومن المرفوع وقيل لانه مسلوب الدلالة
اى من الفعل
على الحدث فانما يدل على الزمان فعوض عنه الخبر الدال
عليه فلم يسكت على مرفوعه ورد بان التسمية لو كانت هنا
لكان الافعال المنسلخة عن الزمان جديرة بان تسمى افعالا

ناقصة وجعلها من قبيلها وقال الفاضل العصام
النقصان دلالته لانه لا يدل على معنى بنفسه لان
معناه النسبة بين الاسم والخبر والزمان الذى هو قيدها
وشئ منها لا يفهم بدونهما ولا يخفى ان النقصان بهذا
المعنى استعمالى لا وضعى حتى يلزم كونه حرفا ويسمى مرفوعه
اسما له ومنصوبه خبرا له اشعارا بانحطاطهما عن
حكمى الفاعل والمفعول ولا يدخل اى الفعل الناقص
الا على المبتدا والخبر فى الاصل لان وضعه ليعطى
الخبر حكم معناه كالانتقال والاستمرار وغير ذلك
وذا لا يحصل الا بالدخول عليهما وينصب الخبر لشبهه
بالمفعول به فى توقف تعقل الفعل عليه فهو شبيه بالفعل
المتعدى فى اقتضاء شيئين وهو اى الفعل الناقص على
قسمين القسم الاول ما لا يدل على معنى المقاربة اى القرب
من الحال وهو الشائع المتبادر من اطلاق الفعل الناقص
نحو كان وهو لثبوت خبره لاسمه فى الماضى دائما نحو كان زيد
فاضلا او منقطعا نحو كان زيد غنيا فافتقر وبمعنى صار
وصار للانتقال اما من صفة الى صفة نحو صار زيد
عالما او من حقيقة الى حقيقة نحو صار الطين خزفا
قدمهما لبساطتهما واصالتهما ولغلبة الاول قدمه على
الثانى وكذا آل ورجع وحال واستحال كقوله ان العداوة
تستحيل مودة وتحول وارتد مثل قوله تعالى وارتد

بصيرا وزاد هذه الستة ابن مالك ايضا وفى هذا
وما سيأتى من اللواحق تنبيه على ان الافعال الناقصة
غير منحصرة فيما ذكروا كما زعموا حيث عدوها من
السماعى وقال الفاضل العصام ان صار وما يلحق به
قد تكون تامة متعدية بالى تقول صار الى الفقر وجاء
قال فى الامتحان بمعنى كان وقعد اذ كثيرا اى المذكورات
من آل الى قعد بمعنى صار ولكونها ملحقة بصار قدمها
على السائر واخر الاخيرين لقلة مجيئهما ناقصين حتى
قال الاندلسى لا يتجاوزان الموضعين اللذين استعملهما
العرب فيهما هما قولهم ما جائت حاجتك وقعدت
كانها حربة فكان ابن الحاجب اختاره وقال الفراء يتجاوزانهما
المجئ قولهم عند الكيل جاء البر قفيزين فكان المص
اختاره واصبح قدمه لدلالته على اول النهار وامسى
قدمه لدلالته على ضد ما يدل عليه الاول واضحى ولو
قدمه على ما قبله لكان له وجه لكن عكس لرعاية مناسبة
التقابل ولكون اضحى انسب بما بعده لدلالته على جزء من
اوائل النهار الذى يدل عليه ما بعده وهو ظل ولذا قدمه
على ما بعده وهو بات قدمه لكونه من الاصول بخلاف
ما بعده فانه من اللواحق وهذه الخمسة لاقتران مضمون
الجملة باوقاتها المدلول عليها بموادها وقد تكون بمعنى
صار بلا دلالة عليها وآض وعاد يقال آض وعاد زيد من

سفره اى رجع وغدا يقال غدا زيد اى مشى فى وقت
الغداة وهو من اول النهار الى الزوال وراح زيد اى مشى
فى وقت الرواح وهو ما بعد الزوال الى الليل ولا يخفى ان
الغالب فى هذه الاربعة كونها تامة وانما تكون ناقصة
اذا كانت بمعنى صار فتكون من الملحقات كما صرح فى الامتحان
فينبغى ان تذكر فى جنبه مع سائر ملحقاته لكن يمكن
ان يقال اخر الاخيرين لكونهما نظيرى اصبح وامسى
فى كونهما طرفى النهار واخر الاولين ليكونا فى هذا المحل
كالمسافر الذى هو فى صدد الرجوع الى محله على ما هو
المناسب لمعناهما الاصلى ولما فرغ من البسائط اراد
الشروع فى الماويات فقال وما زال من زال يزال فانما
مضارعه يزول فتام فلا يقال لا ازول اميرا وما
فتئ بفتح التاء وكسرها وبالهمزة وقيل بالياء وما برح
فى الاصل بمعنى زال عن مكانه وما افتاء من الافعال
وما ونى بالياء من ونى فى الامر يَنِى بالكسر اى ضعف
يقال فلان لا ينى يفعله اى لا يزال يفعله وما رام من
رام يريم اى برح قال الدمامينى نقلا عن صاحب التسهيل
ان الفعلين الاخيرين غريبان لا يكاد ان يعرفهما
من النحاة الا من عنى باستقراء الغرائب كلها اى
كل واحد من المذكورات من ما فتئ الى ما رام بمعنى ما زال
الا ان ما فتئ يختص بالجحد على ما فى مختار الصحاح

وهو

وهو لدوام خبره لاسمه مذ قبله فمعنى ما زال
زيد عالما مثلا دوام العلم له مذ زمان البلوغ
او المراهقة فلا يضر انتفاؤه فى اوائل زمان الصبى
لعدم امكان القبول ولزمه النفى فى كونه ناقصا
وما دام لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها لاسمها بان
جعلت تلك المدة ظرف زمان لان ما فيها مصدرية
وتقدير الزمان قبل المصادر كثير كما فى اتيك خفوق
النجم ولذا احتاج الى كلام قبله لانه مع اسمه وخبره
ظرف والظرف غير مستقل بالافادة كاجلس ما دام
زيد جالسا وليس لنفى مضمون الجملة حالا او مطلقا
اخره مع اصالته وبساطته لعدم كماله فى الفعلية
لشبهه بالحرف فى الصورة وعدم التصرف وقد تضمن
الفعل التام بمعنى صار اى يدل عليه مع دلالته على معناه
الاصلى ولذا لم يقل وقد يكون بمعنى صار فيصير ذلك
الفعل التام بسبب هذا التضمن ناقصا محتاجا الى
خبر منصوب ويكون معناه الاصلى حالا او خبرا بعد
خبر او وصفا لهذا الخبر فى المآل للتاكيد والمبالغة
كما فى قوله تعالى تلك عشرة كاملة كما يشير اليه فى تفسير
المثال وقد يكون خبرا مضافا الى المنصوب المذكور بعده
كما اشار اليه الرضى فى قوله تعالى فتمثل لها بشرا
سويا حيث مثل به ايضا للتضمن وفسر بقوله اى صار

مثل بشر فلا وجه لتخصيص الفاضل العصام بكونه
حالا وانكار كونه وصفا وسكوته عن الاحتمالين الاخيرين
مع صحة المعنى في كل منها وليس المراد بهذا التضمن الذى
سبق ذكره ان المتعلق وهو المنصوب المذكور بعده هنا
ليس باجنبى للفعل التام كما لا يخفى على ذوى الافهام
وقد لا يعتبر هذا التضمن فيبقى تاما فيكون المنصوب
حالا في الاغلب وقد يحتمل ان يكون حالا وتمييزا
ومفعولا له كما صرح به البيضاوى في قوله تعالى وتمت
كلمة ربك صدقا وعدلا كما يشير اليه في تفسير المثال
نحو تم التسعة بهذا عشرة اى صار عشرة تامة
ماخوذ من تم باعتبار معناه الاصلى وكمل زيد عالما اى
صار عالما كاملا وغير ذلك مثل عدل زيد اميرا اى
صار اميرا عادلا ويجوز تقديم اخبارها اى هذه
الافعال الناقصة على انفسها الا تقديم خبر ما اى
فعل ناقص في اوله لفظ ما من ما زال الى ما دام ما اذا دخل
ما او ان على سائر الافعال الناقصة فانه وان لم
يجز التقديم عليه معهما لكن يجوز بالفصل
بينه وبينهما نحو ما قائما او ان قائما كان زيد
واما في هذه الافعال فلا يجوز الفصل بينها وبينهما
لشدة امتزاجها معهما وكونها بمنزلة افعال مثبتة
حتى يجوز التقديم بالفصل فلا يجوز نحو قائما ما زال

زيد ولا نحو اجلس جالسا ما دام زيد لانها اما نافية
لها صدر الكلام فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها او
مصدرية وسيجئ ان معمول المصدر لا يتقدم عليه
وكذا لا يجوز التقديم ان بدل ما بان النافية فانها
كما في اقتضاء الصدارة بدليل تعليق افعال القلوب بها
كما بما على ما صرح به الدمامينى في شرح التسهيل نقلا عن
ابن قاسم وهذا يوافق كلامه في بحث ما اضمر عامله على
شريطة التفسير في الامتحان واما كلامه في بحث الافعال
الناقصة من ان العمدة في اقتضاء ما صدر الكلام خاصية
فيها لا مجرد كونها للنفى الا يرى ان لم ولما وان ولا على
الاصح لا تقتضى الصدارة وان كانت للنفى فيدل على انه
جرى في هذه الرسالة على غير الاصح واما ان بدل بلم
لم يذكر لما لانفهام حكمه بالمقايسة على لم ولن فيجوز
نحو قائما لم يزل ولما يزل ولن يزال زيد اما في لم ولما فلانهما
لامتزاجهما بالفعل حتى يغيران معناه الى الماضى صارا كالجزء
منه وكانهما خرجا عن كونهما حرف نفى فانعزلا عن اقتضاء
الصدارة واما في لن فللحمل على سوف الذى لا يمنع تقديم معمول
مدخوله عليه حمل النقيض على النقيض كذا في الرضى وبقى لا
مهملا قال الدمامينى ينبغى ان يكون بمنزلة ما عند ابن قاسم
لما مر من الدليل وقال الرضى لا صدارة له لانه لكثرته في الكلام
حتى انه يقع بين الحرف ومعموله نحو كنت بلا مال واردت

ن لا يخرج صار مبتدلا منعزلا عن منصب الصدارة
واما تقديم اخبارها على اسمائها ففهم في بحث المعمول
المنصوب من قوله وامره كامر خبر المبتداء والقسم الثاني
من القسمين ما اى فعل ناقص يدل على معنى القرب من الحال
خرج به الناقص المتعارف وهذا حد جامع ومانع واما كونه
ذلك مرجوا كما في عسى او مجزوما كما في كادا و مشروعا
في صاحبه فخارج عن الحد ووظيفة لغوية وكذا لم يتعرض
لها كما تعرض ابن الحاجب ويسمى افعال المقاربة لدلالتها
عليها ولا تكون اخبارها اى خبر كل منها الا فعلا مضارعا
لا اسما ولا ماضيا بالاستقراء وذلك لما مر من انها تدل
على القرب من الحال مرجوا او مجزوما او مشروعا في صاحبه
وهي تقتضي كون خبرها ما يدل على الاستقبال والحال
ويصلح لان يدخل عليه ما يدل على الرجاء والاستقبال
وذلك لا يكون الا مضارعا نحو عسى وخبره الفعل
المضارع مع ان الدالة على الرجاء والاستقبال توضيحا
وتاكيدا للرجاء الذي فيه زمانا واستعمالا غالبا نحو عسى
حال زيد ان يخرج او ذا ان يخرج ليصح الحمل فان ان يخرج خبر
لعسى بتضمينه معنى كان على ما اختاره المتاخرون فكانه
قيل يرجى حال زيد كائنا ان يخرج او زيد كائنا ذا ان يخرج
وفيه من المبالغة في القرب ما لا يخفى وقال الفاضل العصام
ولو ضمن معنى صار لكان احسن وقيل ليس بخبر لعدم صحة

الحمل وتقدير المضاف تكلف بل شبيه بالمفعول لان
المعنى الاصلي قارب ان يخرج ثم نقل الى انشاء الطمع والرجاء
والمفعولية وان لم تبق لكنه ينصب لشبهه بالمفعول
الذي كان قبل النقل وعلى هذا عسى تامة ورده الفاضل
العصام بان القرب مستفاد من الرجاء وليس بمعنى لعسى فضلا
عن كونه اصليا وقال الكوفية ان يخرج بدل اشتمال فالمعنى
يرجى زيد خروجه فعسى تامة وارتضاه الرضي لان فيه
اجمالا وتفصيلا وقد يحذف ان من خبره تشبيها بكاد
فلا يحتاج الى المحذوف لصحة الحمل بدونه وقد تكون تامة
بان مع المضارع بمعنى قرب بان يقتصر على المرفوع الذي كان
خبرا منصوبا في الاستعمال الاول وهو ان مع المضارع
ويجعل فاعلا له نحو عسى ان يخرج زيد ويحتمل ان يكون
على هذا الاستعمال ايضا ناقصة لكن استغنى عن الخبر
وهو حاصلا لاشتمال الاسم على المنسوب والمنسوب اليه كما
في علمت ان زيدا قائم ولما كان في هذا نوع تكلف اقتصر في
هذه الرسالة على الاول وان بين الثاني ايضا في الامتحان
وقال الشيخ الرضي ويحتمل ان يكون هذا من باب التنازع
وقال الفاضل العصام ويحتمل ان يكون من تقديم الخبر
على الاسم وذا يجوز في هذا الباب كما سيجيء وكاد في الاصل
بمعنى قرب لكن لا يستعمل على هذا الاصل اصلا وخبره غالبا
مضارع بلا ان لدلالته على الجزم فلا يناسب ان الدالة على الرجاء

قال الفاضل الجامى لدلالته على الاستقبال المنافى للحال

ورده المصريان كاد لا يدل على الحال ولا على الاستقبال

البعيد حتى ينافيان ولو تم هذا لما استوى الاستعمالان

فى اوشك مع كونه من القسم الثالث الذى هو اقرب الى الحال من

كاد نحو كاد زيد يخرج وقد يكون مع ان تشبيها له بعسى نحو كاد

زيد ان يخرج وكرب بفتح الراء وكسرها والاول افصح ذكره

الدمامينى بمعنى قرب فى الاصل يقال كرب الشمس اذا دنت للغروب

وهو مثل كاد فى وجهيه اى فى كون خبره بلا ان وبها وهلهل

بمعنى قارب فينبغى ان يكون ككرب مثل كاد فى وجهيه لكنه لدلالته

على المبالغة فى القرب الحق بالافعال الدالة على الشروع فالتزم

كون خبره بلا ان وطفق بكسر الفاء وفتحها بمعنى شرع فى الاصل

يقال طفق فى الفعل اذا شرع فيه واخذ بفتح العين فى الاصل

بمعنى شرع يقال اخذ فيه اى شرع وانشا بالهمزتين فى الاصل

بمعنى اوجد واقبل يقال اقبل عليه وهب على وزن رد قال

الدمامينى هى غريبة ومن شواهد استعمالها قول الشاعر هببت

الوم القلب فى طاعة الهوى فلج كانى كنت باللوم اغريه وجعل

فى الاصل بمعنى وجد كقوله تعالى وجعل الظلمات والنور وعلق

بكسر اللام قال الدمامينى وهى ايضا غريبة ومن شواهد استعمالها

قول الشاعر اراك علقت تظلم من اجرنا وظلم الجار اذلال

المجير ثم استعمل كل منها استعمال كاد لتضمنه معناه فصار

ناقصا واخبارها اى اخبار كل منها الفعل المضارع بلا ان

مثل ما مر واوشك فى الاصل بمعنى اسرع وهو يناسب

القرب وهو يستعمل استعمال عسى يعنى يستعمل بان تاما

وناقصا يقال وشك زيد ان يخرج واوشك ان يخرج زيد

اذ قد يستعمل فى الطمع واستعمال كاد اى يستعمل بلا ان لانه

قد يستعمل فى الجزم ولا يجوز تقديم اخبار افعال المقاربة

على نفسها وان جاز تقديمها على اسمائها لانها لعدم تصرفها

ضعيفة بالنسبة الى المتصرف فبالنظر الى هذا لا يتقدم

اخبارها ولكونها افعالا لها قوة بالنسبة الى الحرف وبالنظر

الى هذا جاز تقديمها على اسمائها وان لم يجز هذا فى الحرف

والقياسى الثانى من التسعة اسم الفاعل قدمه لكونه

مشتقا من المعلوم وعاملا فى الفاعل ومجيئه من المتعدى

واللازم بخلاف اسم المفعول ولما كان الاسماء المتصلة

بالافعال مبينة فى كتب الصرف مطولاتها ومختصراتها

وكان البحث عنها من حيث الصيغة من مباحث الصرف

ومن حيث العمل من مباحث النحو ترك تعريفاتها وان كانت

من المبادى كالتعريفات المذكورة والبحث عن الصيغة

كما تركها البيضاوى مخالفا لابن الحاجب فقال فهو

يعمل عمل فعله للمشابهة المعلوم لازما ومتعديا الاشتقاقه

منه والثالث من التسعة اسم المفعول قدمه على الصفة

المشبهة مع كونها مشتقة من المعلوم وعاملة فى الفاعل

للموافقة لاسم الفاعل فى الشرط ولانه قد ينصب المفعول به كاسم الفاعل

بخلافهما فهو يعمل عمل فعله المجهول لاشتقاقه منه
وشرط عملهما في الفاعل اصلا ونائبا المنفصل بارزا
او مظهرا لان المتصل مستتر فيهما داخل تحت تصرفهما
وانه اعتباري محض لا يظهر فيه اثر العامل بل هو ايضا اعتباري
محض فلا يتوقف عملهما فيه على وجود ما يقويهما فيه
ولا على عدم ما يبعدهما عن المشابهة بالفعل بخلاف المنفصل
فانه لثبوته واستقلاله يتوقف عملهما فيه على وجود
المقوي وعدم المبعد عنها واما البارز المتصل فمختص
بالفعل والمفعول به الصريح لانه معمول قوي حتى لا يعمل فيه
من الافعال الا المتعدي فلا يعملان فيه الا بالمقوي وعدم
المبعد واما في غيرهما من المعمولات فلا يحتاج فيه الى الشرط
اما الظرف فمع كونه معمولا ضعيفا يكفيه رايحة الفعل
حتى يعمل فيه حرف النفي نحو قوله تعالى ما انت بنعمة ربك بمجنون
كالجسم العامل لعدم خلو مدلوله عن زمان ما ومكان ما في
الاغلب وكذا المفعول المطلق لكونه ملابسا بمعناه دائما
واما المفعول له فان كان مجرورا فكالظرف وان كان منصوبا
فكالمفعول المطلق كما يجيء واما المفعول معه فصاحب
المعمول فيكون في حكمه ان لا يكونا مصغرين نحو ضويرب
ومضيريب لان التصغير بمنزلة الصفة والموصوف
لان ضويربا مثلا بمنزلة ضارب صغير او حقير ولا موصوفين
نحو جاءني ضارب شديد اذ بالصفة يصيران مسند

اليهما فيبعدان عن المشابهة بالفعل لانه لا يكون
مسندا اليه لما مر انه مختص بالاسم ولو قدم هذا
على الاول لكان اولى كما لا يخفى لكن اخره لئلا يفصل
من قوله وان وصفا بعد العمل لم يضر عملهما السابق
لحصوله بلا مانع عن الشبه ولو قدم هذا ايضا لطال
الفصل نحو جاءني رجل ضارب غلامه شديد ثم ان كانا
باللام اي لام التعريف صورة لا يشترط لعملهما غير ما ذكر
من عدم التصغير والموصوفية لان كلا منهما فعل
مغير الى صيغة الاسم لكراهتهم ادخال اللام على الفعل
لكونها في صورة حرف التعريف نحو الضارب اي الذي
ضرب غلامه عمرا امس عندنا وان كانا مجردين منها يشترط
معه الاعتماد على المبتدا ولو بعد الناسخ نحو كان زيد
ضاربا عمرا او الموصوف نحو جاءني رجل ضارب عمرا او ذي
الحال نحو جاءني زيد راكبا غلامه او الاستفهام حرفا
او اسما نحو اقائم الزيدان وهل ضارب زيد اخواه وما
صانع البكران او النفي حرفا كما وان او اسما كغير او فعلا
كليس نحو ما قائم الزيدان وغير قائم الزيدان وليس ضارب
البكران عمرا ووجه الاشتراط تاكد المناسبة للفعل
فاقتضاؤهما ما اقتضاه الفعل وذلك لان الواقع بعد
المبتدا لا يكون مخبرا عنه فيكون كالفعل فزاد المناسبة
والصفة والحال كالخبر في المآل والاستفهام والنفي

لتعلقهما بالحكم دون الذات وليّ بالفعل فالواقع بعدهما
كالواقع موقعه ويشترط مع الشروط المذكورة في نصبها
المفعول به اذا كان اسم الفاعل من المتعدي ولو الى
واحد واسم المفعول ولو الى اثنين ورفع الاول على النيابة
الدلالة على الحال تحقيقا كزيد ضارب عمرا او حكاية
بان يقدر المتكلم نفسه موجودا في ذلك الزمان الماضي
او الزمان المذكور موجودا الآن كقوله تعالى وكلبهم
باسط ذراعيه او الاستقبال تحقيقا كزيد ضارب عمرا
غدا وجه الاشتراط حصول كمال القوة للتمكن على العمل
في المعمول القوي وتثنيتهما وجمعهما صحيحا او مكسرا
كمفردهما في العمل والاشتراط اما التثنية والجمع الصحيح
فلبقاء صيغة المفرد واما المكسر فمحمول على المفرد لكونه فرعه
وكذا اي كالمذكور من اسم الفاعل والمفعول في العمل والاشتراط
وفي كون تثنيتهما وجمعهما كمفردهما فيهما ثلثة اوزان
من مبالغة الفاعل فعّال وفعول ومفعال وزاد سيبويه
فعيلا وفعلا بكسر العين وضمها كحذر ولكن لا يشترط
في عمل هذه الثلثة في المفعول به معنى الحال والاستقبال
لان الغرض من هذا الاشتراط فيهما اتمام المشابهة بالفعل
لعدم دلالتهما على الحدث الفعلي قصدا بخلافها هذا مذهب
البصرية وقال الكوفية انها لا تعمل لفوات المشابهة بتغير
الصيغة وان جاء بعدها منصوب فبفعل مقدر عندهم واجابت

البصرية بان المبالغة جابرة لما فات من المشابهة اللفظية
ورده الفاضل العصام بانها كالزيادة التفضيلية
تجعل الاسم بعيدا عن المشابهة بالفعل فكيف تكون جابرة
واجاب عنه المص بان الاصل في افعل التفضيل الزيادة
على الغير فملاحظة الغير هي التي بعدته عن المشابهة واما
مجرد الزيادة والمبالغة في الحدث فمقرب لكونه بمنزلة التجدد
ونقض الكمل بانه يدل على معنى الثبات بخلاف صيغ
المبالغة فانها تدل على التجدد والانصرام كالفعل على
ما هو الاصل فيه فتلك الدلالة هي التي بعدته عنها
لا الزيادة والرابع من التسعة الصفة المشبهة باسم
الفاعل من حيث تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث وتكون لما قام به
الفعل قدمها على اسم التفضيل لكونها عاملة في الفاعل الظ
بخلافه فانه لا يعمل فيه في غير مسئلة الكحل واذا تحقق
المشابهة به فهي تعمل عمل فعلها كذلك بل تزيد عليه
لانها تنصب عند البصرية لا فعلها ذكره في الامتحان
بالشروط المعتبرة في اسم الفاعل من عدم التصغير والموصوفية
ومن الاعتماد على ما سبق ومن معنى الحال والاستقبال غير معنى
الحال والاستقبال فانه اي معنى الحال والاستقبال لا يشترط
في عملها اي في نصب معمولها تشبيها بالمفعول لكونها
بمعنى الثبوت والاستمرار لا الحدوث المقتضي للزمان
نحو زيد حسن وجهه والخامس اسم التفضيل

قدمه على المصدر مع كونه عاملا في الظ مطلقا والمفعول
لمناسبته لما سبق في كونه مشتقا وكون النسبة معتبرة
في وضعه وبه يحصل القوة في العمل ولذا قدم عليه
ما سبق مع كونها اصل المشتقات ولذا عكس ابن الحاجب
ولا يخفى ان ترتيب المص لنسب بمراهه وهو لضعفه لا ينصب
المفعول به القوى بالاتفاق واما مثل قوله تعالى وهو اعلم
من يضل فيقدر فيه فعل ناصب كيعلم ولا يرفع الفاعل
الظ لقوته باستقلاله الا اذا صار بمعنى الفعل بان يكون
اسم التفضيل في المعنى وفي نفس الامر وصفا حقيقيا
لمتعلق بكسر اللام وهو الكحل في المثال ما اى شئ وهو
رجلا في المثال جرى اسم التفضيل في اللفظ عليه اى على
ذلك الشئ بان يقع نعتا له او خبرا عنه او حالا منه ليعتمد
عليه ويحصل له مظهر يتعلق به فيستر عمله فيه
كالصفة المشبهة لانحطاط رتبتهما عن رتبة اسم
الفاعل ولذا لا يعملان في مظهر بعدهما ان لم يكن من
متعلقات ما جرى عليه بخلافه فانه يعمل فيه مطلقا مثل
زيد ضارب عمرا حال كون ذلك المتعلق مفضلا باعتبار
التعلق اى تعلقه بما جرى عليه على نفسه اى نفس المتعلق
باعتبار غيره اى باعتبار تعلقه بغير ما جرى عليه وهو زيد
في المثال بان يكون او حال كونه تفضيلا منفيا يعني ان
التعلق لا بد ان يكون مشتركا بين ذلك المجرى عليه وبين غيره الذي

61

ولا يعمل افعل التفضيل في اسم مظهر الا اذا جمع فيه خمسة شروط الاول ان يكون صفة لشئ والثاني
ان يكون صفة لمتعلق ذلك الشئ من حيث المعنى والحقيقة والثالث ان يكون المتعلق مفضلا
باعتبار الشئ الاول والرابع ان يكون مفضلا على نفسه باعتبار غير ذلك الشئ الاول والخامس
ان يكون منفيا مثاله ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد فان احسن صفة لرجل
من حيث اللفظ وصفة لمتعلقه وهو الكحل من حيث المعنى وذلك المتعلق اعني الكحل مفضل

يذكر بعد من التفضيلية ليكون مطلقا وواحدا
بالذات ومختلفا باعتبار القيدين فيخرج اسم التفضيل
عما هو اصل فيه وهو التغاير بحسب الذات بين المفضل
والمفضل عليه فيستبعد الخروج عن المعنى التفضيلي ثم
يخرج عنه بالكلية بالنفي لتوجهه الى القيد فينفي الزيادة
ويبقى اصل الفعل فيكون احسن بمعنى حسن في المثال فيفهم
الزيادة في المفضل عليه عرفا لان المساواة يا باها مقام
المدح مع انه لو لم يعلم بل رفع اسم التفضيل على الخبرية وما بعده
على الابتداء يلزم الفصل بينه وبين معموله باجنبي وهو المبتدا
ولو عمل يكون فاعلا لا اجنبيا نحو ما رايت رجلا احسن في
عينه الكحل منه في عين زيد معناه ما رايت رجلا احسن
في عينه الكحل كحسنه في عين زيد بل حسن الكحل في عين
زيد فوق حسنه في عين غيره على ما هو المفهوم عرفا فالكحل
مفضل عليه مفروضا في عين غير زيد ومفضل مفروضا
في عينه ولولا النفي لكان الامر على العكس كما لا يخفى ويعمل
في غيرهما اى في غير المفعول به والفاعل الظ من المستكن
فانه لاعتباريته لا يكاد يابى عن عمل عامل هو مستتر تحته
ولو ضعيفا ومن الظرف والمفعول المطلق والمفعول له وغير
ذلك لما مر قال الفاضل العصام ويعمل بلام التقوية
في المفعول به ايضا نحو انا اضرب منك لزيد واذا تعدى
الى مفعولين بلام التقوية يبقى الثاني منصوبا بفعل المقدر

عند البصريين نحو انا اكسي منك لزيد الثياب اي اكسوه
الثياب انتهى واذا ثبت عمله فيما ذكر فلا وجه لاسقاطه
في العامل القياسي كما اسقط الشيخ عبد القاهر ومن
تبعه والسادس المصدر وهو اسم الحدث الجاري على الفعل
ويعمل عمل فعله المشتق هو منه ولهذه المناسبة قدم
على المضاف وشرط عمله في الفاعل والمفعول به الصريح
لان العمل انما يكون بالاقتضاء وهو لا يقتضي الفاعل فضلا
عن المفعول به لكون النسبة اليه غير معتبرة في وضعه فهما
اجنبيان له فيجتنبان عن العمل فيهما واما في غيرهما فيعمل بلا اشتراط
التمام ان لا يكون مصغرا ولا موصوفا قبل العمل لما مر
ان الوصف بعده لا يضر العمل السابق وذلك لانه انما يعمل
لكونه مقدرا بان مع الفعل مع مناسبة الاشتقاق والمصغر
والموصوف لا يقدران بهما اذ الفعل لا يصغر ولا يوصف
ومجرد المناسبة لا يكفي في العمل فيهما فلا يقال اعجبني ضريبك
زيدا وضربك شديد عمرا ولا مقترنا بدال الحال لانه
لا يؤول بان مع الفعل لان المضارع اذا دخل عليه ان تخلص
للاستقبال ولا احتمال في الماضي للحال فلا يقال ضربك
زيدا الآن ولا معرفا باللام لعدم جريان التاويل المذكور
فيه لاختصاص اللام بالاسم عند الاكثر قيد
للكل واما عند البعض فيجوز عمله فيهما بدون هذه
الشروط اذ المؤول بشيء لا يلزمه ان يكون في حكمه من كل

وجه ومنهم من قال ان المقترن بالحال مقدر بما مع
المضارع فح لا حاجة الى هذا الجواب لكن المرضي عند الرضي
كونه مقدرا بان مع المضارع لكونه اكثر واشهر استعمالا
فح يحتاج الى ما ذكر من الجواب فيصح عند ذلك البعض
عمله فيهما فيما ذكرنا من الامثلة ومثال عمل المعرف
كقول الشاعر لقد علمت اولى المغيرة انني كررت فلم انكل
عن الضرب مسمعا فان مسمعا مفعول الضرب عنده
واما عند غيره فيحتمل ان يكون مفعول كررت او بدلا من
مفعول علمت وهو قوله اولى المغيرة اي مقدم تلك
الطائفة وعميدهم قال بعض الكمل قوله مفعول كررت
بالتخفيف على الحذف والايصال اي صلت وحملت
على مسمع وفيه ان حذف على قليل ليس للقياس اليه سبيل
كما صرح به الشيخ عبد القاهر نقلا عن علي الفارسي فالوجه
ان ينزل منزلة اللازم للمبالغة والتاكيد او مفعوله
محذوف للضرورة اي وجدت الكرة والحملة او حملت
على الاعداء قوله او بدل بدل البعض من الكل وهو قوله اولى
المغيرة اي علمت انا مسمعا منها عاجزا عن المقاومة لي
على حذف المفعول الثاني بقرينة العرف او عرفت انا حالهم
حال مسمع منهم من العجز عنها قوله اي مقدم تلك الطائفة
الاولى من الجماعة المغيرة قوله وعميدهم عطف تفسير له
واشارة الى وجه صحة كونه بدل البعض بلا ضمير فانهم

فعلى هذا يكون قوله انني بالكسر استينافا كانه قيل ما
عاملك بعد العلم به فاجاب انني كررت عليه فاذا علم حال
من هو عميدهم ومعتمدهم علم حال من سواهم بالطريق
الاولى ويحتمل ان يكون مفعول الضرب على نزع الخافض
وفيه ما مر وان يكون مفعولا لفعل مقدر وهو عني فالتقدير
فلم انكل عن الضرب لشخص عني مسمعا والمصدر آخر منون
تقديره عن الضرب ضربا مسمعا اي هو ضرب وقال بعض
الفضلاء ان اولى المغيرة فاعل علمت على صيغة الغيبة
فالشاعر يصف نفسه بالشجاعة على وجه التاكيد
مستشهدا بعلم هذه الجماعة علما منه بانهم كانوا بحيث
لم يبق لهم مجال الانكار ما يدعيه ولا عددا ولا نوعا ولا تاكيدا
حال كونها مع الفعل وبدونه اي الفعل والفعل مرادا غير
لازم الحذف بيان وتوضيح لكون الفعل مرادا اذ لا يكون
العمل الا للمصدر لعدم صحة التقدير بان مع الفعل
لعدم استقامة اقامتها مقامه اذ ليس معنى ضربت ضربة
وضربتا وضربا ضربت ان ضربت كذا ذكر في شرح لب
الالباب واختاره المص وقيل اذ لا يجوز اعمال الضعيف
مع وجدان القوي ورده المص بان هذا يفيد الاولوية
لا الامتناع وان كان الفعل لازم الحذف فيعمل المصدر
عند سيبويه للمصدرية وكونه مقدرا بان مع الفعل
بل لقيامه مقام الفعل حتى جوز تقديم معموله عليه

واستتار الضمير فيه فجعله كالظرف العامل ويعمل
الفعل المقدر عند السيرافي لانه لولاه لم ينتصب
المصدر فعلى هذا ايضا يجوز تقديم المعمول نحو سقيا
زيدا ويجوز حذف فاعله بلا نائب لان النسبة
الى المرفوع غير ماخوذة في وضعه لان الواضع نظر
في وضعه الى ماهية الحدث فقط لا الى ما قام به فاقتضاؤه
المرفوع عقلي لا وضعي فلا يحتاج الى ذكره البتة ولا
يجوز هذا الحذف في غير المصدر من الفعل والصفة
لكون النسبة الى المرفوع ماخوذة في وضعه فيحتاج
الى ذكره البتة ولا يضمر فيه اي لا يستتر في المصدر
فاعله كما في الفعل والصفة فلا يرد مثل ضربي زيد
وذلك لما ذكر في الحذف وقيل الواضع في مفرده لا اضمر
في مثناه وجمعه قياسا على الواحد فلو لزم اجتماع التثنيين
والجمعين وهما راجعان الى الفاعل فيهما بخلافه فان لم
في نفسه تثنية وجمعا ورده المص في الامتحان بما لا مزيد
عليه ولا يتقدم معموله ولو ظرفا عليه عند الجمهور وقدر
عاملا مقدما في مثل قوله تعالى ولا تاخذكم بهما رافة
فلما بلغ معه السعي وذلك لانه مقدر بان مع الفعل
ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول وكذا ما في
حكمها لكن المرضي عند الرضي والبيضاوي والمص
على ما سيجيء في بحث المفعول فيه جواز تقدمه لو ظرفا

بحث المضاف

اذ قدم ان المؤول بشئ لا يلزمه ان يكون في حكمه
من كل وجه مع ان الظرف كالحجيم للعامل المار فيدخل
مما لا يدخله الاجانب وقدم انه معمول ضعيف يكفيه
رايحة الفعل حتى يعمل فيه حرف النفي نحو قوله تعالى ما انت
بنعمة ربك بمجنون والقياسي السابع الاسم المضاف
مطلقا قدمه على الاسم التام لان تمامه قد يكون
بالاضافة فيتوقف تمام معرفته عليه وهو يعمل الجر
لانه اما بتقدير حرف الجر او محمول عليها بتقديره لكونه فرعه
وشرطه اى شرط كونه مضافا ان يكون اسما مجردا عن
تنوينه ولو مقدرا بمعنى انه لو وجد فيه تنوين لجرد عنه
لاجل الاضافة نحو كم رجل وحواج بيت الله لمنافاته
الاتصال الذي يقتضيه الاضافة لكونه علامة التمام
ونائبه وهو نون التثنية والجمع وظاهره مخالف لما ذكره
في الامتحان في بحث المثنى انه حذفهما في الاضافة لتشبههما
بالتنوين لا لقيامهما مقامه لانه يقتضي عدم وجودهما
الا بعد التركيب بالعامل كتنوين المعرب وليس كذلك بل
صيغتهما موضوعة قبله كما حققه في بحث المعرب
ولعل مراده هنا انه نائب عما هو موجود بالقوة القريبة
من الفعل اذ لا يمكن نيابته عن الموجود بالفعل كما يشعر به
عبارة القوم حيث جعلوا اختلاف آخرهما اعرابا فاعترض عليهم
بانه ليس كذلك فافهم فانه دقيق لاجل الاضافة متعلق

بالكون او التجريد فذو اللام لا يضاف لانها سابقة
على الاضافة في التلفظ فالظاهر سبقها في الوجود ايضا
فلم يوجد التجريد لاجلها وينبغي ان يزيد او محمولا على ما
جاز لئلا يرد مثل الضارب الرجل فانه جائز مع عدم
الشرط اذ لا تجريد فيه فضلا عن كونه لاجلها وانما جاز
حملا على مثل الحسن الوجه كما يجئ ولا يخفى ان هذا القيد
غير مفيد في المحمول عليه اذ لا تجريد فيه ولا حمل فيلزم
الجواز بدون الشرط الا ان يعمم النائب غير التنوين كذا
في الامتحان وفيه تحقيق وتدقيق فمن اراد فليرجع اليه
وان لا يكون مساويا للمضاف اليه في العموم والخصوص
بالترادف كليث واسد ولا كانسان وناطق ولا اخص
منه مطلقا كحيوان وانسان والا فالاضافة تكون بلا فائدة
وهي اى الاضافة مطلقة وليس في كلامه ما يشعر بكون
اللفظية بتقدير حرف الجر كما في عبارة البيضاوي وابن
الحاجب على نوعين معنوية مفيدة شيئا في المعنى كما في اللفظ
ولذا سميت بها قدمها كابن الحاجب لشرف المعنى ومقصوديته
بالذات وتقدمه بالنسبة الى المتكلم المحدث لظاهر او عكسها
البيضاوي لتقدم اللفظ بالنسبة الى السامع المقصود
من الكلام ولفظية مفيدة شيئا في اللفظ ولذا سميت بها
فالمعنوية علامتها ان يكون المضاف فيها غير صفة
اى اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة مضافة الى

معمولها الذی تعمل فیه عمل فعلها ولا یخرج عن هذه المعمولیة
بالاضافة لوجود شرط عملها ای فاعلها ومفعولها
سواء لم یکن صفة اصلا نحو غلام زید او کان صفة
مضافة الی غیر معمولها کما ذکره بقوله وضارب عمرو
امس واحترز بهذا القید عن مثل زید ضارب عمرو
الآن او غدا او عمرو حسن الوجه وشرطها ای المعنویة
تجرید المضاف فاذا کان معرفة عن التعریف لئلا یلزم
تحصیل الحاصل والمحال فان کان ذا اللام حذف لامه
وان علما نکر بان یجعل واحدا من یسمی بذلک الاسم نحو زیدنا
خیر من زیدکم واما المضمر والمبهم فلا یضافان لتعذر
تجریدهما واما اذا کان نکرة فلا حاجة الی التجرید بل لا یمکن
او المراد بالتجرید التجرد والخلو عن التعریف عند الاضافة
سواء کان نکرة فی نفسه او معرفة مجردة وهی ای المعنویة
اما بمعنی من البیانیة وذا کثیر قدم هذا علی بیان الفائدة
لان مقصوده الاهم بیان العامل فناسب المبادرة اولا
الی بیان ان العامل الحقیقی هو حرف الجر والمضاف نائب
منابه ثم الی بیان الفائدة وقدم الشرط علیهما لتوقف
وجودهما علی وجوده ان کان المضاف الیه جنسا لم یقل
اعم من وجه مع کونه اخصر اشارة الی ان المضاف الیه فی هذه
الاضافة یجب ان یکون اصلا للمضاف کما اشار بالمثال
شاملا للمضاف وغیره کما کان المضاف شاملا له ولغیره

لما عرفت انه لا یکون اخص منه مطلقا فیکون بینهما
عموم من وجه نحو خاتم فضة فانها تکون خاتما
وغیره کما انه یکون منها ومن غیرها او بمعنی اللام فی
غیره ای الجنس الشامل ولو قال ان کان غیره لکان
انسب وهو الاکثر سواء کان مباینا له نحو غلام زید
وراس عمرو او اخص منه مطلقا کیوم الاحد او اعم منه
من وجه ولم یکن اصله کفضة خاتمک لم یذکر ما بمعنی
فی کضرب الیوم بل ادخله فیما بمعنی اللام لقلته تقلیلا
للاقسام وتسهیلا للضبط ولا یلزم فی کونها بمعنی اللام
صحة التصریح بها فی الاستعمال بل یکفی صحته بحسب الوضع
فیصح جعل مثل ضرب الیوم مما بمعنی اللام ولا یحتاج فی مثل
شجر الاراک وکل رجل الی التکلفات البعیدة کذا فی الامتحان
وتفید المعنویة تعریفا للمضاف ان کان المضاف الیه معرفة
لان وضعها لمعهودیة المضاف فیما امکن وذا فی المعرفة
دون النکرة ثم استعملت فی الاستغراق وغیره کاللام بعینه
مثلا اذا قیل جاءنی غلام لزید فمعناه غلام مخصوص
لزید ومنسوب الیه من غیر اشارة وعهد فیکون نکرة
واذا قیل غلام زید فمعناه ذاک مع کونه مشارا الیه
ومعهودا بینک وبین مخاطبک اما بکونه اکبر غلمانه
واشهرها او معلوم مخاطبک دون غیره فیکون معرفة
هذا اصل وضعها ثم استعملت بدون اشارة وعهد

كالاول فيكون كالنكرة كقوله لقد امر على اللئيم يسبني
ذكره في الامتحان والمضاف غير غير ومثل وشبه ونحوها
فانها لا تتعرف بالاضافة الى المعرفة لتوغلها
في الابهام وانعدام العهد فيها في الاغلب بخلاف خلق الله
ومقدوره ومعلومه فانها وان كانت اكثر منها ابهاما
لكنها تتعرف بالاضافة لكونها للعهد والاستغراق
ولو وجد العهد فيها بالاشتهار او بعلم المخاطب
او بان يضاف الغير الى ضد واحد لتعرفت لكن جعل
لندوره في حكم العدم وقيل لا تتعرف اصلا نحو غلام زيد
وتفيد تخصيصا للمضاف ان كان المضاف اليه نكرة
نحو غلام رجل قيل لان التخصيص تقليل الشركاء ولا شك
ان الغلام قبل الاضافة الى رجل كان مشتركا بين غلام
رجل وامرأة فلما اضيف الى رجل خرج غلام امرأة وقلت
الشركاء فيه ورده المص بان التخصيص فيه لم يحصل
من الاضافة بل بالانتساب الى المضاف اليه بحرف الجر لحصوله
بعينه في نحو غلام لرجل وبالجملة الفرق بين غلام زيد
وغلام لزيد في المعنى فحق ان تسمى معنوية ولا يظهر الفرق
فيه بين غلام رجل وغلام لرجل بل هما كضارب زيد
وضارب زيدا في حصول الفائدة اللفظية دون
المعنوية فما وجه تسمية الاولى معنوية والثانية لفظية
واقول نعم حصول التخصيص في غلام رجل قبل الاضافة

بالانتساب المذكور لكن لما حذف الجار واقيم المضاف
منابه وجعل عمله له بحيث انقطع نسبته الى الجار المحذوف
حتى صار جارا اصليا وعاملا قياسيا كما صرح به نفسه
اقيمت الاضافة مناب الانتساب المذكور وجعل لها تلك
الافادة بحيث انقطع نسبتها اليه وصحة التقدير ليست
بموجبة له بلا داع وحصول شيء بشيء لا ينافي امكان حصوله
بشيء آخر كما في الالفاظ المترادفة والمساوية فحق القول
بان التخصيص حاصل بها ومستفاد منها وتسميتها
بالمعنوية لا باللفظية بخلاف ضارب زيد فان اضافته
لما كانت مع وجود شرط العمل فيه المؤذن للانفصال
والنسبة الى المفعول كما اشار اليه ايضا لم تستحق
الانابة منابها بالحيثية المذكورة فلا يحق القول
بان التخصيص مستفاد منها وحاصل بها والتسمية
بالمعنوية بل باللفظية فالفرق ظ ومراد النحرير بمثل هذا
امتحان الاذكياء بانه ايهم اسرع الى استنباط الجواب من
رموزه الخفية واشاراته الدقيقة ولطائفه الانيقة
وعلامة اللفظية ان يكون المضاف صفة فخرج نحو غلام
زيد مضافة الى معمولها فخرج نحو خالق السموات وكريم
البلد ولا تفيد اللفظية شيئا الا تخفيفا في اللفظ
فقط والمعنى باق على ما كان قبل الاضافة لوجود شرط
العمل ولذا قيل انها في تقدير الانفصال ولما التخصيص

في نحو ضارب زيدا ورجل فقد عرفت انه حاصل بالمعمولية
لا بالاضافة ثم التخفيف اما بحذف التنوين فقط ولو مقدرا
نحو عمرو ضاربُ زيدٍ الآن او غدا وحاجُّ بيتِ الله من اسم
الفاعل المضاف الى المفعول ومع حذف الضمير من المضاف
اليه واستتاره في المضاف كما ذكره بقوله وحسن الوجه اصله
حسن وجهه ومجيء اللام بدله لكونه اخف منه مخرجا
ووصفا غير مضر للتخفيف مثال للصفة المشبهة المضافة
الى الفاعل ومعمور الدار اي معمورٌ دارُه من اسم المفعول المضاف
الى نائب الفاعل واما بحذف نائبه وحده نحو الضاربا
زيدٍ والضاربو زيدٍ ومع الضمير نحو ضاربا الغلام
وضاربو الفرس وامتنع نحو الضارب زيد لعدم التخفيف
وسقوط التنوين باللام كما سبق وجاز نحو الضارب
الرجل مع عدمه حملا له فيكون مفعولا لفعل دل عليه
جاز وهو اجيزا والمحمولية على المختار في الحسن الوجه
لاشتراكهما في كون المضاف صفة والمضاف اليه جنسا
معرفين باللام وكذا الضارب ذي المال فانه في حكم
ذي اللام وكذا المضاف الى ضميره نحو الرجل الضارب
غلامه اصله الحسن وجهه والتخفيف فيه بحذف
الضمير من المضاف اليه واستتاره في المضاف والتاسع
من التسعة الاسم المبهم التام باحد الخمسة الآتية
اذ لولاه لم يشبه الفعل التام بالفاعل فلا يتمكن من

عمل النصب في التمييز فانه ينصب لشبهه بسبب
تمامه باحد الاشياء الخمسة الذي يذكر بعده حقيقة
او حكما كما في الضمير المبهم بالفعل التام بالفاعل الذي
يذكر بعده حقيقة او حكما كما في الضمير المستتر ولذا
لا ينصب التمييز ذو اللام وان وجد فيه معنى التمام سيما
ان لم يضف اليه نكرة اشارة الى اختصاصه بها على ما
عليه البصريون لكفايتها في ازالة الابهام وعدم الحاجة
الى التعريف خلافا للكوفيين على التمييز بيانية
اي التمييزية تشبيها له بالمفعول في المجيء بعد التمام ولما
وصف الاسم المبهم بالتمام اراد ان يبين ما به التمام
فقال وتمامه ثم لما كان المفهوم بحسب اللغة من تمام
الشيء بالشيء كون الثاني جزءا من الاول وهنا ليس كذلك اراد
ان يبين ان المراد به هنا ما هو العرفي لا اللغوي فقال
اي كونه على حالة يمتنع اضافته معها الى شيء واتصافه
به يكون باحد خمسة اشياء بان يدل على استقلاله
وامتناع اضافته اليه واتصاله فان ذلك قد عد في العرف
من تمامه بنفسه لا بآخر وهو في حكم النكرة وذلك اي
التمام بنفسه في الضمير المبهم في الاكثر بان لا يكون له
مرجع اذ لو لم يكن مبهما مثل جاءني زيد فيا له رجلا
فلا يكون التمييز عن المفرد بل عن النسبة كما في مثل يا لزيد
رجلا وذلك في الاغلب فيما فيه معنى المبالغة والتفخيم نحو ضع

المدح والتعجب نحو ربه رجلا لقيته اى لقيت رجلا اى
رجل رد على من قال ما لقيت رجلا وفيه من المبالغة
والتفخيم ما لا يخفى ونحو يا له رجلا اللام للتعجب وقوله
يا له مرا ما ما ابعده ونحو نعم رجلا زيد ولا يخفى ان التميز
فيه يكون عن المفرد لا عن النسبة اذ لو اريد المعين
لقيل نعم الرجل وكذا فى ربه اذ لا يمكن فيه ارادة المعين
لما مر من اختصاص رب بالنكرة وفى اسم الاشارة لانه
من المبهمات كقوله تعالى ماذا اراد الله بهذا مثلا على راى
من قال انه تميز من اسم الاشارة لا حال وبالتنوين ما لفظا
نحو رطل زيتا او تقديرا نحو مثقال ذهبا واحد عشر
رجلا فان كلا من غير المنصرف والعدد المركب وكذا كم
وكاين وكذا انما يمتنع عنه التنوين لفظا لا تقديرا
لاستحقاقه له فى اصل الوضع فمن عد هذه الاربعة
الاخيرة من السماعى كالشيخ عبد القاهر ومن تبعه
لم يصب كذا فى حاشيته ولما كان لتميز العدد احكام
مخصوصة اراد ان يذكرها فى هذا المقام توفية للمرام فقال
ومميز ثلثة بلا تنوين غير منصرف لكونها علما لنفسها
او فى حكمه والزائد عليها منتهيا الى عشرة بل عشرة
لا ينصب بل هو مجرور بالاضافة للتخفيف ومجموع
ولو معنى نحو ثلثة رهط وتم ليطابق المعدود العدد
نحو ثلثة رجال الا فى ثلثمائة الى تسعمائة فان التميز

فيها مائة وهى ليست بجمع لا لفظا ولا معنى لدلالتها
على عدد معين وكان القياس مئين او مئات وهما
لا يجوزان اما الاول فلعدم جواز كون جمع المذكر
السالم مميزا للعدد فلا يقال ثلثة مسلمين لانه اما
وصف وهو قاصر عن افادة الغرض من التميز وهو تعيين
الجنس لكونه دالا على ذات مبهمة ماخوذة مع بعض
الصفات واما علم ولا بد فى جمعه من اللام والتميز
نكرة لما عرفت واما الثانى فلعدم جواز وقوع جمع المونث
السالم بعد الثلث واخواته لكونه خلاف المعتاد الذى هو
وقوع ما هو فى صورة جمع المذكر السالم بعدها اعنى
عشرين واخواته ولانه يلزم عند ذكر مميزها كان
يقال ثلثمأت رجل مثلا ان يلى التميز وهو رجل مثلا
المجموع بالالف والتاء وهو لا يجوز لكونه خلاف المعتاد
وهو وليه ما هو فى صورة المجموع بالواو والنون اعنى
عشرين الى تسعين فاقتصر على المفرد مع كونه اخصر
قال بعض الكمل للاغناء مفرد دال على الكثرة عن لفظ
الجمع ومميز احد عشر وزائد الى تسع وتسعين بل تسعة
وتسعين منصوب لتعذر الاضافة اما فى مثل عشرين
فلكراهتهم ابقاء ما هو فى صورة نون الجمع ان لم يحذف
وحذف نون غيره ان حذف واما فى غيره فلكراهتهم
جعل ثلثة اشياء كالاسم الواحد بخلاف نحو خمسة

عشرك فان المضاف اليه لما كان غير العدد كان منبهًا
على التعدد بخلاف نحو ثلثمائة رجل فان اعراب
الاولين يمنع الاتحاد مفرد دائما لكونه اخف مع
ثقل التركيب والقلة في الفضلة اولى ومميز مائة
والف ومميز تثنيتهما ومميز جمعهما اى الف فان
جمع المائة لا يستعمل مع المميز لا ينصب بل هو مفرد
لانه قد يضاف الى بعضها نحو ثلثة فيحصل التركيب
فيرجح الخفة على المطابقة وحمل المفرد عليه اطراد
للباب ومجرور بالاضافة للتخفيف واما قوله تعالى
ثلثمائة سنين بلا اضافة ولا افراد فمحمول على البدل
او حذف المميز اى ثلثمائة مدة نحو مائة رجل ومئتا رجل
والف درهم والفا درهم والآف درهم وبنون
التثنية نحو منوان سمنا ويجوز في بعض هذين
القسمين ما تم بالتنوين وما تم بنون التثنية احترز
بالبعض عن مثل احد عشر لعدم جواز الاضافة فيه مع
كونه مما تم بالتنوين الاضافة الى التمييز اضافة
بيانية لحصول الغرض مع التخفيف نحو رطل زيت
ومنوا سمن ولا يجوز الاضافة في غيرهما اى القسمين
اما الاول فلما مر من تعذر تجريد المضمر واسم الاشارة
عن التعريف وتنكيرهما الذى هو شرط الاضافة المعنوية
واما في الرابع فلما مر ايضا من كراهة ابقاء نونه وحذفه

واما في الخامس فلامتناع اضافة المضاف وبنون
شبه الجمع لا بنون الجمع مثل الاخسرين اعمالا وحسنون
وجوها فان التمييز بعدهما انما يكون عن النسبة في شبه
جملة وهو اى شبه الجمع عشرون وزائدا الى تسعين
بل تسعين نحو عشرون درهما وبالاضافة نحو ملؤه
عسلا ولا يتقدم معمول الاسم التام عليه لضعفه
في العمل لكونه جامدا والتاسع من التسعة معنى الفعل
ولما كان الظ من اضافة المعنى الى الفعل كونه مفهوما منه
ومدلولا له وهو ليس بمراد هنا اظهر المراد بانه مجاز تسمية
الدال باسم المدلول ثم صار حقيقة عرفية بحيث لا يحتاج
الى القرينة بقوله والمراد منه كل لفظ غير مشتق ولا مشتق
منه في الحال بقرينة انه جعله قسيما لكل منهما وقد يراد به
ما يشملهما كما في تعريف الفاعل يفهم منه معنى فعل
اصطلاحي اى معناه المطابقي كما في اسماء الافعال والتضمني
كما في السائر عدل عما ذكره الفاضل الجامي من انه المستنبط
من فحوى الكلام من غير تصريح به او تقديره لعدم شموله
لاسم الفعل والظرف مع كونهما منه عنده لكن الثاني
اما داخل في الفعل وشبهه عند ذلك الفاضل بخلاف
الاول وعما ذكره الفاضل العصام ايضا من انه ما يستنبط
منه معنى الفعل ولا يكون من صيغته لخروج فعال بمعنى
الامر عنه كنزال وتراك وانما على عاملا واحدا من

بحث اسماء الافعال

القياسي مع ان بعضا من انواعه يمكن ان يعدّ منه لدخوله
في ضابط كلي كما اشار اليه بقوله كل لفظ الخ وبيّن في التفصيل
انه يعمل كذا تسهيلا للضبط بتقليل الاقسام فمن لم يعدّ
من القياسي كالشيخ عبد القاهر ومن تبعه لم يصب
فمنها اسماء الافعال اصله اسماء معاني الافعال لانه
لا يفهم منها الالفاظ بل معانٍ هي معاني افعال مخصوصة
فحذف المضاف مجازا ذكره في الامتحان وهو اي اسم
الفعل الدال عليه اسماء الافعال وفي اكثر النسخ وهي
والاول اصحّ لموافقته لضمير مسماه ويعمل ولانه يلزم رجوع
الثاني ايضا الى اسم الفعل بتاويل الكلمة اذ لا يصح رجوعه
الى اسماء الافعال لان التعريف للماهية لا للافراد التي تدل
عليها صيغة الجمع ولا يمكن ادعاء العلمية اذ لا يقال
مثلا رويد اسماء الافعال بل يقال انه اسم فعل وآثر صيغة
الجمع للتنبيه على تعدد الافراد من اول الوهلة ما اي اسم
كان بمعنى الامر قدّمه لكثرته او الماضي لم يذكر المضارع
لقلة ما كان بمعناه كافٍ بمعنى اتضجّر واوّهِ بمعنى اتوجّع
اي صار بمعنى وضع الامر او الماضي له لم يقل ما وضع لمعنى الامر
لان دلالتها على هذا المعنى ليست بحسب الوضع بل بحسب
الاستعمال وكذا خرجت عن تعريف الفعل فلو قال اسم
صار لكان انسب ولا يرد نحو الضارب امس نقضا
على التعريف لما عرفت انه خارج عن تعريف معنى الفعل

الذي هو المقسم ويعمل اي اسم الفعل وما كان اي
عمل دالّ مسمّاه على حذف المضاف والتجوز بذكر
المدلول وارادة الدالّ ولو كان معنى قوله ما كان بمعنى
الامر او الماضي ما كان بمعنى هو الامر او الماضي لكان هذا
على ظاهره لكن لا يساعده ما نقلناه عن الامتحان
ولا يتقدم معموله اي معمول اسم الفعل عليه الا اذا كان
المعمول ظرفا فانه يتقدم على معنى الفعل مطلقا كما يجيء في بحث
المفعول فيه وفي اكثر النسخ معمولها عليها والصواب هو الاول
وتانيث الثاني كالاول وارجاعهما الى اسماء الافعال
كما لا يخفى على من هو سليم البال امّا الفاعل فظ وامّا المنصوب
فلضعفه في العمل فان المراد به هنا عمله باعتبار معناه الفعلي
وهو ليس بوضعي له ولو سلم فليس باوّلي فلا يبلغ درجة
الفعل فيه هذا هو الملايم لقوله ويعمل عمل مسمّاه واما
قول من قال لانها منقولة عن المصدر او عن الظرف
ومعمول كل منهما لا يتقدم عليه لضعفه فغير ملايم
له اصلا الاول وهو ما كان بمعنى الامر نحو هات زيدا اي
خذه ورويد زيدا اي امهله وهلمّ زيدا اي احضره
من الافعال وقوله تعالى هلمّ شهداءكم اي احضروهم
ويجيء لازما بمعنى اقبل نحو هلمّ الينا واصله ها لمّ
بهاء التنبيه عند البصرية وهل امّ عند الكوفية ومفرد
عند الحجازية ولا يتغير في الاحوال كلها كما سبق من قوله

تعالى هلم شهداءكم الا فى بنى تميم فانهم يقولون هلما
هلموا آه كما وقع فى الحديث هلموا الى حوايجكم وهات
شيئا اى اعطه وحيهل اصله حيهلا الثريد اى
ائته وحى وحده بمعنى اقبل ويعدى بعلى نحو حى على
الصلوة اى اقبل عليها وقد جاء متعديا بمعنى ائت
وقد يركب مع هلا الذى بمعنى اسرع ويكون المركب ايضا
بمعناه فيعدى بالى نحو حيهلا الى الثريد وبالباء نحو
حيهلا بزيد اى بذكره وقد يستعمل بمعنى اقبل فيعدى
بعلى نحو حيهلا على زيد وبله زيدا اى دعه وعليك
زيدا اى الزمه بكسر الهمزة ودونك عمرا اى خذه وتراك
زيدا اى تركه وغير ذلك من نحو آمين بمعنى استجب
ووراءك بمعنى تاخر وامامك بمعنى تقدم واليك بمعنى
تنح وغير ذلك والثانى وهو ما كان بمعنى الماضى نحو
هيهات الامر اى بعد وشتان زيد وعمرو اى افترقا
وسرعان زيد ووشكان عمرو اى قرب وغير ذلك
مثل بطآن بضم الباء وفتحها وسكون الطاء وفتح الهمزة
وفتح النون اشار بقوله وغير ذلك فى الموضعين
الى انها غير محصورة فيما ذكر وقال فى بعض تعليقاته
انها كثيرة جدا ما ذكروا خمسها ولا عشرها تعريضا
لمن عدها سماعية انه لم يصب ومنه اى معنى الفعل
الظرف المستقر وقدم تفسيره فى حرف الجر وهو لضعفه

فى العمل لا يعمل فى المفعول به القوى بالاتفاق
ولان عامله الذى ناب هو مناب كوجد لا يعمل فيه
للزومه ولا فى الفاعل الظاهر الا بشرط الاعتماد واما
المستكن فلكونه امرا اعتباريا يعمل فيه بلا اشتراط على ما ذكر
فى بيان شرط اسم الفاعل والمفعول من الاشياء الخمسة
وجه الاشتراط ما مر او الموصول ليكون نائبا عن
الفعل الذى هو اصل فى العمل لان الصلة لا يكون الا جملة
فيحصل له نوع قوة فى العمل وهذا يدل على انه هو العامل
على ما هو راى المحققين لا الفعل المقدر كما زعم البعض
والا لما احتاج اليه كما لا يحتاج اليه فى سائر المواضع
المقدر هو فيها نحو زيد فى الدار ابوه ومررت برجل
فى كمه كتاب وجاءنى زيد وعلى كتفه سيف وافى
الدار احد وما فى الدار احد وجاءنى الذى فى الدار
ابوه ويجوز فى هذه المواضع كون الظرف خبرا مقدما
وما بعده مبتدا موخرا كما فى مثل اقائم زيد واذا لم
يرفع الظرف اسما ظاهرا ففاعله ضمير مستتر فيه
اى فى الظرف منتقل من متعلقه بفتح اللام المحذوف
ويعمل فى غيرهما اى المفعول به والفاعل الظاهر كالحال والظرف
بلا اشتراط اما فى الظرف فلما مر غير مرة واما فى الحال
فلكونها فى حكمه ومنه المنسوب فانه يعمل كعمل
اسم المفعول لكونه مؤولا به نحو مررت برجل هاشمى

نحو اى منسوب الى الهاشم ويشترط فى عمله اى المنسوب
ما يشترط فيه اى فى اسم المفعول ومنه الاسم المستعار
نحو اسد فى قولك مررت برجل اسد غلامه واسد على
اى مجترئ ولذا اى لاجل ان الاسد بمعنى المجترئ عمل
عمله ومنه كل اسم يفهم منه معنى الصفة نحو لفظة الله
فى قوله تعالى وهو الله فى السموات اى المعبود لمن
فيها اى يعبده من فيها الا انه الكائن فيها ومنه اسم
الاشارة نحو هذا زيد يوم الجمعة امام الامير جالسا
اى اشير اليه يوم الجمعة امام الامير حال كونه جالسا
وليت ولعل نحو ليتا ولعل زيدا يوم الجمعة عندنا
مسرورا اى تمنى او ترجى يوم الجمعة عندنا زيدا حال
كونه مسرورا وقال الرضى ليس المعنى على تقييد التمنى
بالحال بل تقييد خبره بها اقول ليس هذا بقطعى
بل محتمل للامرين وانما لم يقل والحروف المشبهة
بالفعل مع ان كلا منها يفهم منه معنى فعل كما قال
وحروف النداء والتشبيه والتنبيه للتنبيه على
ان ما عداها ليس بعامل لعدم السماع فيه وهو مما لابد
منه ولو نوعا فافهم وحروف النداء نحو يا زيد راكبا
اى ادعوه وحروف التشبيه لفظا مثل زيد قائما كعمرو
قاعدا وكانه اسد صائلا او تقديرا نحو زيد اسد صائلا
وحروف التنبيه كما مر من مثال اسم الاشارة الا انه

يا ولح بانتبه وحروف النفى كما ولا نحو ما انت بنعمة
ربك بمجنون وما انت بذى علم كاملا وغيرها من مثل
ما شانك قائما اى ما تصنع فهذه المذكورات من قوله
ومنه كل اسم الى قوله وغيرها تعمل فى غير الفاعل
والمفعول به من معمولات الفعل كالحال والظرف
والمفعول معه كما شانك وزيدا وعند البعض لا تعمل
فى المفعول المطلق ايضا ذكره الفاضل العصام والكل
داخل فى ضابط كلى فلا وجه لاسقاطه فى بيان القياسى
كما اسقطوا والعامل المعنوى ما لا يكون للسان فيه
حظ وانما هو معنى يعرف بالقلب وهو اثنان خلافا
للاخفش فانه يجعله ثلثة ثالثها عامل الصفة
والتاكيد وعطف البيان وهو كونها صفة او تاكيدا
او عطف بيان لمرفوع او منصوب او مجرور ودليله
اختلاف الحركتين اعرابا وبناء فى مثل يا زيد العاقل
فانه لو اتحد العامل لما اختلف الحركتان وجوابه ان الضم
باعتبار العارض فلا اختلاف باعتبار الاصل قاله
بعض الكمل قال المص والاشبه ان هذا الرفع
مثل الجر الجوارى ورفع للملائكة اسجدوا على قراءة
ابى جعفر للمشاكلة والاتباع ليس باعراب ولا بناء
والتسمية بالرفع والجر مجاز هذا كلامه وقال
سيبويه الوصف بمنزلة الجزء من الموصوف فان

بحث العامل المعنوى

العامل يشتمل عليهما في المعنى فيكون عاملا فيهما
قال ايضا بعض الكمل الاول رافع المبتداء والخبر
اي ما يعمل فيهما عمل الرفع لانه لدخول الاسناد
في مفهومه كما يجي يقتضي المسند اليه والمسند
اللذين يشبهان الفاعل فالاول في كونه مسندا
اليه والثاني جزءا ثانيا وقد مران مبنى العمل على الاقتضاء
وهو التجريد للاسم عن العوامل اللفظية بان لا يكون
له عامل لفظي اصلا على ما هو المفهوم بحسب العرف
كما يقال جرد زيد عن ثيابه فانه يفهم منه عرفا انه
لا ثوب له اصلا ولو قال عن العامل اللفظي لكان اظهر
واخصر ثم ان هذا مبني على تجريد التجريد عن مقتضاه
الذي هو سبق الوجود فلا يلزم خروج عامل مبتدء
وخبر لم يسبق عليهما عامل لفظي ويمكن ان يقال
ان هذا مبني على تنزيل القوة القريبة منزلة الفعل
او الامكان منزلة الوجود كما يقال ضيق فلان فم البئر
اذا حفره ضيق الفم ابتداء او على التنبيه على ان الاصل
كان العامل اللفظي وعدل الى المعنوي فكانه جرد
عنه او المعنى التجريد عنها اذا وجدت واما اذا لم توجد
فلا حاجة اليه بل لا يمكن هذا وفي اكثر النسخ التجرد
اي التعري والخلو وهو الاظهر والاولى وفق لما في
تعريف المبتداء وموافق لما في نسخ الجامي والمراد بالعامل

اللفظي

اللفظي ما يعمل بالاصالة بان يعمل في اللفظ
ولا يبطل عمله غيره وان لا يكون ملحقا بغيره
في العمل فيدخل في الحد عامل مثل زيد وحسبك
في مثل علمت لزيد قائم وبحسبك درهم لصدق
التجريد عن العامل اللفظي بالمعنى المذكور عليه اذ في الاول
قد ابطل التعليق عمل علمت في اللفظ وعمله في المعنى ليس
باصلي وفي الثاني الباء زائدة ملحق بالاصلي كذا فهم من
الامتحان لاجل الاسناد اليه واسناده الى شيء وخرج
به تجريد الاسماء المعدودة فانه ليس بعامل قيل التجريد
عدمي فعده مؤثرا ليس بمرضي لعدم صحة كون فاعل
الوجودي عدميا فلا يحسن تشبيه العدمي بالمؤثر وتنزيله
منزلته فالاولى ان يفسر بكون الاسم في صدد الكلام
تحقيقا وتقديرا واجيب بان العوامل علامات لتاثير
المتكلم لا مؤثرات والعدمي الخاصي يجوز ان يكون علامة
ويرد على ما جعله اولى ايضا انه اعتباري فعده مؤثرا
ليس بمرضي لعدم صحة كون فاعل الوجودي الخارجي
اعتباريا فلا يحسن تشبيهه بالمؤثر فافهم نحو زيد
قائم والثاني رافع الفعل المضارع وهو وقوعه
بنفسه لا بالناصب والجازم موقع الاسم كوقوعه
خبرا نحو زيد يضرب او صفة او حالا نحو جاءني
رجل او زيد يضرب فيضرب واقع موقع ضارب

لان الاصل فى هذه المواقع وقوع المفرد فان قيل ان ذلك
الوقوع يوجد فى الماضى ايضا فلم لا يرفعه قلت لانه
مبنى الاصل فلا يكون معمولا الا فى الموضعين كما
سيجئ وذلك الوقوع اى وقوع المضارع بنفسه موقع
الاسم انما يكون اذا تجرد عن النواصب والجوازم بان
لا يكون فيه ناصب ولا جازم اصلا فانه اذا لم يتجرد
عنهما يمتنع ذلك الوقوع لعدم صحة دخول ناصب الفعل
وجازمه على الاسم وانما ارتفع هو بذلك الوقوع لانه
كالاسم فاعطى لما سبق اعرابه واقواه وهو الرفع
وذلك مذهب البصريين واورد عليه انه يرتفع فى مواضع
لا يقع فيها موقع الاسم كما فى الصلة نحو الذى
يضرب وفى مثل سيقوم وسوف يقوم وفى خبر كاد
نحو كاد زيد يخرج وفى نحو يدخل الزيدان واجيب عن
الاول والاخير بانه فيهما واقع موقعه لانه يقال
الذى ضارب هو على ان ضارب خبر مبتداء مقدم
عليه وكذا داخلان الزيدان ويكفينا وقوعه موقع
الاسم وان كان الاعراب الذى مع تقديره اسما غير
الاعراب الذى مع تقديره فعلا وعن الثانى بان الواقع
موقع الاسم نحو سيقوم مع السين لا يقوم وحده
وصارت السين كالجزء وجعل سوف فى حكم السين
لكونه بمعناه وعن الثالث بان الاصل فيه الاسم وعدل

عنه لما مر واما عند اكثر الكوفيين فالعامل هو ذلك
التجرد فلا يرد عليهم ما ورد على البصريين حتى يحتاج
الى تلك التكلفات فى التفصى عنه لكن يرد عليهم ان التجرد
مما ذكر حاصل قبل التركيب كما فى الاسم فلا بد من قيد
يخرج غير المركب كما فى تعريف العامل المعنوى للاسم
وقد يجاب عنه بان الفعل لتوقف فهم معناه على ذكر
الفاعل لا يستعمل بدون التركيب معه فافهم فمجموع
ما ذكرنا من العوامل على ما ذكرنا ستون واما مجموع ما
ذكره الشيخ عبد القاهر ومن تبعه على ما ذكروا فمائة زاد
ونقص اما الاول فسبعة خمسة فى السماعى الثلثة
الاخيرة من حروف الجر ولا لنفى الجنس واذا ما من كلم المجازاة
واثنان فى القياسى اسم التفضيل ومعنى الفعل واما الثانى
فسبعة واربعون فى السماعى ثمانية وعشرون منها
افعال اربعة افعال المدح والذم واربعة افعال المقاربة
وثلثة عشر افعال الناقصة وسبعة افعال القلوب
ادخل كلها فى اول القياسى وهو الفعل وثلثة عشر
منها اسماء تسعة اسماء الافعال ادخلها فى
تاسع القياسى وهو معنى الفعل واربعة منها
اسماء احدها عشرة اذا ركب مع احد الى تسعة وثانيها
كم وثالثها كذا ورابعها كاين ادخلها فى الاسم التام
وهو ثامن القياسى وستة منها حروف خمسة حروف

اعلم ان للالفاظ الموضوعة طريقين في الاستعمال استعمالها بدون التركيب واستعمالها معه فاشار الى كل منهما بقوله اعلم ان الخ احمد نائلي

النداء ادخلها في تاسع القياسي وواحد الواو بمعنى
مع اسقطها لكونها غير عاملة على الصحيح فافهم

الباب الثاني الذي عهد جزء من الرسالة لفظا ومعنى
كائن في بيان احوال المعمول او في تحصيل ادراكاتها
اعلم اولا اي قبل الشروع في المقصود ان الالفاظ
الموضوعة لمعنى اذا لم تقع في التركيب كالالفاظ المعدودة
من الاسماء والحروف مثل زيد غلام دار هل بل قد واما الافعال
فلا توجد بلا تركيب كما مر لم تكن معمولة لعدم العامل
كما لا تكون عاملة لعدم المعمول وان وقعت فيه فهي
على ثلثة اقسام القسم الاول ما لا يكون معمولا اصلا
لا بالاصالة ولا بالقيام اي لا يكون له اعراب لا لفظا
ولا تقديرا ولا محلا لعدم مقتضيه وعدم القيام
مقام ما يوجد هو فيه وهو اثنان الاول الحرف
مطلقا عاملا او لا بالاتفاق والثاني الامر بغير
اللام عند البصريين فانه لما حذف عنه حرف
المضارعة التي بسببها صار المضارع مشابها
للاسم مشابهة تامة على ما مر فاعرب وعمل فيه خرج
عن المشابهة لذهاب سببها جواب لما فعاد الى اصله
وهو البناء الاصلي وقال الكوفيون هو معرب مجزوم
بلام مقدرة منوية وهي منسية عند البصريين
ولهذا قالوا هو موقوف والقسم الثاني ما يكون

اعلم ان بعض النحاة قالوا ان قائم الزيدان مرفوع بكونه خبر المبتدا محذوف واصله هما قائم الزيدان حذف المبتداء ووضع الظاهر موضع المضمر دفعا للالتباس وتبعهم المحقق التفتازاني في نحوه وقال ايضا الفاضل العصام الابعد من التكلف ان يقال الزيدان مبتداء مؤخر وقائم خبر ترك المطابقة لكونه على صورة المسند الى الفاعل وقال ابن الحاجب ومن تبعه ان قائم مبتداء والزيدان فاعله ساد مسد الخبر احمد نائلي

معمولا دائما اي يكون له اعراب لفظا او تقديرا
او محلا لوجود مقتضيه وهو اثنان ايضا اي كما
لا يكون معمولا اصلا الاول الاسم مطلقا
معربا او مبنيا حتى حكم على اسماء الافعال قال
الثمانيني عن سيبويه والمازني وجماعة انها معمولة
فيكون لها موضع من الاعراب واختلفوا في تعيين
ذلك الموضع بانها مرفوعة المحل على الابتداء وفاعلها
ساد مسد الخبر كما في قائم الزيدان واختاره
ابن الحاجب في ايضاح المفصل لانها اسماء مجردة
عن العوامل اللفظية فوجب ان يحكم بالابتداء ورد
بانه ينتقض به تعريف المبتدا جمعا وقال الرضي
قياسها على قائم الزيدان قياس مع الفارق اذ معناه معنى
الاسم وان شابه الفعل بخلافها اذ ليس فيها من معنى
الاسمية شيء بل انتقل الى معنى الفعلية ولا عبرة باللفظ
كما في قوله تسمع بالمعيدي خير من ان تراه فانه مبتداء
لكونه بمعنى المصدر وان كان لفظه فعلا بل جملة او منصوبة
المحل بافعال محذوفة على المصدرية اي على انها مفعول
مطلق فرويد زيدا مثلا في تقدير ارود زيدا ورد
ورد بان تقدير الافعال ينافي كونها اسماء الافعال
ومبنية بل يوجب كونها مصادر معربة كسقيا ورعيا
اذ لا موجب للبناء لان معنى الفعلية انما هو للافعال

المقدرة لا لها وان قال بعضهم وهم المحققون
على ما نقله ابن مالك والجمهور على ما نقله ابن هشام
وهو المختار عندهما وقال الدماميني هذا مذهب الاخفش
لا محل لها من الاعراب لكونها بمعنى الفصل على ما هو
المختار عنده كما سبق ونائبة منابه بحيث لا يقدر
اصلا وكذا بنيت كالفصل وعلى ضمير الفصل وهو
ما يقع بين المبتدا والخبر اذا كان الخبر معرفة او افعل من
ولو دخل عليهما عامل سمي به لفصله بين كون ما بعده
نعتا وخبرا في بعض المواضع نحو كان زيد هو القائم
بالحرفية لدلالته على معنى غير مستقل وهو رفع اللبس
فلا يكون معمولا اصلا فضلا عن كونه دائما وتسميته
بالضمير لكونه على صورته خلافا لبعضهم وهو بعض
البصرية فانه يقول انه اسم لا محل له من الاعراب قال
في الامتحان هذا بعيد لعدم نظيره في الاسم ولما كان السابق
اسما واللاحق حرفا صورة نبه على المغايرة بتغيير الاسلوب
فقال واما اللام الداخلة على الصفات من اسمي الفاعل
والمفعول والجمع بالنظر الى الانواع والافراد فقال بعضهم
وهو المازني انها حرف لا اسم موصول لعدم ما يعود
الداخلة عليها فتكون مما لا يكون معمولا اصلا بل
المعمول مدخولها وقال اكثرهم وهو غيره هي اسم موصول
لا حرف بمعنى الذي في المذكر والتي في المؤنث فتكون مما

يكون معمولا دائما فلا بد لها من اعراب مع انه ليس فيها
بل في مدخولها فبين وجهه بقوله اعطي اعرابها اي
اللام لما بعدها لما انتقل اي لانتقال ما بعدها من
الفعلية الى الاسمية لكراهتهم دخولها على الفعل
لكونها في صورة الحرف فاصل جاءني الضارب زيدا
جاءني الذي ضرب زيدا فالاول اي الذي معمول لكونه
فاعل جاءني والثاني اي ضرب غير معمول لكونه ماضيا واما
اذا كان اصله جاءني الذي يضرب زيدا فلا شك
انه معمول مرفوع وانما اختار الاول لكونه اظهر في
التمثيل فلما غير هذا الكلام بان غير الذي الى اللام
وضرب الى ضارب وقيل جاءني الضارب صار الاول
اي الذي في صورة الحرف اي حرف التعريف وهو اللام
وان كان في المعنى والحقيقة اسما والثاني اي ضرب
في صورة الاسم اي اسم الفاعل وان كان في المعنى
والحقيقة فعلا فانعكس الحكم بان انتقل الاعراب
المحلي من الاول الى الثاني وصار لفظيا لعدم المانع فيه
كما في الاول ترجيحا لجانب اللفظ على جانب المعنى
في الاعراب الذي هو حكم لفظي فالاعراب في الحقيقة
للاول الذي هو المعمول وان ظهر في الثاني الذي هو ليس
بمعمول ولا منافاة بين هذا وبين ما نقلناه آنفا من الرضي
فافهم ولا تكن من الغافلين والثاني من الاثنين الفعل

المضارع اتصل به نون جمع المؤنث او نون التاكيد لم لا
لانه بعد الوقوع فى التركيب لا يخلو عن الناصب والجازم
والوقوع موقع الاسم والقسم الثالث من الاقسام
الثلثة ما كان الاصل فيه ان لا يكون معمولا لكن قد يقع
موقع القسم الثانى وهو ما يكون معمولا فيكون معمولا
وهو اى القسم الثالث اثنان ايضا اى كالقسم الثانى
الاول الماضى فانه اذا وقع بعد ان المصدرية يحكم على
محله بالنصب واذا وقع بعد الجازم شرطا او جزاء
بدون الفاء بقرينة المثال اذ به لا يعتبر الجزم فى محل الماضى
بل فى محل الجملة كما يجئ يحكم على محله بالجزم لظهور ذلك
الاعراب فى المعطوف على ذلك الماضى نحو اعجبنى ان ضربت
انت وتقتل بالنصب عطفا على ضربت المنصوب محلا
لوقوعه موقع تضرب المنصوب لفظا وان ضربت وتقتل
بالجزم عطفا على ضربت الواقع موقع تضرب المجزوم
شرطا ضربتك واقتل بالجزم عطفا على ضربتك الواقع
موقع اضربك المجزوم جزاء وفى غير هذين الموضعين
لا يكون الماضى معمولا لعدم مقتضى الاعراب والثانى
من الاثنين الجملة وهى على قسمين فعلية وهى اى الجملة
الفعلية على ما هو راى صاحب اللباب ومختار المص فى
هذا الكتاب الجملة المركبة من الفعل لفظا اى صريحا ولو
تقديرا بدون اداة الشرط او بها او معنى والمراد به ما يفهم منه

77

معنى فعل مشتملا على النسبة التامة بقرينة كون
الكلام فى الجملة مشتقا او غيره بقرينة الامثلة ومن
فاعله نحو ضرب زيد مثال لما كان الفعل فيه لفظا
بدون اداة الشرط وان تكرمنى اكرمك مثال لما كان الفعل
فيه بها ولا يخرج بعروضها عن الفعلية ولا يستحق
ان يعد قسما آخر من الجملة والا لاستحق بعروض التردية
مثل اما ان يكون العدد زوجا او فردا والجزئية والحالية
ونحوها وخرج عن الاسمية ما يعرض له حرف عامل
واستحق ان يعد قسما آخر من الجملة فيكثر الاقسام
جدا وهيهات زيد مثال لما كان الفعل فيه معنى غير مشتق
اسم فعل واقائم الزيدان مثال لما كان الفعل فيه معنى
مشتقا ثم انهما يخرجان من الفعلية ويدخلان فى
الاسمية ان فسرت الاولى بما كان جزؤه الاول فعلا
صريحا ولو تقديرا والثانية بما كان جزؤه الاول اسما
مطلقا كما هو راى الجمهور وهو المشهور وافى الدار زيد
مثال لما كان الفعل فيه معنى غير مشتق ظرفا فادراجه
اياها فى الفعلية لكون الظرف من معنى الفعل لا لكونها
مقدرة بفعل كما زعم البعض فلا يرد عليه ما اورده على
هذا البعض فى الامتحان بانها وان قدرت بفعل لكن جعل
الظرف مقامه وانتقل الضمير منه اليه وجعل العمل له ولذا
اشترط البصريون فيه الاعتماد والفعل لا يحتاج اليه الا ملفوظا

الا مقدرا فلما امتازت بهذه الاشياء استحقت ان
تجعل قسما براسها فلا مخالفة بين كلاميه في كتابيه كما ظن
واسمية وهي الجملة المركبة من المبتدا والخبر او من اسم الحرف
العامل وخبره نحو زيد قائم وان زيدا قائم فان اريد بالجملة
مجرد لفظها من غير اعتبار دلالتها على معناها فلا بد لها
اي للفظها من اعراب لكونه في حكم الاسم المفرد
لكونه مؤولا به كما يشير اليه بقوله اي هذا اللفظ
حتى يجوز وقوعها اي الجملة التي اريد بها لفظها في كل
ما موضع وقع فيه الاسم المفرد فيه فتقع تلك الجملة
مبتدا وفاعلا ونائبه وغير ذلك المذكور من المفعول
واسم باب كان وان وغير ذلك نحو زيد قائم جملة اسمية
اي هذا اللفظ ونحو يقع زيد قائم فاعلا وجعل زيد
قائم نائب الفاعل ومنه اي مما ذكر من الجملة التي اريد
بها لفظها مقول القول نحو قوله تعالى واذا قيل لهم
آمنوا لكن موقعه ليس موقع المفرد يرشدك اليه كسر
ان فيه كما سبق ولذا فصل عما قبله عنه وكذا اي
كما ذكر من الجملة التي اريد بها لفظها في انه لا بد له
من اعراب الجملة ان اريد بها معنى مصدري اما بواسطة
ان بالفتح والتشديد او ان بالفتح والسكون او ما المصدرية
صفة للاخيرتين كقولك بلغني انك قائم اي قيامك
وكقوله تعالى وان تصوموا اعصيا مكم فهو خير لكم ونحو

اجلس ما دام زيد جالسا اي مدة دوام جلوسه او بغيرها
اي بلا واسطة هذه الثلثة نحو الجملة التي اضيف
اليها من الجمل التي اسند اليها بان اريد بها مجازا مطلق
الحدث المدلول عليه ضمنا بلا نسبة تامة فلا يرد انه
يستفاد من التفاسير الآتية ان المراد ليس مطلق
الحدث بل الحدث مع النسبة وارادتهما تقتضي امتناع
كون الجملة مضافا اليها ومسندا اليها كما تقتضيه
ارادتهما مع الزمان على ما صرح به الفاضل العصام في
حاشية انوار التنزيل لان المقتضي للامتناع التامة
المطلقة كقوله تعالى يوم ينفع الصادقين صدقهم اي
يوم نفع صدق الصادقين قال الفاضل العصام اختلفوا
في ان المضاف اليه في مثله الفعل والجملة مع الاتفاق
على انه هو الجملة الاسمية بتمامها اذا وقعت مضافا اليها
والمصحح الثاني في الامتحان والظاهر انه الجملة بلا تاويل
كما اشار اليه فيه في تعريف المضاف اليه وبينه فيما علقه
عليه فيخالف ما ذكره هنا ويحتمل انه الجملة بتاويل الاسم
فلا يخالفه وفي كلامه في موضع آخر اشارة اليه ايضا
كما لا يخفى على من تتبع كلامه ونحو قوله تعالى ان الذين كفروا
سواء اسم بمعنى الاستواء نعت به كما نعت بالمصادر
مبالغة كما في قوله تعالى تعالوا الى كلمة سواء بيننا وبينكم
عليهم متعلق به اي عندهم وهو مرفوع على انه خبر ان وقوله

لا انذرتهم ام لم تنذرهم مرفوع المحل اما على انه فاعله
وانه مبتداء وذلك خبره قدم عليه اعتناء بشانه فالجملة
خبر ان اى ان الذين كفروا مستو وسيان عندهم
فى عدم الجدوى انذارك وعدم انذارك وفيه اشارة
الى ان المراد بالجملة هنا المصدر المضاف الى الفاعل
والى ان الهمزة وام تجردا عن معنى الاستفهام لتحقيق
الاستواء بين مدخوليهما كما جرد الامر والنهى
عن معنييهما فى قوله تعالى استغفر لهم او لا تستغفر لهم
وانما عدل عنها الى الفعلية لما فيها من ايهام التجدد
والتوصل الى ادخال الهمزة ومعادلها عليها لافادة
تقرير معنى الاستواء وتاكيده كما سبق اليه الاشارة
ونحو قول المنذر حين راى المعيدى واستحقره وقد
بلغ اليه من كلامه ما يعجبه تسمع بالرفع مبتداء
بان جرد عن النسبة التامة والزمان واريد به معنى
المصدر المضاف الى فاعله كما اشار اليه بالتفسير الآتى
وجه العدول لمثل ما مر واما على ما هو المشهور من انه
بحذف ان ورفع الفعل لفقد عامله لفظا فليس مما نحن فيه
بالمعيدى منسوب الى معيد تصغير معد على طريق
الترخيم بحذف تشديد الدال استثقالا له مع ياء التصغير
خير من ان تراه خبره وهذا مثل لمن خبره خير من رؤيته
اى سماعك وهذا الاخير اى مثل تسمع مقصور على السماع

79

من اهل اللغة ولا يقاس عليه غيره بخلاف غيره مما سبق
والواقع فى غير هذين الموضعين اللذين اريد بالجملة
فى احدهما لفظها وفى الآخر معنى مصدرى وذلك الغير
هو الموضع الذى اريد بها فيه معناها المطابقى لا يكون له
اى للواقع فى ذلك الغير اعراب الا ان تقع اى الجملة خبرا
لمبتداء نحو زيد ابوه قائم مثال الجملة الاسمية او خبر الباب
ان نحو ان زيدا قام ابوه مثال الجملة الفعلية فتكون الجملة
الواقعة خبرا لهما مرفوعة المحل او تقع خبر الباب كان
نحو كان زيد ابوه عالما او خبر الباب كاد نحو كاد زيد يخرج
او تقع مفعولا ثانيا لباب علم نحو علم زيد عمرا ابوه قائم
ومفعولا ثالثا لباب اعلم نحو اعلم زيد عمرا بكرا ابوه قائم
او تقع الجملة معلقا عنها نائب الفاعل نحو علمت اقائم
زيد فان اقائم زيد جملة فعلية كما عرفت ان جعل قائم
رافعا لزيد والا فاسمية او تقع حالا نحو جاءنى زيد
وهو راكب فتكون الجملة الواقعة فى هذه المواضع من
خبر كان الى الحال منصوبة المحل او تقع الجملة جوابا لشرط
جازم بعد الفاء الذى يجئ للربط فيما لا تأثير لاداة الشرط
فيه ولو من وجه وسيجئ تفصيل ما يؤثر فيه الاداة وما
لا تؤثر فيه وما يمتنع فيه الفاء او يجب او يجوز فيه الوجهان
او بعد اذا التى للمفاجاة وتنوب مع الجملة الاسمية مناب
الفاء فى الربط لان معناه ينبئ عن حدوث امر بعد امر

ففيها معنى الفاء التعقيبية كقوله تعالى وان تصبهم
سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون ونحو ان تكرمنى
فانت مكرم فتكون الجملة الواقعة بعدهما جواب الشرط
جازم مجزومة المحل لكونها جواب الشرط جازم ولامتناع
الجزم فى لفظها ولو تقديرا فيكون محلا وسيجيئ الفرق
بين المحلى والتقديرى او تقع صفة لنكرة لعدم صحة وقوعها
صفة لمعرفة لكونها فى حكم النكرة لصحة تاويلها
بها نحو جاءنى رجل ابوه قائم فيصح التاويل بقائم ابوه
او معطوفة على مفرد نحو زيد ضارب ويقتل او معطوفة
على جملة لها محل من الاعراب نحو زيد ابوه قائم وابنه
قاعد او تقع بدلا من احدهما اى المفرد والجملة
التى لها محل من الاعراب لكونها اوفى منه فى تادية
المراد مثل قوله تعالى هل هذا الا بشر مثلكم فانه بدل
من النجوى فى قوله تعالى واسروا النجوى الذين ظلموا
كما قيل وقيل تفسير له وقوله تعالى لا يؤمنون فانه بدل
على وجه من قوله تعالى سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم
لكونه اوفى فى تادية المراد الذى هو عدم حصول الايمان
منهم اصلا فانه يدل عليه مطابقة بخلاف ما قبله فانه
يدل عليه التزاما وبيان له على وجه كما صرح به الفاضل
العصام فى حاشية انوار التنزيل لكونه اوضح منه واما الامثلة
التى اوردها المعانيون فهى مما ليس له محل من الاعراب فمن

اوردها فى هذا المحل فانما قصد تصوير وقوع الجملة
بدلا او بيانا او تاكيدا لا تمثيلا لما هو تابع لما له محل
من الاعراب او تاكيدا للثانية اى الجملة التى لها
محل من الاعراب نحو زيد ضرب ضرب وزيد ابوه قائم
ابوه قائم او بيانا لها اى للثانية لخفائها على راى
اى راى اهل المعانى وقال ابن هشام فى مغنى اللبيب فى بيان
الفرق بينه وبين البدل انه لا يكون جملة ولا تابعا لجملة
كالنعت بخلاف البدل وقال فى موضع آخر ولم يثبت الجمهور
وقوع البيان والبدل جملة فيكون اعرابها على حسب اعراب
المتبوع ان كان اعرابه رفعا فاعرابها رفع وان نصبا فنصب
وان جرا فجر وان جزما فجزم ولما بين احوال الجملة بنوع
تفصيل فكان فيه نوع حرج وعسر اراد ان يبين محصوله
على وجه الاجمال ليسهل ضبطه وحفظه بلا املال
فقال فظهر من هذه الجملة اى من قوله فان اريد بالجملة
الى هنا ان الجملة قسمان قسم فى تاويل المفرد فيكون له اعراب
فى كل موضع كالمفرد اذ الكلام فى الالفاظ الواقعة فى التركيب
وذلك القسم ايضا اى كالجملة مطلقة قسمان الاول
ما اريد به لفظه والثانى ما اريد به معنى مصدرى
وقسم من الجملة صرح بها مع ظهور تقسيمها لبعدها
ولئلا يتوهم من قوله الامران هذا قسم من القسم الاول
منها لا يكون فى تاويل المفرد بالتاويل المذكور وان صح كونها

80

بحث الفاعل المرفوع منه

فى تاويله بغيره فلا تكون معمولة فى جميع المواضع
لاستقلالها بالافادة الا فى خمسة مواضع خبر اى
خبر كان ومفعول ثان او ثالث وجواب شرط جازم مع
الفاء او اذا وحال وتابع لمفرد او جملة لها محل من
الاعراب ثم اى بعدما علمت ما لا يكون معمولا وما يكون
معمولا اعلم ان المعمول على نوعين معمول بالاصالة ومعمول
بالتبعية اى بكونه تبعا وهو بمعنى التابع ومشترك بين
الواحد والجماعة النوع الاول من النوعين وهو المعمول
بالاصالة اربعة اقسام مرفوع ومنصوب ومجرور
ومجزوم اما المرفوع فتسعة ثمانية منها اسماء اربعة
اصول واربعة ملحقة بها وواحد منها الفعل المضارع
الاول الفاعل قدمه لانه اصل المرفوعات عند الجمهور
لانه فى الاغلب جزء الجملة الفعلية التى هى اصل الجمل لانها
اشد امتزاجا لان اول جزئيها الفعل وهو لكون النسبة
الى الفاعل معتبرة فى وضعه يقتضى الارتباط به من اول الامر
بخلاف المبتداء فانه اسم مستقل لا يقتضى لذاته ارتباطا
بشئ ولان عامله اقوى لكونه لفظيا مثله ومناسبته مع
المعمول موجبة لقوة عمله الذى هو الرفع فيكون اقوى
فى المرفوعية من المبتداء وهى امارة الاصالة واذا ثبت اصالته
بالنسبة الى المبتداء الذى لا نزاع فى اصالته بالنسبة الى سائر
المرفوعات غير النائب ثبت اصالته بالنسبة اليها بلا اشتباه وان

اصالته بالنسبة الى نائبه فغنى عن البيان وقيل اصل
المرفوعات المبتداء لانه باق على ما هو الاصل فى المسند اليه
وهو التقدم بخلاف الفاعل ولانه يحكم عليه بجامد
ومشتق فكان اقوى بخلاف الفاعل فانه لا يحكم عليه الا
بالمشتق وفيه ان افادة هذين الوجهين اصالة المبتداء
فى المرفوعية التى هى المطلوبة غير ظاهرة بل الظاهر من الاول
افادة الاصالة فى كونه مسندا اليه ومن الثانى افادة الاقوية
فى كونه محكوما عليه وهما غير مطلوبين هنا كما لا يخفى وهو اى
الفاعل ما مرفوع ولو محلا بقرينة المقسم اسند اى نسب
بقرينة قوله او ما بمعناه انه منه ما ليس له نسبة تامة اليه
الفعل الاصطلاحى خرج به وبقوله او ما بمعناه المبتداء لان
ما اسند اليه ليس بفعل ولا ما بمعناه بل جامدا او مركبا
مع المرفوع سواء قدم الخبر او اخر ولذا لم يذكر التقديم كما
ذكر ابن الحاجب التام خرج به ما اسند اليه الناقص لانه
لا يسمى عنده فاعلا بل اسما له كما مر المعلوم خرج به
النائب قيل ذكر المعلوم يغنى عن التام للاستلزام اقول
دلالة الالتزام مهجورة فى التعريفات على ان اغناء
المتاخر عن المتقدم مما لا باس به كما لا يخفى او ما يلابس
بمعناه من الصفات والمصدر واسم الفعل والظرف المستقر
وبما عرفت ان ما عبارة عن مرفوع اندفع ما اورده فى
الامتحان ان الحد منتقض منعا لدخول المفعول به فيه لوجود

النسبة الوقوعية التي هي نوع من مطلق النسبة فيه فلا بد
من التقييد بنسبة وصفية ليخرج الوقوعية وقال
فيه فالحد الصحيح ما نسب اليه المعروف او شبهه نسبة
وصفية فان قيل قد صرح فيه ايضا ان كون ما عبارة
عن المرفوع لا يفيد للمبتدي في المنع لان الغرض من الحد
معرفة المحدود لاجراء اعراب مخصوص وهو الرفع هنا ولو عرف
الحد به لزم الدور قلت نعم لكن قد بين في هذا الكتاب اولا
كونه معمولا ومرفوعا بعامله ببيان جميع العوامل وكيفية
اعماله وشرائطها وان الفعل وما بمعناه يرفع معموله
ثم ساق الكلام لتفصيله وتمييز بعضه عن بعض
فكون ما عبارة عنه مفيد هنا وقد صرح ايضا ان مثل
هذا مفيد لمن عرف المرفوع والمنصوب بسلاقته او غيرها
واحتاج الى مجرد معرفة الاصطلاح بخلاف مختصر الكافية
حيث لم يسبق فيه هذا البيان فاورد عليه ما اورده نحو
ضرب زيد مثال لما اسند اليه الفعل التام المعلوم واقائم
الزيدان مثال لما نسب اليه ما بمعناه نسبة تامة لما مر انه جملة
فعلية ومثال لما نسب اليه ما بمعناه نسبة غير تامة نحو زيد
قائم ونحو زيد قائم ابوه وغير ذلك وهيهات زيد اي بعد
مثال لما اسند اليه ما بمعناه من اسم فعل اسنادا تاما لما مر انه
جملة فعلية والثاني من التسعة نائب الفاعل عدل عن قولهم
مفعول ما لم يسم فاعله لكونه اخصر وهو ظ واظهر فانه لا يتناول

نحو درهما في اعطى زيد درهما اصلا بخلاف قولهم
فانه يتناوله بحسب المعنى الاضافي اللغوي مع انه ليس منه
قدمه لئلا يقع الفصل بين النائب والمنوب وهو ما
مرفوع اسند اي نسب اليه الفعل خرج به وبقوله وما بمعناه
المبتداء التام خرج به ما اسند اليه الناقص المجهول خرج به
الفاعل او ما بمعناه من اسم المفعول نحو ضرب زيد وامضروب
الزيدان ونحو زيد مضروب او مضروب غلامه وها شمي
ابوه ولا يكونان اي الفاعل والنائب الا اسمين او ما في
تاويله اي الاسم المدلول عليه باسمين لكونهما مسندا اليهما
غير الا ان النائب قد يكون جارا ومجرورا وقد سبق ان
المتعلق قد يسند اليهما فيكون المجرور مرفوع المحل على انه
نائب الفاعل نحو مر بزيد فيجب افراد عامله اي النائب الذي
هو جار ومجرور وتذكيره لانه من حيث هو هو لا يكون
مثنى ولا مجموعا ولا مؤنثا فلا وجه لتثنية عامله وتانيثه
وان كان المجرور ضميرا مثنى ومجموعا او مؤنثا بخلاف
الفاعل ونائبه الذي ليس كذلك فان كلا منهما اذا كان مثنى
يثنى عامله واذا كان مجموعا يجمع واذا كان مؤنثا يؤنث
ولا يجوز تقديمهما على عاملهما بالاستقراء وقيل في الفاعل
لئلا يلتبس بالمبتداء وقيل لانه كالجزء الثاني من عامله والحق
يجوز في النائب لاخذه حكم المنوب وفيه بحث لا يليق بيانه في
هذا الكتاب ولا حذفهما معا لكون النسبة ماخوذة في مفهوم عامله

وضعا سوى المصدر فلا يفيد بدونهما الا من المصدر
وقد مر بيان حذفهما معا منه وكل منهما من الفاعل والنائب
قسمان مضمر وهو ما وضع لمتكلم او مخاطبا وغائب تقدم
ذكره ولو معنى ومظهر وهو ما ليس كذلك فالمضمر ايضا
اى ككل منهما على قسمين مستتر اى منوى غير ملفوظ حقيقة
لعدم وجوده اصلا بل حكما بان حكم بملفوظيته لوجود اثار
اللفظ فيه من كونه فاعلا ومؤكدا ومعطوفا عليه وغير ذلك
وبارز متصل بقرينة ما سياتى من التفصيل وهو لفظ
حقيقة ولو غير مستقل فالمستتر ايضا اى كالمضمر قسمان
واجب الاستتار بحيث لا يجوز ابرازه ولا يسند عامله
الا اليه لا الى اسم ظاهر كما فى جائز الاستتار وجائز
الاستتار بحيث يسند عامله تارة اليه وتارة الى اسم
ظاهر والاول اى واجب الاستتار يكون فى المتكلمين اى
المتكلم وحده مطلقا ومعه غيره كذلك والمخاطب المفرد
المذكر ولو امرا او نهيا بخلاف المخاطبة المفردة فان الياء
فيها ضمير بارز فاعل عند الجمهور كما يجى من غير الماضى
فان كلا منهما يبرز فى المتكلمين والمخاطب المفرد مذكرا
او مؤنثا من الماضى الذى هو اصل بالنسبة الى المضارع وما
يتفرع عنه فلا يبرز فى متكلميه ومخاطبه المفرد المذكر مع
كون كل منهما اصلا قويا لكون المتكلم مبداء الكلام والمخاطب
منتهاه لئلا يبلغ درجة الاصل بل يستتر لينحط درجته عنها

فان

فان البارز لكونه لفظا حقيقيا اصل قوى فيفيد مزية
وفضيلة فيما اتصل به بخلاف المستتر فانه ليس كذلك
كامر فيكون مرفوعا ضعيفا فلا يفيد مزية وفضيلة
فيما اعتبر فيه بل انحطاطا ونقيصة ولذا لم يبالوا المساواة
بين الاصل والفرع فى الاستتار فى الغائب المفرد مذكرا
او مؤنثا الذى هو فرع بالنسبة الى المتكلم والمخاطب
لعدم دخله فى تحصيل الكلام ولا يظهر ايضا لكون المظهر
للغائب وهو خلاف ما يقتضيه صيغة التكلم والخطاب
فوجب الاستتار لعدم المجال لغيره نحو اضرب للمتكلم وحده
ونضرب للمتكلم معه غيره وتضرب للمخاطب المفرد المذكر
وفى اسم فعل الامر نحو نزال بمعنى انزل وصه ومه بمعنى
اسكت واكفف وحكمه حكم مسماه ولذا لا يجب الاستتار
فى اسم فعل الماضى بل يجوز نحو هيهات زيد وزيد
هيهات وفى افعل التفضيل فى غير مسئلة الكحل اذ فيه
لا يرفع الظاهر لما سبق فيجب الاستتار نحو زيد افضل من عمرو
واسم الفاعل واسم المفعول وما كان بمعناهما من الاسم المستعار
والمنسوب وفى الصفة المشبهة والظرف المستقر اذا لم يوجد
شرط عملهن فى الفاعل ولو حكما كما فى اسم المفعول وما بمعناه
الظاهر واما اذا وجد فلا يجب لاسنادها تارة اليه
واخرى الى المستتر ولا يجوز اسنادها الى البارز
لان البارز المرفوع المتصل مختص بالفعل لا يوجد فيما يشبهه

ينحط درجة الفرع عن درجة الاصل بمنع هذا الضمير
عنه نحو جاءني ضاربا ومضروبا واسدا اي مجتري ناطق
وهاشمي منسوب الى الهاشم وحسن ونحو في الدار زيد فان
زيد مبتداء مؤخر لا فاعل الظرف لعدم شرط عمله انما اعاد
نحو هنا ولم يقل وفي الدار زيد عطفا على جاءني لدفع توهم
ان يكون زيد معطوفا على ضارب والظرف لغوا متعلقا
بجاءني ثم ان في كون هذا المثال من واجب الاستتار بحثا
اذ لا يلزم من عدم جواز عمله في زيد عدم جواز عمله في
ظاهر آخر عند جعل زيد مبتداء مؤخر لجواز في الدار غلامه
زيد والاضمار قبل الذكر هنا جائز لتقدم زيد رتبة
وقد جعل فيما سياتي مثل زيد في الدار من جائز
الاستتار لجواز زيد في الدار غلامه والفرق تحكم فافهم
وتكون في تثنيتي الفاعل والمفعول مذكرين او مؤنثين
وجمعهما السالم مذكرا او مؤنثا كونا او زمانا مطلقا
غير مقيد بوجود شرط العمل فيهما ولا بعدمه ويجيء في
كلامه ما يدل عليه ومن قال مذكرا او مؤنثا فقد بعد عن
المرام ولم يراع حق المقام كما لا يخفى على ذوي الافهام وانما
وجب الاستتار فيها لان تثنيتهما وجمعهما السالم
كتثنية الفعل وجمعه في الصورة فكما لا يجوز اسناد تثنية
وجمعه الى الظاهر لئلا يلزم تعدد الفاعل في الظاهر او التاويل
البعيد كذلك لا يجوز اسناد تثنيتهما وجمعهما اليه ولانه

لم يلزم ما لزم في تثنيته وجمعه للمشابهة المذكورة
نحو جاءني رجلان ضاربان او مضروبان ورجال ضاربون
او مضروبون ولم يتعرض لمثال ما لم يوجد فيه شرط العمل لظهوره
مما سبق من مثال المفرد وفي عدا وخلا فعلين وهو الاكثر
احتراز عن كونهما حرفي جر انه لا يتصور الاستتار فضلا
عن الوجوب وفي ما عدا وما خلا ما فيهما مصدرية
مختصة بالفعل فلا احتمال لكونهما حرفي جر وفي ليس
ولا يكون في باب الاستثناء اي حال كون كل واحد من عدا
الى لا يكون فيه وانما وجب ليكون كالا في عدم الفصل
بينها وبين المستثنى ولذا لا يتصرف تصرف الافعال
نحو جاءني القوم عدا اي جاوز الجائي منهم زيدا وليس
الجائي منهم زيدا ولا يكون الجائي منهم زيدا والتفصيل
سيأتي في بحث الاستثناء والثاني اي جائز الاستتار في الغائب
المفرد والغائبة المفردة نحو زيد ضرب ويضرب وليضرب
ولا يضرب مثال الغائب المفرد وهند ضربت وتضرب
ولتضرب ولا تضرب مثال الغائبة المفردة ويقال ضرب
زيد وكذا البواقي فانه يقال ايضا يضرب وليضرب ولا
يضرب زيد وضربت وتضرب ولتضرب ولا تضرب
هند فلا يستتر فيه ضمير لوجود الفاعل الظاهر فلو
استتر لزم تعدد الفاعل وفي شبه الفعل عطف على
قوله في الغائب مما ذكر من اسم الفاعل والمفعول

وما بمعناهما والصفة المشبهة والظرف المستقر وافعل
التفضيل اذا وجد شرط عمله فى الفاعل الظاهر غير التثنية
والجمع المذكورين من تثنية اسم الفاعل والمفعول وجمعهما
فانه يجب الاستتار فيهما مطلقا وقد اشار اليه فيما
سبق بقوله مطلقا كما بينا نحو زيد ضارب او مضروب
او اسد ناطق وهاشمى وحسن وفى الدار ويقال زيد
ضارب غلامه وكذا البواقى فانه يقال ايضا زيد مضروب
غلامه واسد غلامه ناطق وهاشمى غلامه او حسن غلامه
او فى الدار غلامه فلا يستتر الضمير لما مر آنفا واما البارز
المتصل ففى تثانى الافعال وهو اى البارز المتصل الذى
فى تثانيها الالف نحو ضربا وضربتا وضربتما والميم مزيدة
لدفع الالتباس بالف الاشباع والتاء للخطاب وقيل انه التاء
وحدها كما فى المفرد والالف علامة التثنية وقيل انه الالف
مع الميم والتاء للخطاب ويويد الاول موافقة التانى فى كون
الفاعل فى كل منها الفا ويضربان وتضربان وليضربا ولتضربا
واضربا ولا يضربا ولا تضربا وفى جمعها اى الافعال المذكر
وهو اى البارز المتصل الذى فى جمعها المذكر الواو نحو ضربوا
وضربتم اذ اصله ضربتموا بدليل عود الواو عند اتصال
الضمير نحو ضربتموه زيدت الميم ليطرد بتثنية ولئلا يلتبس بواو
الاشباع فى الوقف فى المتكلم وحده وحذف الواو لان الميم معها بمنزلة
الاسم لشدة اتصال احدهما بالآخر حتى جعل البعض مجموعهما اسما

حقيقة ولا يوجد فى آخر الاسم ولو تنزيلا غير هو واو
ما قبلها مضموم لاستثقالها ولو لم يحذف لكان على
خلاف ما عليه كلامهم وحذف الالف المكتوبة بعدها
ايضا لعدم الاحتياج اليها واسكن الميم لان ضمها
لاجل الواو ولما حذفت بقى الميم على اصلها الذى هو السكون
ويضربون وتضربون وليضربوا واضربوا ولا يضربوا ولا تضربوا
وفى جمعها اى الافعال المونث وهو النون نحو ضربن
وضربتن انما شدد النون فيه لان اصله ضربتمن حملا على
التثنية وقلب الميم نونا لقربه منه فى المخرج فادغم ويضربن
وتضربن وليضربن واضربن ولا يضربن ولا تضربن وانما
برز فيما ذكر من التثانى والجمعين ولم يستتر لان صيغة
الفعل لا تدل على فاعل مثنى ومجموع بل على فاعل مفرد كما
فى الغائب المفرد والغائبة المفردة اذ ليس فى صيغته علامة
التثنية والجمع كما فى الصفة وفى المخاطب المفرد مذكرا
كان او مونثا والمتكلم وحده فى الماضى وهو اى البارز
المتصل الذى فيهما التاء نحو ضربت ملتبسا بحركات
التاء الثلث والمتكلم معه غيره فى الماضى وهو اى البارز
المتصل الذى فيه نا نحو ضربنا وجه الابراز فيه مر وفى
المخاطبة المفردة فى غير الماضى وهو اى البارز المتصل
فيها الياء عند الجمهور انما ابرز فيها لئلا يلتبس بالمخاطب
المفرد ولم يعكس مع ان البارز اصل قوى مناسب للمذكر لا الاصل

وقع فى اكثر نسخ المتن لفظ ايضا هكذا
اذ المتكلم مع غيره ايضا ولم اطلع على نسخ
من هذا الشرح موزونة بهذا اللفظ

للقوى لان الياء وان كان اصلا قويا من حيث كونه بارزا
لكنه فرع من حيث مجيئه للتانيث فيناسب المؤنث الذى
هو الفرع الضعيف وليكون اعراب الاصل اصلا وهو
الحركة واعراب الفرع فرعا وهو الحرف الذى هو النون هنا
ولولم يبرز لم يكن الاعراب بالحرف ولان كونه ضمير المفرد
مع كونه انقل من الالف الذى هو ضمير المثنى مخالف للقياس
اذ القياس كون الاول اخف من الثانى فلا يليق بالاصل
الذى هو المخاطب المفرد ولذلك ذهب الاخفش الى ان الياء
للخطاب وفاعلها مستتر فيها نحو تضربين واضربى
ولا تضربى واما المظهر الذى هو الفاعل او نائبه فظاهر
غنى عن البيان والتوضيح بالمثال واذا اسند اليك
الى المظهر العامل يجب افراده اى العامل والمراد به هنا
الفعل وما يوازنه مما يشابهه فلا يرد مثل مررت
برجل قعود غلمانه اذ بالتكسير خرج عن الموازنة اذ الفعل
لا يكسر لكن لا قرينة لهذه الارادة اللهم الا ان يجعل
الامثلة قرينة لها فلو قال يجب افراده ان كان فعلا او موازنا
له والا فالوجهان ان كان المظهر جمعا لكان اظهر واسلم
هكذا استفيد من كلامه فى الامتحان فى بحث النعت
وجه الافراد فى الفعل لزوم تعدد الفاعل بحسب اللفظ
لو مثنى او جمعا والتاويل البعيد كما مر وفى الموازن
المشابهة وغيبته اذ المتكلم والمخاطب لا يصح اسنادهما

الى المظهر لما سبق ولو كان المظهر مثنى او مجموعا
فوجوب الافراد لو مفردا اولى اذ لا وجه لعنيره لان
الفعل يدل على ماهية الحدث ولا تعدد فيها حتى يثنى
الفعل او يجمع نحو ضرب الزيدان او الزيدون وان كان
المظهر مؤنثا حقيقيا لا لفظيا وسيجيئ من الآدميين
لا من غيرهم كناقة مفردا او مثنى لا جمعا متصلا بعامله فعلا
او موازنا له لا منفصلا عنه بغيره فان هذه المنفيات
لا يجب تانيث عاملها بل يجوز الوجهان كما سيجيئ يجب تانيثه
اى عامله ايذانا بتانيث الفاعل من اول الامر ان كان العامل
متصرفا والا كفعل المدح والذم والتعجب لا يجب تانيثه لانه
يشبه الحرف فى عدم التصرف فينبغى ان لا يلحق به ما هو
علامة لغيره كنعم المراة هندا واكرم بهند ويجوز نعمت
المراة هند واما فعل التعجب فلا يتغير اصلا لكونه كالمثل
نحو ضربت هند والهندان مثال لما كان المظهر مؤنثا حقيقيا
من الآدميين مفردا او مثنى متصلا بعامله الذى هو الفعل
وزيد ضاربة جاريته بالرفع مثال لما عامله موازنه
وكذا اى كما يجب تانيث العامل اذا كان المظهر ما ذكر يجب
تانيثه ايضا اذا اسند العامل الى ضمير المؤنث حقيقيا
من الآدميين او لا او غير حقيقى لما مر من ايذان تانيث الفاعل
من اول الوهلة حال كون ذلك المؤنث غير جمع المذكر المكسر
العاقل فانه اذا اسند الى ضميره لا يجب تانيثه كما سيجيئ

نحو هند ضربتا وضاربة مثال لما اسند الى ضمير
الحقيقى من الآدميين ونحو الناقة سادت او سائرة
من غيرهم والشمس طلعت وطالعة مثال لما اسند الى
ضمير الغير الحقيقى وفى الاسناد الى غيرهما ولو قال واذا
اسند الى غيرهما لكان اظهر وانسب اى غير المونث الحقيقى
وضمير المونث المذكورين وذلك ما كان مونثا غير حقيقى
او كان حقيقيا ولم يكن من الآدميين او كان منهم ولم يكن
مفردا او مثنى بل جمعا او كان احدهما ايضا ولم يكن
متصلا بعامله وما كان ضمير ذلك الجمع يجوز تانيث
عامله وتذكيره ولما كان مفهوم الغير شاملا للمذكر
ايضا وهو ليس مما يجوز تانيث عامله وتذكيره اخرجه
بقوله ان كان ذلك الغير مونثا وارجاع الضمير الى المظهر
فساده اظهر كما لا يخفى على من لاحظ من الاظهار نحو
طلعت وطلع الشمس مثال الغير الحقيقى ونحو سادت او
سار الناقة مثال للحقيقى من غير الآدميين انما جاز التذكير
فيها لقلة الاعتداد بتانيثهما مع ان فى لفظهما ما يشعر به
بخلاف المضمر لعدم ما يشعر به فيه ولذا وجب تانيث عامله
وجاز التانيث نظرا الى وجود مجرد تانيثهما ونحو جاءت
وجاء المومنات مثال الجمع المونث الحقيقى من الآدميين انما
جاز فيه الوجهان لانه من المونث الغير الحقيقى لكون تانيثه
بتاويل الجماعة التى من المونث الغير الحقيقى وانما لم يعتبر

حقيقة

87

حقيقة التانيث فى مثل المومنات لان التانيث الطارى
بالتاويل اسقط اعتبارها كما اسقط اعتبار التذكير
الحقيقى فى نحو رجال ونحو جاءت او جاء القاضى اليوم
امراة مثال المونث الحقيقى من الآدميين المنفصل عن
عامله وانما جاز التذكير فيه مع كونه حقيقيا من
الآدميين لضعف استدعائه تانيث العامل لانفصاله
عنه هذا اذا لم يكن منقولا من المذكر واما اذا كان منقولا
عنه كزيد اذا سميت به المراة يجب تانيث عامله ولو منفصلا
عنه لدفع الاشتباه كقالت اليوم زيد لكن لم يتعرض
لندوره والرجال جائت وجاؤا مثال لضمير جمع المذكر المكسر
العاقل وجاءت وجاء الرجال مثال الجمع المذكر المكسر العاقل
وجه تانيثه كونه بتاويل الجماعة ووجه تذكيره كونه من الغير
الحقيقى وسيجئ وجه تانيث ما اسند الى ضميره وجمعيته
ولما ذكر فيما سبق المونث والمذكر وتوقف بعض احكام
الفاعل بالنسبة الى عامله على معرفتهما ومعرفة الاول يعرف
الثانى لان الاعدام تعرف بملكاتها قال والمونث
فى عرف النحاة ما اسم فيه اى فى آخره علامة التانيث
بقرينة تفسيرها اذ المفسرة به لا تكون الا فى الآخر
والمراد بما بعد الاصول فيعم نحو ضاربة وضاربتين
فتاء اخت ليس بعلامة التانيث بل هى مقدرة فيها
لفظا او تقديرا اى ملفوظة او مقدرة كتا وعقرب

قال ابن الحاجب فى الايضاح حكم بان التاء مقدرة فى الجميع
لكنها فى الثلاثى اوضح وقال الرضى واما الزائد على الثلاثى
فحكموا فيه ايضا بتقدير التاء قياسا على الثلاثى اذ هو الاصل
وقد برج التاء فيه ايضا شاذا نحو قديديمة ووريئة
فظهران ادخال نحو عقرب فى اللفظى مخالف للعقل والنقل
فان قيل يخرج من التعريف المؤنثات الصيغية اذ ليس فيها
العلامات المذكورة بل صيغها موضوعة لها كتاء وانت
بالكسر وياء مثل تضربين ونون مثل ضربن وتاوية وهذه
وهذى وكلتا وثنتان فيلزم كونها مذكرات قلت
كون التانيث فيها بالصيغة ممنوعة بل التاء مقدرة عند
طردا للباب حفظا للقاعدة وتسهيلا للضبط ثم ان
هذا التعريف لفظى يقصد به تعيين صورة حاصلة وتمييزها
عما عداها لا اسمى يقصد به تحصيل صورة فلا يرد
ان فى هذا التعريف دورا لتوقف معرفته على معرفة
التانيث وبالعكس كذا فى الامتحان ولو قال ما فيه
التاء الموقوف عليها هاء لفظا او تقديرا والالف
المقصورة او الممدودة لكان اسلم وهى اى علامة
التانيث التاء الموقوف عليها حال كونها هاء ولو فى
الاصل فلا يخرج تاء ضاربتين فانها يوقف عليها هاء
فى الاصل اى فى حال الافراد وخرج به تاء مثل صافنات
ولخت وبنت فانها لا يوقف عليها اصلا وعلامة

التانيث مقدرة فيها كما صرح فى الامتحان نحو طلمة
وشمس مثال لما فيه التاء تقديرا بدليل ظهورها فى
تصغيرها نحو شميسة لان المصغر بمنزلة الموصوف مع
الصفة فشميسة فى تقدير شمس صغيرة مثلا فكما يجب
الحاق التاء بصفات الاسماء التى قدر فيها التاء كشمس
طالعة يجب الحاقها بالمصغر والالف المقصورة نحو حبلى
ودعوى الاول للحقيقى والثانى لغيره والالف الممدودة نحو
حمراء محتمل لهما وهذا اى كون المؤنث بعلامة التانيث
لفظا او تقديرا جار فى غير ثلثة بالفتح والزائد عليها
منتهيا الى عشرة فان مذكرها بالتاء اعتبارا لتانيث
الجماعة ومؤنثها بحذفها اى التاء مع وجود تانيث الجماعة
فيه للفرق بينهما ولم يعكس لان للمذكر تقدما بالشرف
والزمان فاعطى التاء له اولا فلو اعطيت له ثانيا يلزم الالتباس
نحو ثلثة رجال واربع نسوة واذا ركبت ثلثة والزائد
منتهيا الى تسعة مع عشرة اثبت التاء فى الجزء الاول
فقط فى المذكر ابقاء له على حاله التى قبل التركيب وحذفت
من الثانى كراهة اجتماع علامتى التانيث من جنس واحد
فيما هو كالكلمة الواحدة بخلاف احدى عشرة لكونهما
من جنسين وانما جاز ثنتا عشرة واثنتا عشرة مع كونهما من
جنس واحد لان التاء فى الجزئين الاولين منهما لما لزمت الوسط
لعدم مفردهما وكانت بدلا من لام الكلمة بخلافها فى الاخيرين

منهما كانت بجنس اخر وهمزة الوصل في اثنتا للابتداء
لا للتعويض وانما العوض التاء ليس الا وانما حذف التاء
من احدعشر واثنا عشر مع عدم الاجتماع فيهما حملا على النظير
وتبعيدا عن النقيض نحو ثلثة عشر رجلا وفي الثاني اي
اثبت التاء في الجزء الثاني فقط في المونث نحو ثلث عشرة
امرأة تحقيقا لتمام المخالفة بينهما وقيل عدم الاثبات
في الاول ابقاء له بحاله الذي قبل التركيب والاثبات
في الثاني لانتفاء المانع وهو اللبس والتانيث اي المونث
الحقيقي وتانيث ما بازائه اي بازاء مسماه ذكر من الحيوان
بخلاف النخلة فانها وان كان بازائها ذكر اعني المجرد عن
التاء الا انه ليس من الحيوان فلا يعد من الحقيقي نحو امرأة
بازائها رجل وناقة بازائها جمل والتانيث اللفظي ملتبس
بخلافه اي الحقيقي يعني ما ليس بازائه ذكر من الحيوان بل كان
تانيثه في لفظه فقط بوجود العلامة فيه لفظا او تقديرا
ولذا سمي لفظيا نحو غرفة مثال لما كان العلامة في لفظه
لفظا وشمس مثال لما كانت في لفظه تقديرا ولما سبق ذكر
الجمع والمثنى والمفرد وتوقف معرفة بعض احكام الفاعل
بالنسبة الى العامل على معرفتها وبمعرفتهما يعرف المفرد
اجمالا وبالغة تفصيلا اراد بيانهما ولكن لما كان المكسر
من اقسام المونث قدمه وما يقابله على التثنية فقال
والجمع المكسر مطلقا ما اي جمع تغير للجمعية فخرج نحو مصطفون

لان تغيره بعد الجمعية للثقل صيغة مفرده ولو كان
ذلك التغير تقديرا كفلك فان ضمته مفردا كضمة قفل
وجمعا كضمة اسد والقاضي البيضاوي لم يذكر هذا
القيد ايضا في اللب اكتفاء بما ذكره في تعريف مطلق
الجمع كما ذكره المص في شرحه ولم يسبق في هذه الرسالة
تعريفه حتى اكتفى به فينبغي ان لا يهمل هذا القيد في كتاب
اي الرسالة هذا والمراد بالتغير ما هو المتعارف عندهم
فخرج به جمع السلامة بكلا قسميه فان تغير الاخر لا يعد
عندهم من تغير الصيغة وان كان تغيرا بحسب اللغة والمراد
بالمفرد ما هو اعم من الحقيقي نحو رجال والاعتباري كاساور
واناعيم وكعبا ديد يقدر له عبدود ولما ظهر من تعريف
المكسر ان السالم ما لم يتغير صيغة مفرده للجمعية
ترك تعريفه واراد تعريف قسميه فقال وجمع المذكر السالم
قدمه لما مر ان للمذكر تقدما شرفا وزمانا ما اي جمع
لحق في اصل الوضع آخر مفرده انما لم يقل آخره كما في الكافية
لانه يلزم ح ان لا يصدق الحد على الجمع بل على مفرده اذ الواو
والنون مثلا انما يلحقان اخر مسلم مثلا لا آخر مسلمون
ولذا احتاج الشارح الى تقدير المفرد فيه ايضا ثم ان المراد به
ليس ما يقابل المثنى والمجموع والا يلزم الدور لتوقف
معرفتهما على معرفته وبالعكس ويخرج ايضا جمع الجمع بل ما هو
الاصل واما الدال على المفرد حقيقيا كمسلمين واعتباريا

كايامنين فايامن جمع ايمن وهو جمع يمين فايمن من حيث دلالتها
على افراد من يمين جمع ومن حيث دلالتها على ثلثة منه مثلا
ماخوذة جملة معدودة واحدة مفرد لايامن فلذا
قيل ان جمع الجمع لا يصدق على اقل من تسعة كذا ذكره المص
في تعريف مطلق الجمع فلا يصدق جمع الجمع كايامنين
مثلا على اقل من سبعة وعشرين واو مضموم ما قبلها
للمجانسة لفظا نحو مسلمون او تقديرا كمصطفون او ياء
مكسور ما قبلها للمجانسة ايضا لفظا كمسلمين او تقديرا
كمصطفين ونون مفتوحة للتعادل انما الحق هذه الحروف
ليفيد المجموع او اللواحق وحدها ان مع مدلول مفرده
ما زيد عليه من جنسه ثابتة في غير الاضافة فان النون
تحذف فيها لشبهها بالتنوين لقيامه مقامه وقد سبق
تحقيقه وحذفها فيها لا ينافي كونها جزءا من الدال لا ينافي
كالترخيم والعجب من الشارح الاول حيث تبع الفاضل
الجامي وشرح كلام المص على خلاف مراده وهو في اكثر المواضع
من عادته نحو مسلمون ومسلمين وجمع المونث السالم ما جمع لحق
آخر مفرده حقيقيا كمسلمات او اعتباريا كصواحبات
مونثا او مذكرا نحو قوله تعالى اشهر معلومات والتسمية
باعتبار الاصالة والغلبة الف وتاء للافادة المذكورة
في المذكر السالم قيل لا بد من التقييد بزائدتان ليخرج مثل ابيات
وقضاة فان التاء في الاول اصلية والالف في الثاني منقلبة

من الاصلية اقول هذا مبني على الغفلة عن معنى اللحوق
وهو الطريان على الشيء كما هو الشايع في السنتهم على ما
ذكره الفاضل العصام نحو مسلمات والتثنية اي المثنى
ما اسم لحق في اصل الوضع آخر مفرده ولو اعتبارا كرجالان
وانما لم يقل آخره لمثل ما مر لكن ينتقض الحد بالجمع انه يصدق
عليه انه لحق آخر مفرده الف او ياء الخ لان مسلم مثلا كما انه
مفرد مسلمان مفرد مسلمون فينبغي ان يقول آخر مفرده
الذي كان فيه كذا ذكره الفاضل العصام ولو لم يجعل
ما عبارة عن الجمع في تعريف الجمع السالم لا ينتقض تعريفه بالمثنى
كما لا يخفى والجواب عنه ان اضافة المفرد الى الضمير للاختصاص
على ما هو الاصل في الاضافة فيؤل الى ما ذكره الف او ياء
مفتوح ما قبلها اي الياء ولا حاجة الى بيان فتح ما قبل
الالف لظهور لزومه كذا في الامتحان وانما فتح مع ان
المجانسة تقتضي الكسر لئلا يلتبس بالجمع عند حذف النون
بالاضافة ولم يعكس لان التثنية لكونها اكثر اولى بالفتح
الاخف ونون مكسورة للتعادل انما الحق هذه الحروف ليفيد
المجموع او اللواحق وحدها ان مع مدلول مفرده مثله في الوحدة
والجنس فقط ثابتة في غير الاضافة وفيها تحذف لما مر نحو مسلمان
ومسلمين وكل جمع سواء كان واحده مذكرا او مونثا حقيقيا
او لفظيا غير جمع المذكر السالم مونث لكونه بمعنى الجماعة واما جمع
المذكر السالم فيجب تذكير عامله ولا يجوز تانيثه مع كونه بمعنى

الجماعة لغلبة جانب التذكير فيه لاختصاصه بذكور العقلاء
ولسلامة صيغة واحده والمراد به ما لا يكون مشابها
بالمكسر ولا على خلاف القياس والا فيجوز التانيث في
مثل بنين وارضين وسنين قال الله تعالى آمنت به بنوا
اسرائيل فالاول في حكم الابناء والاخيران في حكم
الجمع بالالف والتاء فتقول جاء المسلمون او رجل قاعد
ناصروه الاول مثال ما عامله الفعل والثاني لما عامله
موازنه واذا اسند اى العامل الى ضميره اى جمع المذكر
السالم يجب كونه اى العامل وارجاع ضميره الى الضمير بارائه
السابق واللاحق جمعا مذكرا بان يتصل به الواو والضمير
الذي هو مختص بذكور العقلاء اذا كان العامل فعلا اذ باتصاله
به يعد جمعا مذكرا لشدة الامتزاج بينهما وان كان الجمع
في الحقيقة هو هذا الضمير لا الفعل وبان يكون جمعا بالواو
والنون للايذان بان الضمير المسند اليه فيه ضمير الجمع المذكر
العاقل اذا كان العامل مشتقا من الفعل ولا يلزم الجمع بين
الحقيقة والمجاز لان الاول حقيقة عرفية نحو المسلمون
جاؤا او يجيئون او جاؤن واما جمع المذكر المكسر العاقل
اذا اسند الى ضميره فيجب ان يكون عامله مفردا مؤنثا ايذانا
بتانيث الضمير المسند اليه الراجع الى الجمع بتاويل الجماعة فيه
او جمعا مذكرا سالما او مكسرا كما اذا كان العامل صفة
واما اذا كان فعلا فباتصال الواو والضمير به والمراد بالواو

91

جب هنا الواجب المخير وهو الواحد المبهم من الامرين
ولا ينافي ذلك جواز الواحد المعين منهما ولذا عطف
باو هنا وقال فيما سبق يجوز وعطف بالواو نحو الرجال
جاءت وجاؤا او جائية او جاؤن ولو مثل بالمكسر ايضا
بجاءة لكان اولى وغيرهما اى غير جمع المذكر السالم وجمع
المذكر المكسر العاقل من الجموع وهي جمع المؤنث سالما
او مكسرا من العقلاء او غيرهم من الحيوان او غيره وجمع المكسر
الغير العاقل من الحيوان او غيره مذكرا او مؤنثا اذا اسند
الى ضميرها فان نائب الفاعل لا اسند لا ضمير فيه او ضميره الى
العامل يجب وجوبا مخيرا كون عاملها اى ضمائر الجموع المذكورة
مفردا مؤنثا لما سبق من الايذان بتانيث الضمير او جمعا مؤنثا
سالما او مكسرا كما اذا كان العامل صفة للايذان بان الضمير
المستتر فيه ضمير جمع المؤنث وجمع المذكر الغير العاقل اجراء
له مجرى المؤنث لعدم اصالته في التذكير واما اذا كان
فعلا فباتصال النون الضمير الذي وضع لجمع المؤنث
عاقلا او غيره او لجمع المذكر الغير العاقل فانه باتصال
هذا الضمير به يعد جمعا مؤنثا وان كان الجمع في الحقيقة
هو هذا الضمير لا الفعل كالواو ولكن وجوب كونه جمعا
مؤنثا اذا اسند الى ضمير جمع المذكر الغير العاقل ممنوع
لجواز كونه جمعا مذكرا مكسرا كالافراس ذهاب ولو
قال او جمعا غيره لو في اذا كان صفة كما في لسان الالباب

بحث المبتداء

لكان اسلم واشمل نحو المسلمات جاءتا وجئن وجائية
وجائيات وجواء مثال لما اسند الى ضمير جمع المونث
السالم العاقل ومثال لما اسند الى ضمير جمع المونث المكسر
العاقل مثل الجوارى جاءت اوجئن اه ومثال لما اسند
الى ضمير جمع المونث السالم الغير العاقل من الحيوان مثل
الحشرات ذهبتا وذهبن الخ ومن غيره مثل الثمرات
جنيت الخ والاشجار قطعت اوقطعن اومقطوعة او
مقطوعات مثال لما اسند الى ضمير جمع المذكر المكسر
الغير العاقل من غير الحيوان ومثال ما اسند الى ضمير الغير العاقل
من الحيوان نحو الافراس جاءت الخ والمرفوع الثالث
من التسعة ما يطلق عليه لفظ المبتداء ولما كان مشتركا
لفظيا بين حقيقتين مختلفتين فلم يمكن جمعهما فى حد
واحد كما فى المستثنى اراد ان يقسم اولا الى نوعين ويعرف
كلا منهما فقال وهو نوعان ولما لم يكن لكل قسم اسم
مخصوص كما كان فى المستثنى قال النوع الاول الاسم لا الصفة
بقرينة المقابلة او المؤول به واما ضارب زيد قائم
ففى تقدير شخص ضارب زيد فهم يراد به ما يقابل
الفعل عند من قال ان المبتداء اسم لمفهوم واحد وهو
الاسم المجرد عن العوامل اللفظية المردد بين كونه مسندا
اليه وكونه صفة واقعة الى المسند ليخرج به الخبر الذى
ليس بصفة او المطلق والنوع الثانى من المبتداء واما الاسماء

المعدودة فليست بداخلة فى المقسم كما عرفت المجرد عن العوامل
اللفظية بان لا يكون له عامل لفظى اصلا ولو قال عن
العامل اللفظى كالبيضاوى لكان اظهر واخصر
وقد عرفت ما هو المراد بالتجريد وخرج بهذا القيد اسما
نحو زيد قائم وحقا انك عالم الاول للاول والثانى
للثانى ولا بد لذى الاول من خبر ولو تقديرا لان فائدته
له بدونه والنوع الثانى الصفة اى اللفظ الدال
على ذات مبهمة باعتبار معنى مقصود فيشمل
الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمنسوب
نحو اقريشى اخوك والمستعار نحو اأسد الزيدان الواقعة
بعد كلمة الاستفهام حرفا كالهمزة وهل واسما نحو
ما صانع البكران ومن خاطب البشران وكذا متى واين
وكيف وايان او كلمة النفى حرفا وهى ما ولا وان واسما
نحو غير قائم الزيدان او فعلا نحو ليس قائم الزيدان
وهذه العبارة اولى من عبارة ابن الحاجب حيث قال
بعد حرف النفى والف الاستفهام والبيضاوى حيث قال
بعد حرف النفى والاستفهام وقال المص فى شرحه لفظ الحرف
حشو مخل وبين عمومهما كما بيناه فلو لم يذكر ايضا لفظة كلمة
هنا لكان اخصر ايضا فافهم رافعة لظاهر المراد به ما لا يكون
مستترا فيشمل الضمير المنفصل مثل اراغب انت عن آلهتى ثم انه
ينتقض التعريف منعا بنحو اقائم ابوه زيد فانه يصدق على قائم انه

الصفة الواقعة بعد الاستفهام مع انه ليس مبتداء
بل هو جزء الخبر فان الخبر ليس بمجرد قائم بل هو مع فاعله
والجواب ان المتبادر من البعدية الاتصال لفظا ومعنى
وفي مثل المثال المذكور وان وجد الاتصال لفظا لكن
لم يوجد معنى اذ الاستفهام داخل في المعنى على المبتداء
الذي هو زيد كذا في الامتحان فيكون ازيد قائم ابوه
واما كونه زيدا قائم ابوه فلا يجوز لكونه في صورة الخبر
المفرد واقتضاء الاستفهام صدر الكلام ولذا لم يجئ
في كلامهم زيدا قائم ابواه كما جاء زيد قائم ابواه كما
صرح به الفاضل العصام ولو سلم فلا ضير لاندفاع
الانتقاض لكنه يلزم التزام التكلفات بلا حاجة اما
اولا فلان جعله مبتداء لا يغني عن كونه خبرا والصفة
اذا كانت مع مرفوعها خبرا يكون الاعراب الذي استحقه
المجموع في لفظها في غير هذه الصورة واما فيها فلو
جعلت مبتداء يكون اعرابها من هذه الحيثية في لفظها
ومن حيث كونها خبرا في محله ولا اخفاء في كون هذا
تكلفا واما اذا لم تجعل مبتداء بان تحمل على التقدير
الاول كما في زيد قائم ابوه فيستغنى عنه واما
ثانيا فلانه اذا جعلت مبتداء يكون المجموع جملة معنى
واما اذا لم تجعل بان تحمل عليه يكون مفردا صورة
ومعنى والاصل في الخبر الافراد والعدول عنه بلا داع

تكلف لا يخفى واما ثالثا فلان كون المسند مبتداء خلاف
الاصل حتى قيل انه مبتداء اضطراري بحيث لو وجد
لرفعه وجه سوى الابتداء لم يحكم عليه بانه مبتداء
ولا خفاء في وجوده هنا وفي ان الحكم به تكلف وليس
هذا مثل اقائم زيد حتى ينتقض به لان كون الخبر
مقدما والمبتداء مؤخرا خلاف الاصل كما ان كون
المسند مبتداء كذلك فبالنظر الى الاول جعلت
مبتداء لوجود الاضطرار في الجملة وبالنظر الى
الثاني جعلت خبرا واحدهما يغني عن الاخر بخلاف
ما نحن فيه كما عرفت نحو اقائم الزيدان وما قائم الزيدون
والصفة فيهما متعينة للابتداء وما بعدها
للفاعلية ولا يجوز كونها خبرا وما بعدها مبتداء
اذ المطابقة لازمة بينهما وليست هنا بخلاف مثل اقائم
زيد فانه يجوز فيه الامران ولا خبر لهذا المبتداء لكونه
بمعنى الفعل لكون الاستفهام والنفي بالفعل اولى بل
فاعله ساد مسد الخبر ولذا جعل المجموع جملة فعلية
كما سبق ولا يجوز تعدد المبتداء اي النوع الاول منه لانه
المتبادر عند الاطلاق لشهرته ولان السوق يسوق اليه
يعني انه لا يجوز تعدده لفظا بلا عاطف بشهادة الاستقراء
واما التعدد معنى ولفظا بعاطف فيجوز ثم ان كان
خبر كل مخالفا لخبر الاخر يؤتى بالواو والا فيثنى او يجمع

نحو الزيدون فقيه وكاتب وشاعر والزيدان عالمان
او زيد وعمرو وبكر كاتب وشاعر وفقيه او عالمون
والاصل في المبتداء والاولى له تقديمه على الخبر لفظا
لكونه محكوما عليه موصوفا بالخبر والموصوف مقدم
على الوصف وجودا فينبغي ان يقدم ذكرا ليتوافقا وشرطه
اي شرط صحة كونه مبتداء ان يكون معرفة لان الغرض
من الكلام حصول الفائدة والاخبار عن غير المعين
لا يفيد ولان في تنكيره اخلالا بالغرض المطلوب من الكلام
وهو الافهام لان في تنكيره تنفيرا عن استماع الحديث
لانه اذا كان مجهولا وهو مقدم على الخبر ربما يمنع السامع
عن استماع هذا الحديث كذا في شرح لب الالباب او نكرة
مخصصة اي قريبة من المعرفة في حصول الفائدة من
الاخبار عنها وعدم الاخلال بالغرض المذكور قال في
الامتحان الجمهور شرطوا التخصيص بشئ للافادة وهي قد
توجد بدونه ككوكب انقض الساعة فلا وجه لاشتراط
غيرها ولذا شرط المحققون من النحاة اياها دونه واختاره
البيضاوي حيث قال لو تفيد فالموافق له ان يقولوا ونكرة
مفيدة اللهم الا ان يقال انه اشار الى امكان التوفيق
بين كلام المحققين وكلام غيرهم من النحاة بما قيل ان مراد
الجمهور ليس الاشتراط بل الضبط فانهم لما رأوا ان المبتدى
لا يفي قوته بالتمييز بين المفيد من الحكم على النكرة وبين

غيره ضبطوا امثلة لم يتخلف عنها الفائدة نحو قوله
تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك والمراد به ما قيد بقيد
صفة كان او مضافا اليه نحو صوت بلبل شغلني او غيرهما
نحو افضل منك افضل مني فان تقييد الجنس يجعله
مناط الفائدة والاهتمام به بخلاف الجنس المطلق فان
الطبع لا يقنع به فيصح حيوان ناطق كذا الانسان كذا
مع تساويهما بل تركي كذا مع كونه اخص منه ويجوز حذفه
اي المبتداء عند قيام قرينة نحو زيد في جواب من القائم
اي القائم زيد بقرينة السؤال والمرفوع الرابع من
التسعة خبر المبتداء وهو المجرد عن العوامل اللفظية
تذكر ما ذكر في المبتداء ورافعه المسند به اي الذي
الصق الاسناد به فالباء للالصاق ونبه به على ان
تعلق الاسناد بالخبر اشد منه بالمبتداء ذكره الفاضل
العصام في الشرح خرج به النوع الاول من المبتداء حال كون
ذلك المسند به غير الفعل ومعناه خرج به نحو يقوم في
مثل يقوم زيد ومثل قائم في مثل اقائم الزيدان وفي مثل زيد
قائم ابوه فان المسند به في الاول فعل وفي الاخيرين
معناه ولكن النسبة في الاول تامة وفي الثاني ناقصة
وهو ليس بخبر بل جزؤه والخبر لا يكون فعلا ولا معناه
اصلا بل هو اما جامد كزيد ابوك او مركب كالمشتقات
وما يجري مجراها فان الخبر ليس مجردها بل مع مرفوعاتها

كما صرح به في الامتحان ومما قررنا ظهر ان المراد بمعنى
الفعل هنا ما سبق في تعريف الفاعل الا ما دل على النسبة
التامة كما زعم البعض ثم فسره بالصفة الواقعة بعد
الاستفهام والنفي والصفة المعرفة باللام لانه مع
كونه خلاف الظاهر وغير ملايم لما صرح به المص ينتقض
التعريف ح منعا بمثل قائم في المثال الثالث لانه يصدق
عليه انه المسند به غير الفعل ومعناه لكونه غير دال
على النسبة التامة مع انه ليس بخبر كما عرفت وجمعا
بنحو قائم في نحو اقائم او ما قائم زيد على وجه وبمثل المنطلق
في مثل زيد المنطلق لانه لا يصدق عليه انه غير الفعل ومعناه
لكونه من معناه على ما فسره ايضا مع انه خبر على ان
مثل قائم في مثل زيد قائم وان لم يدل على النسبة التامة
بالنسبة الى مرفوعه لكنه يدل عليها بالنسبة الى المبتدا
كما صرح به المص في الامتحان في تعريف الخبر فيكون مما يدل
عليها فيكون من معناه فيلزم ان لا يصدق التعريف على
خبر اصلا فالتخصيص بما فسره تحكم لا يخفى نحو قائم
في زيد قائم ويجوز تعدده اي الخبر لفظا بلا عاطف
من غير تعدد المبتدا لجواز الاعراض الغير المتنافية في محل
واحد نحو زيد قائم بالفعل قاعد بالقوة او بالعكس
وفي الامتحان زيد قائم ضاحك وهو الاظهر وحكم
الاخبار المتضادة مذكور في الرضي ويجوز فيه العطف

ايضا ويكون جملة اسمية او فعلية وقد عرفت ما هو
المراد بهما يعني ان الاصل في الخبر كونه مفردا
ليوافق الركنان وليكون اخصر واسرع قبولا للربط
ولكنه قد يكون جملة فلا بد في الخبر الكائن جملة
من عائد يربطها الى المبتدا لانها من حيث هي هي
مستقلة لا تقتضي التعلق بما قبلها وهو الضمير
في الغالب وقد يكون اسم اشارة نحو والذين كفروا وكذبوا
باياتنا اولئك اصحاب النار والعموم المشتمل
على المبتدا نحو انه من يتق ويصبر فان الله لا يضيع
اجر المحسنين ولام الجنس في مثل نعم الرجل زيد على وجه
والظاهر في موضع الضمير نحو الحاقة ما الحاقة اي ما هي
ان لم تكن خبرا عن ضمير الشان فانها اذا كانت خبرا عنه
لا تحتاج اليه لوجود الرابط المعنوي بينهما لكونها عبارة
عنه نحو زيد ابوه قائم او قام ابوه الاول للاول والثاني
للثاني ويجوز حذفه اي العائد لو ضميرا لفظا لا معنى
يعني ان حذفه ليس منسيا لقرينة اذ لا حذف بدونها
الا نسيا قياسا اذا كان مجرورا بمن والجملة اسمية
ومبتدؤها جزء من الاول نحو البر الكر بستين اي منه
بقرينة ان بايع البر لا يسعر غيره وسماعا في غيره نحو ولمن
صبر وغفر ان ذلك لمن عزم الامور اي ان ذلك منه
واصله اي الاصل في الخبر والاولى له ان يكون نكرة لكونه

عمدة للافادة وهي انما تحصل بالاخبار بما لم يعرف
كما ان المبتدا عمدة للبيان ولذا كان اصله التعريف
وقد يكون معرفة فان ذا لا ينافى الافادة لجواز كون
النسبة مجهولة عند المخاطب تحقيقا او تنزيلا فيفيد
الاسناد نحو زيد المنطلق لمن يعرفهما ولكن لا يعرف النسبة
بينهما ونحو الله الهنا تنزيلا للمخاطب منزلة من لا يعرف
النسبة بينهما لجريه على خلاف مقتضى علمه ويجوز ان
يكون مثل هذا لمجرد التقرب لا لقصد الافادة ويجوز
حذفه اى الخبر عند قرينة نحو زيد لمن قال ازيد قائم ام
عمرو وان كان المبتدا بعد اما وجب دخول الفاء فى خبره
فى جميع الاوقات رعاية لمعنى الشرط فيها وهو سببية
الاول للثانى او للحكم به ولو بجعل المتكلم وفسره الرضى
بلزوم الثانى للاول نحو اما زيد فمنطلق الا لضرورة
الشعراى فى وقتها كقوله اى الشاعر اما القتال لا قتال
لديكم ولكن سيرا فى عراض المواكب وقد يقال ان هنا العموم المشتمل على المبتدا فان
لا لنفى الجنس فالمعنى القتال المذكور منفى عنكم لاستلزامه
نفى كل قتال عنكم وتمامه ولكن سيرا فى عراض
المواكب ولضرورة اضمار القول الذى هو مدخوله
استغناء عنه بالمقول كقوله تعالى فاما الذين اسودت
وجوههم اكفرتم اى فيقال لهم اكفرتم وان كان
اى المبتدا اسما موصولا بفعل او ظرف اى بجملة

فعلية او ظرفية هي قسم منها فهما مجاز تسمية
للكل باسم الجزء او موصوفا به اى بالموصول المذكور
او نكرة موصوفة باحدهما اى بالفعل او الظرف
او مضافا اليها اى الى الموصول باحدهما والموصوف به
والنكرة الموصوفة باحدهما ومن قصر على الثالث فقد
قصر او كان لفظ كل مضافا الى نكرة موصوفة بمفرد
لا بجملة او غير موصوفة اصلا جاز دخول الفاء فى خبره
لان كلا منها لابهامه كان كاداة الشرط وكل من الصلة
والصفة لكونها فعلية او ظرفية هي قسم منها كانت
كالشرط فصار الخبر كالجزاء الذى يدخله الفاء والوصف
فى كل المضاف وان كان مفردا يؤكد المشابهة كما لا يخفى
وجاز تركه لعدم كونه جزاء فى الحقيقة فجاز اعتبار معنى
الشرط وعدم اعتباره فى مثل هذا المبتدا وكذا اى
كما جاز دخول الفاء فى خبر المبتدا المذكور اذا لم يدخل
عليه شيء من النواسخ جاز دخوله فى خبره اذا دخل عليه
اى على المبتدا المذكور ان وان ولكن بخلاف سائر
نواسخ المبتدا حرفا كان نحو ليت ولعل وكان وما ولا
او فعلا نحو علم وكان لانها اذا دخلت عليه سقط
اعتبار صدارة معنى الشرط الذى اعتبر فيه فضعف معنى
الشرط لانتفاء لازمه الذى هو الصدارة فلا يجوز دخول
الفاء على خبره وانما جاز دخوله على خبر ان المكسورة مع انها

من النواسخ لعدم تاثيرها في معنى الجملة فكان وجودها
كالعدم وأنّ المفتوحة وان كان لها تاثير في معنى الجملة
لكنها أُلحقت بالمكسورة لاشتراكهما في افادة التحقيق
وأُلحق بهما ايضا لكنّ للاشتراك في جواز العطف على محل
اسمهما ويدلّ على هذا الجواز القرآن الكريم وكلام الفصحاء
كقوله تعالى واعلموا انّما غنمتم من شيءٍ فانّ لله خمسه
وقول الشاعر فوالله ما فارقتكم قالياً لكم ولكنّ
ما يُقضى فسوف يكون ومثال انّ ياتي في المتن ثمّ
المفهوم الصريح من كلامه هنا اختصاص جواز الدخول
بخبر هذه الثلثة ومنع كانّ لدخوله في السائر
وهو الموافق لكلام صاحب التسهيل ولبّ الالباب
ومن كلامه في الامتحان جواز الدخول على خبره ايضا
على ما هو الصحيح فبين كلاميه في كتابيه تدافع ظاهر فافهم
نحو الذي ياتيني او في الدار فله درهم قال الفاضل العصام
الاولى والذي في الدار لئلا يتوهم ان الترديد في الصلة
دون التمثيل مثال المبتداء الموصول بفعل او ظرف وقوله
تعالى قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم مثال
للموصوف بالموصول بفعل الداخل عليه انّ والفرار
وان لم يكن سببا لملاقاة الموت لكنه سبب للحكم بها
وعلى ما فسّره الرضي لا حاجة الى هذا التاويل فافهم
ورجل ياتيني او في الدار فله درهم مثال للنكرة الموصوفة

باحدهما وغلام رجل ياتيني او في الدار فله درهم مثال
للمضاف اليها ونحو غلام الذي ياتيني او في الدار فله درهم
ونحو غلام الرجل الذي ياتيني او في الدار فله درهم وكل رجل
عالم فله درهم مثال لكلّ مضافا الى نكرة موصوفة بمفرد
وكل رجل فله درهم مثال لكلّ مضافا الى نكرة غير موصوفة
اصلا وفي غيرها اي المواضع المذكورة لا يجوز دخول الفاء
على الخبر لانّا نعلم سبب موجب ومجوّز والمرفوع الخامس
من التسعة اسم باب كان اي نوعه وهو الافعال الناقصة
لم يعرفه لظهوره مما سبق لانّه لما بين في بحث العامل ان باب
كان لا يدخل الّا على المبتداء والخبر في الاصل ويسمّى مرفوعه
اسما له وعُلم من تعريف المبتداء كونه مسندا اليه ظهر انه الاسم
المسند اليه الداخل عليه باب كان وحكمه حكم الفاعل في انّه
لا يكون الا اسما او مؤولا به وفي عدم جواز حذفه من غير
المصدر وفي كونه مضمرا ومظهرا وفي كون المضمر مستترا
وبارزا الى آخر ما ذكر في بحث الفاعل والمرفوع السادس خبر
باب انّ اي الحروف المشبهة بالفعل لم يعرفه لظهوره مما سبق
ايضا فتذكّر وامره اي حكمه كامر خبر المبتداء في كونه واحدا
ومتعددا ومفردا وجملة ومذكورا ومحذوفا وغير ذلك
بعد ان ثبت كونه خبرا له بوجود الشرائط وامتناع
الموانع فلا يرد ان انّ اين زيد ممتنع مع جواز اين زيد لكن
لا يجوز تقديمه اي خبره على اسمه لانّ باب انّ لكونه فرع

بحث اسم باب كان

وفي عدم جواز تقديمه على اسمه

الفعل على ما سبق تحقيقه يعمل عمله الفرعي وهو تقدم
المنصوب على المرفوع حطا لمرتبته عن مرتبة الاصل ولئلا
يلزم المساواة بينهما الا ان يكون ظرفا فانه يجوز حينئذ
تقديمه عليه لو معرفة نحو قوله تعالى ان الينا ايابهم ويجب
لو نكرة نحو ان في الدار رجلا وقوله عم ان من البيان لسحرا
وذلك لتوسعهم فيه ما لا يتوسع في غيره لما مر والسابع
خبر لا لنفي الجنس اي لنفي الحكم عنه وهو ما اسند الى
اسمها لم يتعرض له لتبينه مما سبق كما سبق وحكمه
ايضا كحكم خبر المبتدا كما ذكرنا في خبر باب ان لانهما من
نواسخهما لكن لا يتقدم على اسمه ولو ظرفا لانه اضعف
عملا لانه بالحمل على ان كما مر وكثر حذفه لو عاما ويجب في
بني تميم ان دل عليه قرينة فينبغي ان يتعرض لذلك ولا يهمله
فافهم نحو لا غلام رجل جالس عندنا والثامن من التسعة
اسم ما ولا المشبهتين بليس وهو ما اسند اليه بليهما
لم يتعرض له لما مر ايضا حالتي وحكمه كحكم المبتدا لما مر
والتاسع المضارع الخالي عن النواصب والجوازم واما
الداخل عليه احدهما فمنصوب ومجزوم كما مر نحو يضرب
ويضربان الاول لمثال لما كان رفعه بالحركة والثاني
بالحرف واما المنصوب فثلثة عشر اثنى عشر منها اسماء
خمسة مفاعيل وسبعة ملحقة بها وواحد منها
المضارع المنصوب الاول منها المفعول المطلق سمي

98

به لصحة اطلاق صيغة المفعول على كل فرد منه
من غير تقييده بحرف ومع بخلاف المفاعيل الباقية
قدمه لكون عامله بمعناه بخلاف غيره فانه من
متعلقات الفاعل وهو اسم ما اي معنى انما ذكر الاسم
فيه وفي امثاله لان ما فعله الفاعل انما هو المعنى
والمفعول من اقسام اللفظ ولو جعل ما عبارة عن اللفظ
لاحتيج الى تكلف تقدير مضاف اي فعل مدلوله او ارتكاب
المسامحة من وصفا للفظ بصفة معناه فيكون التسمية
المفعول تسمية كالدال باسم المدلول فعله فاعل عامل اي
قام به بحيث يصح اسناده اليه مؤثرا فيه والا فلا ينتقض
بمثل مات موتا اذ فيه القيام لا التاثير المتبادر من الفعل
ولم يقل قام مع انه عد في الامتحان ان يراد به القيام بلا قرينة
تكلفا لئلا يرد ما في الحد المحدود باعتبار معناه اللغوي
ولم يشترط كون الفاعل مذكورا كما في العامل لئلا ينتقض
بما عامله مصدر محذوف الفاعل او مبني للمفعول كاعجبني
ضربك ضربا على تقدير الاضافة الى المفعول وضرب زيد
ضربا على البناء للمفعول اذ المصدر لم يوضع الا لما هو صفة
الفاعل وهو الداخل في مفهوم المشتق فيصدق عليه انه مما فعله
فاعل عامل مذكور وان لم يذكر الفاعل سواء اريد بالفعل معناه
الظاهر او القيام به اذ وضع المجهول لنسبة الوقوع الى المفعول
لا النسبة القيام على ما حققه الفاضل العصام وقال ويصدق

على مثل موتا في المثال المذكور انه مما فعله فاعل عامل مذكور
لكن اريد بالفعل معناه الظ اذ المراد بالفاعل اللغوي
لا الاصطلاحي فلا حاجة الى الصرف عن الظ واقول نعم لكن
الظ المتبادر كون ذلك الفاعل مدلول الفاعل الاصطلاحي
للعامل المذكور فلا بد من الصرف عنه وما ذكره في الامتحان
من انه يحتاج الى ان يراد بالفاعل ما يعم نائبه فانما هو على مراد
القاضي ليكون وجها للعدول عن حد ابن الحاجب لانه لا يحتمل
توجيها آخر حتى يرد انه يرد عليه ما اورده ههنا ولذا اختاره
هنا فابقى ما يحتمل توجيها آخر واصلح ما لا يحتمله حيث قال
عامل بدل فعل انه يحتاج فيه الى ان يراد به ما يعم المشتق
والمشتق منه لئلا يخرج ما عامله اسم ولا قرينة وهو تكلف
وخلاف الظ اذ الظ ان يراد به الاصطلاحي وقد صرح
فيما علقه على الامتحان ان مجرد ورود الاعتراض لا يكون
قرينة مذكور صفة لعامل لفظا نحو ضربته ضربا او تقديرا
نحو فضرب الرقاب اي اضربوا فخرج به ما لم يذكر عامله اصلا
مثل الضرب واقع وبزيادتهما اندفع ما اورده في الامتحان
على حد ابن الحاجب من انه يحتاج فيه الى ان يراد بالمذكور
ما يعم الحكمي مع عدم القرينة وهو تكلف لانهما قرينتان
لقصد العموم بمعناه صفة ثانية له اي ملابس بمعنى
ذلك الاسم ومعنى الملابسة اشتراكهما في معنى مدلول
لهما اما مطابقة فيهما كضربي ضربا او تضمنا كذلك كضربت

ضربتا او مختلفا كضربت ضربا او ضربي ضربة ذكره في
الامتحان وهذا ظ ولكن خفي على الفاضل الجامي حيث
قال المراد به اشتمال الكل على الجزء وهو مع كونه خلاف
الظ غير متمش في النوع والعدد ومعمول المصدر والمص
حمل مراد القاضي على هذا وجعله من اسباب عدوله
عن حد ابن الحاجب ولا احتمال له لتوجيه حسن كما
نقلناه عنه ابقى على حاله هنا ثم انه خرج به مثل تاديبا
في مثل ضربته تاديبا لان التاديب ما يحصل الادب
وما يليق بالشخص والضرب وسيلة له كالشتم
والنصيحة وغير ذلك وكذا كراهتي في كرهت كراهتي
اذا كانت مفعولا به اذ المراد بالاشتراك في المدلول
ان يقصد باحدهما ما يقصد بالآخر ولم يقصد هنا
بالعامل ما قصد بالمصدر بل قصد تعلقه به والمراد
بالاسم المنصوب ولو تقديرا وبالعامل ما هو عامل فيه
بقرينة ان كلامه مسوق لبيان المنصوب وتعداده وتمييز
بعضه عن بعض بعدما ثبت كونه معمولا لعامله ومنصوبا به
ببيان جميع العوامل وكيفية اعمالها وشرائطها وان الفعل
وما بمعناه ينصب معمولات كثيرة فلا يرد عليه ما اورده
على ابن الحاجب من عدم تمام منع جده لصدقه على نحو
ضربت وضربي شديدا اذ لم يسبق في كلامه هذا
البيان فلا يراد فيه ما اريد في كلام المص ولذا عدل

لقاضي عنه في اللب هذا غاية ما تيسر لي في هذا المقام
والعلم بالحقيقة عند الملك العلام نحو ضربت ضربا
مثال لما هو للتاكيد وضربة بالكسر مثال لما هو للنوع
وضربة بالفتح مثال لما هو للعدد ثم ان تلك الملابسة
دائمة بخلاف الملابسة بلفظه فانها غير دائمة بل اكثرية
ولذا قال وقد يكون العامل ملابسا بغير لفظه اي اسم
ما فعله والمفعول المطلق هذا هو الملايم للسابق ويجوز
العكس اما مادة نحو قعدت جلوسا او بابا نحو انبت الله
نباتا وقد يحذف فعله لاصطلاحي والتخصيص به
لاصالته وكثرة الحذف فيه او الدال على الحدث بقرينة
ذكر العامل في التعريف والفعل بدله هنا وكونه تكلفا
عند عدمها وللتنبيه على هذا لم يقل عامله مع كونه اظهر
ولم يكتف برجوع الضمير اليه مع كونه اخصر على انه يحتمل
ان يرجع الى المفعول المطلق لقيام قرينة ان لا حذف
بدونها الا نسيا اما جوازا نحو خير مقدم لمن قدم اي
قدمت قدوما خير مقدم ووجوبا سماعا نحو ايضا اي
آض ايضا اي عاد ثم غلب في معنى مثل ما سبق
ويجوز تقديمه اي المفعول المطلق او اسم ما فعله على عامله
لو للنوع او للعدد واما لو للتاكيد فلا لان حق المؤكد
التاخير كذا في الامتحان ولا يلزم اي المفعول المطلق
العامل كما يلزم الفاعل حيث لا يجوز حذفه بلا نائب

في غير المصدر مع انهما سيان في كونهما مقتضى
النسبة التي هي داخلة في مفهوم الفعل وشبهه غير المصدر
وان فاعلية الفاعل بقيام مدلوله به لان العامل يدل
وضعا على ما يدل عليه بخلاف الفاعل فانه لا يدل وضعا
على ما يدل عليه الفاعل بل عقلا فافترقا ثم ان اللازم
من نفي اللزوم جواز تركه لا مساواته لذكره كما زعم البعض
بل يجوز كون الذكر اولى ليفيد والا كان ذكره عبثا
والمنصوب الثاني المفعول به قدمه لشدة شبهه
بالفاعل لتوقف تعقل المتعدي عليه ايضا بخلاف غيره
وهو في اللغة الذي الصق به الفعل وبه نائب الفاعل وضميره
عائد الى اللام ذكره في الامتحان وفي الاصطلاح اسم
ما وقع عليه اي تعلق به حسا او عقلا وهو في هذا المعنى
وان كان مجازا لكنه صار بالغلبة والاشتهار فيه كالحقيقة
العرفية فصح الاستعمال فيه بلا قرينة بلا واسطة او بها
بقرينة التقسيم فلا يرد انه لا يتناول مثل عرفت زيدا
اذ معنى الوقوع على الشيء السقوط عليه ولا سقوط للشيء
على زيد لوجود التعلق به عقلا فعل الفاعل اي حدثه
القائم به والمراد بالفاعل ما يعم المذكور وغيره وبالاسم
المنصوب ولو محلا فلا يرد مثل زيد منعا ودرهما جمعا
في مثل اعطى زيد درهما اذ زيد لا يدخل في الجنس حتى
يحتاج الى اخراجه ويصدق على درهما انه اسم منصوب

وقع على مدلوله فعل محذوف الفاعل والمراد بالوقوع
الدلالة عليه عبارة فيدخل مثل ضرب زيد عمرا مع كذبه
وما ضرب زيد عمرا لوجود الدلالة عليه عبارة والا لم يفد
النفي نفيه وهو على قسمين عام للازم والمتعدي وهو
المجرور بالحرف سوى في واللام وما بمعناهما اذ مدخول
الاول مفعول فيه لا به والثاني مفعول له لا به كما مر
في بحث حرف الجر وخاص بالمتعدي وقد مر بحث المتعدي
واللازم في بحث العامل القياسي ويجوز تقديمه على
عامله لقوته في العمل وعدم المانع عنه والمراد به ما ليس
اسم فعل ولا مصدرا لما تقدم ان معمولهما لا يتقدم
عليهما الا المجرور بحرف الجر كما سبق في بحثهما
ولا مضافا اليه لشيء اذ المعمول لا يتقدم على ما لا يتقدم
عليه العامل فلا يقال انا زيدا غلام ضارب نحو زيدا
ضربت وبه مررت وحذفه مطلقا بقرينة نحو اهذا الذي
بعث الله رسولا اي بعثه وبدونها نحو فلان يعطي
اي يفعل الاعطاء وهذا تكرار لما سبق في بحث
العامل القياسي وحذف فعله اي عامله مر نظيره لقيام
قرينة نحو زيدا لمن قال من اضرب اي اضرب والمنصوب
الثالث من ثلثة عشر المفعول فيه مثل المفعول به
قدمه موافقا للكافية لكونه مدلولا الفعل في الجملة
بخلاف المفعول له وعكس في اللب لكون المفعول له سبب الفعل

بحث المفعول فيه

١٥١

وجودا او تصورا بخلافه وهو اسم ما اي شيء فعل
فيه اي في ذلك الشيء مضمون عامله اي ذلك الشيء
فعلا او شبهه او معناه فالاضافة لادنى ملابسة
او محمول على التسامح او على حذف المضاف ولو قال
ما فعل في مدلوله مضمون العامل لكان اظهر واسلم
ولولا الاسم لامكن التوجيه في فيه فافهم يعني
وقع فيه مدلول عامله الذي هو الحدث مطابقة كما
في المصدر او تضمنا كما في غيره مؤثرا فيه فاعل العامل
او لا من حيث انه وقع فيه ذلك المدلول فدخل فيه نحو
مات زيد يوم الجمعة وخرج عنه نحو شهدت او فضل
الله يوم الجمعة فان وقوع الشهود والتفضيل فيه
ليس من حيث انه وقع فيه بل من حيث انه وقع عليه وخرج
بقوله مضمون عامله كان يوم الجمعة يوما طيبا فان
الطيب ليس مضمون العامل من زمان او مكان بيان
لما واشارة الى القسمين اللذين مر بيان حكم كل منهما
وشرط نصبه لا كونه مفعولا فيه كما هو مذهب الجمهور
فانهم لا يطلقونه الا على المنصوب بتقدير في واما
المجرور بها فمفعول به غير صريح عندهم بخلاف ابن
الحاجب حيث جعله مفعولا فيه وتبعه المص كما مر في
بحث العامل لفظا لا محلا فانه لا يحتاج الى الشرط
تقدير في وقدم شرط تقديره في بحث حرف الجر ويجوز

وجعلها عبارة عن الاسم
المنصوب او قال اسم ما
فعل فيه مضمون العامل

المفعول له ما انتصب بفعل على انه فعل لاجله مثل ضربت تاديبا وقعدت عن الحرب جبنا اى المفعول له هو السبب الحامل
للفاعل على الفعل سواء كان علة غائية للفعل متاخرا عنه فى الوجود كالتاديب للضرب او لم يكن كالجبن للقعود
والقسم الاول يكون بحسب تعقله علة للفعل وبحسب وجوده الخارجى معلولا له واما بحسب وجوده
الذهنى فلا تاثير له فبين التاديب والضرب مرابطة ذهنا وخارجا وبين الجبن والقعود مرابطة
خارجية فقط والقسم الثانى يكون بحسب وجوده الخارجى علة للفعل فان قيل التاديب
عين الضرب اذ لم يصدر ههنا عن المتكلم حدثان بل حدث واحد ويمتنع ان يكون الشئ علة لنفسه

تقديمه اى المفعول فيه على عامله ان لم يكن نائب
الفاعل على ما مر فى بحث حرف الجر ولو كان العامل
معنى فعل واذا جاز التقديم عليه مع كونه اضعف
فلان يجوز على غيره اولى وحذفه مطلقا بقرينة ولا
وحذف عامله لقرينة نحو يوم الجمعة لمن قال متى سرت
اى سرت والمنصوب الرابع من ثلثة عشر المفعول له

مبحث المفعول له

مثل ما مر غير مرة قدمه لما مر من انه سبب الفعل
ولانه بحذف اللام يشبه المفعول المطلق حتى
عده بعضهم منه وهو اسم ما اى شئ فعل لاجله اى
وقع لاجل حصوله كقعدت عن الحرب جبنا او تحصيله
كضربته تاديبا وخرج به سائر المفاعيل مضمون عامله
اى مدلوله الذى هو الحدث تذكر ما ذكرنا آنفا فلا يرد
مثل وجدت التاديب الذى ضربت لاجله فاعجب
حتى يحتاج الى دفعه بقيد الحيثية كما فى عبارة
ابن الحاجب وشرط نصبه لا كونه مفعولا له لفظا
ان نصبه محلا لا يحتاج الى الشرط تقدير اللام وقدم
شرط تقديره ايضا فى بحث حرف الجر ويجوز تقديمه على عامله
ان لم يكن نائب الفاعل كما مر اذ يجوز ان ينوب عنه
ان كان مجرورا وتركه مطلقا اختاره على الحذف
تنبيها على انحطاط رتبته عن رتبة ما سبق ويجوز
حذف عامله لقرينة كقولك تاديبا لمن قال لم ضربت

دنيا

102

مبحث مفعول معه

زيدا اى ضربته والمنصوب الخامس المفعول معه
قيل معه نائب الفاعل كبه وله وفيه واعتذر عن
نصبه بما جوزه بعض النحاة من اسناد الفعل الى لازم
النصب وتركه منصوبا جاريا على ما هو عليه فى الاكثر
واليه ذهب فى قوله تعالى لقد تقطع بينكم على
قراءة النصب وفيه نظر اذ القاعدة لا تثبت بالاحتمال
والاسناد الى المصدر ثابت مقطوع فوجب الحمل
عليه ههنا وفى الاية الكريمة اى الذى فعل الفعل
معه ذكره فى الامتحان وفى هذا التفسير اشارة
الى ان نائب الفاعل هو المعهود لا المطلق فيتوجه عن
الفاعل فلا يرد ان الاسناد الى المصدر المؤكد وهو
ملفوظ لا يجوز لعدم الفائدة فيه فكيف اذا نوى ولم
يلفظ والى الجواب عما ذكره الفاضل العصام من ان الاولى
أخ المفعول هو معه لان مستلزم صفة جارية على
غير ما هى له وتقريره ان هذا انما يجب اذا كان مرجع
المستكن مقدما على مرجع البارز حتى لو لم يؤت بالمنفصل
لتبادر ان المستتر راجع الى الاقرب فيؤتى به على
خلاف الظ للتنبيه على ان مرجعه خلاف الظ
وهو الابعد وهنا ليس كذلك اذ الموصول مقدم
على الفعل الذى هو مفهوم من المفعول فيكون رجوع
الضمير على وفق الظ فلا حاجة الى التنبيه المذكور

وهو المذكور اى المنصوب الذى ذكر فخرج مثل كل
رجل وضيعته فلا حاجة لاخراجه الى تقييد العامل
بكونه غير معنوى مع انه لا قرينة له ثم المراد بما يعامل
المقدر ليفيد عدم جواز حذف المفعول معه لا كما
لمذكور سابقا بعد الواو وخرج به سائر المنصوبات
كلها سوى الحال بالواو لمصاحبة معمول عامل فعلا
او شبهه او معناه وخرج به تلك الحال والمراد بالمعمول
اعم من الفاعل والمفعول الذى ليس بمنصوب ليتحقق
العدول الى النصب الذى هو نص على المقصود الذى هو
المصاحبة ولو كان المعمول منصوبا لحمل الواو على العطف
الذى هو الاصل فيها فلا عدول الى النصب حتى يكون
نصا على المقصود نحو حسبك وزيدا درهم بخلاف
نحو كفاك وزيدا او عمرا وهو من قبيل العطف لا غير بالاتفاق
ويجوز الفاضل الجامى كون الاول مفعولا معه دون
الثانى بحكم صرح به الفاضل العصام ثم ان معنى
المصاحبة المشاركة فى الفعل مع عدم المفارقة فيه
فى زمان واحد على ما ذهب اليه الاخفش من انه لا مفعول
معه الا يصح عطفه على معمول عامل واما على ما ذهب
اليه غيره المقارنة معه حين التلبس بالفعل والمشاركة
فيه ليست بشرط لقولهم استوى الماء والخشبة اى
ارتفع وسرت والنيل اذ لا ارتفاع فى الخشبة ولا سير

103

فى النيل واجيب بانا اريد بالاول معنى التساوى اى
تساوى الماء والخشبة فى العلو وبالثانى معنى الانتقال
فيوجد المشاركة ويصح العطف نحو جئت وزيدا وما لك
وعمروا وجئت انا وزيدا او وزيد ولا يجوز تقديمه بدون
المصاحب على عامله فيه اشارة الى ان عامله عامل
المصاحب لا الواو لانه ليس من العوامل بل هو واسطة
على ما هو الرأى الصحيح ولا المعنوى اذ لا يتصور فيه
التقديم ولذا لم ينصب ضيعته فى كل رجل وضيعته
ولا على المعمول المصاحب لاقتضاء معنى الواو سبق المقترن
ولا مع المصاحب لانه اما فاعل او مفعول غير منصوب
وهو اما نائب الفاعل او مضاف اليه وكل منهما لا يجوز
تقديمه على عامله ولا يجوز تعدده كما لا يجوز تعدد معه
لما مر من عدم جواز تعلق الجارين بمعنى واحد بعامل واحد
ولما فرغ عن المفاعيل الخمسة شرع فى الملحقات بها فقال
والمنصوب السادس الحال وهى ملحقة بالمفعول فيه لوجود
معناه فيها قدمها على التمييز مع انه ملحق بالمفعول به من حيث
انه منصوب واقع بعد تمام العامل لان لها شبها بالمفعول به
ايضا من حيث انها فضلة يتم الكلام بدونها مع كونها اكثر
منه وهى فى اللغة من حال يحول اى انقلب وتغير سمى بها
العرفى لانقلاب مدلوله وتغيره غالبا وقيل من الحال بالمعنى
المقابل للماضى والمستقبل لانه يدل على زمان يكون

الفاعل فيه فاعلا والمفعول مفعولا كما ان الحال المرفوعة
تدل على زمان انت فيه وفي عرف النحاة ما اي منصوب
اسما او جملة يبين هيئة الفاعل والمفعول به لمنع الخلو
فلا يخرج مثل ضرب زيد عمروا راكبين خرج بها التميز لانه
يبين الذات وباضافتها اليه المصدر في مثل ضربت
ضربا شديدا ورجعت قهقرى فانه يبين هيئة العامل
وبما عرفت من ان المقسم هو المنصوب بالاصالة عرفت
ان المنصوب بالتبع غير داخل في الجنس فلا حاجة الى اخراجه
الى اعتبار قيد الحيثية بل لا وجه له ثم الهيئة وهي
الحالة والكيفية اعم من ان تكون له باعتبار نفسه
او متعلقه نحو جاءني زيد قائما ابوه ومن ان تكون محققة
او مقدرة مثل قوله تعالى فادخلوها خالدين اي مقدرين
الخلود ويسمى الاولى حالا محققة والثانية مقدرة
ومن ان تدوم له حقيقة وحكما بان يتصف بها غالبا
او لا تدوم وتسمى الاولى دائمة ومنها المؤكدة والثانية
منتقلة ومن ان تدل عليها هيئتها وحدها او مع المادة
فالاولى نحو جاءني زيد والشمس طالعة فان هيئة
الحال فيه وحدها تدل على هيئة الفاعل وهي المقارنة
بطلوع الشمس كذا ذكره الفاضل العصام لفظا او معنى
اي سواء كان الفاعل والمفعول لفظيا بان يكون فاعلا
او مفعولا به في اللفظ او معنويا بان يكون احدهما في المعنى

قوله والعامل معنى التنبيه او الاشارة رجح الاول الكوفيون ولعله لتقدمه والثاني البصريون لقربه

فالابتداء مثلا منصوب على المصدرية اي يمثل مثلا من غير لفظه والجملة حال عن المبتدا او هو الابتداء والحال عن المبتداء جائز عند المصنفين او على الحالية اي حال كونه ممثلا اذ لاحظه العقل الى آخره محرم افندي

وان كان في اللفظ خبرا او مبتدا كما في مثال المتن
او مفعولا مطلقا كضربت الضرب شديدا فانه بمعنى
احدثت الضرب شديدا او معه فانه في المعنى اما فاعل
او مفعول به نحو استوى الماء والخشبة قائمة وحسبك
وزيدا قائما درهم او مضافا اليه نحو بل نتبع ملة
ابرهيم حنيفا وان ياكل لحم اخيه ميتا فانه يصح ان يقال
بل نتبع ابرهيم وان ياكل اخاه وكذا قوله تعالى ان دابر
هؤلاء مقطوع مصبحين فانه في المعنى هؤلاء مقطوعون
بالكلية مصبحين مثل ضربت زيدا قائما حال من الفاعل
والمفعول به اللفظي وهذا زيد قائما حال من اسم الاشارة
كما هو راي الفاضل العصام او من زيد كما هو راي الفاضل
الجامي والعامل معنى التنبيه والاشارة المفهوم من هذا
وعاملها اي الحال الفعل مطلقا او شبهه كذلك
او معناه وقدم ما هو المراد منهما وهذا توطئة لبيان
امتناع تقديمها على المعنوي وجوازه على غيره لا انفهامه
من تخصيص الامتناع به وشرطها ان تكون نكرة لان
الغرض منها وهو تقييد الحدث المنسوب الى صاحبها
يحصل بها فيصير التعريف حشوا وقال الفاضل العصام
الاظهر ان الاصل في الحال التنكير كما في خبر المبتدا فاشترطهم
التنكير وتاويلهم الاحوال الكثيرة الواقعة معرفة بالتنكير
يكاد يوجب التنكير انتهى ويؤيده قولهم في باب

وجه كون صاحبها معرفة غالبا انه محكوم عليه فى المعنى
والتعريف اصل فيه فانه يفهم منه ان يكون التنكير
اصلا فيها لكونها محكوما بها فى المعنى والاصل فيه
التنكير ولا تتقدم اى الحال فيما عدا مثل زيد قائما كعمرو
قاعدا على المعنوى لضعفه مع كونها فى المعنى كالمفعول
فيه الذى يجوز تقديمه عليه كما مر وكذا لم يقل بخلاف
الظرف كما قال ابن الحاجب ولو ظرفا عند سيبويه مطلقا
وعند الاخفش اذا لم يتقدم المبتدا على الحال نحو قائما زيد
فى الدار او قائما فى الدار زيد واما اذا تقدم عليها جاز تقديمها
عليه عنده نحو زيد قائما فى الدار وجوز ابن الدهان
تقديم الحال الظرف على العامل مثله ولا على ذى الحال
ولقد احسن فى هذه الزيادة اذ بها يندفع الخلل الواقع فى
عبارة الكافية المجرور بحرف الجر والاضافة لانها تابع وفرع
له والمجرور لا يتقدم على الجار فلا يتقدم تابعه ايضا ورد
بان هذا منقوض بجواز مثل راكبا جاء فى زيد مع عدم جواز
تقديم ذى الحال فيه لكونه فاعلا واجيب بمنع عدم الجواز
لان هذا المعنى يؤدى بالتقديم ايضا لكن لا يسمى فاعلا
بل مبتدا بخلاف المجرور فلا نقض كذا ذكره الفاضل
العصام لكن يرد على هذا ان يجوز التقديم على المضاف
اليه بالاضافة اللفظية بجواز تقديمه على المضاف
بزوال اسم المضاف اليه فقط اذا كان مفعولا او بزوال

اسم الفاعل ايضا اذا كان فاعلا مع انهم صرحوا بانه
لا يجوز اتفاقا الا اذا جاز حذف المضاف واقامة المضاف
اليه مقامه نحو فاتبع ملة ابرهيم حنيفا ويمكن
الدفع بان الاضافة المعنوية اصل واللفظية فرع فلما
لم يجز ذلك فى المعنوية وان زال اسم المضاف اليه منفوه
مطلقا على ما صرح به الرضى والسيد عبد الله فى شرح
لب الالباب وهو المفهوم من اطلاقاتهم وقال الدمامينى
فى شرح التسهيل نقلا عن مصنفه ان المراد بالاضافة
ما هو المحضة اذ فى غيرها يجوز تقديم الحال على المضاف
اليه لكونها فى تقدير الانفصال فلا يعتد بها نحو هذا
ملتوتا شارب السويق الآن او غدا فلا يقال لم يهتجا السا
بزيد ولا جاء فى مجردا عن الثياب ضاربة زيد هذا مذهب
سيبويه واكثر البصرية وهو المختار عند المص ونقل عن
البعض الجواز فى الاول فرقا بينهما بان حرف الجر كالجزء من
العامل لكونه معديا اليه فكانه من تمامه كالهمزة والتضعيف
فالمجرور به فى حكم المنصوب فاذا قلت مثلا ذهبت راكبة
بهند فكانك قلت اذهبت هندا واستدلالا بقوله
تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس اى الا للناس
كافة والمص لم يعتد به وكذا خص التمثيل به
اذ المؤول بالشئ لا يلزم ان يكون فى حكمه من كل وجه
على ان جزئيته من المجرور بحسب اللفظ اظهر من جزئيته

من العامل بحسب المعنى واعتبار جانب اللفظ اولى من جانب المعنى فى هذا الفن والآية الكريمة مؤولة لا تصلح للاستدلال لجواز كون التقدير الا ارسالة كافة للناس اى عامة شاملة لهم من الكف فانها اذا عمتهم فقد كفتهم ان يخرج منهم احد وكونها من الكاف والتاء للمبالغة كما فى مثل علامة لما تقرر ان الحال المحصورة لا تتقدم فالمعنى الا جامعا لهم فى الابلاغ ذكره الزجاج والاعتراض بان كف بمعنى جمع ليس بمحفوظ لم قال ابن دريد كل شئ جمعته فقد كففته ومنه حديث الحسن رضى الله عنه ان رجلا كان به جراح فسأله كيف يتوضأ فقال كفه بخرقة اى اجعلها حوله ولو سلم فباب المجاز اوسع والكف بمعنى المنع قد يلزمه الجمع وما قيل فالمعنى الا كافا لهم عن الشرك وارتكاب الكبائر يأباه قوله تعالى بشيرا ونذيرا فافهم على انه يمكن ان يقال ان الارسال ليس لذات الناس كما لا يخفى فلا بد من التقدير مثل الا لدعوة الناس فحالية كافة ركيكة لدلالتها على الاجتماع والآلة لا تدل على الهيئة على ما ذكره بعض الكمل ولو سلم عدم دلالتها عليه على ما ذكره الرضى فلا يخلو عن الابهام ولو كان المراد بها افادة تأكيد عموم الناس لكان الظاهر ان يقال الا لكافة الناس بالاضافة وان الحال المحصورة لا تتقدم على ذى الحال

فلا يتجه ما قيل ان كلا من الاحتمالين تكلف وتعسف لا يمنع الاستدلال بالظاهر ولو كان صاحبها نكرة محضة اى غير مخصصة بما سوى التقدير وجب تقديم الحال عليها بشهادة الاستقراء وقيل لئلا يلتبس بالصفة فى ذى الحال المنصوب ثم قدمت فى سائر المواضع طردا للباب ورد بان هذا يقتضى ان يجب التقديم ايضا اذا خصصت بوصف وغيره لوجود الالتباس فيها ايضا مع انه لم يجب كما صرحوا به ويفيده قوله محضة وقيل ليتخصص بالتقديم تخصص المبتدأ بتقديم الخبر الظرف فانها بمنزلته ورد بانها بمنزلة ظرف الزمان ولا يصح الاخبار به عن الجثة اقول عدم الصحة فى الحقيقى مسلم واما فى التنزيلى الذى هو المراد هنا فلا فافهم نحو جاءنى راكبا رجل وتكون اى الحال جملة لدلالتها على الهيئة كالمفرد وان كان الاصل ان يكون مفردا كالخبر خبرية لا انشائية لانها بمنزلة الخبر عن ذى الحال والحكم عليه فى قوة الحكم عليه والانشاء لا يصلح ان يحكم به على شئ ولما كان الجملة مستقلة فى الافادة لا تقتضى ارتباطا بغيرها والحال مرتبطة به فاذا وقعت جملة فلا بد فيها اى فى الحال الكائنة جملة من رابط يربطها الى صاحبها وهو الضمير فقط فى المضارع المثبت فاعله اذ الكلام فى الجملة ولا يجوز دخول الواو عليه لمشابهته اسم الفاعل

المستغنى عنه مع كونه واردًا على اصل الحال من
الدلالة على الحدوث والتجدد وعلى نهجها فى الاستعمال
من التجرد عن حرف النفى ونحو قمت واصك وجهه وقوله
تعالى لم تؤذوننى وقد تعلمون انى رسول الله مؤول
بتقدير المبتداء او جعل الواو فى الاول للعطف قال
الفاضل العصام ولو جعلوا الحكم اكثريا لكان اقرب
الى المصلحة ولو قيد بكونه عاريا عن قد كما فى التسهيل
لم يحتج فى الثانى الى التاويل نحو جاءنى زيد يركب والضمير
مع الواو او الواو وحده او الضمير وحده فى غيره
اى المضارع المثبت من المضارع المنفى والماضى المثبت
والمنفى والجملة الاسمية اما الضمير فظاهر لانه الرابط فى كل
جملة وقعت موقع المفرد واما الواو فلاحتياج الجملة الحالية الى
فضل ربط لا سيما الاسمية لكونها فضلة وظاهرة فى الاستقلال
فصدرت بها للاحتياط فيجوز الاكتفاء باحدهما لوجود
الربط المعنوى فى الجملة والورود على اصل الحال وعلى نهجها
لكن الغالب فى الاسمية وفى حكمها الجملة المصدرة بليس لانها
لمجرد النفى على الاصح ولا يدل على الزمان فهو كنفى داخل على
الاسمية الواو اما مع الضمير لقوتها فى الاستقلال وعدم
التعلق بذى الحال لانها لدلالتها على الثبوت غير واردة على
اصل الحال وعلى نهجها فناسب ان يكون الرابط فيها فى غاية
القوة واما بدونه لدلالتها على الربط من اول الامر فيكتفى

بها وقال الرضى اجتماع الضمير مع الواو فى الاسمية
وانفرادها متقاربان فى الكثرة لكن اجتماعهما اولى
احتياطا وقال الفاضل العصام الضمير لربط الحال
بذى الحال ولا بد من ربطها بالعامل لانها لتقييده
والرابط به فى المفرد وهو النصب وقد اختفى فى الجملة فذكر
الواو بدله لدلالتها على المقارنة التى باعتبارها يرتبط الحال
بالعامل فالتزمت فيما هو اظهر فى الاستقلال غالبا
ومنع فيما هو شبيه باسم الفاعل وزنا ومعنى وجوز فيما
ليس مشابهته بتلك المثابة واما الضمير وحده فيها
فمغلوب ضعيف لعدم الدلالة على الربط من اول الامر
نحو جاءنى زيد لا يركب بالضمير وحده او ولا يركب
به مع الواو او ولا يركب عمرو بالواو وحده مثال المضارع
المنفى او جاءنى زيد ركب بالضمير وحده او وركب
به مع الواو او وركب عمرو بالواو وحدها مثال الماضى
المثبت او جاءنى زيد هو راكب بالضمير وحده او وهو
راكب به مع الواو او وعمرو راكب بالواو وحده مثال
الاسمية ولم يتعرض للظرفية لدخولها فى الفعلية
عنده كما مر ولا للشرطية ايضا لانها لا تقع حالا
بحالها لان الشرط يقتضى الصدارة وعدم الربط والحال
غير لازمة لصاحبها الا بجعلها خبرا عن ضمير ذى الحال فيرتبط
بالمبتداء لكونه لازما له فتكون من قبيل الاسمية نحو جاءنى

زيد وهو ان تسئله يعطا وبانسلاخ معنى الشرط
فتكون فعلية مثل آتيك وان لم تأتني فيجوز تعدد الحال
كالخبر نحو جاءني زيد راكبا ضاحكا وحذف عامله
اى الحال بقرينة مقالية او حالية نحو راشدا مهديا
لمن قال اريد السفر ولمن تهيأ له او شرع فيه اى سر واذهب
راشدا مهديا فيما لا بد فيه من دليل فلا يرد ان
الرشد فرع الهداية فينبغي تقديمها عليه ثم ان
هذا يحتمل الترادف والتداخل لكنه على الثاني
لا يكون مما نحن فيه كما اذا كان صفة ولم يتعرض
للزوم قد لفظا او تقديرا للماضي المثبت لان بما ذكر
في وجهه لا يتم التقريب كما ذكره في الامتحان فلعله
اختار مذهب الاخفش والكوفيين من عدم اللزوم
وقس عليه عدم تعرضه لاشتراط المضارع المثبت
بخلوه من علامة الاستقبال كما ذكره صاحب التسهيل
والمنصوب السابع من ثلثة عشر التمييز ويقال له التبيين
والتفسير والمميز بكسر الياء وهو الانسب للتعريف
وبفتحها ايضا باعتبار ان المتكلم يميزه من بين
الاجناس لرفع الابهام قد يطلق معمول بلا حاجة
الى الواسطة بخلاف المستثنى وهو ما اى نكرة يرفع
الابهام لم يذكر المستقر كما ذكره ابن الحاجب والرضي
كما ذكره البيضاوي لان الغرض من ذكرهما اخراج صفة

المشترك مثل رأيت عينا جارية والتوابع غير داخلة
في المقسم كما عرفت حتى يخرج بقيد عن ذات فخرج
الحال فانها ترفع الابهام عن صفة صاحبها وكذا
المرة والنوع مذكورة تامة باحد الاشياء الخمسة
وقد سبق في بحث الاسم المبهم التام او عن ذات
مقدرة اشارة الى تقسيم التمييز في نسبة كائنة
في جملة نحو طاب زيد نفسا اى طاب شئ زيد
بالاضافة والتمييز فيه عين عرضا في خاص بما انتصب
عنه وقيل بالابدال ورد بانه لا ابهام في المنسوب اليه
وهو زيد ولو ابدل لانهدم الابهام ويستغني عن التمييز
على ان فيه حذف المبدل منه وهو تكلف بلا ريب
او فيما ضاهاها اى شابه الجملة من اسم الفاعل نحو
الحوض ممتلئ ماء اى ممتلئ شيئه والتمييز فيه خاص
المتعلق بما انتصب عنه وفاعل مجازي في المعنى واسم
المفعول نحو الارض مفجرة عيونا والتمييز فيه في حكم
الفاعل لكونه نائبه والصفة المشبهة نحو زيد طيب
ابا والتمييز فيه عين عرضا في محتملهما اى طيب ابوه
او ابوته لم يذكر في المشابه المثال الذي يكون التمييز
فيه خاصا للمنتصب عنه اكتفاء بما ذكره في الجملة كما لم
يذكر فيها الامثلة التي ذكرها فيه اكتفاء بما ذكره فيه
اذ لا فرق في التمييز بينهما وابوة عرض عرضا في ودارا

عين غيرا صنافي خاص بالمتعلق وزيد حسن وجها
جزء المنتصب عنه وافعل التفضيل نحو زيد افضل
من عمرو علما عرض غرا صنا في او في نسبة كائنة في
اضافة نحو اعجبني طيبه ابا وابوة ودارا وعلما ووجها
وهذا التميز اى ما رفع الابهام عن مقدرة فاعل
في المعنى حقيقة او مجازا كما اشرنا لما تبين ان هنا
التميز لا يجب ان يكون عين الذات المقدرة ومحمولا
عليها كما يجب في المذكورة بل يكفي اشتمالها على المحمول
ومثل العيون في نحو قوله تعالى وفجرنا الارض عيونا فاعل
في المعنى بجعل العامل لازما اى انفجرت عيونها كما في
الجامي او في حكمه بجعل العامل مجهولا اى فجرت عيونها
كما في شرح التسهيل وفي قول المص والارض منفجرة عيونا
اشارة ما الى الثاني فافهم فلذا اى لاجل انه فاعل
في المعنى لا يتقدم على عامله كالفاعل وللمازني والمبرد
يجوز ان تقديمه على الفعل وشبهه ان المؤول بشئ
لا يجب ان يكون في حكمه من كل وجه وفيه انه يقتضي
تقديم البيان على الابهام وذا ينافي الغرض من التميز
وهو الابهام اولا والتفسير ثانيا والتميز لا يكون
الا نكرة بدليل الاستقراء وقيل لاصالتها وعدم
الاحتياج الى التعريف فتدبر والمنصوب الثامن
ما يطلق عليه في العرف لفظ المستثنى قدمه على خبر

مبحث المستثنى

باب كان لانه معمول النافصة خاصة بخلافه ولما
لم يمكن تحديد مطلقه بحسب المعنى لكونه عند
مشتركا لفظيا قسماه مختلفا الحقيقة قسمه
اى المستثنى
اولا الى قسمين ثم عرف كلا منهما لان لكل منهما
احكاما خاصة لا يمكن اجراؤها عليه الا بعد معرفته
بتعريفه فقال وهو نوعان متصل وهو اسم المخرج باعتبار
الحكم والمراد عن متعدد علم دخوله فيه باعتبار المفهوم
اذ الاخراج عنه يستلزم الدخول فيه قبله فلا تناقض
سواء كان من جهة الجزئيات كجاءني القوم الا زيدا
او الاجزاء نحو اشتريت العبد الا نصفه بالا او احدى
اخواتها لم يفسرها اكتفاء بذكرها في اثناء المباحث
بيدانه فانه بيد ولما بمعنى الا وقال الفاضل العصام
اى لفظ بيد
هذا ليس من تمام التعريف بل لمزيد التوضيح فلا باس بالنقص
وعدم التصريح ومنقطع وهو المذكور بعدها اى الا
او احدى اخواتها حال كونه غير مخرج مدلوله عن متعدد
للعلم بعدم دخوله فيه باعتبار المفهوم كجاءني القوم
الا حمارا والمراد كجاءني القوم الا زيدا مشيرا الى
جماعة خالية عن زيد وعدم الدخول في المراد في هذا
القسم بالقرينة كالاشارة وفي الحكم بباب الا واما
في المتصل فكلاهما بباب الا فلا يلزم تداخل القسمين
اى المراد والحكم
والمستثنى مطلقا ولذا اظهر منصوب وجوبا بقرينة قوله

ويجوز فيه النصب ان كان بعد الا احتراز عن سوى
وسواء وغير اذ لا نصب بعدها بل جر وعن خلا وعدا
وليس ولا يكون فان النصب بعدها غير مقيد بكونه
في موجب تام غير الصفة بيان للواقع لئلا يذهل اذ لا
يكون بعدها المستثنى حتى يحترز عنه لاختلاف حكمه
في كلام موجب اى مثبت لا نفي ولا نهي ولا استفهام
فيه اذ لا يجب النصب في غيره بل يجوز هو ويختار البدل
تام اى مذكور فيه المستثنى منه اذ لولاه لكان مفرغا
وهو لا يصح في الموجب الا قليلا كما سيجيء قيل وجه وجوب
النصب فيه مشابهته بالمفعول في كونه فضلة مجيئه
بعد تمام الكلام وتعذر البدل لان المبدل منه في حكم
والتفريغ في الموجب قليل
التنحية فيكون في حكم التفريغ ورد بان المبدل منه ليس
مطروحا بالكلية حتى يفسد المعنى وفرق بين نفس الشيء وما
في حكمه وقيل ان البدل في قوة تكرير العامل فيلزم الايجاب
في المستثنى ايضا واما في غير الموجب فلا يلزم ذلك لجواز
اعتبار تكرير اصل العامل بترك النفي العارض ورد بان
معنى تكرير العامل ليس الا اعتبار ذات العامل مع قطع النظر
عن الايجاب والسلب ولهذا جاء زيد لا عمرو في العطف
مع انه في قوة تكرير العامل فظهر ان الوجه فيه الاستقراء
ليس الا نحو جاءني القوم الا زيدا ومقدما على المستثنى
منه عطف على خبر كان وهو في كلام موجب وبعد الا متعلق

به قدمه عليه ليشاركه فيه المعطوفان عليه لان
اى بقوله في كلام موجب
المعطوف على المقيد بقيد متقدم يشاركه فيه ولذا
اعني في كلام موجب
لم يعد كان في هذين كما اعاد فيما بعدها فتبصر وجه
الوجوب تعذر البدل لامتناع تقديمه على المتبوع نحو جاءني
الا زيدا احد او منقطعا وجه الوجوب ما مر ان الا فيه
بمعنى لكن فيعمل عمله نحو جاءني القوم الا حمارا اى لكن
حمارا لم يجيء قدم ما هو واجب النصب بعد الا لانه
المقصود الاصلي ببيان ما هو ملحق بالمفعول لكونه مستثنى
والمنصوب بالمفعولية او بكونه خبر ليس ولا يكون قد بين
في مقام آخر وانما ذكرها التتميم بحث المستثنى والمنقطع
وان بين في مقام آخر لكن قدم هنا ايضا للاشتراك بما قبله
في كونه بعد الا وفصل بينه وبين جائز النصب بما ليس من
اى واجب النصب
ذلك الملحق للاشتراك في وجوب النصب واذا كان بعد خلا
او بعد عدا لكونه مفعولا به وفاعلهما راجع الى فاعل الفعل
المتقدم او مصدره او الى بعض مضافا ومطلق نحو
جاءني القوم خلا او عدا زيدا اى خلا او عدا الجائي منهم
او مجيئهم او بعضهم او بعض منهم زيدا وهما في محل النصب
على الحالية ولم يظهر معهما قد اصلا والفاعل ليكون
اشبه بالا وخلا في الاصل لازم يتعدى بمن فحذفت
واوصل الفعل او ضمن معنى جاوز والتزم الحذف والتضمين
في باب الاستثناء ليكون ما بعده في صورة المستثنى بالا التي هي

تم الباب في الاكثر اي المستثنى منصوب بعدهما
على انهما فعلان في اكثر الاستعمال او بعد ما خلا او بعد
ما عدا لكونه مفعولا به ايضا لان ما فيهما مصدرية مختصة
بالفعل فلا يكون مجرورا بعدهما اصلا وهما حالان بتاويل
للمصدر باسم الفاعل وظرفان بتاويل زمان مضاف
نحو جاءني القوم ما خلا او ما عدا زيدا اي خاليا او مجاوزا
الجائي منهم او مجيئهم او بعضهم او بعض منهم زيدا او وقت
خلو الجائي منهم او مجيئهم او بعضهم او بعض منهم او مجاوزته
زيدا وقال الفاضل العصام ولا يقدر الزمان في الكل
فيكون تقدير خلا زيدا زمان خلا زيد كما في مذ سافر
فيستغني عن التزام حذف قد او بعد ليس وبعد لا يكون
لكونهما خبرا عنهما والمستثنى يعمه كما يعم المفعول به نحو جاء
القوم ليس او لا يكون زيدا اي ليس او لا يكون الجائي
منهم زيدا وكل من هذه الافعال لا يستعمل الا في المتصل
الغير المفرغ ولا يتصرف فيها لقيامها مقام الحرف وقال
الفاضل العصام ان جعل منصوبا بها مستثنات دون
منصوبات تجاوز وما كان وما يكون تحكم صرف فالحق
ان هذه الكلمات صارت بمعنى الا كغير فح لا حاجة الى
بيان محل اعرابها ولا الى تصحيح فواعلها ولا الى توجيه
التزام ترك قد واضمار فواعلها وان النصب بعدها على
الاستثناء الا انهم تقيدوا الى هذه الامور رعاية لاصولها

لما رأوا من اعراب غير بمعنى الا رعاية لاصله والحق ان
تكلف الاعراب فيما لم يشاهد بعيد عن الاعتبار وكذا غيره
ويجوز فيه النصب على الاستثناء ويختار البدل لان
المستثنى فضلة مطلقا بخلاف البدل قدم النصب مع
كونه مرجوحا رعاية لمقتضى المقام واصالة اعراب المستثنى
وتبعية اعراب البدل في كلام غير موجب بعد الا اذ في
الموجب يجب النصب كما مر والمستثنى منه مذكور اذ لو لم
يذكر يكون على مقتضى العامل نحو ما جاءني القوم الا زيدا
والا زيد ويعرب المستثنى على حسب العوامل اي
اقتضائها اذا كان المستثنى منه غير مذكور فان كان
العامل رافعا فهو مرفوع وان ناصبا فمنصوب وان جارا
فمجرور نحو ما جاءني الا زيد وما رأيت الا زيدا وما
مررت الا بزيد ويسمى ذلك مفرغا بمعنى المفرغ له
العامل عن المستثنى منه المتروك وهذا في الموجب قليل
نحو يحرك الفك الاسفل عند المضغ الا التمساح لانه لا بد
وان يفيد الكلام ولا يفيد فيه الا نادرا بخلاف غير
الموجب والمستثنى مخفوض اي مجرور لكونه مضافا اليه
ولو صورة بعد غير وسوى بكسر السين وضمها مع القصر
وسواء بفتح السين وكسرها مع المد وهما ظرفان منصوبان
ابدا الا انهما في الاصل بمعنى مكان ثم استعير لمعنى البدل
ثم للاستثناء وعند الكوفيين يجوز خروجهما عن الظرفية

قوله اى برّئه الله تعالى يعنى فاعل حاشا ضمير الله تعالى اضمر من غير سبق ذكر لتعينه ولا يخفى ان حاشا زيد متعلق بالفعل المذكور وافضاوه الى زيد على وجه التبرئة من غير ملاحظة تبرئة الله تعالى اياه فالاظهر ان فاعل حاشا ضمير الفعل المتقدم انه ابعد المجيئ زيدا عن نفسه جعل امتناع المجيئ وانتفاوه عنه بمنزلة تبرئته اياه عصام رحمه الله

والتصرف فيهما رفعا وجرا ونصبا وبعد حاشا لكونه حرف جر فى الاستعمال الاكثر ومنصوب على المفعولية فى الاقل على انها فعل متعدد فاعله مضمر نحو ضرب القوم عمرا حاشا زيدا اى برّئه الله تعالى عن ضرب عمرو وعدا وخلا لكونهما حرفى جر فى الاقل واصل غير ان يكون صفة لدلالته على ذات مبهمة باعتبار معنى معين هو المغايرة ولذا كثر فى الاستعمال ويحمل على خلاف الاصل مع قلة على الا بالنقل الى معناه فى الاستثناء لاشتراك كل منهما فى مغايرة ما بعده لما قبله ولما علم اعراب ما بعده اراد بيان اعرابه نفسه فقال ويعرب المحمول على الا اى يظهر الاعراب فى غير المحمول على الا ولو حرفا فى المعنى لكونه اسما فى الاصل والصورة كاعراب المستثنى بالا لانتقال اعراب المستثنى اليه لما بجريه على التفصيل المذكور من وجوب نصبه لو فى موجب تام ومقدما او منقطعا باعتبار المضاف اليه وجواز الوجهين مع اولوية البدل فى غير الموجب التام والاعراب بحسب العوامل فى المفرغ واصل الا الاستثناء لكونه موضوعا له ولذا كثر فى الاستعمال وقد يحمل على غير فى الصفة على خلاف الاصل لما مر من الاشتراك اذا تعذر الاستثناء بكلا قسميه بان لم يعلم دخول ما بعده فيما قبله ولا عدم دخوله بل كان على الاحتمال اذ الحمل خلاف الاصل فلا يصار اليه بلا ضرورة فيكون ما بعدها صفة فى

واعلم ان اصل غير ان يقع صفة لما بينهما من معنى المغايرة الا ترى ان قولك زيد غير عمرو معناه زيد مخالف لعمرو ويدل على ذلك ايضا ان ضدها صفة لا محالة وهو مثل ولهذا القول مررت برجل غيرك فتصف به كما تصف بمثل فى قولك مررت برجل مثلك الا انهم يستعملونه فى الاستثناء قاعدة وتختلف الحكم بين جعل غير استثناء وجعلها صفة ويظهر ذلك فى قولك عندى مائة درهم غير درهم ان نصبته على الاستثناء لزمك تسعة وتسعون وان رفعت على الصفة لزمك مائة لان التقدير له عندى مائة الا درهم خلاصة الاعراب

واما اعراب الاسم الواقع بعد الا لانه كان حقه ان يعرف ما بعده لانه غير موازن الا وما بعده موزن ما بعده الا لكن الا حرف لا تتحمل الاعراب فقد خلف الى ما بعدها وغيرهم متمكن يتحمل الاسم عليه على الوجوه المذكورة شرح لباب

112

الظ واللفظ والا فالصفة فى التحقيق والمعنى هى الا ليس الا الا انها لما كانت حرفا فى الاصل والصورة اجرى اعرابها الذى كاعراب الموصوف فيما بعدها لعدم المانع فيه لا مستثنى لتعذر الاستثناء والتعذر قد يكون فى الجمع المنكور الغير المحصور نحو قوله تعالى لو كان فيهما اى فى السماء والارض آلهة جمع اله ولا دلالة فيها على عدد محصور الا الله فحمل على الصفة لعدم الجزم بالدخول وعدمه لفسدتا اى غير الله اى لخرجتا عن الانتظام وقد يكون فى المعرف كجاءنى الرجال الا زيد اذا لم يوجد قرينة العهد والاستغراق فلا يعلم الدخول ولا عدمه فيتعذر الاستثناء على ما صرح به الاندلسى والمالكى وقد يكون فى غير الجمع نحو جاءنى رجلان الا زيد وقد يكون فى المحصور نحو جاءنى مائة رجل الا زيد والمنصوب التاسع من ثلثة عشر خبر باب كان اى الافعال الناقصة وهذه احسن واخصر من عبارة الكافية ولم يعرفه لظهوره مما سبق قدمه لكونه معمول الفعل ولو ناقصا بخلاف الاتى فانه معمول الحرف وامره اى خبر باب كان كامر خبر المبتداء فى كونه واحدا ومتعددا ومفردا وجملة وغير ذلك ويجوز حذف كان لكثرة استعماله دون غيره لعدمها وهذه احسن واوضح من عبارة الكافية عند قرينة نحو الناس مجزيون باعمالهم ان كان عمله خيرا

مبحث خبر باب كان

لانه لما بين فى بحث الفاعل ان باب كان لا يدل الا على الزمان والخبر فى الاصل وبقى ان المرفوع اسمه ومنصوبه خبره ظهر انه الاسم المسند اليه الفعل الخبر لكونه مسندا ثم علم منه ان تعريف باب كان عليه

بجزاؤه خير وان كان عمله شرا فجزاؤه شر ويجوز في
مثله اي مثل هذا الكلام في مجي اسم بعد ان ثم فاء ثم اسم
اربعة اوجه نصب الاول ورفع الثاني كما في المتن وهذا
اقوى لقلة الحذف وقوة المعنى وعذوبته وعكسه اي ان
كان في عمله خير فكان جزاؤه خيرا وهذا اضعف لضديته
على الاول ونصبهما اي ان كان عمله خيرا فكان جزاؤه
خيرا ورفعهما اي ان كان في عمله خير فجزاؤه خير وجرهما
بتقدير حرف الجر ليس بقياس بل سماعي نحو المرء مقتول
بما قتل به ان سيف فسيف اي ان كان قتله بسيف فقتله
بسيف والعاشر اسم باب ان وجه عدم التعريف مثل ما مر
قدمه لكونه معمول ما هو مشبه بالفعل التام وهو كالمبتدا
الا في صحة وقوعه نكرة صرفة ولو مع تعريف الخبر ذكره
الفاضل العصام لكن لا يجوز حذفه الا للضرورة لان
كونه معمول الباب انما يظهر بالعمل فيه ولا يظهر العمل
في المحذوف قال في الامتحان ولا بد من استثناء ضمير الشان
لانه يجوز حذفه اذا لم يليه فعل صريح والحادي عشر اسم
اسم لا التي لنفي الجنس قدمه لان عامله مشابه لان
فبينهما شدة اتصال ولان عمل ما ولا مختص ببعض اللغة
بخلاف لا هذه فلها رجحان عليهما نحو لا غلام رجل جالس
عندنا وقد مر شرط العمل في بحث العامل وقد يحذف اسم لا عند
وجود الخبر كما يحذف الخبر عند وجود الاسم والا يلزم الاجحاف

نحو لا عليك اي لا باس والثاني عشر خبر ما ولا
المشبهتين بليس قدمه لانه اسم وهو اصل في المعمولية
وهو مثل خبر المبتداء والمنصوب الثالث عشر من ثلثة
عشر المضارع الداخل عليه احدى النواصب الاربع نحو
لن يضرب واما المجرور من الاقسام الاربعة للمعمول
بالاصالة فاثنان الاول المجرور بحرف الجر وقد مر بيانه
في بحث حروف الجر والثاني المجرور بالاضافة معنوية ولفظية
ولا يجوز تقديمه اي المجرور بالاضافة ولا تقديم معموله
على المضاف لان الاضافة تقتضي اتصال المضاف اليه
باخر المضاف في اللفظ والتقديم ينافيه وعدم جواز تقديم
معموله يكون اولى الا ان يكون المضاف لفظ غير فيجوز
تقديم معمول المضاف اليه عليه نحو انا زيدا غير ضارب
لكونه بمعنى لا ضارب لتضمنه معنى النفي ولذا اكد بلا
في غير المغضوب عليهم ولا الضالين فيكون الاضافة
كلا اضافة ولا يجوز الفصل بينهما اي المضاف والمضاف
اليه بشيء في السعة غير ما اي شيء سمع من العرب وحفظ
اي يجوز الفصل بهذا الشيء المسموع في السعة ولا يقاس
ما لم يسمع بل يقتصر عليه وهو ثلثة مفعول المضاف
وظرفه سواء كان المضاف مصدرا او صفة كقراءة
ابن عامر زين للمشركين قتل اولادهم شركائهم بنصب
الاولاد وجر الشركاء وقراءة بعضهم ولا تحسبن الله

مبحث خبر ما ولا

مبحث المجرور

مبحث اسم باب ان

مبحث اسم لا لنفي الجنس

يخلف وعده رسله بنصب الوعد وجر الرسل وكقوله
ترك يوما نفسك وهواها سعى في رداها وكقوله عليه
السلام وهل انتم تاركو لي صاحبي والقسم نحو هذا
غلام والله زيد ولا يجوز الفصل بينهما بشيء في
الضرورة الشعرية الا بالظرف كقوله لله در اليوم
من لامها قال في الامتحان والحق في هذا ما قاله ابن
هشام في التوضيح ان الفصل سبعة اقسام ثلثة
جائز في السعة وهو ما سبق واربعة تختص بالشعر
الفصل بمعمول لفظ غير مضاف وبفاعله وبنعته
وبالنداء كقوله تسقي امتياحا ندى المسواك ريقتها
اي تسقي ريقتها المسواك الامتياح الاستياك والثاني
كقوله ولا عدمنا قهر وجد صبي اي قهر وجد صبي
بالاضافة ثم رفع الوجد وكان فصلا والثالث كقوله
من ابن ابي شيخ الاباطح طالب اي من ابن ابي طالب شيخ
الاباطح والرابع كقوله كان برذون ابا عصام زيد
اي كان برذون زيد يا ابا عصام ولا يخفى ما بين كلاميه
في كتابيه من التنافي وقد يحذف المضاف بقرينة فيعطي اعرابه
للمضاف اليه لقيامه مقامه وهو اي اعطاء اعرابه له بعد
الحذف القياس والغالب نحو قوله تعالى واسئل القرية اي
اهل القرية وقد يبقى مجرورا على الندور وهو ليس بقياس
نحو قوله تعالى يريد الاخرة بجر الاخرة على قراءة اي ثواب

الاخرة وقد يحذف المضاف اليه بقرينة ايضا و
يبقى المضاف على حاله بلا تنوين عوض ولا بناء ان عطف عليه
ما اضيف الى مثل المحذوف فيكون كالمذكور ولذا لم
يعوض عنه التنوين ولم يبن نحو قوله يا من راى عارضا
اسر به بين ذراعي وجبهة الاسد اي ذراعي الاسد وهما
كوكبان نيران ينزلهما القمر وجبهة الاسد اربعة انجم
من منازله او كرر مضافا الى مثل المحذوف نحو يا تيم تيم البصير
تيم عدي بحذف المضاف اليه وهو عدي بقرينة المذكور
وبقي المضاف على حاله وذلك مذهب المبرد والسيرافي
ومذهب سيبويه انه مضاف الى عدي المذكور وتيم
الثاني تاكيد لفظي فاصل بين المضاف والمضاف اليه ويجوز
فيه الضم لكونه منادى مفردا معرفة ظاهرا وتمامه لا
ابا لكم فلا يلقينكم في سوءة عمر والتيم قوم عمر وابن لجا
وعدي اخوانهم والبيت لجرير حين اراد عمر التيمي الشاعر
ان يهجوه فقال جرير خطابا لبني تيم يا تيم المنسوب الى عدي
لا ابا لكم اي انتم ضعفاء لا ناصر لكم او انتم اولاد الزنا
مستحقون بالهجاء لا تتركوا عمر ان يهجوني فيلقينكم
في سوءة اي مكروه من قبلي يعني مهاجاته اياهم والا اي وان
لم يعطف ولم يكرر كذلك فلا يبقى بل ينون المضاف
اي يعطى التنوين اياه عوضا عنه اي المضاف اليه لعدم
ما يجعل المحذوف كالمذكور ان لم يكن المضاف غاية وحسب

ولا غير وليس غير منويا فيها المضاف اليه نحو وكلا اتيناه
ونحو حينئذ ويومئذ اى كل واحد وحينا ذكان كذا ويوم
اذكان كذا وان كان المضاف غاية وهي الجهات الست
وقد سبقت في بحث حروف الجر وحسب عطف على غاية ولا غير
وليس غير منويا فيها اى في تلك المذكورات من الغاية
وغيرها المضاف اليه بلا عوض اذ لو كان منسيا اعرب
المضاف مع التنوين نحو رب بعد كان خيرا من قبل وكذا لو
عوض عنه نحو كنت قبلا لعدم علة البناء وانما الاخيرين
لم يتعرض لهما لبني المضاف في كل منها الشبيه بالحرف في
الاحتياج على الضم جبرا لنقصها باقوى الحركات واما
المجزوم من الاقسام الاربعة للمعمول بالاصالة ففعل
مضارع دخله احدى الجوازم المذكورة سابقا في بحث العامل
في المضارع فان كانت الجوازم كلم المجازاة حرفا واسما
وقد عرف معناها تقتضي شرطا وجزاء لانها موضوعة للتعليق
امرين فتعمل فيهما لان مبنى العمل على الاقتضاء كما ان
الابتداء وكان وما ولا تعمل في الاسم والخبر لاقتضائها
مسندا اليه ومسندا وفيه رد لمن قال ان حرف الشرط
ضعيف فلا يستطيع العمل فيهما فتعمل في الشرط وهما
او الشرط وحده في الجزاء والجزم فيه بالجوار كالجر الجوارى
وقد مر وجه التسمية بهما وفي التسهيل انهما اسما الجملتين
وصوب الفاضل العصام بشهادة الرفع ان الجزاء اسم المجموع

الجملة الثانية اذا كانت اسمية فلا معنى لجعله اسما
لمجرد الفعل اذا كانت فعلية فان كانا اى الشرط والجزاء
مضارعين وذا الجود لوجود المطابقة بين اللفظ والمعنى
ولذا قدمه واطلاق المضارع عليهما باعتبار صدريهما
لان الجزم يظهر فيه وان كان المستحق له هو المجموع فلذا
سلك هذا المسلك فيما لم يظهر الجزم ولو جوازا فافهم
والاول اى الشرط فقط مضارعا والثاني ماضيا
بفاء او بدونه او جملة اسمية بغير فاء يعني ان كانا مضارعين
حال كون الجزاء بلا فاء لانها تمنع عن الجزم صرح به
في التسهيل وفي العبارة مسامحة والمراد اذ لا احتمال
لوجوده في الشرط حتى يحترز عنه بهذا القيد ولا حظ
منه للمعطوف اذ لا مدخل لوجود الفاء وعدمه في الجزاء
في وجوب الجزم وعدمه في الشرط المضارع فينبغي ان يعيد
عليه لئلا يتوهم الاشتراك والمراد بالمضارع ما لم يقارن
بلم ولما اذ لو قارن بهما لم يظهر فيه الجزم بكلم المجازاة
فضلا عن الوجوب لانجزامه بهما قبل دخولها فلا يدخل
في هذه القاعدة وان صدق عليه المضارع بلا فاء فالجزم
بها لفظا او تقديرا في المضارع شرطا او جزاء بلا فاء
واجب لوجود الجازم وصلاحية المحل وعدم المانع
ولو بوجه نحو ان تضرب اضرب ولا اضرب ونحو ان
تضرب ضربتك او فقد ضربتك او فانت مضروب

قال الفاضل العصام كون الاول مضارعا والثاني ماضيا
مستهجن لان فيه تاثير اداة الشرط في الابعد باخراجه
عن معناه مع عدم تاثيره في الاقرب ولذا لم يوجد في الكلام
القديم بل قال البعض لم يجئ الا في ضرورة الشعر وعلى هذا
ينبغي ان يقبح عطف الماضي على المضارع الا ان يقال ان
العاطف بمنزلة تكرار اداة الشرط وان كان الاول ماضيا
والثاني مضارعا بلا فاء وهذا اجود بعد الاول لما اذا كانا
ماضيين صرح به الرضي فافهم جاز الجزم بها لفظا وتقديرا
لوجود الجازم وصلاحية المحل وضعف المانع والرفع
في الثاني لضعف التعلق لحيلولة الماضي الذي ليس بمجزوم
لفظا وتقديرا وليوافق الاول لانه تابع له ولما الشرط
فجزم محلا لكونه ماضيا نحو ان اتاني آته او آتيه وان كان
الجزاء ماضيا سواء كان الشرط ماضيا ايضا او مضارعا
انما سلك هنا هذا المسلك مع عدم ظهور الجزم فيه ليظهر
وصف الماضي بالتصرف وكونه بمعنى المضارع ووصف المضارع
بكونه منفيا بلم او لما متصرف فالاخير متصرف كائنا بمعنى
المضارع لا بمعنى نفسه او مضارعا منفيا بلم او لما لا بلن
او ما او لا فان حكم هذه المنفيات يجيء فلا يجوز دخول الفاء فيه
لتحقق تاثير اداة الشرط فيه بقلب معناه الى الاستقبال
فاستغنوا فيه بالتعلق المعنوي عن الرابط اللفظي ولا يمكن
الجزم فيه لفظا وتقديرا لبناء الاول وانجزام الثاني

قبل دخول الاداة فيكون محلا نحو ان ضربت ضربت
اي اضرب او لم اضرب اي لا اضرب وان لم تضرب لم اضرب
لم اضرب وان تضرب ضربت والشرط في الاخير مجزوم
لفظا كما عرفت وفي غيره محلا وان كان الجزاء جملة اسمية
سواء كان الشرط ماضيا او مضارعا كما يشير اليه في
الامثلة او جملة ماضية بتشديد الياء اي منسوبة الى
الماضي بان كان صدرها ماضيا يرشدك اليه ما سياتي
من الامرية الى الدعائية او بتخفيفها اي ماضيا صدرها
فيكون وصف الجملة بها وصفا بحال جزءها كما في غير
متصرفة على الاول اي غير متصرف جزءها اذ لا يتصور
فيها التصرف حتى يحتاج الى نفيه بل هو وعدمه انما
يعتبر في الفعل وفي هذا تنبيه على ما نقلناه من التسهيل
وانما خص التنبيه بهذا لعدم ظهور الجزم فيه اصلا
وعدم داعي العدول عن هذا المسلك وليناسب
ما قبله او ماضيا بمعناه اي بمعنى نفسه لا بمعنى المضارع
فان حكمه ليس كذلك كما سبق ولعل مراده ان يقول كذلك
يرشدك اليه قوله او مضارعا مقترنا لكن سقط من
قلمه او من قلم الناسخ ماضيا وفي بعض النسخ ما بمعنا وما
اما اول الساقط او عبارة عنه ويمكن ان يكون او ماضية
ماضية بمعناه انما لم يقل بمعناها حتى يكون التقدير
او ماضية بمعناها لان المراد كون الماضي بمعناه لا كون

الجملة الماضية بمعناها ولئلا يتوهم رجاعه الى الماضية
الغير متصرفة وفساده مما لا يخفى فلا بد اى حين اذ كان
الجزاء ماضيا بمعناه من قد ظاهرة او مقدرة ليكون
نصا على الماضى بمعناه او مضارعا اى جملة مصدرة
بمضارع لم يقل مضارعية لان الاقتران بالسين
وغيره صفة المضارع لا الجملة مقرونا بالسين او سوف
او لن وما ليكون نصا على عدم تاثير الاداة لان الثلثة
الاول تدل على الاستقبال والاخير على الحال فالاداة
لا تحدث الاستقبال ولا تبدل اليه الحال او جملة فعلية
وفيه اشارة الى ما نقلناه عن الفاضل العصام فى وجه
التصويب انشائية كالجملة الامرية اى المنسوبة الى الامر
والنهيية اى المنسوبة الى النهى والاستفهامية والدعائية
اى المنسوبة الى الدعاء والتمنية والعرضية والتحضيضية
يجب دخول الفاء فيه اى الجزاء لعدم تاثير الاداة فيه
لوجوده قبلها فى البعض ولعدمه بعدها فى البعض فلم
يوجد التعلق المعنوى فاحتيج الى الرابط اللفظى فلا جزم
فيه لما مر ان الفاء مانع عنه ولعدم صلاحية المحل
فى البعض فافهم نحو ان ضربت فانت مضروب مثال
للاسمية ونحو قوله تعالى ومن يفعل ذلك فليس من الله
فى شئ مثال للماضية الغير المتصرفة من الافعال الناقصة
فان كرهتموه فعسى ان تكرهوا شيئا وهو خير لكم مثال

الغير

117

الغير المتصرفة من الافعال المقاربة وان كان قميصه
قد من قبل فصدقت اى فقد صدقت وقوله تعالى
ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل مثال الماضى بمعناه
اعلم ان من خصائص كان بقاؤه على المضى اذا كان
شرطا الا قليلا وبقاء غيره عليه نادر كذا فى الرضى
وقال ابن مالك رح كل ما دخل عليه ان وهو ماض
لا يمكن انقلابه الى المستقبل لا بد من تاويله بامر
مستقبل الى وان كان فقولك ان كنت احسنت الى
فشكرتك مأول بانه ان يظهر كونك محسنا الى
يظهر كونى شاكرا لك وان تعاسرتم فسترضع له
اخرى مثال المضارع المقترن بالسين ومن يبتغ غير
الاسلام دينا فلن يقبل منه مثال المضارع المقترن
بلن ونحو ان ضربك زيد فاضربه مثال الامرية او فلا تضربه
مثال النهيية او فهل تضربه مثال الاستفهامية وان
اكرمتنى فيرحمك الله مثال الدعائية وان جئتنى فليتك
مكرم او فالا تنزل وان كان اى الجزاء مضارعا بغيرها اى
بلا سين وسوف ولن وما مثبتا او منفيا بلا فيجوز الفاء
نظرا الى ان الاداة لم تؤثر من حيث انها لم تقلب معناه
فضعف التعلق المعنوى فاحتيج الى الرابط اللفظى
مع جواز الرفع نظرا الى ما مر من ان الفاء يمنع الجزم ويجوز
حذف الفاء مع الجزم نظرا الى وجود التاثير من حيث

انها خلصته للاستقبال اما في المثبت فظ واما في
المنفي بلا فلانها للنفي المطلق على الصحيح نحو ان تضرب
اضرب بحذف الفاء مع الجزم او فاضرب مع الرفع مثال
للمثبت وان لا تضرب لا اضرب بالحذف مع الجزم او فلا اضرب بها مع
الرفع قال سيبويه لا يقع بعد الفاء فعل يمكن جزمه بلا
جزم الا على اضمار يصير فيه ضمن الجزم مثل فمن يؤمن
بربه فلا يخاف اي فهو لا يخاف فيكون اسمية في التقدير
وقال ابن جعفر وهو اقيس لان المضارع يصلح ان يكون
جزاء بنفسه فلولا انه خبر المبتدأ لم يدخل عليه الفاء
وقال المبرد لا حاجة اليه وارتضاه الرضي والمص لان
ما ذكر في وجه الاقيسية مندفع بما ذكرنا في وجه
دخول الفاء عليه والصارف عن الجزم هو الفاء كما مر
ويعتبر الجزم في محل الجملة واما المعمول بالتبعية وهو
الثاني من النوعين الاخصر والانسب للاول الثاني لكن
غير الاسلوب لبعد ما بينهما وهو على ما في الكب
ما تبع سابقه في الاعراب وهذا تعريف جامع ومانع
لكنه غير مفيد للمبتدي لاستلزام الدور بل مفيد
لمن عرف هذه التبعية بتتبع الموارد مثلا ويحتاج
الى مجرد معرفة الاصطلاح ولذا تركه واكتفى
بتعريف اقسامه على ان مفهوم التعريف حاصل عند
مفهوم هذا اللفظ بعد معرفة المعمول بالاصالة ولو سلم

بحث المعمول بالتبعية

عدم حصوله بها فهو حاصل ببيان الاحكام فافهم
وفي تعريف ابن الحاجب خلل آخر بيّنه في الامتحان
نخمسة بالاستقراء ولا يجوز تقديم شيء منها
اي الخمسة على متبوعها في السعة واما في الضرورة
الشعرية فيجوز تقديم العطف بالحروف كقوله عليك
ورحمة الله السلام وعاملها عامل متبوعها كما هو
مذهب سيبويه اما في الصفة والتاكيد وعطف
البيان فلان المنسوب الى المتبوع في قصد المتكلم منسوب
الى التابع تابعه فلما انسحب حكم العوامل ونسبته عليهما
حتى صار كمفرد منسوب اليه وكان الثاني هو الاول في المعنى
انسحب عمله ايضا عليهما معا ليحصل المطابقة بين اللفظ
والمعنى واما جعل العامل فيها معنويا كما ذهب اليه الاخفش
فخلاف الظاهر اذ المعنوي بالنسبة الى اللفظي كالشاذ
النادر او مقدرا كما ذهب اليه البعض فخلاف الاصل ايضا
فلا يصار الى الامر الخفي اذا امكن العمل بالامر الجلي واما
في البدل فلان المبدل منه في حكم المطروح فكان العامل
باشر الثاني ووافقه فيه المبرد والسيرافي والزمخشري
وابن الحاجب واما جعل العامل فيه نظير الاول لا نفسه
كما جعل الاخفش والدماميني والفارسي واكثر المتأخرين فخلاف
الظاهر ايضا والاستدلال بمثل قوله تعالى لجعلنا لمن يكفر بالرحمن
لبيوتهم حيث عمل في البدل نظير عامل المبدل منه وهو اللام ممنوع

اذ ليس كل من البدل والمبدل منه المجرور فقط بل مع الجار
والعامل فيهما هو جلنا لا اللام وامّا الاستدلال
بان البدل مستقل ومقصود دون المبدل منه فيؤيّد
مذهب سيبويه كما سبق لا مذهبهم كما زعموا وامّا
فى العطف بالحروف فلان كون الحرف واسطة بين العامل
والمعمول هو القياس وتقدير العامل بعدها كما ذهب
اليه الفارسى وابن جنى خلاف الظ والقياس وجعله
حرف العطف بالنيابة كما ذهب اليه البعض بعيد لعدم
لزومها لاحد القبيلتين كما هو حق العامل واعرابها
اى الخمسة كاعرابه اى متبوعها ولو محلا او موهومًا نحو
يا زيدُ العاقل بالنصب ونحو بدا لى انّى لست مدرك
ما مضى ولا سابقٍ شيئا اذا كان جائيا فانّ سابق
مع كونه مجرورًا عطف على مدرك مع كونه منصوبًا
لتوهم الجر فيه لانه فى موضع يكثر فيه الجرّ بزيادة الباء
وامّا الرفع فى العاقل على احد الوجهين فى المثال المذكور
فليس باعراب ولا بناء بل هو لمجرّد المشاكلة والاتباع
كجر الجوار والتسمية بالرفع والجر مجاز المعمول الاوّل من
تلك الخمسة الصّفة قدمها لكونها اشدّ متابعة واكثر
استعمالا واوفر فائدة وهى تابع خرج به غيره من المعمولات
يدلّ بهيئة تركيبه مع متبوعه دلالة تضمنية او التزامية
صارت بالغلبة والاشتهار حقيقية عرفية على ما صرّح

الصفة

به الفاضل العصام فى الاطول شرح تلخيص المفتاح على
معنى ثابت فى مدلول متبوعه ولا يدل عليه المتبوع خرج به
سائر التوابع ودخل الوصف بحال الموصوف نحو جاءنى رجل
حسن فان حسن باعتبار تركيبه مع رجل يدل تضمنا
على حسنٍ ثابت فى الرجل والوصف بحال المتعلق كرجل
حسنٍ غلامُه فانّ حسن باعتبار اسناده الى فاعله يدل على
حُسن قائم بالغلام وباعتبار تركيبه مع المتبوع بعد اعتبار
هذا الاسناد يدل على معنى حاصل فى المتبوع وهو كونه بحيث
يحسن غلامه وانما سمى وصفا بحال المتعلق مع انه يصدق
عليه ايضا انه يدل على معنى فى متبوعه لجريان الاعراب على ما
يدل على حال المتعلق وللتمييز بينهما لاختلاف احكامهما
ثبوتا مطلقا غير مقيد بزمان النسبة اليه وعلى ما قررنا
لا يرد البدل والعطف بالحرف فى مثل اعجبنى زيد علمه او وعلمه
والتاكيد فى نحو جاءنى القوم كلهم واجمعون للدلالة على الشمول
لان دلالة كل منها ليست بتضمنية والتزامية ولو قيل ان
هذا خلاف المتبادر كما صرح فى الامتحان فيخرج مطلقا اذ دلالة
كل منها مقيد بزمان النسبة الى المتبوع كما صرح به الفاضل
العصام وما قيل ان هذا قيد للدلالة لا للظرف اى دلالة
مطلقة غير مقيدة بخصوصية مادة بل بهيئة تركيبه مع متبوعه
ودلالة الامثلة المذكورة بخصوصية موادها فردّه المصنف بانه
ليس لغير العطف من التوابع مع متبوعاتها هيئة مخصوصة

ولذا قد يجوز في تابع ان يكون نعتا وبدلا وبيانا نظرا
الى اختلاف المعانى وان اتحد اللفظ والهيئة التركيبية
على ان الظ على هذا التوجيه التانيث وانما ترك ذكر الفائدة
لانه وظيفة المعانى ويجوز تعدده لما مر في الخبر نحو جاءني
الرجل العالم الفاضل ويجوز وصف النكرة حقيقة او حكما
كالمعرف باللام للعهد الذهني لكن لا توصف الحكمية الا
بجملة فعلية فعلها مضارع نحو قوله ولقد امر على اللئيم
يسبني كما لا توصف بشئ من المفردات الا بنكرة
يمتنع دخول اللام عليه نحو مررت بالرجل مثلك او خير
منك بالجملة لخلوها عن التعريف مع دلالتها على معنى
في المتبوع كالمفرد الخبرية لا الانشائية لانها لا تقع
صفة الا بتاويل بعيد كما اذا قيل جاءني رجل اضربه
اى مقول في حقه اضربه اى مستحق لان يؤمر بضربه قال
الفاضل العصام قيدها بها هنا واطلقها في الخبر اشارة
الى جواز كون الانشائية خبرا بلا تاويل دون الصفة
لانها لتقييد الموصوف بامر يعلم المخاطب انتسابه والانشائية
غير معلوم النسبة قبل التكلم والمقصود من خبر المبتدا ليس
الا افادة نسبة غير معلومة للمخاطب وهو كما يجهل النسبة
الخبرية يجهل النسبة الانشائية ويلزم فيها الضمير الراجع
الى تلك النكرة للربط ولولاه لظنت في بادي الراي اجنبية
وانما التزم فيها الضمير دون الخبر لان توجه المخاطب

اليه فوق توجهه اليها فليس ههنا مظنة الغفلة
عما لا يظهر الا بمزيد توجه ولذا بالغوا في ربط
الحال ايضا فوق المبالغة في ربط الخبر نحو جاءني رجل
قام ابوه وقد يحذف الضمير لقرينة نحو واتقوا يوما
لا تجزي نفس عن نفس اى فيه ويوصف اى يقع الوصف
بحال الموصوف بحسب الدلالة ولو يجوز مفردا كان الوصف
او جملة ولذا قدم بيان كونه جملة على هذا البحث فزيد
الحسن من هذا القبيل وان كان الحسن في نفس الامر
هو وجهه او عينه او غيرهما وبحال المتعلقه كذلك
فزيد الحسن نفسه وذاته من هذا القبيل وان كان الحسن
هو زيد يعني يوصف بلفظ يدل على معنى قائم بالمتعلق
ويجري الاعراب عليه باعتبار معنى اعتباري حاصل في
الموصوف باعتبار تركيبه معه ولما قسم الى قسمين اشار
الى اختلاف احكامهما وتفصيلها فقال فالاول اى الوصف
بحال الموصوف يتبعه اى الموصوف في عشرة امور توجد
في كل تركيب اربعة لاتحادهما في المعنى في التعريف والتنكير
حقيقة او صورة كما في الجملة والافراد والتثنية والجمع
والتذكير والتانيث والاعراب ترك حذرا عن التكرار
ولا وجه لاستثناء ما يستوي فيه المذكر والمؤنث لاشتراكه
بينهما فالتبعية حاصلة وذكر الواو في الجميع لارادة
النوع من الجانبين ولو اريد كل الافراد منهما الذكر او الا ف

الاثنين نحو جاءني رجل عالم وجاءتني امراة صالحة والثاني اى الوصف بحال المتعلق في الاولين من السبعة اى التعريف والتنكير فقط دون الخمسة الباقية وحكمه فيها قد علم في بحث الفاعل ولذا لم يقل وفي البواقي كالفعل كما قال ابن الحاجب اذ لم يسبق في كلامه ذلك على ان هنا في كلامه حوالة على غير المعلوم فيحتاج الى انتظار شديد نحو جاءني رجال راكب غلامهم او الزيدون الراكب غلامهم ولما توقف معرفة هذه التبعية على معرفة المعرفة والنكرة والمفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث وسبق بيان غير الاولين في بحث الفاعل اراد بيانهما فقال

بحث المعرفة والنكرة

والمعرفة ولله دره حيث لم يحوج الطالب الى انتظار شديد كابن الحاجب والبيضاوي قدمها مع ان بعض افرادها فرع النكرة لكونها اشرف وافيد وكون مفهومها وجوديا محضا ما اسم وضع وضعا جزئيا او كليا لشيء ملتبس بعينه اى بذاته المعينة من حيث انه معين فخرج به النكرة فان رجلا مثلا موضوع لمفهوم المعين من غير اعتبار تلك الحيثية فالذهن لا يلتفت من سماعه الا الى ذات المفهوم لا الى تعينه والرجل موضوع لهذا المفهوم من هذه الحيثية فالذهن لا يلتفت اليه الا معها وبهذا ظهر الفرق بين النكرة والضمير الراجع اليها فاسد واسامة كذا ذكره الفاضل العصام وقال

121

في الامتحان هذا لا يتناول المعرف باللام والنداء والاضافة فان الاشارة الى التعين خارجة عن وضعها حاصلة بالمجاورة في الاستعمال ولذا عدل عنه البيضاوي الى ما فيه اشارة الى معين وقال العلامة التفتازاني والاحسن ما قيل ان المعرفة ما وضع ليستعمل في شيء بعينه والنكرة ما وضع ليستعمل في شيء لا بعينه فالمعتبر في التعيين وعدمه ان يكون ذلك بحسب دلالة اللفظ ولا عبرة بحال الاطلاق دون الوضع ولا بما عند السامع دون المتكلم لانه اذا قال جاءني رجل يمكن ان يكون الرجل معينا عند السامع ايضا الا انه ليس بحسب دلالة اللفظ واختاره ابن كمال في الاصول وجعل بعضهم معنى هذا التعريف ما وضع ليستعمل في شيء بعينه واستبعده الفاضل العصام وبعضهم ما وضع لافادة شيء واستبعد ذلك الفاضل ايضا بان تعريف مقابله ليس بهذا المعنى ويمكن ان يقال ان الوضع اعم من الشخصي والنوعي والاشارة المذكورة في هذه الثلثة وان لم تكن داخلة في وضعها الشخصي لكنها داخلة في النوعي فبالنظر الى هذا لم يعدل عنه وما ذكره في الامتحان بالنظر الى الشخصي الذي هو المتبادر عند الاطلاق وفي كلام العلامة اشارة الى هذا حيث قال والاحسن والنكرة ما وضع لشيء لا بعينه اى غير معين هذا اذا كانت موضوعة لفرد ما من

مضمرات

الجنس كما ذهب اليه الرضي ولشئ لا ملتبس بعينه اى
من غير اعتبار تعينه اذا كانت موضوعة للماهية
المطلقة ويكون اعتبار الفرد من الخارج كالتنوين
وغيره ورجحه السيد السند في تصانيفه قاله
الفاضل العصام والمعرفة ستة انواع بالاستقراء
النوع الاول المضمرات فانها موضوعة لمعان معينة
من حيث انها معينة باعتبار امر كلي فان الواضع لاحظ
اولا مفهوم المتكلم الواحد مثلا من حيث انه يحكي عن
نفسه وجعله آلة لملاحظة افراده ووضع لفظ انا
بازاء كل واحد منها بخصوصه بحيث لا يفهم الا
واحد بخصوصه على ما هو راى المحققين من المتاخرين
لا بازاء القدر المشترك كما هو راى المتقدمين
قدمها لكونها اعرف مما عداها واعرفها ضمير المتكلم
لبعده عن الالتباس ثم المخاطب لوجود الالتباس
في الجملة فانه يتطرق فيه ما لا يتطرق في المتكلم
ثم الغائب فانه وان احتيج الى لفظ يفسره لكن هذا
بمنزلة وضع اليد عليه وهي اربعة اقسام بالنظر الى
ما قبله والى اعرابه القسم الاول مرفوع محلا متصل
قدمه اذ المرفوع عمدة والاصل في الضمائر الاتصال
ولا يسوغ المنفصل الا لتعذر المتصل وقد سبق
في بحث الفاعل والقسم الثاني مرفوع منفصل وهو هو

122

هي هما للمثنيين ولذا ذكره بعد المفردين ولو لم يذكر
كذلك لزم ذكره مرتين كما في عبارة غيره ولما كان
مشتركا بينهما ذكر الجمعين بعده فقال هم هن انت
بالفتح انت بالكسر انتما كهما انتم انتن انا نحن انما
بدا بالغائب رعاية لاسلوب الترقي ومن بدا بالمتكلم
نظر على اسلوب التنزل والقسم الثالث مشترك بين
منصوب متصل ومجرور متصل لا يفرق بينهما الا بتعيين
ما اتصل به فان تعين كونه جار المجرور وان ناصبا
فمنصوب وان اشتبه فمشتبه ولذا اختلف في ضمير
الضاربه قيل مجرور مضاف اليه وقيل منصوب مفعول
به وبهذا الاعتبار لم يجعل الاقسام خمسة كما جعلوا
نحو ضربه ضربها ضربهما مثل هما ضربهم ضربهن ضربك
ضربك ضربكما ضربكم ضربكن ضربني ضربنا ونحو له لها
لهما لهم لهن لك لك لكما لكم لكن لي لنا والقسم الرابع
منصوب منفصل وهو اياه اياها اياهما اياهم اياهن
اياك اياك اياكما اياكم اياكن اياي ايانا والنوع الثاني
من الستة العلم وهو ما لا يتناول غيره بوضع واحد
تركه لما في الامتحان ان نحو اسامة غير داخل فيه الا ان يدعى
ان تناوله للافراد مجاز ويخدشه عدم الفرق في
الاستعمال بينها وبين اسد فالحق ما قاله ابن
الحاجب والرضي من ان نحو مثلها تقديري كعدل عمر

العلم

لامور لفظية مثل امتناع اللام فمنع الصرف وهو
قسمان علم شخص نحو زيد وعلم جنس عينا او معنى
نحو اسامة وسبحان علم الحقيقة التسبيح على راى
قدمه على اسماء الاشارة لكونه اعرف منها لان مدلوله
متعين بحيث لا يشاركه ما يماثله وضعا واستعمالا
بخلافها فانها لا تعين لها وضعا بل استعمالا والنوع
الثالث من الستة اسماء الاشارات ولما دل الاسم
على الحد اكتفى به والاشارة حقيقة في الحسية الحاضرة
فيخرج المضمرات وسائر المعارف لان اشارتها ذهنية
ونحو تلك الجنة وذلكم الله مجاز لغاية الظهور فكانه
محسوس مشاهد قدمها على الموصول وذى اللام
لانها اعرف منهما لان معرفتهما بالقلب فقط بخلافها
فانها بالعين ايضا وهي مبتداء خبره محذوف مبتداء
خبره للمذكر المفرد اى الاشارة اليه ويمكن ان يجعل
مبتداء ثانيا بتقدير منها خبرا وللمذكر حالا من فاعل
الظرف او العكس والجملة خبر الاول وللمثناه اى المذكر
خبر مقدم ليكون الضمير اقرب الى المرجع ذان رفعا
مبتداء مؤخرا وذين بتقدير منها كذا وذين نصبا
وجرا وللمؤنث المفرد تا بقلب الذال في المذكر تاء اذ العاقل
هي الفرق بينهما بها وكذا جعل اصل السائر ذكره الفاضل
العصام وذي بقلب الالف ياء فرقا بينهما ايضا بالياء

التي هي علامة التانيث في تضرب بين قيل هي الاصل لكونها
بازاء ذا وتي بقلب الالف ياء مبالغة في الفرق وته
وذه بقلب الالف هاء وسكونها في الوقف والوصل
اجراء له مجرى الوقف وبكسرها بلا ياء وتهي وذهي
بوصل الياء وذات لم يذكرها لقلتها وللمثناه اى المؤنث
تان وتين قال في الامتحان وهذا يدل على ان الاصل
تا ولجمعهما اى المذكر والمؤنث اولى مدا وقصرا
فيكتب بالياء لان الفها مجهول الاصل ويرسم الواو
لئلا يلتبس بالحرف جر وحمل عليه الممدود ويلحق
اوايلها اى اسماء الاشارة حرف التنبيه للتنبيه على
المشار اليه قبل ذكره وهو ها لاشتهار اختصاص اما
والا بالجمل ما لم يلحق واخرها اللام فلا يقال هاذلك
وهاتلك لان حرف التنبيه لا يلحق للبعيد بخلاف
اللام فلا يجتمعان نحو هذا ويتصل باواخرها كاف
الخطاب تنبيها على حال المخاطب من التذكير والتانيث
والافراد وضديه وهو حرف لعدم حظه من الاعراب
اذ لا يمكن جعله تابعا لاسم الاشارة لتباينهما وعدم
القصد بالنسبة واسم الاشارة لا يضاف وقيل
لامتناع وقوع الظمقامها ومنع مستندا بنحو افعل وكحبيب
بان فيه دليل الاسمية وهو الاسناد اليه ولا يخفى ان هذا
كلام على السند واللازم اثبات المقدمة الممنوعة ولذا هذا

فيقال في المذكر المفرد ذاك بالفتح وفي المؤنث المفرد
ذاك بالكسر وفي تثنيتهما ذاكما وفي الجمع المذكر ذاكم وفي
المؤنث ذاكن انما تصرف بهذا التصرف مع ان الحرف
لا يتصرف لكونه على صورة الاسم وعدم اصالته في
الحرفية وكذا اي مثل ما ذكر او لفظ ذا في تصرف حرف
الخطاب المتصل بآخر البواقي من ذان الى اولاء نحو ذانك
الى آخره وتالك الخ وتانك الخ واولئك آه فيصير خمسة
وعشرين اذ حرف الخطاب خمسة انواع باشتراك
التثنيتين وكذا اسم الاشارة المستعمل مع حرف الخطاب
فضرب الخمسة في الخمسة يحصل ما ذكر قال البيضاوي
وجاء افرادهما مطلقا ويجمع بينهما اي حرف التنبيه
وكاف الخطاب لعدم المانع مع عدم اغناء احدهما عن
الاخر نحو هاذاك ويقال اي يقول العرب تلك في تي
واولالك في اولاء بالمد باللام مع حذف الياء لالتقاء
الساكنين في الاولى وقصر الهمزة في الثانية وهو جائز
على ما في التسهيل ويحتمل ان يكون الاولى بفتح التاء
وحذف الالف من تا لما مر لكنه قليل ولم يحذف
الالف في ذلك لخفتها بل كسر اللام على ما هو الاصل
في تحريك الساكن وذانك وتانك مشددتين لا المخففتان
للمتوسط حالكون كل من هذه الكلمات الاربع للبعيد
لان زيادة الحرف تدل على زيادة المعنى قيل التشديد

عوض

عوض عن الالف المحذوفة من المفرد وارتضاه الرضي
واستحسنه الدماميني ورده الفاضل العصام
بانه ينبغي ح ان تكونا للمتوسط كما بالتخفيف ثم قال
قد يقال ان من لم يجعل النون بدلا من اللام لم يجعل
المشددة للبعيد بل عند غير المبرد صيغ التثنية
سواء في القرب والبعد والمتوسط قول لا بعد
في حرف واحد فائدتين كالالف واللام في لفظة الله
واختصاص افادة البعد باللام ممنوع وقال المبرد
الاصل ذانلك وتانلك جعل اللام نونا وادغم ورده
ايضا بان الاصل كون الادغام بجعل الاول مثل الثاني
وهنا ليس كذلك اقول ذلك مع وجود مثل اطرد وامحي
على انه انما لم يجعل كذلك لامتناع تغيير الاول لكونه
علامة مع ان فيه مزية الغنة وبانه لا ادغام مع سكون
الثاني وقد عرفت ان اللام ساكنة كسرت لالتقاء
الساكنين ولا ساكن هنا قبلها حتى يلزم الالتقاء
اقول ان اراد انه لا ادغام مع بقاء السكون فمسلم
وغير مفيد وان اراد انه لا ادغام بعد زواله بالتحريك
فممنوع لجواز مثل لم يمد على انه يمكن ان يدخل اللام مكسورة
عنده كما ظنه الرضي وارتضاه الدماميني ورده ايضا
بانه لو كان بدلا عن اللام لم يصح هذان بالتشديد
مع ها كما لا يصح هاذلك وقد جاء اقول لعله لعدم

اللام لفظا فيجوز ان يجتمع الهاء مع البدل وان لم يجز
مع المبدل منه وقيل اللام كانت قبل النون وفيه انه
يلزم الفصل بين نون التثنية والفه باللام وان
الاصل دخوله بعد تمام الكلمة وقد جاء ذانيك
وتاينك بابدال النون ياء واما ثمه بالفتح وهنا
بالضم والتخفيف وهو لازم الظرفية اما منصوبا
او مجرورا بمن او الى لا غير وههنا وهنا بالفتح والتشديد
وهو الاكثر وجاء الكسر وهنالك فللمكان الحقيقي الحسي
خاصة لا تستعمل في غيره الا مجازا والثاني للقريب وما سواه
للبعيد والنوع الرابع من الانواع الستة للمعرفة الموصول
بغيره وهو معنى الاسمي واما الموصول بغيره فهي
الحرفي فذكره الفاضل العصام وهو في الاصطلاح
ما لا يصير جزء الا بجزئية وعائد ترك لانه لا يفيد
للمبتدي لاستلزام الدور بل يفيد لمن عرف عدم
صيرورته جزء في الاستعمال واحتاج الى مجرد
معرفة الاصطلاح ومعرفة الافراد تحصل بالتعداد
قدمه على المعرف باللام مع ان بينهما مساواة
لمناسبته لاسماء الاشارة في كونه من المبهمات ولا بد له
اي الموصول لجزئيته من الجملة من صلة ليكون بها
معرفة بان يشار الى معهود بمضمونها بين المتكلم والسامع
على ما هو وضعه ولذا قيدها بقوله جملة خبرية معلومة

للسامع

للسامع في اعتقاد المتكلم ليكون مضمونها حكما
معلوم الوقوع له قبل التكلم بها ولا حكم في المفرد
فضلا عن المعلومية والانشائية لا يعرف مضمونها
الا بعد ايرادها ولو كان الخبرية غير معلومة له لا تصح
ان يكون صلة وبما ذكرنا اندفع ما يقال ان الموصول
لو كان معرفة بالصلة لكان النكرة الموصوفة بالجملة
معرفة بها فيلزم عدم الفرق في من مثلا بين ان يكون موصولا
وموصوفا في مثل قولك لقيت من ضربته اما اندفاع
الملزوم فظاهر واما اندفاع اللازم فلان معنى الاول بحسب
الوضع لقيت الانسان المعهود بكونه مضروبا لك ومعنى
الثاني لقيت انسانا مضروبا لك وفيه تخصيص لكنه
ليس بوضعي والتفصيل يطلب من الرضي والدماميني شرح
التسهيل هذا على ما هو المشهور وقال الدماميني والعهد
غير لازم بل هو غالب وقد يراد به الجنس فيوافق صلته كقوله
تعالى كمثل الذي ينعق بما لا يسمع وقد يبهم الصلة
قصدا الى تعظيم الموصول كقول الشاعر فان استطع
اغلب وان يغلب الهوى فمثل الذي لاقيت يغلب
صاحبه فيها اي الجملة ضمير عائد الى الموصول للربط
به خص الضمير بالذكر لغلبته وقال صاحب التسهيل
او خلفه اي الضمير وقال الدماميني في شرحه المراد
به الظاهر كقوله يا رب ليلى انت في كل موطن وانت

الذی فی رحمة الله اطمع ای فی رحمته لکن قال ابو علی منهم
من لا یجیزه وقال بعضهم لم یجزه سیبویه فی الخبر
ففی الصلة اولی فظهر من هذا ما فی الامتحان ان
العائد عام کعائد المبتدا کذا فی التسهیل وقال الفاضل
العصام والاصل کون الضمیر غائبا لان الظواهر
باسرها غیب وقد یعدل عنه اذا کان الموصول او موصوفه
خبرا عن المتکلم او المخاطب نحو قول علی رضی الله عنه انا الذی
سمتنی امی حیدر ونحو انت الذی قلت واما اذا کان
کل منهما مخبرا عنه باحدهما او مشبها به فلا یجوز
الا الغیبة نحو الذی قال انا او انت فی الذی قلت
اغناء عن الاخبار بانا وانت ونحو انا کحاتم الذی وهب
المائین ولما اذا وجد ضمیران جاز المعاملة بکل منهما
علی خلاف الآخر نحو انا الذی قلت وضرب زیدا ویجوز
حذفه ای الضمیر کثیرا لو مفعولا وقلیلا لو مبتداء
او مجرورا عند قرینة اذ لا حذف بدونها الا منسیا
ولا یجوز هنا ولو مفعولا لکونه جزء من الصلة وهو
ای الموصول الذی هو للواحد المذکر واللام الاولی
حرف تعریف بالاجماع زیدت لئلا یکون وصف
المعرفة به کوصفها بالنکرة فانه فی حکم الصفات
المشتقة فی وقوع الاوصاف وشیء منها لا یکون معرفة
بدون اداة التعریف والثانیة اصلیة کالیاء عند

البصریین وزائدة عند الکوفیین لیفصل بین
الاولی والذال الساکنة التی هی الموصول ثم کسرت واشبعت
قال الفاضل العصام هذا مما لا یجلبه مناسبة فضلا
عن شاهد ثم القیاس فیه الکتابة بلامین اذ الاولی لیست
بجزء منه بل کلمة براسها لکن عدل عنه هنا لتنزیلها
منزلة الجزء منه للزومها له ولمثناه ای الواحد اللذان
رفعا واللذین نصبا وجرا وکتب فیه بلامین للفرق بینه
وبین الجمع وحمل علیه اللذان واللتان وجمعه المذکر
وقید التسهیل بالعاقل الذین فی الاحوال الثلث من
الرفع والنصب والجر والتی کالذی هی للواحدة المؤنث
ولمثناها ای الواحدة اللتان رفعا واللتین نصبا
وجرا ولجمعها المؤنث اللواتی وجاء فیه اللوا بحذف التاء
والیاء معا واللائی بالهمزة والیاء واللای بالیاء فقط
ساکنة او مکسورة واللاتی بالتاء والیاء واللات
بحذف الیاء اکتفاء بالکسر واللوائی بالهمزة والیاء قال
مولانا السید عبد الله فی شرح لب الالباب الظاهر
هذا واللواتی جمع الجمع وذا عطف علی الذی الواقعة
بعد ما الکائنة للاستفهام نحو ماذا صنعت اما بمعنی
ما الذی فالرفع اولی فی جوابه لیطابق السؤال فی کونهما
اسمیتین ویجوز النصب بتقدیر الفعل المذکور او بمعنی
ای شیء فالنصب اولی فیه لیطابق السؤال ایضا فی کونهما فعلیتین

لا یجعل به مناسبة نسخ

المعرف باللام

ويجوز الرفع على انه خبر محذوف ومن لذي العلم والمبهم
لا انه يجوز وما في الغالب لغيره ولصفات ذي العلم
والمبهم امره ويستوي فيهما الافراد والتثنية والجمع
والتذكير والتانيث كذا ذكره الفاضل العصام وأيّ
للمذكر وأيّة للمونث والالف واللام اي مجموعهما على
ما في شرح المفتاح للشريف والتفتازاني لا اللام وحده
على ما هو المختار في حرف التعريف فعلى هذا فالوجدان
يقول ال كهل ذكره في الامتحان لكن هذا مخالف لما
سبق ولعله تمشّى في احد الموضعين على احد الرأيين
وفي الاخر على الآخر الكائنان في اسم الفاعل والمفعول
بمعنى الذي في المذكر والتي في المونث والنوع الخامس
من الستة المعرف باللام سواء كان للعهد الخارجي
على ما هو المتبادر عند الاطلاق كما اشير بها الى
حصّة معينة من ماهية مدخولها اما فردا او افرادا
نحو جاءني رجل فاكرمت الرجل المعهود المذكور او للجنس
كما اذا اشير بها اليه من حيث هو هو فيسمى لام الحقيقة
نحو الرجل اي جنسه خير من المراة اي جنسها او من
حيث وجوده في ضمن كل الافراد فيسمى لام الاستغراق
كقوله تعالى ان الانسان لفي خسر الا الذين الآية
او في ضمن بعض الافراد بلا تعيين فيسمى لام العهد
الذهني نحو ادخل السوق واشتر اللحم حيث لا عهد

بحث العطف من التوابع

والمعرف بحرف النداء اذا قصد به معين نحو يا رجل
والا فنكرة نحو يا رجلا والمتقدمون لم يذكروه
لزعمهم انه داخل في المعرف باللام اذ اصل يا رجل
مثلا يا ايها الرجل والمص لم يسلك مسلكهم لكونه
تكلفا والنوع السادس من الستة المضاف الى احد
هذه الخمسة بالذات او بالواسطة مما يصح الاضافة
اليه ولا يلزم من ذلك الكلام صحة الاضافة الى كل
من افرادها فلا يرد انه لا يصح الاضافة الى المعرف
بالنداء وما ذا اضافة معنوية ان لم يتوغل في الابهام
كمثل وغير وقد سبق ان اللفظية لا تفيد تعريفا نحو
غلام زيد او بد غلامه وتعريفه مساو لتعريف
المضاف اليه عند الجمهور والتابع الثاني من الخمسة
العطف بالحروف اي المعطوف باحدها قدمه مع كونه
بالواسطة لاستقلاله لفظا وهو ظ ومعنى لكونه مقصودا
بالنسبة كمتبوعه بخلاف البواقي كما يجيء ولانه بدخول الواو
على الصفة يكون احق بالاتصال بها كما سيجيء في التاكيد
وترك تعريف ابن الحاجب لعدم صدقه في غير الواو والفاء
وثم وحتى الا بتكلف ارتكبه البعض واكتفى بما يفهم
من قوله وهو تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد
الحروف العشرة التي هي للعطف حقيقة فلا يرد الصفات
الواردة مع الواو لزيادة اللصوق كقوله تعالى وما

اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم على رأى
والتاكيدات الواردة بالفاء او ثم لمجرد التدرج والارتقاء
نحو بالله فبالله ووالله ثم والله وكون المعطوف على
الصفة مثل جاءنى زيد العالم والشاعر والكاتب صفة
نحوية ممنوع كيف ولو كان كذلك لاستحق الرفع من جهتين
وجعل الرفع الواحد اثرا لكلا المقتضيين ممتنع وجعله
لاحدهما والتقدير للاخر مما لم يقل به احد وهى اى تلك
العشرة ولقد احسن فى عدها هنا وابن الحاجب اخر الى
بحث الحروف فلزم الانتظار الطويل الواو للجمع مطلقا
والفاء له مع الترتيب بلا مهلة وتراخ فيكون للتعقيب
وثم للترتيب معها وحتى له معها ايضا لكنها فيه
اقل وهى فيه ذهنية لا خارجية كما فى ثم والمعطوف
بها جزء قوى او ضعيف من المتبوع ليفيد قوة او ضعفا
فيه فيصلح لان يجعل غاية للفعل المتعلق بالكل ويدل
انتهاء الفعل اليه على شموله جميع اجزاء الكل نحو مات الناس
حتى الانبياء وقدم الحجاج حتى المشاة فان المناسب
بحسب الذهن ان يتعلق الموت اولا بغير الانبياء ثم
بهم لانتفاع الناس بوجودهم وتقدم قدوم ركبان
الحجاج على رجالتهم وان لم يكن فى نفس الامر كذلك واو
واما وام لاحد الامرين او الامور مبهما غير معين
عند المتكلم وهذا بيان للمعنى المشترك بين الثلثة

128

والا فالاولان قد يجيئان للتفصيل والابهام
فيكونان ح لمعين عنده بخلاف ام وام المتصلة لازمة
للهمزة ولو تقديرا يليها احد المستويين والاخر ام
ويجاب بتعيين احدهما او كليهما او نفيهما لا بنعم
ولا لانها انما تستعمل فيما علم ثبوت احدهما عنده بلا
تعيين فيطلبه والمنقطعة للاضراب عن الاول مع الشك
فى الثانى فتستعمل فى الخبر نحو انها لابل ام شاة وفى
الاستفهام نحو ازيد عندك ام عمرو ولا لنفى ما وجب
للاول نحو جاءنى زيد لا عمرو فهى لازمة للايجاب
وبل للاضراب مع الايجاب كجاءنى زيد بل عمرو واما
مع النفى فلصرف حكم النفى عن الاول وجعله كالمسكوت
عنه على قول ولاثباته لما بعده على اخر ولكن فى عطف
المفرد للاثبات بعد النفى كما قام زيد لكن عمرو اى قام
عمرو فهو نقيض لا وفى عطف الجملة للاثبات بعد النفى
وللعكس فهو نظير بل كجاءنى زيد لكن عمرو لم يجئ وما
جاءنى زيد لكن عمرو قد جاء فهو لا يفارق النفى واذا عطف
اى العطف بالحروف او وقع العطف على الضمير المرفوع
المتصل بارزا او مستترا احترازا عن المنصوب والمنفصل
فانه لا شرط للعطف عليهما يجب تاكيده بمنفصل وقع
تركه يعنى ان شرط العطف عليه التاكيد به فالجزاء شرط
لشرطه بناء على ان الشرط اذا كان علة غائية للجزاء يكون

الجزاء شرط الوجود في الخارج ويكون مسببية الشرط بحسب
الذهن ولذا يفسر الشرط في مثله بالارادة كقوله تعالى
اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم ولذا لم يقيد
قوله يجب تاكيده باولا كذا حققه الفاضل العصام
ولما اوهم قوله آه جاز كون التاكيد مؤخرا عن العطف
مع انه ليس كذلك بيّنه بالمثال فقال نحو ضربنا انا وزيد
ونحو زيد ضرب هو وغلامه وجه الوجوب ان الفاعل
المتصل كالجزء من الفعل فيكون كالعطف على بعض حروف
الكلمة فبالتاكيد يظهر انه منفصل من حيث الحقيقة
ولا يجوز العطف على التاكيد لان المعطوف في حكم المعطوف عليه
فيلزم ان يكون المعطوف تاكيدا ايضا وليس كذلك الا
ان يقع بينهما فصل ولو بعد العاطف نحو قوله تعالى وما
اشركنا ولا اباؤنا فيجوز تركه اي التاكيد بلا قبح مع جواز
اتيانه لانه يطول الكلام فيحسن الاختصار كذا قالوا وقال
المصنف وفيه نظر اما اولا فلان الفصل قد يقع بحرف
واحد كما في الاية المتقدمة فالقول بحصول الطول به
حتى يغني عن الواجب خارج عن الانصاف واما ثانيا فلان
الاختصار على ما ذكروه استحساني فكيف يعارض الواجب
فضلا عن الرجحان واما ثالثا فلان الفصل بكلمة
اقل حرفا من التاكيد لما كفى كان ما ذكر في التاكيد مما لا يغني
انتهى فالوجه انهم لم يلتزموا الفصل بالتاكيد وغيره ليحصل به

النقصان

129

النقصان في التابع بالبعد عن متبوعه فيعارض مزيته
لاستقلاله على متبوعه الذي هو غير مستقل وهي سبب
استقباحهم العطف بدونه وفي الفصل بالتاكيد فائدة
اخرى وهي ايذان استقلال المتبوع بحسب الحقيقة
فيكون الفصل به افضل منه بغيره فلو قال واذا عطف
على الضمير المرفوع المتصل فصل ولو بعد العاطف كما قال
البيضاوي لكان اخصر وانسب وافيد تدبر وانما جاز
التاكيد والبيان له بلا فصل لكونهما غير مستقلين
معنى وان كانا مستقلين لفظا فلا يلزم ما لزم في المعطوف
من المزية وانما جاز البدل عنه بدونه مع كونه مستقلا
لفظا ومعنى كالمعطوف لكون متبوعه غير مستقل لكونه
في حكم التنحية فلا يلزم ايضا المزية المذكورة نحو ضربت
اليوم وزيد واذا عطف على الضمير المجرور ولان العطف
على المظهر المجرور جائز بدون اعادة الجار اعيد الخافض
حرفا او اسما الا انه لما اشتد الاتصال بينهما لكون
الاحتياج من الطرفين لفظا ومعنى بخلاف الفعل والفاعل
المتصل كانا كواحد فاشتد توهم العطف على بعض حروف
الكلمة فلم يغن الفصل بل لزم اعادة الجار نحو مررت بك
وبزيد وجره بالاول والثاني كالعدم معنى بدليل
قوله والمال بيني وبينك اذ بين لا يضاف الا الى المتعدد
وقيل بالثاني كما في الحرف الزائد نحو كفى بالله ثم انه هنا

مذهب البصرية في حالة الاختيار ويجوزون تركها
حالة الاضطرار وجوّزه الكوفيون حالة الاختيار
ايضا مستدلين بالاشعار والمعطوف في حكم المعطوف
عليه فيما يجب ويمتنع له من الاحوال العارضة له بالنظر
الى الغير فقط ومع نفسه الا ان يختص سببه باحدهما
فيختص العروض به ايضا نحو يا زيد والحارث وعمرو وعبد
الله ويا عبد الله وزيد فان سبب لزوم تجرد المنادى
عن اللام عن لزوم اجتماع آلتي التعريف لو لم يجرد مفقود
في المعطوف وسبب بناء زيدا عن كونه منادى مفردا معرفة
موجود في عمرو ولا في عبد الله فلا يصح ما زيد قائما
او بقائم ولا ذاهبا عمرو والا برفع ذاهب على ان يكون
خبرا مقدما لعمرو اذ لو نصب وجر عطفا على قائم
لكان خبرا عن زيد وهو ممتنع لخلوه عن الضمير الواقع
في المعطوف عليه العائد الى اسم ما ويجوز عطف شيئين
بحرف واحد على معمولي عامل واحد بالاتفاق لان قيام
الواحد مقام الواحد هو الاصل والمعقول نحو ضرب زيد
عمرا وبكر خالدا ولله دره حيث صرح بهذا ولم يكتف
كابن الحاجب والبيضاوي بمفهوم قوله ولا يجوز عطفهما
بواحد على معمولي عاملين مختلفين اذ الواحد لا يقوى
القيام مقامهما اظهر كالبيضاوي ما لم يظهره غيرهما
دفعا لتوهم الغلط وحمل العطف في كلام الغير لغويا

اى الميل او جعل على صلة للبناء المحذوف تكلف بارد
لا يدفعه كذا في الامتحان الا اذا تقدم الجار الذي
هو احدهما سواء ولي المخفوض العاطف او لا على رأي وهو
رأي الكسائي والفراء والزجاج والمروي عن الاخفش على
ما ذكره ابن هشام في المغني نحو في الدار زيد والحجرة عمرو
وفي الدار زيد وعمرو الحجرة ثم ان كان المراد به تقديمه
على الرافع والناصب يلزم ان لا يجوز مثل ان في الدار زيدا
والحجرة عمرا بل مثال المتن ايضا اذ تقديمه على المعنوي
غير متصور كما لا يخفى وان كان تقديمه على المرفوع والمنصوب
فيؤول الى تقديم المجرور كما وقع في عبارة الاكثر فيصح
المثالان فالعدول عن عباراتهم اتباعا لابن هشام
عدول ثم ان تلك الرواية عن الاخفش مخالفة لما في الرضي
نقلا عن الجزولي وغيره وما في التسهيل ان قوله انه يجوز
العطف اذا كان احد العاملين جارا واتصل المعطوف
بالعاطف كما في المثالين او انفصل بلا نحو ما في الدار زيد
ولا الحجرة عمرو وما زيد بقائم ولا قاعد عمرو وقال
الدماميني في شرحه وعزى هذا القول الى الكسائي والفراء
والزجاج ونسب ابن هشام الى الاعلم الشنتمري وهو
ايضا مخالف لما نقله الرضي عنه وارتضاه الفاضل
العصام وتلقاه الدماميني بالقبول حيث قال في شرح
التسهيل ان في هذا اربعة اقوال احدها قول الاخفش

وهو ما ذكر فى متنه والثانى انه يجوز مطلقا وهو الذى
نسبه ابن الحاجب الى الفراء والفارسى الى قوم من النحويين
ونقل ابن هشام عن البعض ان الاخفش منهم والثالث
الجواز بشرط تقديم المجرور فى المتعاطفين وهو
مذهب قوم منهم الاعلم الشنتمرى وابن الحاجب وان
اختلفا فى التعليل والرابع المنع مطلقا انتهى وهو
مذهب سيبويه والجمهور فيجعل الجر فى المعطوف
عندهم بمضاف محذوف او بحرف مقدر يدل عليه ما
قبل العاطف وهو الاصح عند صاحب التسهيل

التاكيد

والثالث التاكيد والافصح التوكيد كذا فى مختار
الصحاح هما فى اللغة التقرير قدمه مع ان البدل
بالاتصال بالعطف انسب لكونه مقصودا بالنسبة
مثله لانه قد يؤتى العطف فى اللفظى لما مر فيكون
التاكيد بهذا الاعتبار انسب بالعطف فافهم قال
الفاضل العصام لو اخر المعطوف عن سائر التوابع لكان
ترتيبها فى البيان كترتيب وقوعها فى التركيب وقد راعى
ذلك فى ذكر المفاعيل الخمسة ترك تعريفه وهو ما يقرر المتبوع
على ما يفهم من كلام البيضاوى بان يدل صريحا على ما
يدل عليه التاكيد اكتفاء بدلالة اسمه عليه ثم ذلك التقرير
قد يكون هو الملحق الاصلى وقد يجعل ذريعة الى دفع التجوز
او السهو او عدم الشمول كما بين فى المعانى فظهر عدم

الاختصاص بالنسبة او الشمول كما يشعر به عبارة
ابن الحاجب والحق من البيان والصفة الكاشفة لا الايضاح
لا التقرير وان لزمه ومن التوكيدية مثل نفخة واحدة
والهين اثنين تقرير جزء المتبوع فلا يلزم ان يصح اطلاق
التاكيد عليهما وهو قسمان لفظى سمى به لانه يقرر لفظه
كمعناه بخلاف المعنوى كما يجى وهو تكرير اللفظ الاول
اما بعينه او بموازنه مع اتفاقهما فى الحرف الاخير او مرادفه
فى الضمير المتصل ويجرى اللفظى فى الالفاظ كلها اسماء
او افعالا او حروفا او مركبات قال المص ومن هذا ايضا
يظهر الخلل فى تعريف ابن الحاجب وان امكن الجواب انتهى
بارجاع الضمير الى التكرير مطلقا لا الى التكرير الذى هو
التاكيد الاصطلاحى وتخصيص الالفاظ بالاسماء
ويكون المقو من هذا التعميم عدم اختصاصه بالفاظ
محصورة كالمعنوى ولا يخفى ما فيه من التكلف نحو جاءنى
زيد زيد وضربت انت وضرب ضرب زيد ولا لا او نعم نعم
فى جواب اقام زيد وزيد قائم زيد قائم ومعنوى لانه
يقرر معناه فقط هو مخصوص بالمعارف من الاسماء
لا يجرى كاللفظى فى الالفاظ كلها باتفاق البصريين
واما الكوفيون فقد جوزوا تاكيد النكرة بما عدا
النفس والعين اذا كان معلوم المقدار نحو درهم ودينار
ويوم وليلة لا نحو رجال ودراهم وهو اى المعنوى

نفسه وعينه بمعنى ذاته ويجوز الجر بباء زائدة فيهما
دون غيرهما نحو جاءني زيد بنفسه او بعينه
كذا في التسهيل وشرحه ويؤكد بهما الواحد والتثنية
والجمع والمذكر والمؤنث باختلاف صيغتهما افرادا وتثنية
وجمعا وتذكيرا وتانيثا تقول جاءني زيد نفسه وهند
نفسها والزيدان او الهندان انفسهما والزيدون انفسهم
والهندات انفسهن وكذا عينه وكلاهما للمذكر وكلتاهما
للمؤنث ويؤكد بهما المثنى لكونهما مثنى المعنى
كجاءني الرجلان كلاهما والمرءتان كلتاهما وكله يؤكد
به الواحد والجمع مطلقا باختلاف الضمير كقرأت
الكتاب كله والصحيفة كلها واشتريت العبيد
كلهم والجواري كلهن واجمع واكتع وابتع وابصع
بالمهملة او المعجمة كلها بمعنى اجمع يؤكد بها الواحد والجمع
باختلاف الصيغ كاخذت المال اجمع واشتريت الجارية
جمعاء وجاءني القوم اجمعون والنساء جمع وكذا البواقي
ولا يؤكد بكل وما عطف عليه الا ما يفترق اجزاؤه
حسا او حكما غير المثنى اذ الكلية والاجتماع لا يتصور
الا في ذي اجزاء واذا لم يصح افتراقها لم يكن في التاكيد
بهما فائدة وهذه الثلثة لعدم ظهور دلالتها
على الجمعية اتباع جمع تبع بالفتح بمعنى تابع لاجمع
تابع فان كون افعل الجمع فاعل مختلف فيه ذكره

الفاضل

الفاضل العصام لاجمع لظهور دلالته عليه
يقال تبعه اذا مشى خلفه او مر به فمضى معه فقوله
ولا تتقدم هذه الثلثة عليه اي اجمع اذا اجتمعت
معه وقوله ولا تذكر بدونه لعدم وفائها بالمعنى لما مر
في الفصيح وفي غيره تذكر بدونه عطف تفسير لهذه الجملة
وبيان لمعنى الاتباع فالاول ناظر الى الاول والثاني الى
الثاني وفي نسخ الكافية بالفاء بدل الواو فيكون
تفسيرية وتفصيلية واذا اكد المضمر المرفوع المتصل
بارزا او مستكنا بالنفس والعين اي باحدهما
اكد اولا بمنفصل وجوبا دفعا للبس بالفاعل في المستكن
وحمل عليه في البارز قال الفاضل العصام ويبطله
انهما بالمعنى المذكور لا يكونان الا تاكيدين فلا يتصور
الالتباس واقول لو سلم ذلك فالالتباس في ان المراد
بهما ذلك المعنى فهما تاكيدان او غيره فهما فاعلان
فافهم واما اذا اكد غيره بهما فلا لعدم اللبس والوجه
للحمل نحو ضربتك نفسك ومررت بك نفسك وكذا اذا
اكد بغيرهما لان اجمع واخواته لا تستعمل لغير التاكيد
وكل وكلا المضافين الى الضمير لا يقعان غير التاكيد ابتدا
فلا لبس نحو زيد ضرب هو نفسه او عينه وضربت
انت نفسك او عينك وانما لم يذكر هذا منصرا لبيان
النفس والعين مع انه حكمهما ومع وجود الاختصار

الى الكلام بالاضمار لان الكلام السابق مسوق
لبيان ذوات المؤكدات فلو ذكر هذا متصلا به لكان
الفصل به بينهما كالفصل بين العصا ولحائها وقدم
عليه كون الثلثة المذكورة اتباعا لاجمع وما يتفرع عليه
عكس ما فى الكافية ليتصل بيان الحكم ببيان الذات
ولا مقتضى للفصل بينهما كما فى الاول فافهم والرابع
البدل فى اللغة الخلف والمناسبة ظاهرة وهو فى
الاصطلاح المقصود بالنسبة ولذا قدمه على عطف
البيان عدل عما فى الكافية وهو مما نسب الى المتبوع لاحتياجه
الى التكلف كما اشار اليه المولى الجامى حيث قال اى
يقصد النسبة اليه بنسبة ما نسب الى المتبوع اذ من البين
انه ليس مقصودا بما نسب اليه كالمجئ فى مثل جاءنى
زيد اخوك فان المقصود ليس اخاك وقال الفاضل العصام
ويرد فيه نظر لان نسبة الى الاخ ليست مقصودة بنسبته
الى زيد بل هى مقصودة من ضمه اليه فلا بد من زيادة تمحل
وهو ان المقصود من النسبة الى المتبوع النسبة اليه
كما فى بدل الغلط او حال نسبته من التقرر والتمكن
فى الذهن كما فى البواقى ولخروج البدل من المنسوب عنه
نحو ضيق فى زيد اخوك اذ لا يصدق عليه انه مما يقصد
النسبة اليه بنسبة ما نسب الى المتبوع بل مما يقصد
النسبة اليه متبوعه الى شئ وما اختاره من قوله بالنسبة

133

مما صوبه الفاضل العصام دونه اى المتبوع خرج
ما عدا العطف بحرف الاضراب فقيل يخرج هو ايضا
لان متبوعه مقصود المتكلم ابتداء ثم يبدو له فيعرض
عنه ويقصد المعطوف فكلاهما مقصودان وهذا
سهو لانهم قالوا فى معنى الاضراب هو الاخبار الذى
وقع من المتكلم ولم يكن بطريق القصد وكذا صرف عنه
ببل وقالوا بدل الغلط ثلثة اقسام ذكر المبدل منه
عن قصد ثم ايهام الغلط وشرطه ان يرتقى من الادنى
الى الاعلى ويسمى بدل بداء نحو هند بدر شمس وغلط
صريح كما اذا اردت ان تقول حمار فسبق لسانك
الى رجل ونسيان المقصود وسبق اللسان الى غيره ثم
التذكر والتدارك ولا يقع الاخيران فى كلام الفصحاء
وان وقع فى كلامهم فحقه الاضراب عن المغلوط فيه
ببل فظهر ان لا فرق بين الاضراب وقسمى بدل
الغلط الا فى وجه التدارك فالفصحاء يزيدون بل
فيصير اضرابا والاوساط لا فيصير بدل غلط وان
الغلط والنسيان يقعان فى كلام الفصحاء لكن يضربون
عنهما والاوساط يبدلون فالوجه ان يزيد بلا عاطفة
كذا فى الامتحان وينتقض التعريف بصفة اى وهذا
واى هذا فى يا ايها الرجل ويا هذا الرجل ويا اى هذا
الرجل فانها المقصودة بالنسبة دونها كما لا يخفى

هو

كذا قال الفاضل العصام واقسامه اربعة بالاستقراء بدل الكل اى بدل الكل من الكل وهو المبدل منه ان صدقا اى البدل والمبدل منه الكلان على شئ واحد وان لم يكونا مترادفين او متساويين نحو جاءنى زيد اخوك وبدل البعض اى بدل هو البعض من الكل ان كان مدلول البدل جزء مدلول المبدل منه فى الخارج نحو ضربت زيدا راسه وبدل الاشتمال اى بدل مسبب غالبا عن اشتمال احد المبدلين على الاخر ان كان بينهما تعلق وملابسة بغيرهما اى الكلية والجزئية وفيه اشارة الى ان اشتمال كل منهما على الاخر ليس بشرط بل يكفى التعلق لكن لا مطلقا بل بحيث ينتظر النفس اى نفس السامع بعد ذكر الاول وهو المبدل منه وتتشوق الى الثانى وهو البدل نحو سلب زيد ثوبه فانه اذا قيل سلب زيد ينتظر السامع ويتشوق الى ذكر ما يسلب منه اذ هو ليس ذاته بل ما يحويه من الجلد والثوب وغيرهما وهذا هو الصواب واما اقتصار ابن الحاجب على الملابسة بينهما بغيرهما فيقتضى كون غلامه فى جاء زيد غلامه بدل الاشتمال وليس كذلك بل هو بدل الغلط وبدل الغلط اى بدل مسبب عنه ان كان ذكر المبدل منه غلطا صريحا او غيره فيشتمل اقسامه الثلثة الا انه خلاف الظاهر اذ المتبادر من الغلط ما هو الصريح وحينئذ لا يصح اطلاق قوله ولا يقع

134

آه ان رجع ضميره الى بدل الغلط مطلقا لو قوع القسم الاول فى كلامهم كما اعترف به نفسه وان رجع الى ما فيه الغلط صريحا بقرينة المثال بقى القسم الاخير مهملا مع انه لا يقع فى كلامهم ايضا فالوجه ان يختار عبارة البيضاوى فانها شاملة لها كما صرح به فى الامتحان نحو رايت رجلا حمارا ولا يقع فى الفصحاء بل يوردونه ببل ويجب وصف النكرة المحضة المبدلة من المعرفة فيه اشارة الى انه لا يلزم ان يطابق المبدل منه تعريفا وتنكيرا كما فى الوصف كجاءنى رجل غلام زيد بدل الكل اذ لا يتحد غيره مع المبدل منه فلا يضر تغايرهما فيهما انما وجب ليكون كالجابر لما فيه من نقص النكارة ولا يكون المقصود انقص من غيره من كل وجه نحو قوله تعالى بالناصية ناصية كاذبة ولا يبدل الظاهر من المضمر بدل الكل الا من الغائب نحو ضربته زيدا لان المضمر المتكلم والمخاطب اقوى واخص دلالة من الظاهر فلو ابدل منهما بدل الكل يلزم ان يكون المقصود انقص من غيره مع اتحاد مدلوليهما بخلاف البواقى لتغاير مدلوليهما فيها يقال اشتريتك نصفك واعجبتنى علمك واعجبتك علمى وضربتك الحمار وضربتنى الحمار والتابع الخامس من الخمسة عطف البيان وهو تابع جئ به لايضاح متبوعه ولا يلزم منه كونه اوضح من متبوعه لجواز حصول الايضاح بالاجتماع

بحث عطف البيان

وخرج به غير الصفة الكاشفة وخرجت بقوله ولا يدل
على معنى فيه اى فى متبوعه نحو اقسم بالله ابو حفص كنية
عمر ابن الخطاب رضى الله عنه عمر عطف بيان لمجموع
ما ذكرنا من المعمولات على ما ذكرنا ثلثون واما ما ذكره
ابن الحاجب منها على ما ذكره فستة وعشرون زاد فى
المرفوع اسم كان والمضارع المجرد عن النواصب والجازم
وفى المنصوب المضارع المنصوب وذكر بعد المجرور
المجزوم

الباب الثالث فى الاعراب

تذكر
ما سبق وهو فى الاصطلاح شيء حركة او حرفا او حذفا
جاء من العامل بواسطة لم يذكرها اكتفاء بذكرها
فى تعريف العامل فلا نقض بها فانها وان جائت منه
لكنها بلا واسطة يعنى جاء منه ذاتا وصفة معا كما
فى الاعراب بالحركة او صفة فقط كما فى الاعراب بالحروف
فان ذواتها ثابتة قبله مثل مثل مسلمون ومسلمين
صيغ موضوعة قبل التركيب حتى اذا اردت تعداد الجموع
السالمة المذكرة تقول مسلمون مؤمنون مصلحون
او تقول مسلمين مؤمنين مصلحين وكذا التثنية
وملحقاتهما والاسماء الستة المضافة فمسلمون ومسلمين
مثلا مترادفان فى اصل الوضع الا ان الواضع شرط استعمال
الاول عند ورود الرافع والثانى عند ورود الناصب
والجار لكنها اما غير دالة على شيء او دالة على جزء معنى

الجمع والتثنية وبعد العامل كلها دال على المعانى
الموجبة للاعراب فيتعدد الدلالة فى بعضها فحدث
فيها بسبب العامل صفة هى الدلالة كما يحدث فى الاعراب
بالحركة صفة هى الحركة الدالة على المعانى المقتضية ولهذا
الكلام مزيد تفصيل فى الامتحان فان شئت فارجع
اليه يختلف به اى بسببه صفة اخر المعرب لفظا او تقديرا
او محلا والمراد بالاخر هنا هو الحرف الملفوظ اخرا عند
الاضافة ولو فرضا فيشمل الحقيقى كدال زيد والمجازى
كباء قائمة وياء بصرى وواو مسلمون على ما هو المختار
عنده من ان كلا منها كلمة براسها قال المص الاعراب
معنيان عام وهو ما اقتضاه عروض معنى بتعلق العامل
ليكون دليلا عليه فان لم يمنع من ظهوره شيء فلفظى
وان منع حائل فى آخره فتقديرى او فى نفسه فمحلى و
هذا تابع لمقتضيه فيوجد فى غير الحروف والماضى والامر
بغير اللام وخاص بالاولين والانواع للعام وكذا محالها
واقسامها والمعرب فى الاصطلاح ما اشتمل على الخاص
انتهى فان كان المراد به العام يلزم ان يكون المراد بالمعرب
ما اشتمل عليه لكن هذا خلاف المتبادر لا الاصطلاحى
والا ينتقض التعريف بخروج المحلى الذى فى المبنى فلو قال
اخر الكلمة كما فى تعريف العامل لكان اصوب واظهر واسلم
من لزوم الدور بذكر المعرب وان لم يسلم منه بذكر العامل فافهم

وان كان المراد به الخاص وبالمعرب الاصطلاحي يخرج
الملحي المذكور من الحد والمحدود مع ذكره في الاقسام وجعله
استطرادا بالايناسب المرام كما لا يخفى على ذوي الافهام
ويمكن ان يقال انه اخرجه عن التعريف وادخله في التقسيم
تنبيها على انحطاط رتبته لكون المانع عن الظهور نفس
محله ثم انه لا يخفى على كل من التقريرين ان الجر
بالحرف الزائد ومثل رب والمضاف بالاضافة اللفظية
والجزم والنصب بان وان الداخلين على الماضي الواقع
موقع المضارع خارجة عن الحد والمحدود لعدم مقتضيها
فيكون التعريف للاعراب الاصلي لا الملحق به ولو اريد
بالاعراب ما يشملها وزيد في تفسيره او حمل عليها ولم
يعتبر فيه قيد الواسطة وبالمعرب ما اشتمل على هذا العام
لم يكن ما ذكر خارجا عنهما واما النقض بالواسطة
فمدفوع بان المتبادر من الباء السبب القريب وهي من
البعيد لكن يأباه ما نقلناه عنه وتعريفه للعامل
ولما اي للاعراب مطلقا لكن على التقدير الثاني بالاستخدام
فافهم تقسيمات اربعة بالاستقراء متداخلة اي
يدخل بعضها في اقسام الاخر لان هذه تقسيمات
متعددة باعتبارات مختلفة فلا يلزم التباين والاختلاف
بين جميع اقسامها بل بين الاقسام الخارجة من التقسيم
وهذا كتقسيم الاسم تارة الى المعرب والمبني والاخرى

الى المعرفة والنكرة مع ان كلا منهما اما معرب او مبني
التقسيم الاول منها تقسيمه بحسب الذات والحقيقة
ولذا قدمه فنقول هو اي الاعراب اما حركة وهي الاصل
فيه لخفتها وكونها ادل على المعنى ولذا قدمها او حرف
وهي ليست باصل لانتفاء علة الاصالة فيها لكن يكون
اعرابا لامر يقتضي ذلك كاغناء الحرف الصالح للاعراب
عن ايراد الحركة او حذف اي حذف احدهما للجزم ولذا اخره عنهما
والحركة ثلثة ضمة سميت بها لضم الشفتين عندها وفتحة
لفتح الفم عندها وكسرة لتسفل الفك الاسفل عندها
فكانه يكسر نحو جاءني زيد ورايت زيدا ومررت بزيد والحرف
اربعة واو والف وياء نحو جاءني ابوه ورايت اباه ومررت
بابيه ونون نحو يضربان ويضربون وتضربين والحذف
ثلثة حذف الحركة نحو لم يضرب وحذف الاخر نحو لم يغزو وحذف
النون نحو لم يضربا فالمجموع اي مجموع الاقسام الحاصلة
من هذا التقسيم عشرة وهو ظاهر والتقسيم الثاني
منها تقسيمه بحسب المحل فهو اي المحل الذي بحسب هذا التقسيم
اما معرب ومالابس بالحركات المحضة لا مع الحذف وبالحروف
المحضة لا معه وبالحركات مع الحذف وبالحروف مع الحذف
فالاول وهو ما بالحركات المحضة اما تام الاعراب ملتبس
او معرب بالحركات الثلث في الاحوال الثلث غير تابع بعضها
لبعض في بعض الاحوال بالضمة رفعا اي مرفوعا او حالة الرفع

الفتحة نصبا والكسرة جرا هذا هو الاصل ايضا اذ بالشركة
يختل الغرض فان الواحد اذا جعل علامة لشيئين على سبيل
البدل وجب للبس فيحتاج الى علامة اخرى فما وجد فيه
هذان الاصلان وهو ما ذكره بقوله فهو اى تام الاعراب
مما بالحركات المحضة الاسم المفرد لا المثنى والمجموع بقرينة
ذكرها بعده والجمع المكسر مذكرا او مونثا وهو ما تغير بناء
واحده للجمعية احترز به عن السالم مذكرا او مونثا اذ اعرب
الاول بالحروف واعرب الثانى ناقص المنصرف فانه لا يحتاج
الى علة وبيان وما خرج منهما او من احدهما فيحتاج اليهما
كما سيجئ واحترز به عن غير المنصرف لان اعرابه غير تام وعن
الاسماء الستة المضافة الى غير ياء المتكلم فان المنصرف
على ما فسره غير صادق على المعرب بالحروف كما سيجئ نحو جاءنى رجل
ورجال ورايت رجلا ورجالا ومررت برجل ورجال وناقص
الاعراب بالحركتين فقط وهو على نوعين الاول ما يكون
المتروك فيه الكسرة واشار اليه بقوله اما بالضمة رفعا والفتحة
نصبا وجرا فهو اى ناقص الاعراب بالحركتين المذكورتين غير
المنصرف نحو جاءنى احمد ورايت احمد ومررت باحمد وسيجئ
ترك الكسرة فيه وانما حمل فيه على النصب للمناسبة بينهما
فى كونهما علامة الفضلة بخلاف الرفع فانه علامة العمدة
والثانى ما يكون المتروك فيه الفتحة وهو ما اشار اليه بقوله
واما بالضمة رفعا والكسرة نصبا وجرا وهو اى ما بالحركتين

المذكورتين جمع المونث السالم وحمل نصبه على الجر ليكون
على وتيرة اصله وهو جمع المذكر السالم على ما سيجئ
نحو جاءنى مسلمات ورايت مسلمات ومررت بمسلمات
والثانى وهو ما بالحروف المحضة ايضا اى كما بالحركات
المحضة اما تام الاعراب بالحروف الثلثة فى الاحوال الثلث
على ما هو الاصل كما فى الاعراب بالحركة بالواو رفعا والالف
نصبا والياء جرا فهو اى تام الاعراب مما بالحروف المحضة
الاسماء الستة المضافة اذ غيرها بالحركة الى غير ياء المتكلم
اذ المضافة اليها بالحركة تقديرا كسائر الاسماء المضافة اليها
كما سيجئ المفردة اذ المثنى وجمع المذكر السالم وان كان
اعرابهما بالحروف لكنهما ليسا بتامى الاعراب وغير المكسرة
بالحركة لا بالحروف المكبرة اذ المصغرة بالحركة لا بالحروف
نحو جاءنى ابوه ورايت اباه ومررت بابيه وانما جعل اعرابها
بالحروف لانها اسماء اواخرها ثابتة فى حالة الاضافة
سماعا بخلاف دم محذوفة نسيا فى حال الافراد بخلاف
نحو العصا فاشبهت الزائدة فامكن جعلها علامة كما
فى التثنية والجمع والساكن لخفته من المتحرك فانقلب الحالة
هنا بسبب العارض فصار الحروف اصلا لخفته دون الحركة
بخلاف نحو دم اذ يحتاج الى زيادة حرف لمجرد الاعراب
وقد صار العين آخرا محلا للاعراب بحذف اللام نسيا
وبخلاف نحو العصا لان اللام لم يحذف نسيا اصلا فلم

يشبه الزائد فكان جزءا محضا من الكلمة والاعراب
وصف فتنافيا ولما لزم التحريك فى التصغير بسبب
سكون يا، عاد الى اصل الحركة ذكره فى الامتحان واما
ناقص الاعراب بالحرفين اما بالواو رفعا هذا هو الاصل
فيه كالضمة والالف فرع له فيه للضرورة ولكن النظر الى
هذا قدم الجمع على المثنى عكس ما فى الكافية واللب والياء
نصبا وجرا فهو اى ناقص الاعراب بهذين الحرفين جمع المذكر
السالم وهو ما لم يتغير بناء واحده للجمعية والتغيير
فى نحو سنين وارضين وثبين وقلين من الشواذ بعد
تحقق الجمعية واولو جمع ذو من غير لفظه وعشرون
واخواتها اى نظائرها من ثلثين الى تسعين نحو جاءنى
مسلمون واولو مال وعشرون رجلا ورايت مسلمين
واولى مال وعشرين ومررت بمسلمين واولى مال وعشرين
او بالالف رفعا والياء نصبا وجرا فهو اى ناقص الاعراب
بهذين الحرفين المثنى وقد سبق ما هو واثنان وكذا
اثنتان وثنتان وكلا وكذا كلتا بلا تنوين ولو بلا اضافة
قاله الفاضل العصام مضافا الى مضمر اذ لو كان مضافا
الى مظهر لكان معربا بالحركة التقديرية نحو جاءنى مسلمان
واثنان وكلاهما ورايت مسلمين واثنين وكليهما ومررت
بمسلمين واثنين وكليهما ووجه عدولهما عن الاصل الاول
قد سبق الاشارة اليه فى الاسماء الستة واما عن الثانى

فللاحتراز عن اللبس فى الاحوال الثلث فلزم التوزيع فالرفع
لكونه علامة العمدة احق بالامتياز الذاتى والتثنية لكونها
اكثر اولى بالالف الاخف ولكونه ضمير التثنية فى نحو ضربا
ويضربان والواو لكونه اخا الضمة وللجمع فرفع الجمع من الياء فلزم
اشتراك الاربع فى الياء ففتحوا ما قبلها فيها وكسروا فيه
ولما كان هذه الحروف دالة على معنى التثنية والجمع لم تتمحض
للاعراب بتمحض الحركة فلزم الجبر وايضا لم يمكن الحاق التنوين
الدال على التمكن حذرا عن الساكنين فزادوا نونا عوضا
منهما فبالنظر الى الاول لم تسقط مع اللام والوقف والى
الثانى سقطت بالاضافة عملا بالشبهين وكسروها فى
التثنية وفتحوها فى الجمع تعادلا وفرقا بينهما اذ قد تزول
العلامة الاولى بالاعلال نحو مصطفين ووجه الحاق
اثنين ولختيه ظاهر لانهما كالمثنى لفظا ومعنى واما كلا
فمفرد اللفظ ومثنى المعنى فراعوا فى الاضافة الى المظهر الاصل
اللائق بالاصل الاخف جانب اللفظ والى المضمر الفرع
جانب المعنى مع ان اللفظ ايضا اصل فى الاعراب وكذا كلتا
والحاق باب عشرين ايضا ظاهر لكونها كالجمع لفظا ومعنى
وكذا اولو وعدم النون للزوم الاضافة كذا فى الامتحان
والثالث وهو ما بالحركات مع الحذف لا يكون الا تام الاعراب
وهو اى الثالث قسمان لان محذوفه اما حركة او حرف
فالاول وهو ما كان محذوفه حركة الفعل المضارع

الذى لم يتصل باخره ضمير مرفوع بقرينة الآتى آذ با
تصال المنصوب لا يخرج عن هذا الحكم وهو صحيح الواو
للحال وهو فى عرفهم ما ليس اخره حرف علة فرفعه اى
رفع ذلك المضارع بالضمة ونصبه بالفتحة ولو تقديرا
كما فى الوقف ولا يخفى ان ليس المراد بهما علم الفاعلية والمفعولية
وجزمه بحذف الحركة ولو تقديرا كما اذا التقى الساكن
بعده نحو يضرب ولن يضرب ولم يضرب ولم يضرب القوم
والثانى وهو ما كان محذوفه حرفا الفعل المضارع
المذكور الذى لم يتصل باخره ضمير ان كان آخره حرف
علة واوا او ياء او الفا فرفعه بالضمة تقديرا لاستثقالها
عليها ونصبه بالفتحة ولو تقديرا كما اذا كان الاخر الفا
وجزمه بحذف الاخر مطلقا لان الجازم لما لم يجد الحركة اسقط
الحرف المناسب لها نحو يغزو ويرمى ويخشى ولن يغزو ولن
يرمى ولن يخشى ولم يغز ولم يرم ولم يخش والرابع وهو ما
بالحرف مع الحذف لا يكون الا ناقص الاعراب وهو اى
الرابع الفعل المضارع الذى اتصل باخره ضمير مرفوع
غير النون الذى هو للجمع المؤنث آذ المضارع لو
اتصل هو به لكان مبنيا كما لو اتصل به نون
التاكيد كما سياتى فرفعه بالنون ونصبه وجزمه
بحذفه لان الضمير المرفوع لما عد جزءا بدليل سكون
آخر ضربنا دون ضربنا جعلوا الاعراب بعده ولما لم يحتمل

الالف والواو والياء الحركة جعلوا اعرابه بالنون
لعدم امكان حرف العلة فحذفوها فى الجزم حذف الحركة
وحملوا النصب عليه دون الرفع لان الجزم بدل الجر والنصب
يناسبه فى مخرج اصلهما وكونهما علامتى الفضلة
فلذا يحمل على الجر دون الرفع فى الاسماء فيناسب بدله
فيحمل عليه فى الافعال ايضا نحو يضربان ويضربون وتضربين
ويرميان ويرمون وترمين ولن يضربا ولن يضربوا
ولن تضربى ولن يرميا ولن يرموا ولن ترى ولم يضربا
ولم يضربوا آه فالمجموع اى مجموع اقسام الاعراب الحاصلة
من التقسيم بحسب المحل تسعة ستة منها بانقسام كل
من الاول والثانى الى تام الاعراب وناقصه المنقسم
الى قسمين واثنان منها بانقسام الثالث الى قسمين وواحد
منها الرابع ولما ذكر فيما سبق المنصرف وغير المنصرف
وكان للثانى احكام اخر لا بد من معرفتها احتاج الى
بيانهما فقال والمراد فى الاصطلاح بالمنصرف سمى به
لكونه صرفا فى الاسمية ولذا سمى امكن او لرجوعه
عن الاقبال على الفعل بالمشابهة او لتغيره بدخول
الجر والتنوين او لازدياده به قدمه لاصالته ولكون
مفهومه وجوديا ما اى اسم دخله الجر بالكسر لتبادره
لاصالته كما سبق والتنوين لعدم مشابهته بالفعل وهذا
في تحقيق الزمخشري
لا يصدق على المعرب بالحروف وبغير المنصرف وسمى به لعدم ما ذكر

قوله فى مخرج اصلهما المخرج مصدر ميمى والمراد بالاصل الكسر والفتح ... فافهم

بحث المنصرف وغير المنصرف

قوله ولذا اى لكون المنصرف اسما صرفا لم يختلط بشبه الفعل سمى امكن اى كاملا تمكنا واثبت صرفا فى الاسمية ...

قوله فانه غير المنصرف على ما ذكره غير صادق على المعرب بالحروف لجريانه

في المنصرف فاسم معرب بالحركة تخرج المعرب بالحروف لان
المنع انما يتصور فيما شانه الدخول فيكون ذلك واسطة
بينهما كما صرح به في الامتحان لا يدخله الجر بالكسر
قدمه تنبيها على ان منعه بالاصالة لا بالتبع كما
زعم البعض والتنوين للتمكن لانه لما شابه الفعل في تحقق
الفرعيتين اذا الفعل فرع الاسم في الاشتقاق والافادة
وكل علة فرع لشئ منع منه ما منع من الفعل اعني الكسر
والتنوين ولما كان المقصود من التعريف معرفة الافراد ليجري عليها
الاحكام وهذه لا تحصل بتعريف ابن الحاجب بل بمعرفة جميع
العلل وشرائط تاثيرها وهي لا تتيسر الا بالتفصيل الاتي
بل العجمة ووزن الفعل منها محتاجان الى تتبع الموارد مع
ان فيه ذكر العلة التقريبية وهو مخل بالتعريف كما صرح به
في الامتحان ترك تعريفه واكتفى بما يفيد معرفة الاصطلاح
بحيث يحصل بها نوع معرفة وضبط للافراد بالوقوف
على الاستعمال في الجملة واحال تمام المعرفة الى التفصيل
الاتي فافهم وهو اي غير المنصرف على نوعين الاول سماعي
وهو ما يتوقف منعه بخصوصه على السماع ولا يمكن
ان يذكر فيه قاعدة كلية موضوعها غير محصور نحو
أُحاد وموحد وثُناء ومثنى وثُلاث ومثلث ورُباع
ومربع قال الرضي هذه مسموعة اتفاقا وقد جاء في
الشعر فيما لا عشارا والمبرد والكوفيون يقيسون

عليها ما فوقها الى التسعة نحو خُماس ومخمس
وسُداس ومسدس وسُباع ومسبع وثُمان ومثمن
وتُساع ومتسع بلا سماع بل المسموع مع ياء النسبة
نحو خماسي الى تساعي هنا قال الفاضل العصام انما لم
يحكم بالسماع في عشرة مع وجوده في الشعر لانه لا يسمع
في مفعل ولا في فعال في السعة ولم يجعل ايضا ما جاء
مع الياء دليلا على السماع لجواز ان يكون النسبة لفظية
ككرسي مع انه لا يفيد في مفعل وجعل ابن مالك خماس
ومخمس مسموعين ايضا وكل منها معدول عن العدد المكرر
اذ في معناه تكرر والاصل تكرر اللفظ ايضا فاصل جاء في
القوم أُحادا وموحدا جاء واحدا واحدا وكذا البواقي
وأُخر جمع اخرى مؤنث آخر وهو اسم تفضيل لان معناه في الاصل
اشد تاخرا ثم نقل الى معنى غير وقياسه ان يستعمل بمن
او اللام او الاضافة وحيث لم يستعمل بواحد منها علم
انه معدول من احدها قيل انه معدول عما معه من لموافقة
المعدول للمعدول عنه في التنكير وقيل عما معه اللام لموافقته
للموصوف افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا ولم يذهب
الى كونه معدولا عما معه الاضافة لانها توجب التنوين او البناء
او اضافة اخرى مثلها كما مر وليس في اخر شئ من ذلك وقال
الفاضل العصام ان هذا الوجه ضعيف لان هذه
القاعدة في تقدير الاضافة لا في فرضها في الاصل المعدول عنه

وبينهما بون بعيد والوجه الوجيه ان جاءني الرجل
والرجل الاخر وجاءني رجل ورجل آخر لو فرض فيه التفضيل
لم يكن للمفضل عليه الاما ذكرا ولا ولا يتصور ذلك
بالاضافة بل بالاولين فرو عي المناسبة بين الحال والاصل
وحكم بانه معدول عن احدى الصورتين منعت تلك
الالفاظ ومثل بها حال كونها صفات اذ لو كانت
اعلاما للذكور صرفت على الاكثر لان العدل في هذا
الباب تابع للوصف فيزول بزواله وان ذهب جماعة الى منع
الصرف اعتبارا للعدل الاصلي مع العلمية ولو للاناث
لم تنصرف بالاتفاق للتانيث مع العلمية لكنها لا تكون
ح مما نحن فيه والسبب في كل منها العدل الحقيقي والوصف
الاصلي اذ العارضي صار اصليا في المعدول لاعتباره
في وضعه ونحو جمع وكتع وبتع وبصع حال كونها جموعا
فان جمع جمع جمعاء مونث اجمع وقياس تكسير فعلاء
صفة فعل واسما فعالي فهو معدول عن احدهما
واجمعون شاذ وان كان الجمع في الاصل افعل تفضيل
فجمعاء شاذ وقس عليه البواقي والسبب فيها العدل
التحقيقي والوصف الاصلي على الاصح ولا يضره الغلبة
الاسمية وقيل التعريف الاضافي لانه بتقدير جميعهم حيث
لا يؤكد بها الا المعرفة وعدم ملايمة ظهور الاضافة
لمنع الصرف لا يستلزم عدم ملايمة تقديرها وقيل التعريف

141

الوضعي وهو التعريف بلا اداة فهو يشبه العلمية
ولهذا الاختلاف لم يقيدها بالصفات كما في الاول
وانما قيد بجموعا لانها لو كانت مفردة بان جعلت
اعلاما تكون كما سبق ونحو عمر وزفر وزحل
اسم نجم من الخنس وقزح اسم جبل في مزدلفة حال
كونها اعلاما والسبب فيها العدل التقديري والعلم
ولو لم تكن اعلاما بان نكرت لانصرفت لبقائها على
سبب واحد والثاني قياسي وهو ما لا يتوقف منعه بخصوصه
على السماع بل يمكن ان يذكر فيه قاعدة كلية موضوعها
غير محصور كما يشير اليه باداة السور الكلي في قوله وهو كل
علم على بنية اي هيئة مخصوص بالفعل في الوضع الاول
فلا يوجد في الاسم الا منقولا عن الفعل او العجم كضرب مجهولا
وشمر مشدد العين علم لفرس الحجاج معناه في الاصل
اسرع في المشي وبقم منقولا من العجم وانفطع واجتمع
واستخرج وغير ذلك من اوزان الخماسي والسداسي
معلومة او مجهولة وكذا فوعل مجهولا وفي محل اوله اي
الوزن او بجاز بالحلول لاحدى زوائد المضارع التي لها نوع
اختصاص وهي حروف اتين حال كون ذلك الوزن غير
قابل للتاء المتحركة للتانيث لان لحوقها يخرجه عن كونه
وزن الفعل لاختصاصها بالاسم نعم يكون معها غير منصرف
للعلمية والتانيث كيعملة وارملة اذا سمي بهما فيدخل في

في قوله كل علم فيه تاء التانيث لا الوزن الفعل كما لا يخفى نحو زيد
ويشكر واحمد والسبب العلمية ووزن الفعل وكل افعل
التفضيل والصفة اى كل ما كان على وزن افعل موضوعا
للتفضيل والصفة نحو افضل للتفضيل وابيض للصفة
والسبب الوصف والوزن ولم يقيد هنا بعدم قبول التاء
اذ كل منهما من حيث انه افعل التفضيل والصفة ليس له
احتمال القبول لها بل عدمه قطعا اذ مؤنث الاول فعلى
ومؤنث الثانى فعلاء وكل اسم عجمى غير عربى في الاصل
استعمل في اول نقله الى العرب علما سواء كان علما في
العجم ايضا او اسم جنس نقل علما فظهر الخلل في عبارة
الكافية حيث قال شرطها ان تكون علمية في العجمية
وما وجه به من التعميم للحقيقى والحكمى بجمع بين الحقيقة
والمجاز ولا قرينة لعمومه والاصوب ان يقال ان الثانى
ملحق بالاول دلالة للاشتراك في العلة لكن الشرط
فيها ظهور العلمية للكل وفي وجوده هنا خفاء لا يخفى
كذا في الامتحان وجه الاشتراط بقاء العجمة بحالها وظهورها
اذ لو لم يكن كذلك لتصرف فيه العرب بادخال اللام والاضافة
والتعريب والتغيير فيكون كاللفظ العربي فيضعف
العجمة فلا تؤثر وهو اى والحال ان ذلك الاعجمى زائد حروفه
على الاحرف الثلثة او متحرك الاوسط نحو قالون كان
في لغة الروم اسم جنس بمعنى الجيد ثم نقل علما لاحد رواة

نافع لجودة قراءته قدمه للتنبيه على دخوله بلا تكلف
وابرهيم هما مثالان للزائد على الثلثة الاول للثانى
والثانى للاول وشتر وسقر فنوح منصرف اعلم
ان ههنا ثلثة مذاهب الاول لجعل العجمة كالتانيث
المعنوى بدليل اعتبارها في ماه وجور فيجوز في نوح
الوجهان كهند وهذا للزمخشرى وقد زيفوه بان
التانيث امر حقيقى وله علامة تظهر في بعض التصرفات
والعجمة امر اضافى لا علامة لها ظاهرة فلا يلزم من اعتبار
التانيث في نحو هند اعتبار العجمة في نوح واعتبارها في
نحو ماه للتقوية لا للاستقلال بالسببية وانه لم يسمع
قط منع الصرف في نحو نوح بخلاف هند والثانى عدم
اعتبار تحرك الاوسط في العجمة اصلا بخلاف التانيث
لان اعتباره في التانيث لقيامه مقام الرابع القائم مقام
التاء فيقوى بوجود النائب في الجملة وهذا لا يعقل
في العجمة اذ لا علامة لها حتى يسد مسدها شئ
فلا وجه للتقوية بخلاف الزيادة فان اكثر كلام
العجم على الطول والامتداد والعرب يراعون الاوزان
الخفيفة ويكثرونها في كلامهم فتقوية الزيادة للعجمة
معقولة ومجرد زيادة حركة لا يوجب طولا مؤديا
الى القلة في لغة العرب الا ترى الى كثرة نحو جمز بخلاف
الرباعى وهذا لسيبويه واكثر النحاة وارتضاه الرضى

والثالث اعتباره بدليل منع نحو سقر وشتر وهذا لابن
الحاجب ومن تبعه ورد بانهما اسما بقعة وقلعة
وانما يظهر الثمرة في نحو ملك اسم رجل ولم يسمع منعه
ذكره في الامتحان وتبع ابن الحاجب في هذه الرسالة
وكل مونث علما اولا بالالف مقصورة كانت او ممدودة
والمراد بها الهمزة المنقلبة لا ما قبلها والتسمية
بالالف باعتبار الكون وبالممدودة باعتبار السببية
فانهما نحو حبلى وحمراء قيل انما قامت مقام العلتين
للزومها الكلمة وضعا مثلا لا يقال حبل ولا احمر
بخلاف التاء فانها ان لزمت لزمت بعارض كالعلمية
ورده المصنف بانه ان ارادوا عموم السلب في التاء
فمنقوض بنحو ظلمة اذ لا يقال ظلم بمعناها وان ارادوا سلب
العموم فكذا الالفان نحو ذكرى وضراء وان ارادوا
مجئ التاء للفرق مطردا في بعض الصفات فكذا المقصورة
في افعل التفضيل والممدودة في افعل الصفة الا ان يدعوا
مع عدم تغير الصيغة والكثرة ولكن ليس بقوي الا ان
ينضم اليه قلب التاء هاء وهي حرف خفي كانه معدوم فقلت مفارقة
التاء وندر مفارقة الالفين فالحكم للغالب والنادر كالمعدوم
وكل علم فيه تاء التانيث لفظا زائدا على الثلثة او ثلاثيا
متحرك الاوسط اولا نحو فاطمة وحمزة او تقديرا انما
شرط فيهما العلمية ليصير التاء لازما لان الاعلام

محفوظة

محفوظة عن التغيير بقدر الامكان ولانها وضع
ثان فيكون التاء حرف مبنى بلا اخلاف بعد ان كان
حرف معنى فيلزم وهواى والحال ان العلم الذي فيه
التاء تقديرا زائد حروفه على الاحرف الثلثة علم المونث
اولا نحو ضربت زينبا ومتحرك الاوسط حال كونه
علم المونث نحو قدم اسم امراة وينبغي ان يقول وعجمة
ليشمل مثل ماه وجور وجه هذا الاشتراط ضعف
التاء المقدرة فلا تقوى قوة الملفوظة الا بقيام
شي في اللفظ مقامها وهو بالواسطة والحرف الرابع
قائم مقامها بدليل عدم ظهورها في مثل عقرب مع وجوبه
في مثل قديرة وحركة الوسط قائمة مقام الرابع بدليل
وجوب الحذف في مثل حمري مع جواز مثل جلوى والعجمة
وان لم تكن موثرة في الثلاثي الساكن الاوسط على الاصح
فلا اقل من تقوية التانيث ولضعف هذين لا تؤثران الا في ما
في مسماه تانيث بخلاف الرابع كما اشار اليه بقوله علم
المونث وقيل السلامة بنقل احد الامور عن مقاومة
الخفة لتقل احد السببين وفراحمها التاثير ورده
المصنف بانه لا طائل له اما اولا فلان تاثير العلل ليس
للثقل بل للفرعية واما ثانيا فلعدم لزوم الثقل كيف فالعلمية
والوصف والعدل لا يتصور فيها الثقل بل حصول
الخفة في الاخير ظاهر واما ثالثا فلان انضمام نحو

قدم وماه وجور اعلاما المذكور يدل على ان مدار الاشتراط
وعدمه ضعف التانيث وقوته اذ الخفة والمقاومة
سيان في الحالين ولو سمي بها اي بذلك المتحرك الاوسط
مذكر صرف لغاية ضعف التانيث فلا يقويه الا القائم
مقامه بالذات فلو سمي بالزائد على الثلثة منع لو تانيثه
اصليا والا فمنصرف في كل حال ككل مكسر بغير تاء فان تانيثه
بتاويل الجماعة ولا يلزم لجواز تاويله بالجمع فمثل كلاب
اذا سمي به مذكر صرف ولو كان علم المونث ثلاثيا ساكن الاوسط
يجوز صرفه لضعف تانيثه ومنعه لوجود السببين ولو كان
احدهما ضعيفا نحو هند وكل علم في الحال ليتحقق الافراد
لان منع الصرف حال الكلمة وهذا اولى من قولهم ليامن
من الزوال فيحصل له نوع قوة ذكره في الامتحان مركب
من اسمين في الاصل لان نحو النجم وبصري علمين منفردان
لان الحرف لعدم استقلاله لا يعتد بجزئيته فكانهما
لا تركيب فيهما حتى يؤثر ونحو من زيد وان زيدا ويزيد
مع الضمير وتابط شرا اعلاما محكيات فلا يظهر
فيها منع الصرف فليس احدهما عاملا في الاخر
بالاضافة او بكونه بمعنى الفعل احترز به عن مثل
عبد الله وضارب زيدا لانهما محكيان فلا يظهر فيهما
المنع ولان الاضافة لما اثرت في المضاف الصرف
فلا تؤثر في المضاف اليه المنع لان غير المختار لا يؤثر

الضدين فان النار لا تؤثر الا حرارة والماء الا برودة
ولا الثاني صوتا في الاصل مثل سيبويه فانه مبني
او محكي بناؤه ولا متضمنا لمعنى الحرف في الاصل عاطفا
وجار الخمسة عشر وجاري بيت بيت علمين لانهما محكيان
البناء على الاصح فلا يظهر اثر المنع ولقد اصاب في زيادة
هذين القيدين كما اصاب في زيادة اسمين لكن لا بد من ان يزيد
ولا معربا قبل العلمية احترازا عن مثل حيوان ناطق وزيد انسان
علمين لكونهما محكيين ايضا بل لو زاد ذلك لكفي عن قوله ليس
احدهما عاملا في الاخر ولو زاد ايضا ولا مبنيا لاغنى عن
القيدين الاخيرين ايضا ولو قال بعد قوله مركب بدون النسبة
او مع الامتزاج لكان اخصر واشمل وامنع والثاني اوضح كما لا يخفى
نحو بعلبك وحضرموت على اللغة الفصيحة كما سيجي وسبب
المنع العلمية والتركيب وكل ما فيه الف ونون زائدتان في الاخر
لا اصليتان وكذا سميتا مزيدتين وتسميان مضارعتين
لشبههما بالفي التانيث قيل في امتناع دخول التاء وقيل في
كونهما مزيدتين علما يمتنع بالعلمية عن التاء ويتحقق المشابهة
بهما او وصفا لا يدخله التاء لما مر من تحقق المشابهة بهما
نحو عمران والسبب الالف والنون والعلمية وسكران مثال الوصف
مؤنثه لا يدخله التاء كسكرى ورحمن مثال الوصف ليس له مؤنث
فضلا عن دخولها والسبب الالف والنون والوصف وكل جمع
حاليا او اصليا لكنها جرى تحقيقا او تقديرا كبيرا وبل على وزن

فعالل او فعاليل بان كان اوله مفتوحا وثالثه الفا بعده
حرفان متحركان او ثلثة احرف وسطها ساكن ولو في الاصل
كجوار فانه غير منصرف على الاصح ومثل دواب وجه الاشتراط
اختصاصهما بالجمع وامتناع التكسير مرة اخرى وتكرار
الجمعية لم يقل بلا هاء ولا ياء احترازا عن مثل فرازنة
ومدائني بناء على ان المتبادر كونه على وزن احدهما بدون
اتصال شئ وهو الظاهر من المثال على ان المختار عنده كون التاء
في مثل فرازنة جزء فيخرج باتصاله عن الوزن المعتبر فلا حاجة
الى الاحتراز كما صرح في الامتحان نحو مساجد ومصابيح
وفي التمثيل بهما دون مثل دراهم ودنانير تنبيه على ان المراد
الوزن التصغيري لا التصريفي وهو ما يعتبر فيه مجرد مقابلة
المتحرك بالمتحرك والساكن بالساكن بدون اشتراط التعبير
عن الاصول بالفاء والعين واللام وعن الزائد بلفظه كما
في التصريفي ويقال له وزن عروضي ايضا كما صرح به الفاضل
العصام ويجوز صرفه اي لا يمتنع جعل غير المنصرف منصرفا
حقيقة بادخال الكسر والتنوين لما مر من تعريفه لضرورة
الشعر بان يخل بالوزن او سلاسته لو منع فالاول كقوله صبت
على مصائب لو انها صبت على الايام صرن لياليا
والثاني كقوله اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره هو المسك
ما كررته يتضوع او للتناسب اي ليحصل المناسبة بينه
وبين ما يليه من المنصرف نحو سلاسلا على قراءة نافع

قال فيل الاولى ان يقدم مثال الاضافة ليكون اللف والنشر مرتبا قلنا ان اللف والنشر المرتب
ليس اولى من غير المرتب على ان الاضافة كثيرة الوقوع او ليس فيها زيادة على الاسم ولذا
قدمها في الذكر ومثالها ظاهر ولذا اخره ودخول اللام قليل ولذا اخره في الذكر
ومثاله خفي ولذا قدمه
سرمدي شرح مصباح

145

والكسائي صرف لينا سبا غلا لا بعده وقواريرا
لينا سب قطررا بعده وكل ما لا ينصرف اذا اضيف
الى شئ او دخله لام التعريف انصرف حقيقة
وجد فيه السببان اولا لدخول الكسر عليه وعدم
دخول التنوين للاضافة او اللام لا لمنع الصرف فافهم
نحو مررت بالاحمر مثال للثاني قدمه على مثال الاول
لئلا يقع الفصل بين المثال والممثل واحمركم مثال
للاول ولا مجال لعدم الفصل فيه فافهم والتقسيم
الثالث منها تقسيمه بحسب النوع وهو اي الاعراب
بحسب اربعة بالاستقراء رفع ونصب هما مشتركان
بين الاسم والفعل غير مختص كل منهما بكل منهما
لكن معناهما في الاسم علم الفاعلية والمفعولية
وفي الفعل ما يشبههما فمعناهما المشترك علم الفاعلية
والمفعولية وما يشبههما كذا ذكره الفاضل العصام
وجر مختص بالاسم لا يوجد في غيره معناه علم الاضافة
وجزم مختص بالفعل معناه ما يشبه الجر في الاختصاص
وعلامة الرفع اي علامة هي الرفع فالاضافة كشجر الاراك
او علامة دالة على ما دل عليه الرفع لان الاعراب عند
عبارة عن الحركة والحرف واما على راي من جعله نفس الاختلاف
فالمعنى علامة دالة على الرفع الذي هو الاختلاف وهو ظ
اربعة ضمة في الاسم والفعل وواو اي واو جمع المذكر

السالم والاسماء الستة فى الاسم والفا اى الف التثنية فى
الاسم ونون اى نون التثنية وجمع المذكر والواحدة المخاطبة
فى الفعل وعلامة النصب خمسة فتحة فى الاسم والفعل
وكسرة فى الاسم الذى هو جمع المونث السالم والف فى الاسماء
الستة السابقة ويا اى ياء التثنية وجمع المذكر السالم وحذف
النون فى الفعل وعلامة الجر ثلثة كسرة فى المنصرف وفتحة فى
غير المنصرف وياء فى التثنية وجمع المذكر السالم والاسماء
الستة وعلامة الجزم ثلثة حذف الحركة من آخر المضارع
الصحيح الذى لم يتصل باخره ضمير وحذف الاخر من المضارع
المذكور اذا كان معتل الاخر وحذف النون المذكور والتقسيم
الرابع من التقسيمات الاربعة للاعراب تقسيمه بحسب الصفة
فهو اى الاعراب بحسبها ثلثة لفظى يظهر فى اللفظ اى لفظ ما له
الاعراب وهو علامة وحقها الظهور وتقديرى ومحلى فلذكر
الاخيرين حتى يعلم ان ما عداهما لفظى لانحصار الاعراب فى
هذه الثلثة فلا حاجة الى الذكر وفيه بحث لان من مواضع
التقديرى ما لا يدخل فيما ذكره من المواضع السبعة له وهو
ما يسكن آخره لمجرد التخفيف وللادغام فيما بعده نحو بارئكم
بتسكين الهمزة فى قراءة ابى عمرو ونحو الرحيم ملك
يوم الدين فى قراءة ابى عمرو وغيره ومما يتبع حركة
آخره بحركة غيره اعرابية او لا للتناسب نحو للملائكة
اسجدوا بضم التاء على قراءة ابى جعفر والحمد لله بكسر

الدال على قراءة الحسن البصرى ونحو يا زيد الظريف
بضم الفاء وجحر ضب خرب بالجر الجوارى فى خرب
اذ ليس حركة آخره بنائية ولا اعرابية بل للمناسبة
والاعراب مقدر صرح به الدمامينى فيكون التسمية بالحركة
للمشاكلة اللهم الا ان يقال ان الاول ملحق بالموقوف عليه
دلالة للاشتراك فى اشتغال الاخر بالسكون والثانى بالمحكى
للاشتراك فى اشتغال الاخر بالحركة الغير الاعرابية فافهم
فالتقديرى ما لا يظهر فى اللفظ بل يقدر فى آخره لمانع فيه
غير الاعراب الحقيقى اذ لو كان حقيقيا يكون محليا كما يجىء
ولا يكون التقديرى الا فى المعرب الاصطلاحى كاللفظى
وذلك التقديرى فى سبعة مواضع وجعلها البيضاوى
ثمانية والمص نقصها وجعلها خمسة بان ادخل فى الثانى
ما جعله رابعا وان جعل السادس مشتملا على ما جعله
سادسا وسابعا وثامنا وزاد الخامس والسابع فتنبه
ولا تكن من الغافلين الموضع الاول معرب مفرد آخره
الف وان حذف لالتقاء الساكنين لا لمجرد الخفة فهو
منوى لا منسى فيكون كالملفوظ فان كان ذلك المفرد
اسما فاعرابه فى الاحوال الثلث تقديرى لتعذر الحركة
على الالف ملفوظا او مقدرا نحو العصا وعصا وان كان
فعلا فرفعه ونصبه تقديرى لوجود ذلك الالف فى تينك
الحالتين وجزمه بحذف ذلك الالف لفظى لوجوده فى

اللفظ نحو يخشى ويخشى الله ولن يخشى ولن يخشى الناس
ولم يخش والموضع الثاني ما اسم معرب مطلقا اضيف
الى ياء المتكلم ولم حذفت وقلبت حال كونه غير التثنية
فانها اذا اضيفت اليها يكون اعرابها لفظيا لوجوده
في اللفظ نحو مسلماي ومسلمي وبمسلمي بالتشديد
فان كان ذلك الاسم المعرب جمع المذكر السالم فرفعه
تقديري للزوم القلب والادغام فقط دون نصبه وجره
فانهما لفظيان بياء مدغم فالاولى تقديره كما في الاواني
نحو جاءني مسلمي اصله مسلموي قلبت الواو ياء وادغمت وان
كان غيره اي غير جمع المذكر السالم فالكل اي كل اعرابه تقديري
سواء كان مفردا او جمعا مكسرا او مؤنثا سالما لوجوب الكسر
او السكون او الفتح قبل العامل وتعذر اجتماع الحركة والسكون
والحركتين مثلين او ضدين بعده ولم يمكن جعل الكسرة والفتحة
اعرابا بعده وان قال البعض كما امكن جعل الحروف الثابتة
قبل العامل اعرابا بعده في التثنية والجمع لعدم التبدل بخلاف
العامل بخلافهما ولا وجه للبناء وان ذهب اليه الجمهور
اذ الاضافة الى الضمير لا توجبه نحو غلامك وغلامه
نحو غلامي وابي ورجالي ومسلماتي والموضع الثالث ما هو
معرب مطلقا في آخره اعراب محكي اي حركة او حرف محكية والتسمية
بالاعراب مجاز باعتبار الكون اذ ليست باعراب في الحال كما اشار اليه
فيما سبق بقوله غير الاعراب الحقيقي انما جعل اعرابه تقديريا

للزوم

للزوم اشتغال الآخر بالحكاية فصار كالثاني وكذا قدمه
على الرابع عكس ما في اللب حال كونها اما جملة في الاصل
منقولة في الحال الى العلمية نحو تأبط شرا فان الصحيح
معرب اعرابه تقديري وقيل مبني كما قبل العلمية او مفردا
في قول الحجازي واما بنو تميم فلا يرون الحكاية في المفرد
واليه ذهب كثير من النحاة منهم سيبويه نحو من زيدا
ذكر منصوبا اشعارا بان السؤال عن زيد المنصوب
فتعذر رفعه لفظا مقولا لمن قال ضربت زيدا ودعني
عن تمرتان اعرابه بياء مقدرة والملفوظ حكاية لمن
قال الك تمرتان وكذا اي كالمذكور في كون اعرابه تقديريا
لاشتغال الآخر بالآخر كل علم مركب جزء والثاني معمول
في الاصل لما له اعرابه اصلا فلا يمكن اظهار اعرابه في هذا
الجزء ايضا فيكون تقديريا نحو ان زيدا وهل زيد ومن
زيدا علاما فان كلا منها معمول في الاصل لما له الاعراب
وهو الابتداء في الثاني والحرف في الاول والثالث بخلاف نحو
عبد الله ونحو مضروب غلامه علمين من العلم المركب
الذي جزؤه الثاني معمول لما له اعراب في الاصل فان اعراب
الجزء الاول اي الاعراب الذي يظهر فيه انه لا اعراب له
في الحال لكونه جزء الكلمة كزاء زيد بل المجموع على ما هو المختار
عنده كما حقق في الامتحان منهما اي من نحو عبد الله ونحو
مضروب غلامه لفظي لظهوره في لفظ ما له الاعراب وان كان

في وسطه لكونه تمام الاعراب في الاصل ولا مانع في آخره وذلك
اولى من اهدار الاعراب وجعله تقديريا كما اذا كان الجزء
الاول مما لا اعراب له بحسب العامل فان رافعا فمرفوع
وان ناصبا فمنصوب وان جارا فمجرور والثاني مشغول
باعراب الحكاية اي باعراب ملتبس بها ولذا لم يظهر
فيه الاعراب المذكور مع انه الآخر او ما في آخره بناء محكي
والتسمية بالبناء كالتسمية بالاعراب نحو خمسة عشر
علما فانه اذا لم يكن علما يكون جزآه مبنيين كما سيجي
واذا جعل علما يكون معربا باعراب تقديري على الاشهر
لانتفاء موجب البناء الذي سيأتي وتعذر ظهور
الاعراب في لفظه لمانع هو الحكاية وقيل يكون مبنيا
كما قبل العلمية ومثله سيبويه كما صرح في الامتحان
والموضع الرابع ما اي اسم او فعل معرب في آخره الاولى
ترك في كما في الاول يا مكسور ما قبلها وان حذف
لالتقاء الساكنين فانه كالملفوظ لكونه مقدرا لا منسيا
حتى يكون اعرابه لفظيا كما في يد فان كان ذلك
المعرب اسما فرفعه وجره تقديري للزوم تسكين
الياء المذكورة لاستثقال الضمة والكسرة عليها
واما نصبه فلفظي لخفة الفتحة عليها نحو القاضي
وقاضي البلد وان كان فعلا فرفعه فقط دون
نصبه وجزمه انهما لفظيان تقديري لاستثقال

ظرف مستقر فاعله مستتر فيه عائد الى ما والظرف مع فاعله جملة ظرفية صلة الموصول وهو مع ما بعده نائب الفاعل لقوله مكسور الضمير المجرور في قبلها عائد الى لفظة يا من منكات

148

الضمة عليها بخلاف الفتح ان لم يلحق بآخره ضمير
مرفوع فانه لو لحق به فان كان نون جمع المونث يكون
محليا وان غيره يكون لفظيا في الاحوال الثلث نحو يرميان
ويرمون وترمين ولن يرميا ولم يرميا الخ نحو يرمي هو
وترمي انت وهي وارمي انا ونرمي نحن والخامس منها فعل
آخره واو مضموم ما قبلها اذ لم يوجد اسم كذلك فرفعه
فقط دون نصبه وجزمه اذ هما لفظيان ايضا اي
كفعل آخره يا مكسور ما قبلها تقديري لثقل ما مر من
استثقال الضمة على الواو المذكور ان لم يلحق بآخره ضمير
مذكورا اذ لو لحق به يكون اعرابه لفظيا او محليا كما مر نحو يغزو
هو وتغزو انت وهي واغزو انا ونغزو نحن والسادس
منها اسم معرب اعرابه بالحروف ملاق لساكن بعده اي كلمة
في اولها همزة وصل تفسير للساكن فانها تسقط عند
الملاقاة فيجتمع الساكنان فيحذف حرف الاعراب فان كان
ذلك الاسم من الاسماء الستة المذكورة من المفردة المكبرة
المضافة الى غير اليا فاعرابه في الاحوال الثلث تقديري
لعدم ظهوره في اللفظ لما مر نحو جاءني ابو القاسم ورايت
ابا القاسم ومررت بابي القاسم وان كان جمع المذكر السالم
فان كان ما قبل حرف الاعراب مفتوحا نحو مصطفون
ومصطفين بفتح النون في النصب والجر فتحرك الواو دفعا
للساكنين بالضمة للمجانسة واليا بالكسرة لما ذكر فيكون

اعرابه لفظيا في الاحوال الثلث لظهوره في لفظه نحو
جاءني مصطفو القوم بضم الواو ورايت مصطفى
القوم ومررت بمصطفى القوم بكسر اليا فيهما وان
لم يكن ما قبل حرف الاعراب مفتوحا يحذفان اي الواو
واليا للساكنين فيكون اعرابه تقديريا في الاحوال
الثلث نحو جاءني ضاربو القوم ورايت ضاربي القوم
ومررت بضاربي القوم وان كان ذلك الاسم تثنية
ففي رفعه تقديري بحذف الالف للساكنين وفي نصبه وجره
تحرك اليا للساكنين بالكسر للمجانسة فيكون اعرابه فيهما
لفظيا نحو جاءني غلاما ابنك ورايت غلامي ابنك ومررت
بغلامي ابنك بكسر اليا فيهما والموضع السابع من
المواضع السبعة المعرب الموقوف اي الذي وقف عليه نائب
الفاعل بالاسكان حال كونه مما كان اعرابه بالحركة لا بالحرف
اذ ح يكون لفظيا كمسلمون ويضربون فان كان ذلك
الموقوف عليه غير منون بتنوين التمكن منونا بتنوين المقابلة
اولا او كان في آخره تاء التانيث ففي الاحوال الثلث اعرابه
فيها تقديري لعدم ظهوره في اللفظ نحو صلحت في الاحوال
الثلث مثال الغير المنون وضاربة كذلك مثال ما في آخره
التاء وضاربا مثال للمنون بغير التمكن وان كان منونا
بتنوين التمكن بغيرها بلا همزة او بها اي حال كونه بلا تاء
التانيث او بلا هاء منقلبة عنها ففي رفعه وجره تقديري لسقوط

بحذف الالف م

بثبوت حرف الاعراب لانه لا يزول بالسكان بخلاف الحركة لمحرره

الاعراب

الاعراب بالوقف دون نصبه فانه يوقف عليه بالالف
فيكون لفظيا لاقتضائه فتح ما قبله الذي هو النصب
نحو زيد فانه يقال جاءني زيد ومررت بزيد بسكون
الدال ورايت زيدا بالالف **واما المحلي** وهو ما
لا يظهر في اللفظ ولا يقدر في آخره بل في نفسه لمانع
عن ظهوره فيها ففي موضعين احدهما الاحسن الاول
و الاخر بدل الثاني الاسم المعرب المشتغل اخره باعراب
غير محكي كما عرفت انه لو اشتغل بمحكي لكان اعرابه تقديريا
نحو مررت بزيد فانه يحكم على محل زيد بالنصب على المفعولية
فيه اشارة الى ان النصب للمجرور فقط لا له مع الجار لان
الجار آلة ووسيلة في افضاء معنى العامل الى المعمول فهي اذا من
جملة العامل فلا يكون من جملة المعمول كذا في الامتحان وكذا
اعجبني ضرب زيد ومر بزيد فزيد مرفوع المحل على الفاعلية
او منصوبه على المفعولية في الاول والنائبية في الثاني
والثاني منهما المبني العارض الذي يتوارد عليه المعاني
المقتضية قال فيما علقه على الامتحان قالوا التقديري
انما يكون فيما يستحق الاعراب في نفسه ولكن في آخره مانع
والمحلي فيما لا يستحقه فالمانع في نفسه واقول معنى كون
الاعراب محليا ومقدرا في النفس ان نفس اللفظ محل
للاعراب لتوارد المعاني المقتضية عليه لدلالته على
المعنى المستقل بالمطابقة لكن في نفس اللفظ مانع

الظهور الاعراب مطلقا او مخصوصا ككونه مبنيا
ومضافا اليه او مدخول الجار فلم يوجد فيه ذلك
الاعراب اصلا ما دام ذلك المانع باقيا وبقي مجرد المحلية
والاستحقاق له فيسمى محليا حتى لو زال ذلك المانع لظهر
الاعراب لفظيا او تقديرا نحو يا زيد وادعو زيدا وزيد
ضارب عمرو وعمرا ومررت بزيد وقوله تعالى واختار
موسى قومه بخلاف مبنى الاصل فانه ليس بمحل للاعراب
اصلا لعدم توارد المعانى عليه لعدم دلالته على المعنى
المستقل بالمطابقة وهذا التحقيق مما تفردت به
بتوفيق الله تعالى والجمهور قصروا المانع على البناء
وقالوا المعنى كونه محليا انه فى محل لو وقع فيه معرب لظهر
الاعراب فيرد عليهم ان المحلى قد يكون فى المعرب لانهم
اتفقوا على ان يقولوا ان زيدا فى مررت بزيد وضرب زيد
شديد وعمرو وضارب زيد منصوب المحل واما نحو
تأبط شرا علما فالمختار انه معرب اعرابه تقديري لكون
المانع فى الاخر فقط وهو الاشتغال بالحكاية والمفعولية
زالت بالعلمية بخلاف المانع فى يا زيد ومررت برجل
ضارب زيد فان البناء وكونه مدخول الجار ومضافا
اليه مانع فى نفس اللفظ لا فى الاخر يمنع من ظهور
النصب غاية ما فى الباب ان ذلك المانع اوجب فى الاخر
مانعا آخر لكن التسمية بالمحلى باعتبار المانع الاول دون

الآخر

الآخر فلذا لو زال الاول وبقي الثاني صار الاعراب
تقديريا نحو جاء فى تأبط شرا على الصحيح الى هنا كلامه
فهو اى المبنى عارضيا او اصليا بالاستخدام ما اى كلمة
كان حركته وسكونه اى حركة آخره وسكونه لا بعامل اى
لا بسببه ولو دخل عليه بل بان الاصل فى البناء السكون
والعدول الى الحركة بسبب آخر كما سيجئ وبما ذكرنا لا يرد
ان الاسماء المعدودة داخلة فيه مع ان كونها مبنية
مذهب مرجوح والمختار عنده مذهب الزمخشري وهو
كونها معربة موقوفة صرح به فى الامتحان لان حركتها تكون
بعامل لو دخل عليها ملتبس او ملتبسا بخلاف المعرب فانه
ليس كذلك وهو من اعربته اوضحته واظهرته فالمعرب
محل اظهار المعانى لانه محل المظهر اعنى الاعراب ومحل
الشئ محل لوصفه فهو اى المعرب مطلقا ولما كان هذا
تفصيلا لما سبق عطفه بالفاء لان مرتبته بعد مرتبة
الاجمال ما كلمة كان حركته وسكونه اى حركة آخره وسكونه
بعامل اى بسببه بواسطة او بدونها فيشمل مدخول الجار
الزائد وغيره مما لا يتعلق بشئ على ما يشعر به تنكير
عامل فافهم ثم انه لم يقصد شمول هذين التعريفين للمبنى
والمعرب بالحرف مع انهما مذكوران فى الاقسام لانه اراد
التنبيه على انحطاط رتبة ما بالحرف بعدم جعل التعريف
شاملا له والاكتفاء بذكره فى الاقسام وانه لو اراد الشمول له

بهما وناد وحرته بعد سكونه فيهما الصدق تعريف
المبنى على المعرب بالحرف لما مر ان الجرف ثابت قبل العامل
وبعده يحصل صفة له وهى الدلالة ولا دلالة له في المبنى
حتى يراد به هذه الصفة كما في المعرب على ما لا يخفى انما ترك
تعريفي ابن الحاجب لعدم حصول الغرض الاصلى من التعريف
بهما وهو معرفة الافراد لاجراء الاحكام عليها وهذه
لا تحصل الا بمعرفة جميع المبنيات حتى يعلم ان ما عداها
معرب ولا يخفى ان تعريفيه لا يفيدانه مع اختلالهما
في نفسهما لانه اطلق المركب واراد جزءه والمركب مع
الغير تركيبا يتحقق معه عامله واراد بالمشابهة المنفية
المناسبة التى توجب البناء وهى مجهولة محتاجة الى تفصيل
علل جميع انواع المبنيات واراد بمبنى الاصل الحرف والماضى
والامر بغير اللام دون الجملة وكل ذلك لا قرينة عليه
واكتفى بهذين التعريفين ليحصل نوع معرفة وضبط
بهما بالوقوف على الاستعمال في الجملة واحال تمامها على
تفصيل المبنيات وانما عدل عن تعريف الجمهور وهما ما لا
يختلف آخره بعامل وما اختلف آخره به لايهامه ان
الاختلاف بغير عامل حكم المبنى واثره المترتب عليه
من حيث هو مبنى وليس كذلك اذ حكمه واثره المترتب
على بنائه ثبات آخره على هيئة مخصوصة ولذا عرفه
المطرزى بما عرفه المص بعد تعريف المعرب بالاختلاف

والمبنى

والمبنى مطلقا ولم يضمر لئلا يتوهم رجوعه
الى المعرب من اول الامر على نوعين مبنى الاصل
اى مبنى هو الاصل ومبنى العارض اى مبنى هو العارض
والاول اربعة الحرف قدمه لكماله في الاصالة
اذ لا يقع معمولا اصلا بخلاف الماضى فانه قد يقع
موقع المعرب فيكون معمولا كما مر والماضى قدمه
لكون الامر مختلفا فيه والامر بغير اللام عند
البصريين قيد للاخير اذ عند الكوفيين هو معرب
مجزوم بلام مقدرة كما مر والجملة من حيث
هى هى آخرها عن الجميع لكون بنائها مختلفا فيه
واعتباريا اذ قد يوجد في جزئيها الاعراب ووجه
البناء عدم توارد المعانى المقتضية عليها اصلا
لعدم دلالتها على المستقل المطابقى واعراب المضارع
بالمشابهة التامة وهى مفقودة فيها ايضا كما
لا يخفى والثانى ايضا على نوعين لازم وغير لازم
واللازم منهما ما لا ينفك عن البناء اصلا وهو
اى المبنى اللازم المضمرات ووجه البناء الاستغناء
بدلالة نفس اللفظ بحسب اختلاف مادة وصيغة
على المعانى الخفية عن دلالة الاعراب عليها
التى هى الغرض من وضعه هذا هو المختار عنده
كما صرح به في الامتحان في بحث المعرب وقيل

المشابهة بالحرف فى الاحتياج الى الغير وقيل
كونها على لفظ حرف الخطاب والفصل واسماء
الاشارات قيل بنيت لتضمنها الاشارة وهى لعدم
استقلالها معنى حرفي لكن لم يوضع لها حرف كما
فصلها الرضى وقيل لان وضع بعضها كوضع
الحرف وحمل عليه ما عداه وقيل لاحتياجها الى
القرينة الرافعة لابهامها وهى اما الاشارة الحسية
او الوصف كاحتياج الحرف الى المتعلق والموصولات
وجه البناء المشابهة بالحرف فى الاحتياج الى الغير
او وضع بعضها كوضع الحرف غير اي واية فانهما معربان
ما لم يحذف صدر صلتهما لالتزامهم فيهما
الاضافة المرجحة لجانب الاسمية فلا يرد كم رجل وخمسة
عشرك لعدم لزوم الاضافة فيهما ولا حيث واذ واذا
لما سيجئ ان الاضافة فيها كلا اضافة فلا ترجح
جانب الاسمية وانما بنيا عند حذف الصدر لتاكد
شبههما بالحرف من جهة الاحتياج الى محذوف منوى
فشابها الغايات وكذا بنيا على الضم نحو قوله تعالى
ولننزعن من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا
وينبغى ان يستثنى منها ومن اسماء الاشارات
تثنيتهما لان المختار عنده كونها معربة وبين وجهه
فى الامتحان بان لفظ التثنية لما كان قياسا مطردا عاما

ارادوا ان يجعلوا كله على وتيرة واحدة من الاعراب
ويدل على هذا اعراب الجزء الاول من اثنى عشر مع بنائه
فى غيره كما سيجئ واسماء الافعال بناؤها المشابهتها
المبنى الاصل اعنى الماضى والامر فى المعنى وللفعل الذى الاصل
فيه البناء لعدم موجب الاعراب كاف بمعنى اتضجر واوه
بمعنى اتوجع واعراب المضارع عارض بسبب المشابهة
التامة المفقودة فيهما كذا فى الامتحان وقد سبقت
هذه المذكورات من المضمرات الى اسماء الافعال فلا حاجة
الى ذكرها وما اسم كان على وزن فعال حال كونه مصدرا
معرفة كفجار بمعنى الفجرة او الفجور او صفة نحو يا فساق
ويا خباث بمعنى يا فاسقة ويا خبيثة او علما للمؤنث
نحو حذام اسم امراة قيل بناء هذه الثلثة لمشابهتها
فى الزنة والمبالغة لفعال بمعنى الامر المشابه فى المعنى
المبنى الاصل ورده المص بان جهتى المشابهة مختلفتان
فلا ينتج قياس المساواة بخلاف ما ذكر فى بناء
المنادى المعرفة كما يجئ فان قيل لم لم يعتبر العدل
فى جهة المشابهة كما اعتبر البعض قلت لان
قياس المساواة لا ينتج باعتباره ايضا ولانه لم
يرض به الرضى حيث قال ان كون اسماء الافعال
معدولة عن الفاظ الفعل شئ لا دليل لهم عليه والاصل
فى كل معدول ان لا يخرج عن نوع المعدول عنه فكيف

خرج الفعل عن الفعلية الى الاسمية انتهى اى بلاداع
العدول عن هذا الاصل فلا يرد عليه ما اورده الفاضل
العصام بان خروج فعال من الفعلية اليها لخروج ثلث
ومثلث من التركيب الى الافراد اذ هو لداع كما لا يخفى
ثم قال فان ادعى فى هذه الثلثة العدل المحقق
فما الدليل عليه وثبوت الاصل لا يدل على العدل
عنه لجواز ترادف لفظين فى معنى لا يكون احدهما
معدولا عن الاخر وان ادعى العدل المقدر لاضطراد
وجودها مبنيات الى ذلك كما فى منع صرف عمر فلا دليل
على كون الاصل المحمول عليه معدولا كما عرفت
وان قدر فيه ايضا فهو تكلف على تكلف عند اهل
الحجاز قيد للاخير وهو معرب عند بنى تميم الا فى
آخره راء فان اكثرهم يوافقون الحجازيين فى بنائه لانهم
احرص للامالة لا سيما فى ذوات الراء والمصحح لها
كسرة فالتزموها وقيل لان الراء حرف مستثقل لكونه
فى مخرجه كالمكرر فاختير فيه البناء لان اتخاذ سلوك
طريقة واحدة اسهل من سلوك طرائق مختلفة
وقال المص فيه ان هذا يقتضى اختيار الفتح وفيهما
انهما يقتضيان عدم انحصار سبب البناء فى مناسبة
مبنى الاصل وان ضموا ما ذكره الحجازيون لكفى ما
ذكروا الكفاية الا ان يقولوا هو ضعيف لا يبلغ

درجة الايجاب الا ان يضم ما ذكرنا والحصر
للاصل دون الضميمة والاصوات وهو اى الصوت
فى عرف النحاة كل لفظ حكى به صوت اى لفظ غير موضوع
للمعنى بدلالة تنكيره واختياره على اللفظ سواء كان
للحيوانات او للجمادات كغاق والحكاية اما بنفس المحكى
عنه نحو قال زيد غاق او نخ او اخ واما بمشابهه نحو
قال الغراب غاق او غاق فصوت الغراب وقلت غاق
قاصدا اصدار ما يشابه صوت الغراب عن نفسك
من غير تركيب وتخصيص الحكاية بالقسم الثانى
وهم لشمولها للكل معنى وحكما والغرض الاصلى
من النحو معرفة التراكيب فاخراج ما وقع فيها وادخال
ما لم يقع غير معقول مع انه لم ينحصر المبنيات فيما ذكر
والتعليل بانه اسم لا صوت بعد تسليم الاول مردود
بان الصوت فى عرف النحاة اعم للاسم وهو المحكى
وبهذا الاعتبار عد من اقسام الاسم وغير الكلمة
وهو ما صوت للحيوانات او صدر عن طبع وبهذا
الاعتبار لم يقل اسماء الاصوات والتعليل بانه
يصير القسمان قسما واحدا سهو اذ الثانى نفس
ما صوت والداخل فى الاول حكايته ثم قالوا فى
سبب بناء الاصوات الغير المحكية هو انتفاء التركيب
وفيه انه مذهب مرجوح والمختار مذهب الزمخشرى

كون غير المركب معربا موقوفا ويدل عليه جواز التقاء الساكنين
في نحو زيد مع امتناعه في نحو اين وفي المحكية كونها حكاية
عنها وقد عرفت ما فيه من جهتين والذي عندي
انه لما تعسر او تعذر الحكاية عن الصوت بنفسه قصد
غاية المشابهة فمنعوا عن الاعراب لئلا تنقص
وتحريك اخر نحو غاق في التركيب بالكسر لامتناع
التقاء الساكنين فاعرابها تقديري ذكره في الامتحان
فعدهم هذا القسم من المبني ليس كما ينبغي
او صوت به للبهائم كنخ بفتح النون وكسر الخاء المعجمة
او فتحها مع تشديدها او بسكونها مع التخفيف
لاناخة البعير قال بعض النحاة هذا القسم داخل في
اسماء الافعال وقد نصّ عليه الرضي وادعى انه الحق لدخول
في حدها كذا في الامتحان فلا وجه لعدهم هذا القسم
قسما من المبني على حدة فذكره هنا اقتداء لهم
لا لانه مختاره وقال فيه ايضا بقي قسم ثالث للصوت
وهو لفظ غير موضوع صادر عن الانسان ودال
على معنى بالطبع كبخ عند الاعجاب ووي للمتندم
واوه للمتوجع واخ للسعال وهذا القسم ليس
بكلمة وحكم اخره على ما يقتضيه فاذا حكي دخل
في القسم الاول وقد سبق الكلام فيه ولو قال
او صوت به للحيوان او صدر عن طبع لكان اشمل

وجعل ذكر البهائم وجعلها علة للتصويت على سبيل
التمثيل تكلف لا يرتكب في مقام التعريف كما لا يخفى
على المتتبع العارف وبعض المركبات اذ ليس كلها من المبنيات
فمنه ما صار اسما واحدا كبعلبك وسيبويه ومنه
ما بقي على حاله كخمسة عشر فالمراد بنا جزئيه وهما
كلمتان وهو اي ذلك البعض كل كلمتين في الاصل او في
الحال فيشمل ستة اقسام ليس لاحديهما عاملة في الاخرى
في الاصل سواء كان الاولى مما لها اعراب ولا احتراز عن
مثل تابط شرا ومثل عبد الله ومثل من زيد وان زيدا
علاما اذ كل منها محكي اعرابه تقديري وينبغي ان يقول اسمين
كما سبق للاحتراز عن مثل زيد قائم ومثل حيوان ناطق
علمين لما مر بل لو قال كل اسمين ليس بينهما نسبة لكان
اصوب جعلتا اسما واحدا بان جعل مجموعهما علما دالا
على معنى واحد فان كان الثاني صوتا بنيا اي الجزءان اما
الاول فلانه ليس محلا للاعراب لكونه جزءا حقيقيا
من الاسم فلم يحتج الى سبب البناء واما الثاني فلكونه
مبنيا قبل التركيب وهذا سلوك مسلك الغير والا فعند
مر ان الصوت عنده ليس بمبني قبل الحكاية وبعدها معرب
باعراب تقديري وكسر الثاني عند الوصل لامتناع التقاء الساكنين
وكون الكسر اصلا في التحريك وفتح الاول للخفة نحو سيبويه
معناه قبل العلمية الرائحة في السيب وهو التفاح والرائح

اياه اى الواجد ريحه سُمّى به امام النحاة عمر بن عثمان الشيرازى
لكمال رغبته فيه او لكثرة شمّه اياه وان لم يكن الثانى صوتا
بنى الاول على الفتح لما مرّ ان كان آخره حرفا صحيحا نحو بعلبك
اسم بلدة بالشام مركب من بعل وهو الزوج او الصنم وبك
صاحب هذا البلد من بكّ اى زحم او من بك عنقها اى
دقّها وحضرموت اسم بلد وقبيلة وهما اسمان فى الاصل
جعلا واحدا وعلى السكون ان كان آخره حرف علة لثقل
الحركة عليها من حيث هى حركة وان كانت فتحة نحو معدى
كرب واعرب الثانى حال كونه غير منصرف للعلمية ولا يخفى
ان المعرب وغير المنصرف انما هما المجموع لا الثانى فقط لكن
لما كان الاعراب والمنع ظاهرين فيه وآخره آخر المجموع عبّر
عنه بهما تسامحا وتجوزا على الفصيحة متعلق بالبناء
والاعراب معا اما على غيرها فيعرب الاول تشبيها له بالمضاف
حيث يسقط تنوينه بالتركيب فيجرى الاعراب فيه لفظا
او تقديرا على حسب العوامل وقيل يجوز فى مثل معدى كرب
فتح الياء واسكانه فى نصبه ويعرب الثانى ايضا تشبيها له
بالمضاف اليه فى الصورة فيجرى مع منع الصرف على راى ان
قدر انه اسم للمونث كما اذا قدر ان كرب اسم لكوبة وبك اسم
البقعة يقال هذا بعلبك ورايت بعلبك ومررت ببعلبك
بالحركات الثلث فى اللام وفتح الكاف فى الاحوال الثلث ومع الصرف
على راى آخر ان قدر انه اسم للمذكر اذا قدر ان كرب اسم للحزن وبك

اسم للمكان او صاحب البلد فيكسر الكاف فى الاحوال الثلث
ويبنى الثانى ايضا على راى تشبيها له بخمسة عشر وجه عدم فصاحة
هذه اللغة كونها مبنية على تشبيه ما ليس بمبنى بما فيه تركيب اضافى
فى مجرد الصورة وجعل كل من الجزئين الحقيقيين كلمة باعتبار دلالته
على المعنى فى الاصل على ان التشبيه بخمسة عشر فى وقوع الثانى
عقيب الاول غير صالح للسببية للبناء اذ المضاف والمضاف اليه ايضا
كذلك مع انهما غير مبنيين وان قياس المساوات غير منتج فيه كما مر
وان لم يجعلا اى الكلمتان اسما واحدا ولكن تضمن الثانى حرفا عاطفا
او جارا فان لم يكن الاول لفظا تين بنيا اى اللفظان او الجزءان
قيل اما الاول فلوقوع آخره فى وسط الكلمة الذى ليس محلا للاعراب
واما الثانى فلتضمنه الحرف قال المص فيه انهما كلمتان بلا خلاف
لدلالة جزء اللفظ على جزء المعنى وايضا يلزم عدم انحصار سبب
البناء على ما سبق بيانه والذى عندى ان التضمن للجزئين معا فلذا
بنيا انتهى وسلك فى هذه الرسالة مسلك الجمهور على الفتح ان كان
آخرهما حرفا صحيحا وعلى السكون ان كان آخرهما حرف علة نحو احد عشر
واحدى عشرة وثلثة عشر وثلث عشرة وحادى عشر وحادية عشرة
والزائد عليها منتهيا الى تسع عشرة وتاسعة عشر يريد به ما دون
العشرين وفوق العشرة سواء اريد المتعدد وهو القسم الاول
والواحد منه وهو الثانى والتضمن فى الاول ظ لا فى الثانى اذ ليس
المعنى حادى وعشر فوجهه ان القياس ان يكون المميز من المتعدد
اسما على صيغة الفاعل مشتقا من ذلك المتعدد ولم يتيسر ذلك

في احد عشر واخواته واضطروا الى ان يوقعوا صورة
اسم الفاعل على اول الجزئين ليوخذ من اول الامران المراد المفرد
من المتعدد دلالة العدد وعطفا الثاني لفظا على تلك الصورة
ومن حيث المعنى على العدد المشتق هي منه ثم حذف العاطف
في نحو حادي عشر وبقي في نحو حادي وعشرون والمعنى واحد
ونحو هو اي فلان جاري بيت بيت اي ملاصقا بيتي وبيته
او بيت منه منته الى بيت مني وملصق بيت مني
يعني به الجار القريب وهو بين بين اي وقع بين هذا
وبين ذاك يقال هذا الشيء بين بين اي بين الجيد وبين
الردي اشار بهذا الى ان هذا الحكم غير مختص بالعدد
وان كان الاول لفظا اثنين بني اللفظ الثاني لما مر من
التضمن واعرب الاول وحذف نونه فقيل لما حذف العاطف
كان على صورة المضاف فحذف النون واعرب وفيه ان هذا
منقوض بمثل خمسة عشر كما لا يخفى وقيل اجراء كباب
التثنيه مجرى الواحد وهم الذين يقولون باعراب هذان
واللذان وان حذف النون للايجاز المط وايناس
المحذوف وقال الفاضل العصام لان الجزء الثاني منزل
منزلة نون اثنان فكما لا يبنى اثنان مع النون لا يبنى
مع ما هو بمنزلته ويدل عليه عدم جواز اثنى عشرك وجواز
ثلثة عشرك نحو جاءني اثنا عشر رجلا ورايت اثني
عشر رجلا ومررت باثني عشر رجلا وبعض الكنايات

156

لان بعضها معرب كفلان وفلانة وهن وبعضها
ليس من هذا الباب كضمير الغائب انما لم يعرفها لانها
على معناها اللغوي وهو ان يعبر عن شيء معين بلفظ
غير صريح في الدلالة عليه لغرض كالابهام على السامعين
ونحوه غير انها بمعنى المكنى به وهو ذلك البعض كم
ويجيء للمعنيين محتاجين الى التميز ففرقوا بين مميزهما
في الاعراب تمييزا بينهما اشار اليه بقوله يكون
للاستفهام عن العدد فينصب ما بعده على التمييز
حملا على مميز العدد الوسط فان خير الامور اوسطها
والحمل على مميز احد الطرفين تحكم نحو كم رجلا ويكون
للخبرية عن العدد سميت بها وان كانت للانشاء
التكثير باعتبار ان متعلقها خبر تمييزا بينهما بمعنى
التكثير فيضاف الى ما بعده نحو كم رجل او رجال لانه
نقيض رب ومثله فحمل عليه في الخبرية فمميز العدد
المضاف بعضه مفرد وبعضه مجموع فحمل عليهما رفعا
للتحكم وبناؤها لكونها موضوعة وضع الحرف ولكون
الاستفهامية متضمنة بمعنى الحرف وحمل الخبرية عليها
وكذا عطف على كم يكون للعدد وقد يجيء لغيره ايضا
نحو خرجت يوم كذا كناية عن يوم الجمعة مثلا ينصب
ما بعده على التميز لما مر في كم الاستفهامية وبناؤها
لكونها في الاصل ذا دخل عليها كاف التشبيه فصار

المجموع بمنزلة كلمة واحدة بمعنى كم فبقى بنا على اصل بنائها
نحو عندى كذا درهما قال فى الامتحان وينبغى ان يذكر كاين
فانه مبنى ايضا بمعنى كم الخبرية واصلها كاف التشبيه دخلت
على اى فصار المجموع اسما واحدا مبنيا على السكون اخره نون
ساكنة لا تنوين ولذا يكتب بالنون وكيت وذيت بحركات التاء
ولا يستعملان الا مكررين بواو العطف يكونان للحديث للكناية
عنه نحو قال كيت وكيت وكان من الامر ذيت وذيت وبنيا
لكونهما عبارتين عن الجملة التى عدت من مبنى الاصل والكلمات
المتضمنة بمعنى ان او الاستفهام كمن وما وغيرهما وجه البناء
ظ غير اى واية فانهما معربان لما مر وبعض الظروف فلان
جميعها ليس بمبنى والمراد باسم الزمان والمكان الا ما اعتبر
فيه الظرفية لعدم صحته فحيذ ومنذ ذكره الفاضل العصام
لكنه خلاف المتبادر وقال المص ذكرها للشبههما بالظرف
فى الدلالة على الزمان ثم المراد به اعم من كونه حقيقيا
او حكميا فيشمل كيف لانه للحال والصفة واما ذكر الكاف
وما عطف عليه فمن قبيل ذكر الشئ فى باب ما يناسبه نحو امس
بنى لتضمنه معنى حرف التعريف ولذا صار معرفة وعلى
الكسر لاجتماع الساكنين وكونه اصلا فى تحريك الساكن
وقط بفتح القاف وضم الطاء المشددة فى اشهر اللغات
وقد تخفف الطاء المضمومة وقد يضم القاف اتباعا لضمة الطاء
وقد يسكن الطاء فهذه خمس لغات كلها للوقت الماضى المنفى فعله مثل

ما رايته

157

ما رايته قط اى ابدا وبناء المخففة لكون وضعها وضع
الحرف والمشددة للحمل عليها وقيل لتضمن معنى الحرف
لان معناها الى هذا الان وقيل لشبهها بالحرف لانها
مثل لما فى استغراق النفى وعوض بفتح العين وبضم الضاد
فى المشهور وقد جاء فتح الضاد وكسرها وهو للزمان المستقبل
المنفى فعله نحو لا اراه عوض اى ابدا وبناؤه على الضم لكونه
مقطوعا عن الاضافة كقبل بدليل اعرابه معها نحو عوض
العائضين اى دهر الداهرين والداهر ما يبقى على وجه الارض
ومذ ومنذ وبناؤهما لموافقتهما اياهما حرفين ولكونهما
مقطوعين عن الاضافة كقبل وكذا بنى الثانى على الضم لاجتماع
الساكنين وبنى الاول على السكون لعدم اجتماعهما واذا لقى
الساكن يضم اخره للاتباع او لان اصله منذ بدليل انه
لو سمى به يصغر على منيذ ويجمع على امناذ تدبر فلما احتيج
الى التحريك عاد الى اصله نحو مذ اليوم قدمه على منذ لما مر
وقيل ان بناءه لكون وضعه وضع الحرف ومنذ محمول عليه
وقال الفاضل العصام لو ثبت هذا لثبت ان منذ ليس
اصلا له والا كيف يكون اصلا فى البناء سابقا عليه
ولانه غالب فى الاسم ومنذ فى الحرف على ما حكاه الزجاج
عن النحاة لان الحذف لا يلحق الحروف ولا استبعاد فى ذلك
كما لا يخفى على من له ادنى استعداد واذا بنى للزوم اضافتها
الى الجملة وما اضيف اليها فهو فى الحقيقة مضاف الى مضمونها

هو غير مذكور صريحا فكأنه محذوف كما في الغايات
ولم يبن على الضم لان الالف لا يحتمله واذ بني لما مر
من كون وضعه وضع الحرف وكذا بني على السكون مع ان
مقتضى العلة الاولى الضم وكما قال الفاضل العصام في
شرح التلخيص وهو لو قوع امر لو قوع غيره بحيث يكون وقوع
الثاني مع الاول لمعية المسبب مع السبب المقتضى فيلزم من ذلك
اتحاد زمانهما وذهب ابن السراج وابو علي وابن جني وجماعة
الى ان الزمان مدلوله وانه ظرف بمعنى حين ورده ابن
خروف بصحة لما اسلم دخل الجنة واجيب بانه مبني على
المبالغة وقول سيبويه انما يكون مثل لو محتمل الى انه مثله
في المضي او في عدم العمل او في عدم الظرفية وقال ابن مالك
انه بمعنى اذ واستحسنه ابن هشام بانه يختص بالماضي وبالاضافة
الى الجملة قوي القول بالظرفية ولعل ميل المص الى ذلك حيث
قرنه معه وجه البناء ما مر ومتى استفهاما او شرطا
للزمان وانى استفهاما او شرطا للمكان وجه البناء
فيهما تضمنهما اياهما وايان استفهاما للزمان وكيف
استفهاما للحال وجه البناء فيهما تضمنهما اياه وان كان
بعده اسم فهو خبر نحو كيف انت وان كان فعل غير ناسخ فحال نحو
كيف جئت وحيث للمكان المبهم ويضاف الى الجملة اكثريا وجه
البناء ما مر في اذا ولدى بالالف المقصورة قال الرضي لا وجه لبنائه
لانه بمعنى عند وهو معرب بالاتفاق ثم قال الفه يعامل معاملة

الف

الف على والى يثبت مع الظ وينقلب ياء مع الضمير غالبا
وحكى سيبويه عن قوم لداك وعلاك والاك واذا يضاف
الى الضمير مقصور لا اصل لالفه سوى هذه
الثلثة ولدن بفتح اللام وضم الدال وسكون النون
وهو اصل اللغات وقد يتصرف فيه بنقل الضمة
الى الفاء فيدفع الالتقاء بكسر النون وباسكان العين
للتخفيف كما في عضد فيدفع الالتقاء بفتحه او كسره
او كسر النون او حذفه اشار اليه بقوله ولد بفتح اللام
وضمها وبسكون الدال وربما يتصرف فيه بحذف
النون من غير تسكين الدال فيقال لد بفتح اللام وضم
الدال فهذه ثمانية لغات وعبارة المص تحملها على
ما لا يخفى قال الفاضل العصام ولا يخفى ان الثلثة
الاخيرة مبنيات على السكون لان اخرها النون الساكنة
المحذوفة والمعتبر في البناء حال الاخر دون الوسط والقول
بان الاخر فيها منسي والمعتبر هو الدال مردود بان المحذوف
لعلة لا ينسى نعم يصح ذلك في لد بضم الدال دون غيره
وان دفع التقاء الساكنين بحذف الحرف الصحيح لا نظير له
لكن جراهم على ذلك حذف النون في لد بلا علة انتهى وقيل
بنيت لوضع بعضها وضع الحروف وحمل الباقي عليه
ورده الرضي بان الواضع انما يضع وضع الحرف ما كان
يعرف انه يكون في التركيب مبنيا لمشابهته بالحرف

فالوضع وضع الحروف لا يصلح ان يكون وجها للبناء
والفاضل العصام بانه لا يجوز تفريع بناء الاجل
على ما يحصل بالتعريف فيه فان وجوده بعد بنائه
كما هو الظ وقال الرضي لاستلزامها الابتداء الذي
هو معنى من وقال الفاضل العصام والاقرب ان يقال
لتضمنه معنى من ويجعل دخول من تاكيدا فعلى هذا الاحتاج
الى تقدير من اذا لم يذكر كما قدره الرضي والكاف الذي
بمعنى المثل نحو يضحكن كالبرد المنهم اي عن اسنان مثل
البرد الذائب للطافتها وعلى بمعنى الفوق نحو من عليه
وعن بمعنى الجانب نحو من عن يميني الاسمية صفة للثلث
الاخيرة والقرينة على اسميتها دخول حرف الجر عليها
لامتناع دخولها على حرف الجر وغير اللازم من النوعين
اربعة اقسام الاول لما اي اسم مطلقا قطع عن الاضافة
بحذف المضاف اليه بلا عوض اذ لو عوض عنه فكانه لم يقطع
عنها فيعرب وهو في غير الظرف كثير نحو قوله تعالى وكلا
ضربنا له الامثال وفي الظرف قليل نحو قوله وكنت
قبلا اكاد اغص بالماء الفرات والمعنى في الحالين واحد
قال بعضهم المحذوف منوي في المبني ومنسي في المعرب
وقال الرضي الحق هو الاول لمنويا فيه المضاف اليه اذ لو كان
منسيا كما في الظرف فيعرب مع التنوين نحو رب بعد كان
خيرا من قبل ولم يسمع المنسي في غيره نحو قبل وبعد وتحت

وفوق وقدام وامام وخلف ووراء واسفل ودون
ومن عل ومن علو ولا يقاس عليها ما بمعناها نحو يمين
وشمال ولا غير وليس غير وحسب ووجه البناء في
الجميع المشابهة بالحرف في الاحتياج الى المحذوف وعلى الضم
جبرا للنقصان باقوى الحركات والان عطف على ما ولو
قدم لكان اولى واظهر ووجه البناء فيه شبهه بالحرف
في عدم التصرف بنزع اللام وبالتثنية والجمع والتصغير
وتضمنه معنى اسم الاشارة او حرف التعريف والظاهر زائدة
وعده من غير اللازم مبني على راي من قال انه قد يعرب استدلالا
بقوله كانهما ملآن لم يتغيرا والاصل من الان حذف
نون من وكسر نون الان لدخول من عليه ويرد بان هذا
ليس بقوي لاحتمال كون الكسر بنائيا الا ان الفتح اشهر
واكثر وقال الدماميني وفيه نظر لعل وجهه ان هذا الاحتمال
انما يعتد به لو ثبت الكسر بدون حرف الجر ولم يثبت والثاني
المنادى وهو ما نودي بحرف النداء لفظا او تقديرا نحو
يا زيد ونحو يوسف اعرض عن هذا فيشمل هذا مثل يا الله
ويا سماء بلا تعسف بخلاف تعريف ابن الحاجب المفرد
لا المضاف ولا المشابه به المعرفة قبل النداء وبعده فانه
مبني على ما يرفع ذلك المنادى في غير صورة النداء لفظا
وتقديرا او محلا به راجع الى ما الذي هو عبارة عن الحركة
التي هي الضمة والحرف الشامل الالف التثنية وواو الجمع انما

بني لوقوعه موقع الكاف الاسمية ومشابهته لها
افرادا وتعريفا في مثل ادعوك المشابهة لكاف الخطاب
الحرفية لفظا ومعنى ذكره في الامتحان وهو المشهود
واستبعده بعض الكمل بمنع المشابهة بانه لا تعريف
في كاف الخطاب الحرفية والافراد لا يكفي في المشابهة والا
لبني النكرة المفردة ثم قال والاشبه عندي ان بناءه لتضمنه
معنى الامر كنزال ولم يبنوا المضاف لمعارضة الاضافة
بسبب البناء وحمل عليه شبه المضاف ولا المقول لغير معين
لان الخطاب لمعين والمقول لغيره ليس بخطاب في الحقيقة
فلا يناسب الامر وانما بني على ما يرفع به للفرق بين حركتي المنادى
المعرب وبين حركة المبني وحروفهما كذا في الرضي
هذا هو الاصل لا يعدل عنه ما لم يوجد للعدول عنه داع
كما اشار اليه بقوله ان لم يلحق باخره الف الاستغاثة
او الندبة هذا الشرط انما يفيد في الواحد اذ الالف ما دام
الفا مناف لضم ما قبله دون المثنى والمجموع اذ هما مبنيان
على ما يرفع به لحق باخره الف او لا نحو يا زيدان اه ويا زيدون اه
لانتفاء المنافاة حينئذ لوجود الفصل بينهما بالنون يرشدك
اليه الاقتصار على قوله وان لحق باخره الف يبنى على الفتح
لان البناء على الفتح انما يتصور في الواحد دونهما ولذا
خص المثال الذي هنالك به ولو غير لحوق الالف بناءهما ايضا
على ما يرفع به لبين حكمهما ايضا ولك ان تريد بالاخر ما

يراد به في تعريف الاعراب فح لا يلحق باخرهما الف بل لو لحق
لحق بالنون وليس باخرهما على هذا المعنى ولا باوله لام
الاستغاثة او التعجب والتهديد اذ به لا يبقى البناء
فضلا عن كونه على ما يرفع به نحو يا زيد مثال للمعرفة قبل
النداء والمبني على الضم ولم يلحق باخره الف ولا باوله لام
ويا مسلمان مثال للمعرفة بعده والمبني على الالف بلا الف
ولا لام ويا مسلمون مثال للمعرفة بعده والمبني على الواو
بدونهما ويا هذا وفي ايراد المثالين الاخيرين تنبيه
على ان ليس المراد بالمفرد ما يقابل المثنى والمجموع بل ما
يقابل المضاف وشبهه ويرشدك اليه قوله وان كان
المنادى مضافا او مشابها به اراد به ما اتصل به شيء
من تمامه معمول له او جملة او ظرفا ومعطوف عليه
على ان يكونا اسما لشيء واحد او نكرة ينصب على انه مفعول
به اي يبقى على ما كان عليه من النصب لفظا او تقديرا
او محلا الذي هو الاصل لا يعدل عنه الى الضم وغيره
لعدم الداعي ولان الاضافة لكونها من خواص الاسم
ترجح جانب الاسمية وتجعل المشابهة ضعيفة فلا
يرد ان نصب المنادى تحصيل الحاصل اذ قبل كونه
منادى منصوب ايضا ولانه ان اريد النصب لفظا
او تقديرا يشكل بمثل يا يوم لا ينفع مال ولا بنون ويا مثل
ما ينفعني ويا خيرا ما يضرني مبنيا على الفتح لان كلا منهما

لم ينصب لفظا او تقديرا بل محلا مع انه مضاف بفعل
مقدر عند سيبويه وهو الصحيح فاصل يا عبد الله
ادعوا او انادي عبد الله حذف فعله انشاء حذفا
واجبا لدفع اللبس بكونه خبرا ثم اتيب عنه حرف النداء
ليدل عليه فيتاكد الوجوب لامتناع الجمع بين النائب والمنوب
وقيل لكثرة استعماله ولدلالة حرف النداء عليه وافادته
فائدته نحو يا عبد الله ويا خيرا من زيد مثال المشبه
المضاف وما من تمامه معمول له ومثال ما من تمامه نعت له
جملة او ظرف نحو يا حليما لا يعجل ويا نخلة من ذات عرق
بخلاف يا زيد الظريف ومثال ما من تمامه معطوف عليه
على ان يكونا اسما لشيء واحد نحو يا ثلثة وثلثين عددا
او علما بخلاف يا زيد وعمرو ويا رجلا لغير معين بان
اريد من يا تي اي رجل كان وان تلحق باخره اي اخر المنادى
المفرد المعرفة الف مذكور بني على الفتح لاقتضائه
فتح ما قبله نحو يا زيداه وان اتصل باوله لام مذكور
يجب جره لانها لام الجر للتخصيص لدلالته على انه مخصوص
من بين امثاله بالدعاء وهذه اللام مفتوحة حملا على لك
ولو عطف بغيرها نحو يا للكهولة وللشباب بكسر في المعطوف
ولا يستعمل فيها الا يا لكونها اشهر وانما اعرب معها
لضعف مشابهته للحرف بدخول خاصة الاسم نحو يا
لزيد في مقام الاستغاثة او التعجب او التهديد ولذا لم

يذكر المستغاث له لانه لو ذكره لم يحتمل التوجيه ولما
لم يجب الحكم الاتي في التوابع كلها بل في بعضها ولم يجر
فيما هو جار فيه مطلقا بل في بعضه قيد عين التابع
الجاري فيه هذا الحكم وصرح بالقيد فيما هو محتاج اليه
فقال والبدل من المنادى المبني على ما يرفع به مطلقا
والمعطوف عليه الخالي عن اللام ان الحكم الاتي لا يجري
في غيره حكمه اي حكم كل منهما حكم المنادى المستقل
الذي باشره حرف النداء مطلقا وذلك لان البدل هو
المقصود بالذكر والاول كالتوطئة لذكره والمعطوف
المخصوص منادى مستقل في الحقيقة ولا مانع من دخول
حرف النداء عليه فكانه باشر كلا منهما فالاول نحو يا رجل
زيد في المفرد المعرفة والثاني نحو يا زيد وعمرو وكذلك ونحو
يا زيد اخا عمرو واخا عمرو في المضاف ويا زيد طالعا جبلا
او وطالعا جبلا في شبهه ويا زيد رجلا صالحا
او ورجلا صالحا في النكرة انما لم يتعرض هنا لبيان حكم
غيرهما من التوابع كما تعرض ابن الحاجب والبيضاوي لكونها
كتوابع سائر المبني في كونها تابعة لمحل متبوعها دون
لفظه فقولهم رفع حملا على لفظه ليس كما ينبغي
اذ يلزم ان لا يكون اعراب التوابع من جنس اعراب المتبوع
مع انه لا بد منه والتعميم للحقيقي والحكمي جمع بين الحقيقة
والمجاز والاشبه ان الرفع في العاقل في مثل يا زيد والعاقل

وجه النصب في هذه الثلثة كونها مفاعيل
لادعوا او انادي عند بعض وعند بعض
آخر الناصب فيها الحرف لنيابته
مناب الفعل ويؤيده جواز الامالة
في حرف النداء فلولا انه نائب مناب
ما جاز فيه الامالة التي للتسهيل للحروف
فيها وتعلق لام الجر بيا بيان لنيابة
حرف النداء مناب الفعل نحو يا لزيد
فهو لا يتعلق الا بالفعل او بمعنى الفعل
ولذا زعم ان فيه ضميرا
م امسامح

ليس باعراب ولا بناء كالجر الجوارى صرح به فى الامتحان
فلا وجه لتخصيص هذا البيان ببحث المنادى المبنى كما لا
يخفى على الزكى وحروف النداء مبتداء خبره مجموع يا وما
عطف عليه قدمه لكونه اشهر ولذا لا يستعمل فى
الاستغاثة والندبة والتعجب والتهديد الا هو وهو للبعيد
حقيقة كقولك يا زيد لبعيد منك حقيقة او حكما
كقول الداعى يا الله ويا رب والله تعالى وان كان
اقرب الى كل شخص من حبل الوريد لكن الداعى يستعمله
استقصارا لنفسه واستبعادا لها من المدعو جل وعلا
كذا قال الزمخشرى وقال ابن المنير ان هذا دليل اقناعى
لا برهانى فان الداعى يقول يا قريبا غير بعيد ويا من هو
اقرب الينا من حبل الوريد فاين من الانتصاب منصب البعيد
كذا فى التسهيل وشرحه للدمامينى فظهر ان لا اختصاص له
بالبعيد وايا وهيا وهما للبعيد قدمهما لمناسبتهما
ليا لوجوده فيهما وقدم الاول على الثانى لان الهمزة من
اقصى الحلق والهاء مما بعده وآ واى بالمد هما للبعيد
ايضا كما فى التسهيل واى بالقصر للقريب وقيل للمتوسط
قدمه لمناسبته ليا فى كونه على حرفين والهمزة للقريب
ووا اخره منها لان الحق عنده كون المندوب من المنادى
كما صرح فى الامتحان هو مختص بالندبة لا يستعمل فى غيرها
بخلاف يا فانه يعمها وغيرها كما سبق والثالث اسم لا للنفى

الجنس

الجنس اذا كان مفردا اذ لو كان مضافا او شبيها
لم يكن مبنيا بل يكون معربا منصوبا اذ الاضافة ترجح
جانب الاسمية نكرة متصلة بلا اذ لو كان معرفة
او مفصولا عنها لم يكن مبنيا ايضا بل يجب الرفع
على الابتداء والتكرير حال كونها غير مكررة اذ حكم المكررة
سيجئ نحو لا رجل فى الدار ولا رجلين ولا مسلمين
فيها ولا مسلمات انما بنى لتضمنه معنى من الاستغراقية
لانه جواب هل من رجل مثلا وعلى ما ينصب به ليكون
البناء على حركة او حرف استحقها النكرة فى الاصل
قبل البناء ذكره الرضى واقول هذا مخالف لما ذكره فى
المنادى من انه انما بنى على ما يرفع به للفرق فلا بد من
بيان الفرق حتى يتم الكلامان ولعله ان لا عامل ضعيف
وقد ينعزل عنه فجعل حركة معموله المبنى موافقا لعمله المحلى
وهو النصب ليكون امارة ومذكرا له ولا يظن انه
معزول بخلاف عامل المنادى فانه قوى لا ينعزل اصلا
فلا يظن بالعزل حتى يحتاج الى التذكير هذا ما سنح لخاطر
العبد الفقير والعلم بالحقيقة عند العليم الخبير والرابع
المضارع المتصل به نون جمع المؤنث بنى به لكون الآخر
بمنزلة الوسط وعلى السكون حملا على الماضى ونون
التاكيد خفيفة او ثقيلة انما بنى بها لكونها بمنزلة الجزء
فلو دخل الاعراب قبلها يلزم دخوله وسط الكلمة ولو

دخل عليها فهى كلمة اخرى فى الحقيقة وبنى على الضم فى
جمع المذكر ليدل على الواو المحذوفة وعلى الكسر فى الواحدة
الحاضرة ليدل على الياء المحذوفة وعلى الفتح فى غيرها ذكره فى
الامتحان وقال بعض الكمل يبنى مع الثانى على الفتح ان لم يقع بينهما
مرفوع بارز واما اذا وقع فالمضارع معرب تقدير الوقوع الفصل
بينهما ونظر النحرير ادق وبالقبول احق لان هذا الفصل
لا يضر كونهما بمنزلة الجزء لانهم عدوا هذا الضمير جزءا من
الفعل استدلالا بسكون اخر مثل ضربنا حتى جعلوا
النون بعدها اعرابا مثال الاول نحو يضربن للغائبة
وتضربن للحاضرة ومثال الثانى نحو هل يضربن بفتح
الباء او ضمها وهل تضربن بفتح الباء او ضمها او كسرها
والنون فيهما خفيفة او ثقيلة وهذه الالفاظ من
نحو قبل الى هنا يجب بناؤها ولا يجوز اعرابها عند وجود
شروطها وان كان بناؤها غير لازم لانتفائه عند عدم
احدها واما جائز البناء فالظروف المضافة الى الجملة
والى اذ المضافة اليها فانها اى الظروف المذكورة يجوز
بناؤها لاكتسابها اياه من المضاف اليه بلا واسطة
او بها على الفتح لخفته ويجوز اعرابها ايضا نحو قوله
تعالى يوم ينفع الصادقين صدقهم ونحو حينئذ
ويومئذ اى حين اذ كان كذا ويوم اذ كان كذا ولم
يجب لعدم لزوم الاكتساب وكذلك فى جواز البناء

على الفتح للاكتساب والخفة مثل وغير مع الاضافة
الى ما والى ان المصدريتين مع مدخولهما والى ان المشددة
كذلك مثل قياما مثل ما قام زيد وان يقوم وانك تقوم
ونحو قول غير ما تقول وان تقول وانك تقول واسم لا
عطف على الظروف المكررة صفة لا للتنصيص بها
المفرد النكرة صفات الاسم وقد سبق حكم اسم الغير
المكررة والمفصول عنها والمضاف وشبهه والمعرفة
نحو لا حول عن المعصية ولا قوة على الطاعة الا بهداية
الله وعنايته فانه يجوز بناؤهما على الفتح على الاصل
المذكور والعطف عطف مفرد او جملة بتقدير الخبر
للاول ورفعهما على الابتداء ليطابق السؤال لانه
جواب بغير الله حول وقوة وفتح الاول على الاصل
مع نصب الثانى عطفا على لفظ الاول ومحله القريب
منونا للاعراب ورفعه عطفا على محله البعيد ولا زائدة
فيهما وهو بالجر عطف على النصب ورفع الاول
بالرفع على ان لا بمعنى ليس او على الغاء العمل بالتكرير
مع فتح الثانى على الاصل المذكور وهذه الوجوه
خمسة اوجه تجوز فى اسماء امثالها اى امثال لا حول ولا قوة
الا بالله فى كون لا مكررة متصلا بها اسمها مفردا نكرة
مثل لا رجل ولا امرأة فيها وصفة اسم لا عطف على الظروف
واسم لا المبنى صفة للاسم للاحتراز عن المعرب فان صفته

النون التأكيد خفيفة او ثقيلة

بحث مسائل البناء

لايجوز بناؤها اصلا بل يعرب قطعا المفردة المتصلة به
اى الاسم صفتان للصفة احترز بالاول عن المضافة
فانه لايجوز بناؤها اصلا نحو لا رجل حسن الوجه وبالثاني
عن المفصولة مثل لا غلام فيها ظريف فانه لايجوز بناؤها
اصلا بل تعرب رفعا ونصبا فانه يجوز بناؤها اى الصفة
المذكورة على الفتح حملا على الموصوف للاتحاد بينهما والاتصال
وتوجه النفي اليها حقيقة فكان لا باشرتها نحو لا رجل
ظريف بالفتح ويجوز اعرابها رفعا حملا على محله البعيد
ونصبا حملا على لفظه او محله القريب نحو لا رجل ظريف
بالرفع وظريفا بالنصب واما معطوفه نكرة بلا تكرير لا
فيرفع حملا على محله البعيد وينصب حملا على لفظه او محله
القريب ولا يجوز بناؤه لوجود الفصل بالعاطف ولذا لم
يتعرض له لان كلامه في جائز البناء وانما لم يتعرض لحكم
سائر التوابع لانه لا نص عنهم فيها غير انه نقل عن الاندلسي
ان ما عداها كتوابع المنادى قد وقع الفراغ من كتابة شرح
اظهار الاسرار المسمى بنتايج
الافكار بعون الله الملك
الغفار تمت

كل رجل طالبا اولا او مالكا لهذه النسخة من بعدى ولا قراها
او نظر فيها فارجو منه ان لا ينسوني من الدعاء تمت

برجمله كه سكزشينك آراسنده واقع اوله اكه جمله معترضه
ديرلر اولكى مبتدا خبر اراسنده اولاندر ايكنجى فعلله
فاعل اراسنده اولاندر اوچنجى صفتله موصوف
اراسنده اولاندر دردنجى حالله ذوالحال آراسنده
اولاندر بشنجى قسمله جواب اراسنده اولاندر
التنجى قول ايله مقول اراسنده اولاندر يدنجى شرطله
جزا اراسنده اولاندر

يدى جمله نك اعرابدن محلى واردر اولكى خبر واقع
اولاندر ايكنجى حال واقع اولاندر اوچنجى مضاف
اليه واقع اولاندر دردنجى مقول قول اولاندر
بشنجى شرط جازم واقع اولاندر التنجى نكره يه صفت
واقع اولاندر يدنجى محلى اولان جمليه تابع واقع اولاندر

يدى جمله نك دخى اعرابدن محلى يوقدر اولكى جمله
مستانفه واقع اولاندر ايكنجى اسم موصوله صله
واقع اولاندر اوچنجى معترضه واقع اولاندر دردنجى
تفسير واقع اولاندر بشنجى قسم ايچون جواب واقع
اولاندر التنجى شرط غير جازميه جزا واقع اولاندر
يدنجى محلى ولميان جمليه تابع اولاندر